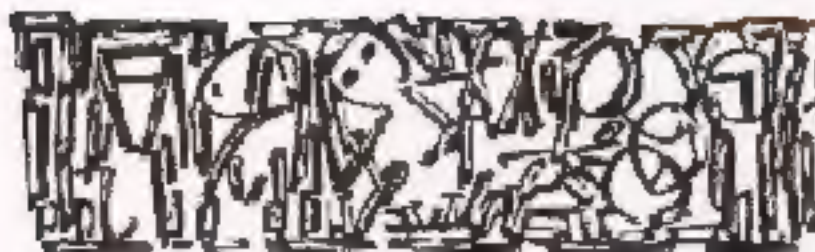



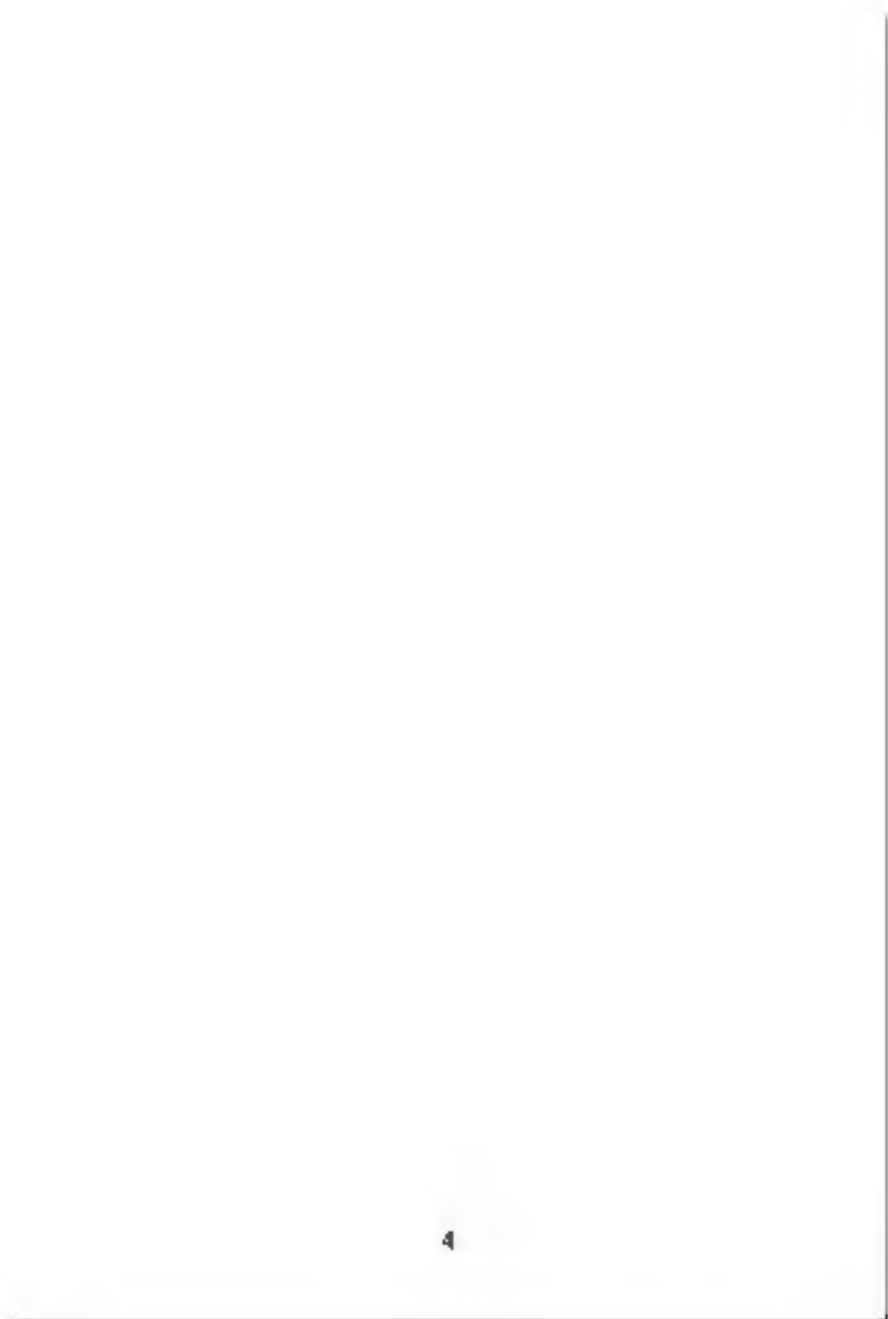
محمدي عامر

في الدولة الطائفية



الطائفة


إلى الدولة العثمانية



مهدي عامل

في الدولة الطائفية

دار الفارابي

الكتاب: في الدركة الطاجية

المؤلف: مهدي عامل

الغلاف: غارس شصوب

الناشر: دار الفارابي - بيروت - لبنان

ت: (01)301461 - فاكس: (01)307773

م.ب: 11/3181 - الرمز البريدي: 1107 1130

e-mail: farabi@ncc.com.lb

الطبعة الأولى: 1986

الطبعة الثالثة: 2003

ISBN: 9953-438-55-n

© جميع الحقوق محفوظة

دار الفارابي

شركة المطبوعات اللبنانية - لبنان

الإهداء

إلى

كريم وياسمين

م-ع

مقدمة

I

أناش في هذه الدراسة كتابات تشير غنائاً ومقوضه. لا لأنها تعالج موضوعاً من الطائفية، يتقارب أزمة هي أزمة النظام السياسي في لبنان، فتفترج لها حلولاً هي، في مطلقها الداخلي، واحدة، رحيب. بل لأنها تحتل في حقل الفكر في لبنان موقعاً مختلفاً عن الذي كنت انطلقت منه لَمَّا عالجت، في كتابين اثنين^(١)، لسنوات خلعت، الموضوع لَمَّا، وقاربت الأزمة ليأها، فاستكشف حقلًا من الإمكانيات أوسع في أفق سيرورتها التاريخية، محكوماً بضرورة منطلها الداخلي: «بين الموقعين، بالطبع، تناقض. فلماذا لا يكون بينهما حوار حر في الفكر صراع فيه تنج المبررة؟ فليكن، إذن، ما سوف يتبع. نقد يتخذ فيه الطوي على السياسي في وحدة فكر متاضل.

(١) الأول هو: «النظرية في المعاصرة السياسية - بحث في أساليب الحرب الأهلية في لبنان» دار الفواقي، بيروت، ١٩٨٥. والثاني هو: «منطل إلى نقاش الفكر الفلسطيني». الطبعة الثانية مطبوع من دار الفواقي ١٩٩٥. أما الطبعة الأولى فقد صدرت من مركز الأبحاث الفلسطينية، بيروت، ١٩٨٥.

II

والحرب حربان حربٌ لحصمك وحربٌ عليه ربما كان للحرب، يوماً، عتقك واحد. وما كان بها جهة واحدة فهي، في الحرب الأهلية، مبنيةً كل الجهاد. وربما كان في جهة الفكر أحد شرسه وأشد فتكا كأن تفكر، مثلاً، بفكر خصمك لأنها ضربه عانته أحتي لأحية كل اختلاف به يتميز فكرك من فكر خصمك. وكيف يقوم الفكر إن لم يكن بالاختلاف؟ والحرب بالكتابات أحمى وبالكلمات يضربك خصمك حتى يوضع بك خطبك، ميشل ميشل مفرد العمل على النقد، متسلط، بذلك، لاستقلالات فكره، يقدمها بنامات بها يردو إلى مواعده. هكذا يفتيك ما عليه فكرك، غلبى، حتى في شاطئ فكرك البعري، أسيرة لمسلطات فكرك. بناءً وجب النقد

III

وسرط النقد أن يكون بين الفكر المشقود والفكر الناقد اختلاف وشرطه أن يمتلك الفكر الناقد أدوات نقد والنقد إنتاج لمعرفة هذا الاختلاف الذي هو، بين الفكريين، حد معرفي لأصل بينهما، إذا اختلف، اتهم التمدد والحد هنا هو الفاصل، في سفل النظر في المسألة الطائفة، بين الفكر البروجوازي المسيطر، والفكر الثوري النقيض. هنا يقوم حد الحد فاصلاً في هذا الحقل بين الفكريين؟ كيف يظهر؟ حتى، في أي شكل معيومي؟

IV

يخصب الجواب عالمحد المعرعي الفاصل ليس مرتباً على

منه

مبنى التجريب المباشر، أو في حقلها ليس معنى تجريبياً إنه
جد نظري هنا يعني أن وجوده ليس سابقاً على إنتاج معرفته، بل
هو وليد سيورده هذا الإنتاج فالديمية التي هي، بين الفكرين،
بمورده له وجود الاثنين في علاقة اختلافهما، هي هي سيورده
إنتاج معرفته، وهي هي سيورده النقل في إنتاج معرفته فالك
لاختلاف بين الفكرين لا مكرر، بل مؤكد أن السيورده منه
واحدة، ومعددة باختلاف الفكر الماركسي، مثلاً، من الفكر
البرجوازي في حقل النظر في المسألة الطائفة أو في مسألة
أخرى كالمسألة الوطنية، مثلاً، أو كغيرها - ليس سابقاً على النظر
في هذه المسألة (أو نقله) - كأنه خلاف بين جرح رجوعه، من
خارج التاريخ وشروطه، ومن خارج إنتاج المعرفة وشروطه أيضاً
- بل هو، بالعكس، وليد النظر فيها هنا يعني، هي تعبير
أوضح، أن على الفكر الماركسي أن يسج اختلافه في إنتاجه
المعرفة التي يسج، وأن عليه أن يعيد إنتاج اختلافه كماً كان عليه
أن ينتج معرفة إنه إقن، سيورده إنتاج مستمر كالثورة تقضي
في سيوردها المستمرة، إنتاج معرفته سيوردها إنتاجاً مستمر
لها، ويجب القدره أيضاً، مستراً

٧

وأيضاً بين مقنن واحد ثم أشكال مستجده من الفكر
البرجوازي، وأنهم هو بعد لها مع يكون، هي حركة إنتاج الفكر
الماركسي، أن لا تات إلى مواقع فكر المقنن، هي شكله الطائفي
المبطل

الفصل الأول

في نقد الفكر «التوافقي»

تمهيد في المنهج

ما قرأنا من حديث في الطائفة إلا وكائب الحرب الإعلانية حاضرة فيه حاكمة منطقته. يرتفع من صغر الحرب، يختلف باختلاف مراحلها. يرتفع موقع في الحرب، يختلف باختلاف الطائفة، في مظهرها النظري، تختلف باختلافه هذا الموقع للنص في الحرب، تحقده ويحتلها، كأن الواحد مرآة الآخر. كيف يمكن للنص أن يعلن من موقعه؟ كيف يمكن أن يتجرد عنه؟ بالتسوية، بالتورية. يوهن النص بأنه يرى المواقع بل من خارجها، يوهن أن لا موقع له، فهو الغالبي من كل زبديولوجية أو سياسة. إنه النص الجامع، منجّ محض بأكاديبه.

أول من لم يند بسقاط المعصية عن النص ليس من بين مقدس، ولكن الله مكشوفه. فكر النص يرفع، والنقد يرفع حتى يرفع النشء النص في موقعه، في حفل المصراع الطبقي.

المستعم في حرب أهلية مسمرة. إنه موقع مبارزة إيديولوجية
رئيسية معقدة، في مرحلة تاريخية معقدة، وهناك كان النقد
أما المرحلة، فهي نائسبة إلى بعض النصوص التي تنقد، لديه
أهمية أمن الجميل وليساً للجمهورية الليتانية في حماية الاحتلال
الإسرائيلي. إنهم، كما يبدو لبعض، موحدة الذروة من انتصار
مشروع سياسي يوصون حزب الكتائب إلى السلطة لكنها، هي
إن، كما يدر البعض الآخر، مرحلة من سقوطه بورية مطلقة هي
سيرة المعارضة الوطنية للاحتلال والسياسة الكتائبية. هنا، انتصار،
إن، يبدو انتصاراً من موقع معقد، لكنه ليس كذلك من موقع
بعض القاصدين. ما زال يقاوم، ويقاوم على جهتين. كيف يصح
القول إنه مهروم ما هام بقوم؟ من موقعه في تلك السيرة التورية
ينطلق النقد، ويذهب لجهة الصراع المكثف، المشقة السياسي هو
الحقيقي، في هذا الصراع، كما في غيره، السياسي هنا
يوضح كل، هو الكامن في هذا السؤال. التغيير للنظام السياسي
الطائفي القائم، أم تبديل له؟ إنه صراع طائفي ليس حلّت أو
جوايز

في ضوء هذا السؤال آخر ما اقترح نقده

في السنة الأولى من ولاية أمين الجميل، وبعد توقيع معاهدة
١٧ آذار، أصدرت مجلة الواقع عدداً خاصاً في تشرين الأول
١٩٨٣، بعنوان «بين» دروس واحتمالات، في مجموعة من
الدراسات التي ساقف عند بعض منها لكن، قبل الدعوى في
تجاهيل النقد. ردّ ألد اشير إلى امر طريفة قد دلالة إن جميع
هذه الدراسات، نصوصاً، نشي، بموقف سياسي واحد، في صيغة
تكاثر تكون واحدة، هي ضرورة دعم الدولة المركزية وتقويتها

وذلك هو الغرض.

(ومكنت الجيب) جرة حرب الكتابي وحركة معاهدة الطل مع
براقين كان كلمة السر أصليت للجميع، عراسه تكرير اللامه
إنها في نهاية كل جرة لعبها الصدقة، وما يشبه الصنق من
شهاز القمص المناسب، أو ما يبدو كذلك لعبها جديده السطه
لجراة يصعب على البعض مذاومته ومنها يكن الأمر، ففيه تأكيد
بصحة التبعج الذي اعتيد في قوامه ما سافر، في ضوء ذلك
السؤال إنه السياسي، حركه منطق النصوص جميعاً وهو
المكبره فيها. انظر ينمو

3 في مفهوم الفردة

من سؤال يفرضه هؤلاء الدراسات (النظام البنكي نظام قديم من
نوعه) ينطلق أطوان مسرة. وعداسته علم تكتيف لأطروحة التي
صنوت بالفرسيه مع مزجها بالعريه من بضع صمحاته، من
موراثه الجامعة اللبنانية، منذ 1983 تبع عبد ن المودج
السياسي اللبناني واستمراريته - بحث في التوافق وتنظيمها
أمد، في ما بقي فكار الكتاب إلى دراسة في مجلة
«لواقع»¹⁴، فإذا استندت في بعض الحالات، إلى من آخر،
أشرت إليه، فذلك للتبسيط، وتوحيلاً فريد من السهولة والوضوح
ورغبة في تركيز التمدد في موضوع أساسي واحد

ويدري أناساً مثل هذا السؤال حثاناً للفوضى؟ إن في
صياغة إشارة واضحة إلى فكر شيع الذي عنه أخذ الجميع من

(14) العدد 5/6 تقرير الأول 1983.

لبيولوجي اليرجوانية الخيانية مقولة ربما كانت العمود الصغرى في هذا الفكر، هي أن لبنان قريب من نوعه، في مركبه الطائفي ينطق بمسألة إحداه من مسائل فيه شكك في فائدة لبنان، ووجهه بالتالي، نقد التفكير الضيق، أو ما يشبه النقد وأخيراً مباشرة فأقربه لا يطالب النقد قاحلة حد الفكر، هي، بالمعنى، قاحلة وهي في القناعة الطائفية فلماذا هذا البكيت؟ وما هي وظيفته؟ يبدو لي أنها الوظيفة البيولوجية لها التي كانت لتفهم المرات في فكر شيخه، وفي فكر من أحد هذه أوجهها في حد القول إن العهد خير قليل للتغيير، أو التغيير، ولا يصح عليه حد، ولا ذلك إنه الجورم بدلاً لا يتدخل في دائرة العام ولا هي دائره عقله، فله عقله عون غيره، لا يشاركه فيه أحد ألم يكن والد الرئيس الحالي، لقد تم صممه - حنيت، بالطبخ، بهار الجبيل يرتد توتاً ليس يسمعه أو لا يسمعه «العبيقة الصبيحة» إنها الفريسة حرام أن تتغير»

لكن بعد سواد من الحرد لأهبة ربما أن مجرد القوى الناشئة من مرمى نظامها، برغم امتثالها بإسرائيل ويموتى السلطة الأطلسي، ويرغم وصولها مثليها الإقليمي، الأولى التي قبل، والثاني الذي لم يُقبل، إلى رأس الهرم من السلطة السياسية أخصب تأكيد، في سيرة هذه الحرب، ضرورة تغيير النظام السياسي القائم، كشرط لانتهاء الحرب، وأخذت مقولة المراته نالياً، نقد وظيفتها في الدفاع عن حد، النظام، وفي الإسهام في تأمين عيشته من حيث أنها، في حقل الدلالات السحرة يحسن الصراعات السياسية الإيديولوجية الطيفية، وتطوره، بدأت ربما بمعنى المحيط في صيغة جامعة ومسال يطرح أياً إذا التحدث في

اكتفد؟ لماذا لا يدفع هناك في دائرة القانون العام حقيق عليه ما يقع على غيره؟^{١٩٨} وما وقع غيره في مسألة رفع وحلها فيها ضمن فرائضه مجيباً ما سأل به في غيره الأهمية المستمرة. حتى هذا السؤال يدفع تصماً إلى التغيير. كيف يمكن إتمام النظام من ضرورة تغييره؟ بهدأه في دائرة القانون العام. هنا هو آخر اكتشاف نفع عليه لايولوجية البرجوازية اللبنانية. نبي في هذا القرن نافع في هذا لبنان في دائرة القانون العام لا يقضي بتغيير نظامه السياسي، بحسب هذا المنطق من التفكير الذي ناقش، إلا إذا كانت هروءه، ما العمل، قراءة. أما إذا لم تكن كذلك، أو إذا اتفقت، بقدره قادر، نفيها، فلا ضرورة. حينئذ، لبتل هنا التغيير إلى بالعكس، إن النظام السياسي الطائفي الذي به كانت تقوم هروءه لبنان، لبتل كان لبنان، بنظامه هنا، يقوم، في لايولوجية البرجوازية في وجهها السحاري قريباً من هروءه، هو نفس الذي به يتولى لبنان في دائرة القانون العام، منصح عليه ما. يصبح على غيره من ضرورة ما به نظامه، بمقتضى القانون هنا نفسه. بمحظة هذا الاكتشاف الباهر الذي سطر لبرءه، في قلب الأثام سقائهم من صريح فكر هو لهذا الفكر البرجوازي السطر في شكله الطائفي، لم تعد القضية قضية نظر في تغيير

١٩٨ - أنه تمهيد شائع حتى بين الاختصاصيين، يرجع المأزق العامه بشأن العصور. النظام اللبناني هو نظام مبرر من هروءه. هنا يعني أن المسألة تتعلق في هذه الحال بأهمية غير قابلة للتعبير المطلق، أو بأمر قريب مع بوضعه لعدم يقين بالرغم من تقدم البحث الاجتماعي. السياسي في لبنان، ولا النظام السياسي لم يدخل في ثمة تغيير واستنتاجه. القولان مسرراً، النموذج السياسي اللبناني واستنتاجه العامة اللبانية ١٩٨٦، ص ٥.

النظام السياسي الطائفي وفي شروطه، بل استحال عليه نظر في تأييد هذا النظام راعي شروطه بالمس على الماء كل هاتق بحرل دون الساقه، هي واقعته التجرعبي اللبناني، يعانوه العام، او سموده فالرطيه الايديولوجيه، هي ايها مفهوم الفرافه، ولقد اهداه من منطق الفكر الطائفي معه الذي فيه صيغ بنقده حد، لا يكتفي مسره بانقده نظامه كالك من ضروره متجبره - ار كقل بسحرته انتقده، معيه فكره فسادته - بل يكرسه، ويرجعه إلى جريه النموذج

لكنه، بهذا القور، سننح البحث، ولما جتته، عتبان قليلاً، ورتبط الكلام إلى صاحب الكلام في النص الذي نلقد

2 في مفهوم الطائفة

يقول صره «في ينق شحرم حقوق الاثليات كجماعات ونحس بعض القور المؤميسي والتحكيمي والموزن الذي تؤديه الدولة وفي المجتمع المتعدد، علينا الإقرار بوجود جماعات ثائرية وبسطة بين البولة والمواطنين وتولاما لنا نكند الكلام من التسده إن تجريه الرئيس مركس ثبت حجر مختلفه الجماعات من الحسوس محل الدولة بواسطة التصور عسكري حاسم لا ريب في أنه يجنب تقوية الدولة، إنما ليس بهتجد نظام أكروي (أو نظام يؤذي عملياً إلى البعقوبة) ولا محسوماً بواسطة نظام دي أساس هجغرافي، بضلف الدولة لبعالغ الوعابا الخارجية. إن التجريه العاليه التي يمحوسها الرئيس أسس الجعيل، بمفهوم جندري متماسك وصلب للسطة ولحدود التسرية الثرائقيه، هي تجريه عوجهه نحر إحاده بناء مركز القرار بغية التقليل من الضغوط الخارجية قبالأوليه في

المجتمع المتعدد يجب أن تمطى بالمعل إلى ابتداء المركز، سيجد
تفسير سليم لصره^(١)

نعم الإيديولوجية، دوماً، بقية البدايات، تؤمن للمعك المسيطر
شكلاً من الوجود هو الذي فيه يختصر الطريق إلى الرعي العام
بلا متوسط، والرعي ملك، يضمن إليه، راضياً بدهائه، ومنزل أول
من صاغ المعك البودجواردي المسيطر في شكل من البدايات هو
شبحه. الفكل ما كتبه شبحه من تجربة بيان التاريخية مرتبط
بصره للينين على أنه ابتداء أليات طاقته متداوكة (.) في كل
الذين ظهروا بعد ميشال شبحه كمنافسين من يديولوجية التمايش
الطائفي أو المصيرين بها كمرور طروحاته الأصلية، إما بالتشديد
على قبيلة التمايش التي يفرضها التمايش الاجتماعي - السياسي
وإما بتحويل شراكة الأكتيات الطائفية نصورياً، إلى اتحاد من طرار
خاص^(٢)، لقد جرى لون شبحه في تعريف لسان مجري
المثال، فشاخ حتى لم يجد يجد م. حقاً يجرى على الساق، وهل
هذا التورث، بالمعل، يدعي؟ ماذا لو كانت تباد، في وقته المعلن،
غير ما هو من تعريفه الشبحاري؟

والشك يبد، شكاً في البدايات فهل شك واحد من كتب في
الطائفية، في التعريف الشبحاري للطائفية أخذ الجميع بهذا
التعريف بلا استثناء، فمن بينهم الحاركيون^(٣) - ومن بينهم في

(١) مجلة «الواقع» العدد ٥/٦ تشرين الأول ١٩٦٤، ص ٤٢
(٢) «سبعه مزار بيان في الانفجار والاصهار» مجلة «الواقع» العدد المذكور
ص ٦٤ - ص ٦٥
(٣) شكلاً هذا التعريف الخاص الذي لا يمكن له إلا أن يستوي بر التعريف
الشيماوي «الطائفية تشكل عري يرى نفعه تاريخياً بمنة يسمت خاصه
في إطار التركيبة الطائفية اللبنانية» صفرود صفرود في فضاء الطائفية في
الحروب الأهلية اللبنانية. مجلة «الطريق» عدد ٤، كانون الأول ١٩٦٣
ص ٥٤

أن يكون كذلك - ثابتاً ببعث القول إن الحدائق كياناً اجتماعياً حياً يقاتل، متماسكاً بلحمته الداخلية، حين الجذب في وجوده، حتى يكاد يكره في حاضره ما كانت قبله في ماضيه، متكرراً ولا تمير. هناك استحويل الطائفة، بيد التعريف الحاضر في كل ما برأت، جوهراً، أو ما يشبه الجوهري، من حيث هي المنصر الأولى البعد، أو الوحدة الاجتماعية الأرض في تكرين المجتمع اللبناني الذي بعده يتجسد، فيتحقق، طائفيًا، كإطار خارجي لمجموعة من الامليات المتمايزة ولا نقره، هي مثل هذا المجتمع، علاقات اجتماعية سوى نبي طوائف، ولا يمكن لسبل هذه العلاقات فيه أن تتعدى إلا كملاقات طائفية، فيها حائل البعض من المتحفظين أن يتأذى بتوحيين يلزم به نبي ما يسميه، بتطاعه **الطائفية والتطبيقات** فمثل هذا الترفيق منسحب في حينه كما سري، بعد التعديل

قد الظاهر من الأشكال، وطند الوعي المتسطح في البني، وقد الفكر المسيطر في الشائع والسوي، وقد التجريبي التمدد، قد الفكر البروجوازي ينسب الفكر العلمي في محاولته - أو محاولاته - إنتاج معرفة مادية متسلية، من موقع غير نقضي لموقع الفكر المسيطر. قد نو كانت الطائفة، إذك كما بيتا، من هذا الموقع النقيض، ليس خيتاً، بل علاقة سيمية محددة بشكل تاريخي محدد من حركة الصراع الحقيقي، من شروط البنية الاجتماعية الكروموبالية اللبنانية؟ لن ستميه معللاً كست به هي دراسات سابقة أكتفي بالقول (١) لأخذ بالتصريح الشيوعي للطائفة. وبنبان، يفرس على الفكر الناظر في الواقع اللبناني متعلق لا يمكن الخروج منه إلا بالخروج عليه. وهذا يقتضي، بالطبع، بضرورة النظر في الواقع هذا من موقع آخر غير موقع

الفكر السبحاري المبني على شبكة الطائفي المتمركز بوجهه ادي،
والتحولات من الفكر غير اتواته، أي بمفاهيم نظرية أخرى، هي،
بالفعل، مفاهيم الفكر الحقيقي فقط في البناء الفكر في بعض
مستوى، كيف يمكنه منطق صادم هو منطق الفكر الطائفي الذي
نقد

3 - في العلاقة المؤسسية بين الدولة والطوائف

يشكل النظم الحكم لبنان مجتمع متعدد الدولة فيه دور
المؤسسي الحكمي بمرور، هنا الحكم موضوع في صيغة بداعة
هكذا هو لبنان وهكذا هي الدولة فيه منذ أن كان وإلى الأبد
لا جديد في هذا القرن، ولا في شكله إنه كثر شيوعاً، ركن
أول، هي بناء الفكر الطائفي، منه يستخلص، بصورته، كل ما
سيصبح قنود الدولة، مثلاً، يحتمل جرمه لبنان هذا في نفسه
طوائفه إنه، أولاً، دور مؤسسي (دور الدولة المتحدة، حوماً،
في علاقتها بالطوائف، ربماً طلبة) لكن عبارة لا يوضح قصده
من هذا التعبير أكبر الظن أنه يشير بحسب منطق النظم إلى
دور الدولة في تأمين وجود الطوائف في مؤسسات، أو
كمؤسسات، هي بالتحديد، مؤسسات دولة، أي أجهزة إيديولوجية
(على حد تعبير أكرم)، لا تقدم، ولا ياربها التحدي بالدولة
من حيث أنها، بقيام الدولة، تقدم. رهي هذا، نؤكد لطائفيها
السياسي الذي يكمن في علاقتها تلك بالدولة أو صيغها تقول -
وهو في رأينا صحيح، سواء أكان هذا ما يقصده مراد في نفسه
أو كان غير ذلك - لكن وجود الطوائف كانتا بوجودها المؤسسي
هذا، الذي هو هو وجودها السياسي الإيديولوجي، وليس بوجودها

الجمهوري، هي كتابات جومرته. هذا يعني، في معنى آخر، أن علاقة الطوائف بالدولة علاقة مؤسسية، مما تترجم الطوائف، رويها نكرم. هنا ما يؤكد الطوائف عسرة نسبة في زمن حر من كتابه المنكور. علاء يقول في خلاصه كتابه، يترجمه من العربية شبه حرفية. ليس خلاصه كتابه المكتبة الدولة والطوائف في لبنان إلهام طرف من المعاداة لا وجود للطوائف في لبنان بدون الدولة، لأن كلا منها يستند بغيرهما، الأكثرية ولا وجود للدولة، أيضاً، بدون الطوائف المعترف بها من الدولة، والمنتمية إليها^(٤) في هذا النص، يؤكد عسرة ما نؤكد وجود الطوائف ومن يرمز الدولة مرتبط به لكنه يؤكد ذلك في اتجاه آخر صليح لا يحصل من الطوائف علاقات سياسية، بالمعنى الذي حددناه ولا من وجودها المؤسسي وجودها الفعلي. إنه يعني، في منطق الفكرة النظامي الذي يحكم فكر النص، أن الطوائف، كالكليات، هي كيانات مستقلة قائمة بذاتها، وهي في وجودها الكتابي هذه، بالدائمة بحاجة إلى الدولة من حيث أن الدولة هي التي تؤمن لها وجودها وجودها، جواهر مختلفة على هوائها، كأشياء في التاريخ من خارج التاريخ نفسه الدولة هي، زنت، في هذا المبطل الذاتي، جميعية العلاقات، كقيمتها، وضمانية وجودها وهذا واضح في النص، هي رقة ذلك لأرباط التي «أن كلا من الطوائف ليست، بغيرها، لأكثرية، بحاجة الطوائف إلى الدولة ناتجة من كونها أقلية، لكن، أقلية قائمة بذاتها، لا بالدولة والدولة، بغيرها، بحاجة إليها فلو لم تكن الطوائف، لما كانت الدولة بهذا الاطلاق بصرح عسرة حكمه. هل قال، مثلاً، إن

١- الطوائف عسرة. ٢- الترميز قديمي الباطني. ٣- المصدر المذكور، ص ٤٨٠

الدولة التي يرتبط وجودها بوجود الطوائف ليست الدولة بالمطلق، بل هي حالة اقنونة الطائفية القائمة في لبنان فكانه ممكناً أن يكون قوله صحيحاً لكن حقيقة المذهب التي فيها صانع حكمه تتقلب كصيفة البساطة التي فيها صانع حكمه الآخر وطابع لإطلاق تطامح البساطة يجد تفسيره في نزع الفكر البسيط، في شكله انطوائياً، بسيطه البورجوازية المسيحية في بعدها انسياسي الطائفي، إلى تقسيم نفسه كأنه الفكر بالمطلق، وكأن عرقه من القوي كالحقيقة هذه، تتزعج من مرفعيه البسيط إلى تأييد نظامها هذا، فترغب التأيد هي التي تفسر حقيقة الإطلاق والبساطة، ولذا لا يكون الأمر كذلك، في تقاسم معاهيم الفكر الطائفي؟ ولذا لا يكون الأمر كذلك، ما علم بيننا، بهذا الفكر، من الكيان - البورجوازية من تحت طوائفه، وفي دولة هذه الطوائف؟ إذن لا يكون هناك إلا بطوائفه، ولا تكون دولته إلا بها يكون لبنان طائفياً أو لا يكون، ودولته كذلك هكذا، كانت، وهكذا، يعني وعلى دولته أن تكون كما هو، وإن لقي.

نكن تاريخاً لها بحثت يؤكد حكم ما يدرس مرة، ويولد ما يقرر، ففي عهد الاستقلال بالذات، تمرر بناء النظام الطائفي الذي أنشأته أسسه في عهد لاشباب، وفي عهد لاستقلال اكتمل الوجود المزمسي للطوائف في كيانات سياسية لها استقلالها الذاتي المتميز بأنظمة الخاصة. وبعد كان بدوره الاستقلال، أحتي دوره البورجوازية اللبنانية، الدور الأول في تعزيز هذا البناء (بدلاً من نقيضه)، وفي تأمين الأطر المرسية الضرورية لوجود هذه الكيانات، وعبر عنها^(١)

١- راجع في هذا المجال إميل ديبا في كتابه «التربية الفكرية التاريخية للدار المبني والمعموري» مطبوعات جامعة اللبنانية بيروت د ١٩٧٥ نقراً

لقدّم أبس هذا ما يجب إليه مسرّ في ذلك التعبير المختلط
 لكن إصطلاح الدولة مثل هذا النور المؤسسي، في علاقته
 بالطوائف، يتناقض مع منطق الفكر العائلي الذي يرى في
 الطوائف كيانات اجتماعية قائمة بذاتها، بينما هي، في وجودها
 المؤسسي ككيانات، سبيل قائمة بالدولة والماز، بالطبع، كـ
 بوس أن تكون قائمة بذاتها، وأن تكون قائمة بالدولة فهي، في
 الحالة الأولى، جواهر كما ذكرنا لكنها، في الحالة الثانية، هي
 وجودها المؤسسي هذه، علاقات سياسية خاصة بدولة محددة،
 وبالتالي، بشروط تاريخية معينة في شروط هذه الدولة. توجد
 (عني يُعاند إلّا جهها) بحدتها، فإذا تعطلت الدولة، أو تعطل
 دروها، باتت مهددة في وجودها المؤسسي نفسه، كطوائف، لكن
 تعبير في الدولة أي هي بتشيء يحدث تعبيراً في وجود هذه
 بسبب من ارتباط وجودها بقي وجود الدولة، كما سبق ذكره
 هذا من حيث من سرّ في هذا فكله، فترجع إلى النص

٤. في دور الدولة العائلي

أما الدور التكميلي والصوّات المنسوب إلى الدولة، فيصح
 القول في موقع مجاهد من الطوائف هي هي في علاقة خارجية
 بها، مستقلة عنها، من حيث هي خكمّ بها فالدولة ترى
 الطوائف، لأنها بطوائف جنيها، لا مسمار إلى واحدة ضد
 أخرى بل يوفق بينها إذا اشتدّ ناصبها، وسرور دون ناصبها

- في هذا الكتاب تاريخاً مفصلاً لآلية الطوائف في عهد الاستقلال، رجع
 من الدولة نفسها هي كياناً سياسية مستقلة بذاتها وهذا التاريخ بعد
 خاص من ١٩٤٣ إلى ١٩٦١، تاريخ تأسيس المجلس القومي الأعلى

حفاظاً على وبنيتها التي هي بها جلياً تقوم كدولة نظرية
بهذا القول، يستعيد مسرّة مفهومها تطبيقاً لدولة هو مفهومها
البروجيكتي الذي به ترتفع قوى طبقات المجتمع رجماً عنه
وعنده، خشيته من خارج، حكماً عليه مع قارئ بسيط من
أنها حكم بين طوائف، يساها هي، في مفهومها ذلك، حكم بين
طبقات وجبها. لقد استبدلت الطبقات بالطوائف، دون أي
تغيير آخر في المفهوم.

نكر دور الدولة «الساكنة» هو الذي في الجين، يسرع
الانتباه، بسبب من سرعته والبناء، صاحب النص بؤكده، مرة
أخرى، في نهاية مقالته، أهمية هذا النوع، في كلامه على خبره
وجود «ميران قوى متوازنة بين سائر الطوائف في المجتمع
المعقد، لكنه لا يوضح ب هو هذا السواب، وكيف يكون، بل
هو، مثلاً، موازن مساواة؟ هل هو موازن مشاركة؟ هل المشاركة
هي المساواة؟ ثم هل هي، بالفعل، ممكنة؟ أليس هي تحقيقها
الفعلي - إن كان ممكناً - تعطيل لوظيفة الدولة؟ بل كيف يمكن
لدولة أن تقيم بين الطوائف توازناً إن كانت الدولة نفسها حقلاً
للتنافس بينها؟ ألا يفترض إمكان جعلها يمثل هذا الدور أو
تكونه كما هي في مفهومها النظري ذلك، من خارج الطوائف،
ومع الطوائف، فلا يكون لها، بالتالي، طابع طائفي، ولا يكون
لطبوائفها موضع، فتكون، حيثما سقطت هي موضع، صاحب بين
الطوائف؟ لكن، إذا كانت كذلك، هل يمكن بإمكانها أن تقوم
بداءة الدين؟ أليس هي هذه، إذن، مأزقها حتى تكون للطوائف
حكماً بها، من الضروري ألا يكون لها طابع طائفي، إذا لم
يكن لها هذا الطابع، تعطيل دورها المحكم الموازن مثلاً؟ أما إذا
كان لها بالمقابل، طابع طائفي كالذي لها في واقعها الفعلي، ألا

يكون التوازن الذي عليه بين الطوائف: «حيثما نوزع من روح آخر مختلف عن توازن وهمي هو توازن مساواة أو مشاركة؟ إله توازن هيمني. هذا كان كذلك، وهو بالفعل كذلك، قسامته يعني تأمين الهيمنة لطائفة معينة، دون غيرها من الطوائف. أليس هي حدة تالقن مع ذلك المصهور للفرقة الحكم؟ إلا إذا كان دور الدرجة هذا بالذات يمكن في تأمين هذا التوازن، أي، ماثاليه في تأمين الهيمنة لطائفة هي، دون غيرها، الطائفة المسيحية، وإظهار خلافه الهيمنة هذه بين الطوائف كأنها خلافه مساواة أو مشاركة. هذا كان هذا مكنيا، فالؤال. حيث، هو التالي، ما الذي يقرر هيمه تلك الطائفة المسيحية؟ هل هي مهينة بذاتها؟ إن المعنى الطائفي الذي يقضي بأن تكون الطوائف قائمة بذاتها، هو مصه الذي يقضي بضرورة أن تكون تلك الطائفة المسيحية مهينة بذاتها، ويقضي كذلك بضرورة أن يكون الطوائف الأخرى غاصبة هيمنتها. لأنها، بذاتها، ليست مهينة، بل عاجزة عن الهيمنة هكذا يتحدد مطلق الفكر الطائفي، في ضرورة الداخلية، كمطلق فكري حصري. أما الدور «البرازن» بدوره فيمكن، في ضوء هذا، التفكير، في تأمين الهيمنة لهذه الطائفة المسيحية، ضد طوائف الطوائف الأخرى، إما إلى الهيمنة، وإما إلى المساواة والمشاركة. إنه، ذلك يكمن في تأمين التحقق لألي لإحدى إنتاج تلك العلاقة من الهيمنة الطائفية التي بها يفرم الجميع المنعقد. فهو، بعد المعنى مطلق، دور «تصميمي موازنة»، هو، بهذا المعنى أيقنا، هي تناقض مع دور الحكم الذي يوضح الدولة في موقع محايد.

نقد ذهب شيئا في معالجة هذه القضية إلى حدود بقي مرة بعيداً عنها. فنتجها، مثلاً، لا يقتضي أن يؤكد، في واحد من موضوعه. ومن موقع فكرة الطائفي مصه، أن السلطة الفعلية هي

في يعني السيادة والسند، فلهذا الهيمنة دون سائر الطوائف وهو، بهذا القرن، يؤكد، بالتالي، الطابع الهيمني لتوازن الطائفي، لكن، دون تمييز بين مومني السيادة والسند في الدولة أما في كلامه على السلطة التنفيذية وعلى مومني الجمهورية في هذه السلطة، برز، خاص، فهو يحدد النظام السياسي الباني بأنه نظام «ديكتاتورية مقننة»، دون تحديد، بالطبع، لطابع هذه الديكتاتورية، هل هو حققي يودجرازي، أم طاغوي، ولقد تناولت هذه الأمور قليلاً بالتفصيل في درسه سابقة، فلا ضرورة للتكرار إذن، أكتفي بالإشارة إلى أن عدم طرح تلك الأسئلة في الكلام على السور «السورية» لسبب يوحى بأنه هذا السور هو إقامة المساواة بين الطوائف، حتى لا تكون بوحده متفاداً على الآخرين، وحتى يهيئ العلاقة بينها علاقة الإغالب ولا مطلوب، كان التوازن يكمن في هذه العلاقة التي تطمس طابعه الهيمني هذا من التحليل الإيديولوجي إلى جانب الأشياء، والعلاقات، نقائصها.

5 في علاقة الدولة بالعدد

رغاب مسرّ، بطلية، مسكوناً يستغل البداة التي مع انطلق في وضع المجتمع اللبناني كمجتمع متعدد، موزع بين هذا المجتمع والمجتمع الموزع أو المنجس، من جهة علاقة الدولة بالمواطنين، فإن كانت هذه العلاقة هي المجتمع المنجس، علاقة ماسرة فهي في المجتمع المعد غير ماسرة كما بالطائفة التي هي ومجد ضروري بين الدولة والمواطن كان أولى بمصاحب النص بـ يقرب فيس الدولة والعدد، ففي المجتمع

المتعلقة بتمتع طوائفه، لا وجود لفرد كمواطن، لأن الوجود الفعلي هو للطائفة، التي هي الرابطة الاجتماعية لأولى بالدولة لا متوقفة بوجود الفرد إلا عتياً إلى طائفة، بوجودها يرجده، ولا يرجده بدائمه أو لحائمه، ولا حتى بالعودة، أو لها فيها، وموجودها بوجود طائفة، وموجود أيضاً للدولة في المجتمع المجاني وحده. يوجد الفرد كمواطن، مستقلاً بدائمه، في علاقته المباشرة بالدولة. وشرط وجوده في هذه العلاقة الطولية، أن يكون حراً من كل انتماء آخر (ديني أو طائفي، مثلاً) غير انتمائه إلى ذاته التي هو فيها، وبها، في علاقته بالدولة، دولة جنسية ولا وجود له من خارج علاقته هذه بالدولة. علاقته بها هي وحدها العلاقة الاجتماعية قائمه، في منظور الفكر الليبرالي، على مائدة ميسبب العلاقة الطيقة، من حيث هي، هي أساسها الخاص، علاقته إنتاج لتلك الوجود الاجتماعي المطلق، هي المجتمع المتجانس المرحب، هو الفرد، موضوعاً بالنسبة كمواطن، غير في المجتمع المتعدد بالدولة، بطلاقة، لا للطائفة، ولا للفرد.

6 - في الدولة المركزية والتمتع الطائفي

يكن الطرف في الأمر هو أن. سرقة يميز التعارض بين التعدي والتجانس^(١) فالطرف المقابل للمجتمع المتجانس هو المجتمع المتجانس. هذا يعني أن الأول لا تجانس فيه بين طوائفه، وبالتالي، بين أفرادهم. وهذا يعني أن الثاني لا طوائفه فيه.

(١) مثلاً في هذا القسم فإن المقدر يتلوي بالتمتع في بيان بمعنى التعدي والتمتع الآخر يتلوي بالمعنى بمعنى التجانس لكن التبعوع المطلق يوفق بين وجهين فالطرف منه ٦ مجلة الفروع الصادر المذكور من 6

ومثاله، عند سرده الجغرافيات الغربية الكبرى^١، لكن هذا اللون خاص به، عندما قالوا بأن المتقدم مثلاً - وهي من أكبر الجغرافيات الغربية، إذ لم تكن أكبرها حتى الإطلاق - تقم عدداً من الطوائف، هو «ضخام ما يضمه لبنان منها، فلهذا، يُعد المجتمع فيها متجانساً» بينما هو مجتمع في لبنان؟ لماذا الطوائف هي مرساة أو كندة، إذ هو مثالي أو الاتحاد السوفياتي ليست طوائف، بينما هي، فقط هي لبنان، طوائف؟ بحسب منطق الفكر الثماني الذي يعتمد في تقنين الفكر الطائفي، صحيح بالقول إن الطوائف ليس طوائف إلا بالدور - لا بداهة - كما هو الفكر الطائفي، والدور في لبنان هي التي تؤمن بمجموعة الحركة في عهده إنتاج الطوائف كيانات سياسية هي، بالدور وحده، مؤسسات ومنطق الفكر الطائفي الذي يعتمد سرده في معيجه يقلب الأشياء مكانها، فظهر الدور طائفة، كأول نتيجة نمت الطوائف في المجتمع اللبناني، بينما بها - أعني بالدور - تنمى الطوائف في هذا المجتمع، ربما يُعاد إنتاجها، من حيث هي كيانات سياسية أليس طريفاً، وهذا دالة بالغة تعيد في ن نرى أن تكون الطوائف بحاجة إلى اعتبار الدور بها، حتى نكتسب جدارة الرجود؟ جاد، لم يكن حراف به، كان رجوداً سرده، عفاً عوجاً على القانون، رجوداً، بالتالي، على الرجود؟ إذا جمع ما نرى، وهو في رأينا صحيح، واستقام مطلق التحليل ضمن منطق الفكر الطائفي، اسكن الفرق، بكل صراحة، إن شير الدور التي به تكون الطوائف طوائف، بإمكانه، في شروط

تدعيمه محادثة هي التي فيها مفهوم الدولة يتمثل واحدة إنتاج الطوائف ككيانات سياسية أن يجعل من المجتمع اللبناني مجتمعا متجانسا حتى في تولد طوائفه نفسه. ليس تعدد الطوائف بالمعنى الديني للكلمة، هو الذي يصور دون توحيد المجتمع ومجانسه، وتكون مرجع الدوره ريجانسه، كدولة مركزية وحدة وكأداة توحيد المجتمع لكن كانت علاقة الدولة بالطوائف أساسية مرجع الطوائف هي مؤسسات هي كيانا سياسية، فهي بالعكس، معطلة لوجود الدولة كدولة مركزية وحدها ما يؤكد التجربة التاريخية اللبنانية منها، سواء في وجودها السابق على الحرب الأهلية أم في وجودها في هذه الحرب، فعلى يقين ما يؤكد انطوائ سرور وعبير من الداهيين في انتهاء هذا الفكر البروجوازي البسيط في شكله الطائفي، لا تومئ ولا تويق بين الوجود المؤسسي للطوائف ووجود الدولة المركزية الواحدة لا تعيش بين الوجودين فكل من الاثنين ينبغي لأخره والعكس بالعكس، فلك أن الشرط الأساسي لوجود الدولة كدولة مركزية، نجد مبرورها لأمثل في الدولة البروجوارية هو ألا تكون طائفية بادعاء طائفيها الطائفي هذا، ينفي ذلك الوجود المؤسسي للطوائف، الذي هو بالمولة وحدها، وجردها السياسي ولا آخرون، بالطبع وجردها الديني⁽²⁾ لكن الدولة التي بها يوجد الطوائف مؤسسياً وسياسياً، هي، فقط، الدولة الطائفية. ولا يمكن بها أن يوجد كنظرك يثير هذه الدولة والدولة الطائفية هذه،

رد ونسبنا انظر فيما يلي كما إلى هذه الأمور مؤكداً ان الوجود المعني للطوائف هو وجودها السياسي لا الديني وهذا يؤكد أيضاً انهم دقاه في كتاب المذكور أعلاه

في تعريفها نفسه، ليست دولة مركزية، ولا يمكن بها أن تكون أو
 أن تعبر كذلك، إلا إذا كانت دولة طائفة واحدة، لا دولة طوائف،
 كما هي في تعريفها، أو كما يظهر لنا أنها هي هذه الحالة،
 لتصبح، كما إسرائيل، دولة عنصرية، شرط قيامها إلغاء غير
 وشرط وجود الدولة المركزية، بما هي دولة الطائفة الوحيدة، هو
 إلغاء الطوائف الأخرى، إلقاء مؤسماً سياسياً وإذا أمكن، هجاء
 بعضاً أليس هذا ما حاوله يشير الجميل؟ أليس هذا منطق العمل
 الداعي لأزمة النظام السياسي الطائفي؟ وفي اليوم الأحد، تحليل بية
 التناقض المارقي لهذا النظام، بين كونه طائفة ركنية بورجوازية
 تفقد صفة هذه، هي دراسات أثبتت زيفها سابقاً، لكن ما أريد
 قوله حتى لو كان في هذا القول متناقضاً، هو أن ما
 يحاوله مسرة - وحيرة - من قمع بين وجود الطوائف المؤسسية
 بوجود الدولة المركزية، هو في حقيقته، مستحيل، لقد بنى
 مسرة هذا، التوهم بوجود مسرة «النموذج الترقطي» كان أخرى به
 «يسببه» النموذج الترقطي، لا سيما أنه وضع له مهمة جديدة
 هي، بالقيبط، أن يرفع بين وجهات نظر القائلين بالتعددية،
 وجهات نظر القائلين بالتوحيد.^{١٠}

محكوم هذا القول بنطق أساطيره ومنطق هدف الاستحالة هو
 هو منطق التناقض المأزوم في بنية الدولة الطائفة بينها كدولة
 طائفية، وفيها كدولة بورجوازية، لكن هي، لأن، في مناقشة
 هذا المنطق من الفكر الطائفي، ليس المصروف إلى تحليل هذه
 العلاقة بين الطائفي والبورجوازي في بنية السياسي فيه هي،

١٠. راجع غابرييل، ص ٢٨

يسأل أن أجيب. مع التقدير من هذا السؤال على مدى تلك تلك المحاولة من التريق المصلي؟

7 - في الدلالة السياسية للمنطق الواقعي

ويسأل من إن هذه المحاولة دلالة سياسية تكون في بعض تغيير النظام السياسي الطائفي، وفي الترويج إلى تأييده، حتى د كان مديده: أمراً مستحيلاً. هذه هي خلاصة فكر مسرود، وهو ان محاولة توضح

بحسب منطق تفكير الطائفي الذي يحكم فكر مسرود، فما أن يكون الإعلام ير الطوائف في المجتمع العربي متوازنة وما أن تكون حضية وسرايتها قائم بالدولة، فهذا ضللت الدولة، أو قل أضلعت. اختل هذا التوازن، ودخلت الطوائف في حالة حرب. ولأنها حرب بين طوائف، لا يمكن أن يكون فيها حكم لصالح واحد منها ضد أخرى لا يمكن أن يكون فيها، وبالتالي، غالب ومغلوب. مهما طال أمداً، إذن، لا بد من إعادة التوازن بين الطوائف إلى سابق جهته، كأن ثبت لم يكن لا بد من العودة بالنظام السياسي، عدم وجود الطوائف وعياني لتجديداً إلى ما كان عليه قبل الحرب. عانتظام هذا، دائم بتسوية الطوائف. الطوائف دلتهم بتسوية هذا قدر المجتمع التمدني أن يتأيد وشرط تأييده ان تتأيد دولة بها يكون إن لم تكن. ما كان فكانه محكوم بضرورة د لبي (أعني الدولة) بلا تغيير، حتى يبقى (أعني المجتمع) كما هو من جوهره، بلا تغيير. كأنه الأوجه من بين المجموعات كلها، الذي إذا تغير، رآه لأنه

الظالم بلغة، من خارج التاريخ، لا بشروطه التاريخية. كأن تاريخه لا يعلّنه التاريخ

نحن هنا في لب الفكر الشيوعي، وهذا السحر بين القول يهدف إلى أبر منهجي واحد تأييد النظام السياسي الطائفي وحجوة هذا الفكر في تأييد هذا النظام أن الموجه اللبناني نعتدي وما دام كذلك، نعتي نعتد الطوائف، مدولته كذلك، أعتي بالضرورة، طائفية ولا ميل إلى أن يكون غير ذلك، ولا ميل إلى أن تكون دولته أيضاً غير ذلك فمن طيحه الأصر، - على حد تعبير طيحا - ومن بناهنا أن يكون طابع الدولة طائفياً وما هذا الطابع بباريضي، بل طبيعي، أعتي ضروري، بطبيعة المجتمع التعددية، أي طبيعته الطائفية هكذا نعتد الدولة في بنائها من خارج التاريخ وشروطه هكذا نعتد المجتمع فيه أيضاً يقوم المجتمع بدائه، طيحه، لا يقرى عليه تاريخ، بطيحه أعتي تقرر دولته، طائفية بطائفية، لا يقرى عليها تعبير يكون كما كان، أو لا يكون تكون كما كانت، أو لا تكون، يزود، يذ، تفر، وزنا تفر، برول

2 - في النموذج اللبناني

يمثل هذا الفكر العبي يقارب سرّة موضوعه وموضوعه مزدوج، أو بل صليبي، إنه، ساره، الواقع اللبناني التجريبي، ومارة، نموذج سياسي لمجتمع تعددي (مثالي)، هو النموذج التاريخي، ويظل سرّة بلا توكّنه بين الواقع والنموذج، كأن هذا هو ذلك، وذلك هذا، بلا سحر، بل، هي بغير آخر، إنه بنموذج الواقع، وهو النموذج، يعبّر عن واقع بين لائس علاقة من

السائل، كلما جرى الكلام فيها على طريقه، صبح على الطريق
 لأخره، كأنه به المقصود، والعكس بالعكس على ما حذرت ذلك
 انمكر الفيلسوف يقوم علامة السائل منه، مستندة الوهم اللبناني
 ممكنة بهذا الفكر وحده التي يقع السجسج المتجدي، في مثله
 اللبناني، كمجتمع طبيعي، دائم بتغيره طبعه، على الوجه الذي
 يتأه بشكله يجري الكلام، في زمن مبررة على النموذج
 السياسي اللبناني، بين المقصود الفعلي نظام سياسي محدد في
 الزمان والمكان، هو النظام السياسي الطائفي، كأن هذا النظام
 يارتقاه الى مرتبة النموذج، مكتسباً ميلاً - بعد طرده إبتدائه -
 يجعله قادراً على التغيير والاشارة جديراً بها

كل قوة محكوم بقضيه، والتعبد مضت من الوعي، محكوم
 بية فكر هو مثله، بية الفكر الطائفي لعدم القبول لصدقاً ان
 يكون، حتى في انبائه الشكلي، هي حصة نايد القائم، مثلاً، في
 ذلك الانبائه بالنظام السياسي الطائفي، من ابتداء الواقع الحادي
 الى سبل النموذج المثالي، أي، بالتالي، من عالم التحول
 بالضرورة الذي كانت الحرب تسميه عالم الفساد، إلى عالم البقاء
 والبقاء عقبه الرغبة

يقول انتطادان مرة، ان النموذج الديموقراطية التوافقية الموضح
 في مفهومه العام وفي حالة الديموقراطيات الأوروبية الصغيرة، كم
 يحق دراسة متصلة لشروطه وتبنياته الخاصة في لبنان، لبنان
 يتطوي على مزاج خصوصية، لا سبب وجود دين هي مزجة
 ثيوقراطية ومحمية في مزجة تواضعية ضمنية أو متناظرة تمثل هذه
 الفرقة لذلك، فإن التجربة اللبنانية مهمة جداً فاعلم النموذج
 بقدرة فعليه وقيمه المعيارية

ما هي شروط استمرارية النموذج اللبناني؟

هذا السؤال هو الذي بقي: منطلق تلك العلاقة من السائل. وعند
 يتبنّى في الجملة الأخيرة من النص، التي هي - أشرت - بنسبة
 السيّد وإدلاله. لقد تمّ فيها تصنيف النظام السياسي اللبناني
 كنظام موافقي، مكّد، وضع لبنان في تعريته الطبيعي نفسه* إنّه،
 بناءه، موجه لعددي، وظامه، زبّ، لرافقي لا يسهل نموذج
 إنّه النموذج به يكون التفسير إنّه، لهذا، في معنى مبررة، هو
 الذي يسمح بتفسير النموذج

هل رطب لبقاريه ما تقوي؟ بعد أن كان النموذج الموافقي
 في مطلع النص، بدأ عندما تفسّر النظام السياسي اللبناني، من
 حيث هو نظري، له، أصعب النظام هذا، مبدأ لتفسير النموذج ثالث،
 هي صياحه هي التالية: إن النظام السياسي اللبناني يسمح بتفسير
 النموذج الموافقي، لأنّه نظام موافقي في مثل هذا المصراع من
 الفهم (تولوجيا)، يسلط الفكر «الوافقي»، ويحل، بصيغته
 تلك، في حقله، حفرقة بالنموذج الموافقي هو الذي يسمح
 بتصنيف النظام السياسي اللبناني كنظام موافقي فكيف يكون هذا،
 النظام الذي ليس توافقياً إلاّ بذلك النموذج ومباشراً عليه، هو الذي
 يصر النموذج الذي يصره؟ يكون هذا، بأن يكون هو النموذج
 بعد. وما تلك الحقلية المبرغة التي فيها يدخل الفكر مري
 حقله الفكر المبيي الذي يتحرك، في شكله الطائفي المسيطر
 كفكر تجريبي، هو هو الفكر الجورجوازي الذي يتسلّح الواقع
 التجريبي - وهو هنا النظام السياسي الطائفي - موجهه إلى مطلق
 يؤيده، لبنان، هي نظامه السياسي الطائفي، هو، لهذا، يهد
 الفكر، نموذج نفسه أليس في هذا أهي في الخطر في هذا
 النظام في صير مبرجه الذي هو إياه لا يرق بينه وبينه - حوده
 إلى مفهوم المصادقة؟ أليس فيه بالتالي، عشل لمصادقة هي هي

مبنيهاً فأنطلق من حيث هي صدارة جلالة نظام مرة في عقله
أي منطق خارج على كل عقل؟

9 - في منطق المقارنة

رحتي لا أنطق بالبحث من طرف عربي يشهد به من محرومة
أمر، بل نقاش، على ما ورد في نص مركب من نقاط ليس
نقاشاً كمنه، بل أن يكون وجوده بين غير ذي فرع ليراجعه
وحيد صفير لكفي أسهل إذا كان يتجه الوصوف إلى فهم
الهمزة الحقة معكوماً منطق التحليل المقارن - كما ينمو
- فما هي الأسس التي تقوم عليها مقارنة بلدان كالجمهورية
الأوروبية الصغيرة وبلدان كيان أو السودان أو ليبيا، مثلاً؟
وما هو المنطق الذي يمكن منه المقارنة؟ أليس من تلك الأسس
واحدة على الأقل، مرة بالتحديد، تنسب الاقتصادي، بما يسميه
الاقتصادي من علامات إنتاج خاصة بنمط معين من الإنتاج
وهو السياسي، بالتالي، كأنه عالم يدانه، لا علاقة له
بالاقتصادي، ولا قاعدة مادية يقوم بها؟ أليس يعرف السياسي
كذلك، يوضع السياسي في تلك البلدان، هي علاقة مقارنة؟ أليس
منطق هذه العلاقة مرة بالضغط، منطق تماثل؟ ومنطق التماثل هذا،
هو من المنطق التجريبي الذي لا يستقيم، لا يطرده المختلف من
دائرة العقل وليس للاعتلاء جعل غير عقل التناقض الذي هو
يد العقل الديالكتيكي والحق هنا إذا كان، أقام المقارنة
لأنه مادي - على قاعدته لاختلافه لا على قاعدته التماثل
ولفهم مثل هذه المقارنة على مثل هذه القاعدة، نعني بضرورة
ربط السياسي والاقتصادي ربطاً هو القائم، بالعمل بينهما، وهو

لندي يسمح بمعارف السياسي بالسياسي، دون تمويه - وهو وبند
 عرف السياسي حين الاختصاصي، كأن السياسي معلق، في سماء
 ذلك بخيوط الهباء) فثمة، حيث، بها أغني بهذه التقارن،
 بين السياسي والسياسي من بلدان مختلفة، ومن بياب جماعية
 مختلفة، وحتى فاعية مادية اقتصادية مختلفة، وحدة سطنة هي
 وحدة ثنائون كوني في صيرورة المجتمع (إنها، إذن، وحدة
 اختلاف، على تقضى وحدة التماثل التي هي، كوحدة مجرعية،
 وحدة علاجية، كما في (نموذج الديمقراطية التوافقية)

ريكن التحد مثلاً على ما سوى أليس من اختلاف بين أن
 يكون المجتمع مثلاً قومياً، وأن يكون نمواً، أو جهياً، أو
 جنساً؟ رجل هو واحد في تمدنه، كما هو واحد في اختلافه؟
 ولماذا لا يكون تعد الطبقات الاجتماعية، أيضاً، تعداً؟ لماذا
 صبره في الطائفي؟ لماذا الخلط بين تعد طائفي وتعد عرقي؟
 والتعد، في لبنان، هو، بالذات، وبعده، طائفي أما بلقائه، أي
 من خارج الفرق، وبمعزل عنها، هو، كأني نجد عيني، هو، في
 أي مجتمع آخر، علماً أن يكون التعدد الطائفي، في لبنان، وحدة،
 حنناً (بالحمى السياسي، والاجتماعي، ي تكتمه بالحمى
 الطائفي الذي تحد مايقاً في هلالته بالدولة) ولا يكون كذلك
 في فرنسا، أو في أميركا؟ لماذا يكون في لبنان نمواً وإلماً
 وحضارياً وثقافياً، وما شاعت الفاشية الطائفية المنصرفة أن يكون،
 ولا يكون شيئاً من هذا يثا في فرنسا، كأنه هو موجود؟

10 - في الحل التوافقي / التوافقي

أفنى من البتة، مصلحة الطبقات لها متطفا الذي ليس
 دوماً يعني، ولذا هو، إليه

إنه يجب المولدة أحسن التوافق بين الطوائف وقت لا ريبه
في أنه يجب تعوية القولاء حتى يعود إلى الطوائف توازنها،
بحسب النظام منه هي علامة فكر مسرة، متجددا تتكرر في
كتاباته الآخرين. ينهون حجة في رفعهم جميعاً بصوت واحد
أبوركستالي، شعار موقية القوية وبناء المركز¹¹ في المجتمع
المستعد ومرة¹² يحمي هذه¹³ إنه ضمان استمرارية النظام¹⁴
والنظام هذا هو، بالطبع النظام السياسي الطائفي القديم في
رأيه بتعدد طوائف المجتمع المعتمد عليه مأمين شروط
استمرارية هذا النظام، بعد استعاضة بلغة مسرة الأكاديمية، أحيى
لإيبوبولوجية، مسرداً هو المردج التوافقي وتعتبر هذا الهدف
يحل، بعد ثاقته على أن استمرارية هذا النظام بانه في واقعهم
المعني، مهتمة بخطر التوحده وبات النظام، بالتالي، مؤقداً
بالمهيار والبرازيل ومرة¹⁵ نفسه يحمي، بصراحة، أن النظام
التوافقي قد نضال في الماضي¹⁶ وسنرى، هذه اسمايه هذا،

لا يقتصر وضع هذه النماذج على نخبة من النخب، ولا يقتصر على فئة واحدة من الطبقة، بل إن هذه النماذج كانت، وعموماً بالذات، ولا سيما بالطبع، صالحة في أن يربط حاليه معجزة الفكر القومي، لاجتماع مثلاً في نفس كنهه، إذ النماذج صمد في ظل حلف الأمرك، بقى نصف النماذج، وكثير الجوز، والفرع الغربي، وأحياناً في كل نصف النماذج، إذ ليس المهم أن يحسّ الهزيمة في إسرائيل، بل المهم في قهر النماذج، أن يحسّ في بقاءه، إلى أن نرى هذا النماذج، الذي هو شخص اسمه سرح حاليه الخير، 1985/2، من أنس في هذا النص، وفي مباحثه، قلبي مستعصية إلى هذه النماذج، إلى أنس الهزيمة في إسرائيل، بينما يرى النص كله في "نماذج الأمرك"، الذي هو بلا ريب، مركز العنق الكندي، ويرى في بقاء هذا المركز، كالتدبير، هذا للأنس؟ الأنس أن البعض من وصف هذا النص، وكان

(2) مجلة الواقع، ص 21.

(3) محطة الواقع ص 22

التعطيل، كما يحددها الاستكشاف، إذن، معقدة، والحل موزع، والفكر لا يحل من اتساق لكن ما يجب قويم، قبل استكمال التحليل، هو أن السباق الفكر هنا هو في حقيقة تحقيق ذلك الهدف، و، بالتالي، كالمع في صياغتها السكبة بالناس، وظيفة فيسولوجية، فالنظام السياسي، مثلاً، طاقتي - أو غل - لإرضاء مسرّة، سواقي - لأن المجتمع معدي، ولما كذا تعبير هذا، المجتمع أمر مستحيل - بحسب منطق الفكر الطائفي في تعديده التراتبي ككيانات مستقلة قائمة بذاتها⁽³⁾، فإن تغيير نظامه السياسي الطائفي أمر، إن لم يكن مستحيلاً في عينه، فهو على الأقل، أمر مكروه، لأنه مضر بوجود المجتمع المعدي نفسه، وبالتالي، الطائفي الذي هو «لمعة التوافقية»⁽⁴⁾، على حد تعبير مسرّة، ذلك أن كل تغيير في هذا النظام يفرض، بضرورة منطق الداعلي، إلى إقامة نظام «تروبي» هو نظام «مهاد للفيولوجية»⁽⁵⁾، و، حده من اثنين، إما تعبير يؤدي إلى نظام كهذا، بفضله المجتمع المعدي، وإما إعادته بناءً بنظام «طاقتي» و، على اسمه «سابع» حرك تغيير، ما هنا - ربما - إصلاحات متنوعة الحل الأول، ليس بحل، وحين الثاني هو «الامكان الأوسع»⁽⁶⁾، أما «العجينة التي يطالب بها البعض، وإساءة الطائفة السياسية التي يطالب بها البعض الآخر، فحماية منهم حشر الآخر في الرقوب، وكلاماً يشبهان، عصب، إلى استصلاح النفسية الطائفية»⁽⁷⁾، هكذا يلقي مسرّة، في مظهره بطريق، حلاً هو بالمعنى الدقيق للكلمة، الحل البعدي

(3) «الابوج السياسي القيني»، كالمصدر المذكور من 485

(2) المصدر نفسه، ص 483

(3) المصدر نفسه، ص 485

(4) المصدر نفسه، ص 47

الأوحد. وإذا كانت حلة النظام السياسي في طائفته - وهي - بالفعل فيها - فالحل هو في إلغائها ولا يقدم صورة أي تفسير في كتابه لإلغاء هذا الحل، ولا يبين لنا كيف أن إلغاء الطائفية السياسية يمدد، لأنه، إلى إعادة بناء النظام الطائفي. ونحن في هذه الحالة نوافق مع فكرة الطائفي، بله دولة ديموقراطية علمانية غير طائفية لا يلحق الطوائف، بما هي، بحسب فكرة هذه كيمياء مستقلة، بل علمية، بما هي علاقات سياسية بالمعنى الذي تحدثت في أكثر من دراسة. إنه، في التعبير آخره يلقي وجودها المؤسسي السياسي الذي هي به وحده طوائف وهذا، بالضغط ما تحته البورجوازية المسيطرة. وهذا ما يوضحه بالتالي، فكرة الطائفي. فلو كان صحيحاً كون «سور» إذ إلغاء الطائفية السياسية هو استصلاح، أو يقود، في نهاية المطاف، إلى استصلاح لنظام السياسي الطائفي، لبقاوته البورجوازية، وما رفضه سورة نفسه، لأنه لا يتناقض مع توجهه التوافقي. لكنه ليس كذلك، وهذا لم يخلقه قائله حتى يصل، بالتحليل، إلى وضع لا ينتج إلا صبي واحد من حقلين، لا يلبس بهما «الأول (النظام الأكثري)، وهو مرموز، والثاني (النظام التوافقي/ الطائفي) وهو، برص المرموز، مرموز، حياء إذ لا حل غير. لهذا يميز سورة بأنه «الإمكان الأوحد»

يشي من الحديث أو من السجدة، سأل أليس النظام الثوري، في موازنه الهيمن نفسه، نظاماً أقلها؟ أليس مازن الاثنين واحداً، من حيث أن كلمة منهما يستلزم الآخر ويستدعيه كحل، والعكس بالعكس، في حركة جاذب الطوفان المازني؟ أليس هذا، المأرق الواحد هو جو مازن النظام السياسي الطائفي، في وصوله إلى نقطة القطع في سركه استمراره أي إلى لحظة الحسم

في حضوره بغيره؟ والتمه، جوهم قدرها على التسمية
الإنشولوجي، ليست ناهية على أن يمتح التاريخ من نصيب
فروغ

11 - في تقوية الدولة

لكن مأساة الصكر الیورجوازي - ومأساة لفته - أنه يحدوث هذا
المسجل واجب عليه، إذن، بن يشكك في التقير وصلاته،
وأن بلق في هذا التشكيك، لعل الواقع يستجيب لرغبته في تأييد
نظامه، (أعني السياسي الطائفي)، فيتأيد مكنيا يخصص سره
خلاصة كتابه يكاملها - وهي من ثلاثين صفحة من الحجم الكبير
- بتشكيك في جدوى التطوير السياسي كأنه ما كتب كتابه
القديم هذا إلا ليعين به إلى هذا القدر ما كان بالإمكان أحسن
مما كان ولا يوجد لبان لبقائه السياسي الطائفي بغيره، فهو
التموضع التوافقي الخاص بمجتمعه الشعبي ألم نجب الحرب
صحة هذا القول؟ رمل كان اللبنانيون بحاجة إليها لإثبات صحة؟
وهو العالم، أصلاً، عيادته، صيد بحرب، ويعتبر منقاد،
التطوير؟ فوهن التطوير السياسي حاسن طمأننة للأفئدة بعد
الحرب؟⁽¹⁾ يأل سره مكنكاً فوهن يمكن في يأل خلاص
البلد من التمييز السياسي؟⁽²⁾ يسأل سره مائة، مكنكاً "وهل
عمليات ما بعد الحرب موهبة، أصلاً، تطوير سياسي مهم؟"⁽³⁾
ويحل في السؤال ياء ثم يطرح سراً لعله لأهم فوهل المأساة

(1) المصدر نفسه ص 470

(2) المصدر نفسه ص 473

(3) المصدر نفسه ص 474

التي يعيّن لبنان نتيجة من نظامه السياسي⁽¹⁾ وجيب «سوء» طبعاً، ينبغي قاطعاً، ويتعين إشارته، ذلك في دعم رأيه ثم يقوله بالعكس فقد أظهر النظام السياسي اللبناني، بالنسبة إلى الأساسيات، مغالطة لا مثيل لها، عاقبة لا يزال معكوماً، هي الصعید الدستوري، بالبيان الوطني، ويذكر 1926، وحتى يربط انتهم منه لقد انتهت الدولة بكن الدولة ليست النظام قد لا تفل مغالطة النظام هذه على جودته، فكيف نبحث على أن نحدد بعض الأبعاد بعض البنى الأساسية الراسخة () إن العمل في مجال التغيير السياسي في لبنان المتعددة يتم من خلال البنى المظنية، لا بالتصريح والتشريع⁽²⁾، إذن، النظام السياسي الطائفي القديم على قاعده تلك البنى الأساسية الراسخة، ليس للتصوير، بل لتأييد هذه هي الملاحظة العامة التي ينبغي إليها تحليل «سوء» بنا رجب بقوة الدولة لكر. الزاين هو كيف؟

جوابان يقدم بهما صاحب النص في هذه وبعد تجريبي، و لآخر نظري، أو نموذجي الأول هو الذي يتجسد فيه نموذج الدولة الموزونة في «التجربة الحثالة التي يحومها الرئيس أنيس الجميل» إلى أن النص المثبت أحلاء بمنحيت الملامح الأساسية لهذه التجربة، كمنحت ملامح تلك التمردج، ويرسم في حقن الممارسة السياسية النهج الذي يقود إلى تفوق الدولة أما النهج هذا فهو، يساطة النهج الكتائبي رأه النموذج ذلك مهر، بالقبض، نموذج الدولة الكتائبي، أو غل نموذج الدولة في المشروع الكتائبي، كما يحاور مجيد الرئيس الجميل وأما

(1) المصدر نفسه، ص 476

(2) المصدر نفسه، ص 476

ملاحح ملك التجوية فهي التي نتجده في ميدان السياسة الخارجية، فمفهوم جاري شعاعك وصلب لفسافة، وفي ميدان السياسة الداخلية، فالمفهوم يناء الحدود القوية التوافقية لآنها باعتبار، محاولة إقامة بناء مركز القرار

لو كان خلق تصنيف النص بلفتة إنه، يزعم نألقه بأكديةيته، ومودجته، وتوحيته، بل ربما بسببه ضياء غلج في باب لمفوح السطاة، هو، برغبرج، صنادير يكامله، أحني حتى في لخته ومفاهيمه إلى طرف مصبي في هذه الحرب لأهية عن الطرف الكتائي سبب، بالطبع، عبد اللعبار، فيه جوعاً، يلوم النص، في ابتداءه المبكر، ككتي عبد إصفه الانتصار، وسيد التوية بلا توية أقول، إن السادة الكتائييه التي يمتنى بها منزه، وهدنو إليها، يبرى بها الأساس الذي عليه، به، تقوم التوية، مرتبة لغوية، هي التي تجسد، في معاهدة البلق التي، ألق بها، يقال، هي أنها تجعل لبنان بلا سياحة، وهذا رفضها التمتع وأسطها، وأما «حدود التوية التوافقية» فهي التي تجسد في رفض كل، صلاح بنظام السياسي الطائفي، بل في نشب به دون تمييز، وأما محاولة إقامة بناء مركز القرار، هي، بإسطة، محاولة إعادة بناء ما تصبغ من مركز الهيمنة، أو أقل موقع الهيمنة السياسية التي له، في هذه الدقة الطائفية، بالضرورة، طابع حائقي، إنها محاولة إقامة بناء لهذه الدولة، بما هي دولة طائفية، وعلى أساس من توازنها الهيبي منه، الذي تصبغ بعض ميروا الحرب الأهلية، فهي، إذن، موجهة ضد القوى المطالبة بالنهج الوطني الديموقراطي لنظام البياسي الطائفي

أما الجواب للتطري لأخر، هو الذي يمتد به منزه العرامل الرئيسية التي عليها، حسب تمييز، - شوية عابيه التمردج

السياسي اللبناني لحياته من حيث هو نموذج واقعي، أي، بالتحديد، طاقتي (ملاحظة: لماذا هذا المنهج من مسبة الأسياء بالسياسي؟ وعلى ماذا يند؟) قبل أن تستمر من هذه العوالم بالتصديق، من المبدأ الإثبات، مرة أخرى إلى أن المشكلة، من الموضع نظر صاحبها الذي هو إيداء موقع نظر النظام السياسي الطائفي السيطر، ليست مشكلة إصلاح هذا النظام تأميم هيمنة تجنده - يد إن مجده هذا لا يتروك بإصلاحه، بل يتروك لإنهاء بالعكس، مشكلة تأميمه بإعادة كذا هو تود نهير المشكلة، هي تعبير آخر هي في أن سيوروة إغاثة إنتاج هذا النظام بالرب تصادم بدائي بحول دون تحفظها لا تعلق في النظام كذا سري - بل لأسباب من خارجة، إنها، (إن) سيوروة محظية لكن الحل ليس في نهير النظام، لأن المنة ليست هي الحل يكمن في تحرير النظام من عائق إغاثة إنتاجه رأياً، حكماً يطرح صاحبها الجشكلة ما العمل لإحدا فتح الحياة في تلك النموذج، ولا تولد؟ ما هي شروط تيرجته؟

12 - في عوامل تأييد النظام

نقر ما يعرفه مرة، شيء من التضمين يتود

انتزاعاً فاهية النموذج للحياة على أوسع عوامل رئيسية فهي تتروك أولاً على البنى الحدية سنوات الحرب الثماني قد حطت، كما يولد، مختلف المرونة من حيث نظريهم إلى طبيعة النظام وحدهم فالعرب بوجهها الداخلي المفضل برة في استبدال النية الفراقية نظام اكتروي، قد أدته إلى فئة استلالات أجنبية وفردك اللبنانيون بهير أنه (فا كانت هناك رغبة بتغيير أي شيء في

البنية التصحية للمجتمع اللبناني، على تلكه، سيكون عالياً جداً، مع نتائج غير مضمونة وغير متوقعة، على أي حال، مع كلفة العملية إن كل الطوائف في لبنان هي بالفعل مطلوبة²¹

(1) العامل الأول

يمل من الأفضل الرجوع قليلاً عند هذا العامل الأول، قبل أن نستكمل قراءة العوامل الأخرى التي نرى ما فيه وبما نعلم ما فيه أنه بتفسيره في أسطره الأولى، أولاً من بين الظواهر أقرب إلى فرغ القرب منه إلى بناءه، لكنه في الحقيقة قول ذو دلالة إن نتمعن قليله ذلك «النسودج» للحياة على البنى العقلية، يعني، ببساطة، أن النظام السياسي اللبناني ياتي ما دام مبعولاً، هذا يعني طرح قضية تفسيره بوجوده إن كان مجرد وجود نوع معين من الوعي الاجتماعي، هو النظام الموجود، وهذا هو الوعي، وبالتالي، يضاف هذا النوع من الوعي والوعي هذا هو، ببساطة، أيضاً، الوعي الطائفي نفسه الذي يرى في وجود النظام السياسي، كنظام طائفي، ضرورة اجتماعية - هي التي يحميها مثلاً، الموضع التعديلي بل يرى فيه الموضع المبكر، الأوسع، تلك الأسباب التي يتنازع أمم ما في هذا القول أنه يلزم بين السياسي والإيديولوجي علاقة يتغير عنها كل من الطرفين بتغير الآخر والعكس بالعكس هذا ما اشتركا إليه في تأكيد علاقة الدولة بالعوائق وهذا ما يأتي، في نفس المسألة نفسها، إلى القول لكنه يأتي إليه في عود يوضحه أو صوابه، في قول يقول شيئاً آخر نقى تلك الكلام عن البنى العقلية، مثلاً، يأتي إلى

²¹ مجلة الواقع ص 21

القرن مكيوت القرن وهو الكائن فيه إذا ظهر سرًا، ظهور
مغير لداته هكذا يظهر، في من فكر طائفي يتعدى النظام
السياسي الطائفي ويرفعه إلى مطلق بل يذهب حاجة هذا النظام نفسه
إلى حلاقة يوصي طائفي هي التي تزامن، يتجلى بها، يجرمه بجده،
فإذا انقطع، أو تعرب تعطل سرور، جند، وهذا ما وقع
فيه النظام الطائفي، في سريرة الحرب الأهلية بهذا يلقى سرور،
ويبقى بمنزلة حرب، في منى فكر الطائفي لكنه يتأوله في شكل
آخر، هو الذي نحدثه ضرورة تأييد النظام السياسي الطائفي لده
كتاب المكلف بالية إلى الفكر البسيط بطريقة هذا النظام،
مطروحة في هذا الشكل من العمل لإعادة بناء الوعي الاجتماعي
في شكل طائفي هو الذي، فيه وحده يميل بالنظام السياسي
الطائفي، من حيث هو النظام السياسي الطائفي؟ يرثه في واجبه
في حقل الفكر وفي حقل السياسة إعادة بناء الطائفي المتصنع
يصبح نظام سياسي ونظمه الإيديولوجي (الفكري)، بإعادة بناء
هذا، وذلك في شكل هو إياه شكل رجوعهما السام على هذا،
المتصنع، أي هذا الذي يدير كأنه شكل بداهتهم الطيبه هذه
في المهمة الواحدة بفكر البروجوازي في شكله الطائفي المبهر
يجتهد في القيام بها ذلك الفكر الذي نقده

أي حقل بفكر عضل من حقل النظر في الحرب الأهلية، كي
يستعيد بناء الطائفي المتصنع؟ أي حقل أفضل به من هذا الحقل
كي يأخذ حوله فيه شكل موزي يفي؟ وهل أسهل من أن ينسج
الفكر على مستوى الظاهر من هذه الحرب والسطحي من
أحدها، حتى يكون مثاليًا أو حتى تتأكد خلاصته أسهل من
تقارب الحرب بفكر طائفي، فتسقط عليها مطلقاته، تظهر، وذلك
به كأنها حرب بين حوائفها وما هي إلا به كذلك، لا هي واجبه

المتنفي قال الحرب الأهلية، في مجتمع متعدد الطوائف بمعنى الكيانات المستقلة القائمة بذاتها، أي بحسب مفهومه الجورجواني لا ولمفكر عاطفي لا يمكن أن نكون إلا حرياً بين طوائف، حتى لو كانت غير ذلك، ومهما اختلفت هذه الأسيان وليريد من المقلد، يجب التمييز في أسيان حربه كهدوء بين أسيان فاضحه وسيان خا بيه أم لا، لا، فيمكن ردها جدياً، بحسب منطق ذلك الصكر، إلى واحد أحد ٧ شريك له هو الذي ورد في معنى صوره، وهو الرغبة في استبدال النسبة التوافقية بنظام أكثروي، لا غربة في هذا الأمر، فادواته حلون الفكر العاطفي لا سمح بتحديد سبب داخلي آخر غير الذي يشبه عزة في لغة، ذلك، كانت لأسيان ظهراً شرياً، خارجية - كما سترى، بعد - يستثناء هذا الأخير، كان في هذا القرن أولاً آخر هو الأهم في النص، وهو التالي: ليس في النموذج التوافقي (إنرا) في النظام السياسي العاطفي، حيث، ولا يطرأ عليه عطل ببنيمته يدوم السبب الأهم، أي العاطفي، وبمحاولة تغييره يدخل المجتمع في حرب أهلية، فإنه لم يكن النظام العاطفي هذا يوماً حياً من أسيان هذه الحرب، ولم يكن يوماً حالماً لتطور المجتمع المعقد. بل كذا، بالعكس، يوماً، حارس السلم وهابط النابض، به بينا، المجتمع يقوم، وبه يبقى مجتمعاً تصدياً، إذا تغير تفكيره واتجاهه، كأنه مستقيم، وسد من بين سائر المجتمعات، بضرورة أن يبقى ما عليه أن يكون، دون بلا تغيير والتغيير، لم يطق هذا الفكر العاطفي، شكلي واحد، إلى السبب النظام الموافقي بنظام أكثروي، ركني بميز حر كالتميمو الديموقراطي، مثلاً، الذي يترفع إلى الطائفة السياسية، ليس معباً وحسب بل هو بضرورة ذلك المطلق، كما د ب م،

أمر مستحق فيه، إذ أنه يعبر في «البعية التعلدية» للمجتمع اللبناني هكذا تتردد بينه ذلك النظام السياسي بينه هذا المجتمع، كان الينسبي واحدة وكان «النظام» هو «الكيد»، والدولة هي لبنان، ودولة الكشالاب هي هي الدولة اللبنانية، المعاصرة والحاضرة بل منذ أن كان لبنان قبل من آلاف من سنة أي بالتعلدية، منذ أن كانت الإيديولوجية البورجوازية الطائفية المسيطر.

حجج النص بقوة جميعها إلى خلاصه واحد التمييز يعني الحرب الأهلية هذه يجب تأييد النظام السياسي الطائفي، لأن هي تأييد لهذه للحرب هذا هو، بالقبض، الحل الفرضي الطائفي الذي اقترحه البورجوازية الكرنولونية اللبنانية لأزمة نظامها السياسي، وحاولت أن تفرضه بقوة الحرب الأهلية، على الشعب وعلى عوام الوطنيه والشمير قراطينه إنما القبول بتأييد النظام الطائفي، إنما الحرب على من يرفضه وهذا هو الحل لهذه الذي يفرجه مسرعة في لغة جامعية مبهمة أعني مناقشة

يرى أن السؤال الذي كانها أليس «نظام» الب «الراعية» نظاماً أقلية؟ ولهذا يكون نظام الأقلية، دون نظام الأكثرية، وهذه الأصح، بل الأمثل؟ وسلفاً يكون برازته الهيمنة هو الأسلم؟ سم أليس هو الذي يستثير ما يسميه عسرة «النظام الأكثرية»؟ وهذا وجه من وجهة تناقضه المأزمية

رغم أنك الفكر الطائفي هي بعض مسرعة مسامكاً واضحاً في تأويله أمات الحرب الأهلية نتائجها أم لأسبابه فيكون بناء بالإضاعة إلى ما عيون من غروب وقمة عندهم رأياً النتائج هي «عدة» حلالات أجنبية نفع مترويتها، بحسب النص، على الحرب بعامة، وعلى تلك «الفرجة» من امتداد النسبية الترميمية

بنظام استعماري، بحسب ما يعمى في نصير نسبه أن السير في طريق تغيير النظام السياسي الطائفي الذي قاد، ويعد، إلى نصير الحرب الأهلية، هو نفسه الذي قاد، ويقود، إلى سنك الاحتلال. والحلقة، في الحائث، واحدة لا للتغيير، لأنه المنزول عن الحرب وعن الاحتلال والحلقة، أيضاً، في الحائث، واحدة. سببه البورجوازية السيطرة ونظامها، وسببه النظمه الثانيه، فتها المهيمنه، وسببه حزب الكتائب، بالطبع، وجميع القوى الناشئة التي حركت الحرب واستدعت الاحتلال، بل استجبت به، وبه استعانت لإبصارها لأول، ثم الثاني، إلى رأس السلطة السياسية ليس حريفاً أن تكون قوى التغيير التي هي في قوى المقاومة الوطنية ضد الاحتلال الإسرائيلي - هي المكونه من الاحتلال الاجنبي، وأن تكون قوى نأيه النظام الطائفي - التي هي في حركت التعدي مع العدو الإسرائيلي، من موكع التبعية له، المراقبه على عمادة النك. هي المنفعة عن السياسة الوطنية؟ هكذا، نطلب الأشياء ثلاثيه، هوذا نعمل منطوق التخليق الإيديولوجي هكذا، أيضاً، يكون المنكر، مستحسناً بهذا، المنطوق في عظمه انبهر جواربه المهيمنة ونظامها السياسي الطائفي

(ب) العامل الثاني

وتتبع مسرة تحليل الشروط التي يراها ضرورية للمهمومه تموجه الطائفي - عنواً التوافقي، يلزم، ويتوقف قابلية الحياة ثابت على عتيدته النظام التي يحترف القصور منه بمبادئها، فالشولة المرحقة والشولة الممراله ليست نوعين متعارضين، بل ظهر أن هذه القدرة تتطلب وجود سلطة

سياسة مركزية قوية كجميع الاعتلالات الببقة التراتبية فالنظم التراتبية قد مبطلي في الماضي نتيجة اللجوء المتكرر إلى العنصر ونتيجة التسيوت في مسائل السياسة التي ليست، بطبيعتها، مسائل فائقة للتسيوت^(١)

هذا أياف حماسك الفكر الطائفي ببداية متطافاه. ومطلقاته ان الطوائف كبناب حنلفة قائمة بداتها وأنها الوجدان، الإجماعية لأولى، ومنها يتكون المجتمع المتعدد، ولا يمكن اعتزالها، بل هي مبدأ كل اعتزالي وما دامت كذلك، فكل منها المسمى في لامتعالق السياسي طبيعي، بالشالي: أن يكون بطوله التي نسمها طابع مدرالي. ولشبهه في الرضوح يكون إن اتساق الفكر الطائفي هذا، يعني بأن يكون لكل طائفة كاتقون خاص بها، عس الدولة الواحدة. والنموذج التراتبي هو الذي يولي بي مركزية هذه الدولة وسعد الكاتقوبات السياسية بشند الطوائف. ربما لنسعد بحسب الميون إن هذه الكاتقوبات، هي هذا، النموذج، هو بحد الطوائف التي هي أهل لأن يكون لها كاتقوتها. وربما كانت، بحسب هذا المنطق، قى: إنان، مأ لها الأخرى، قسبقة

لا جليل في هذا القوب. إله فصل بعد، التناش الطائفي في ثلث القدرة الطائمية. كما حيمه، في وقبوه النام في كنباب سيما ربما كان الجليل به أنه يدفع بالسطن الطائفي إلى حدوده المصوى، هي مشروع بناء القدرة المركزية العائمة على قاعه الكاتقوبات الطائمية وهو، بالشبط، المشروع الكاتبي، مع ملاحظة هي أن مركزية هذه القدرة القوية مركزية طائمية عصرية هي، عها، المركزية القائية في مشروع الدولة القومية المنبمية

(١) المصدر السابق، ص 21 - 22.

التي كان يحلم بها بشير الجليل، على مسرح القدرة اليهودية، والتي لا يمكن أن تكون مركزية إلا إذا كانت العلاقات معها بين الطوائف خلافات هيمنة، من جهة الطائفة المارونية، وعلاقات استباح كلي من جهة الطوائف الأخرى جميعاً

تكن الأهم، هي سبيل بعض هذا الفكر الطائفي، ليس عند النوفيل الذي يحاول سرقة بين المركزية واللامركزية اليازية في استعاده مشروع الكاثوليك الطائفي، إلباسه حكمه المبرمج التوافقي¹ إنه الإفراد بأن النظام التوافقي قد تمكن² « هذا، يعني أن المشكلة الأساسية تكمن في تعطيل هذا النظام، وفي تعطيل وظيفة الدولة وهذا أمر يات يُقر به من مواقع مختلفة، وفي أشكال يباينة، ولأسباب ليست بالطح، إيداع³، جميع الباحثين أو الناظرين فيه، نظرياً إتماماً بالتالي، مشكلة سياسية

مقد بات النظام السياسي الطائفي حاجزاً من القيام بوظيفته في تأمين التحقيق الآلي - (ويعا كان لأفضل القدر، بدلاً من الحثو النول، ثبة إلى كلية الواقع أن يوقن السعي يعني أن يصبر والفاء) لإهنة إنتاج العلاقات بينها، من حيث هي ليد، وبه، علاقات توزي هيمني حين يستحيل النظام السياسي علقاً

تطور المجتمع وعنده إنتاجه، عالين السيم يعني يتغيره تكن سرقة يستهد في محارفته إليات العكس بدأ، كان عليه من مومع الجرح على ظنة النظام والرغبة في تأييده، إن يسه أن تعطل

(1) هذه هي الفكرة التي يعيد إليها مثلاً إلباس سبيل في مساهمة من الأوزة الاقتصادية الراضة. إلخاً في نظري الكارلن في 1 شباط 1985 رطه في ألباً، الفجة التي يعمل إليها كمال حقدان في محاضرة من الموضوع تمت في المكان نفسه في 15 شباط 1985 راجع الصحافة اليومية بتاريخ 2 شباط و 5 شباط 1985

النظام هذا لم يكن لهيب فيه، بل من خارج، بفعل لأحوس
والسبب هذا هو، هي النص، «الفجوة المتكررة إلى أقصى

لكن مرة في مكان آخر من نصه يرى في هذا الفينو [١٥]،
«وسيلة لحماية الأقلية ضد القرو الأكتري»^(١٦) فكيف يكون سبباً
في تعطيل النظام، بينما هو، كما يستحقه صاحبنا، إحدى
الخصائص الرئيسية الأربع للنموذج التوافقي؟ قد يكون بين هذين
القرين تناقض، وقد لا يكون، مثل هذا الأمر ليس يهمهم أصم
منه أن يرى ما جهما من اختلاف، إن كان بينهما اختلاف، فري
كيف يتجلى القرب فهما، فيس، بلا تناقض، بل امة حقة هادئة
نعم إن ذلك اللينر ليس من خصائص النموذج، نسبياً له، إلا
إذ، استعملته لأقلية ضد لأكثرية إنه، إذن، هي هذا الاستخدام
رحمة، ضروري لحماية النموذج واستمراره أم في استخدام
أخر، فهو سبب في تعطيل هذا يعني، يفرض لا نجده في نص
مرة، بل نتج فرقة الفتح، أن الفينو بقه يستعمل، في علاقته
بالنموذج - وعلى بالنظام الطائفي - باختلاف استخداماته - وبه
مستخدماً لا ثالث لهما - وحيد خاص بالأقلية ضد الأكتريه،
والأخر، بالعكس، خاص بالأكثرية ضد لأقلية فهو، يتسبب
مطلق النص نفسه، هي لأول رحمة، أساساً للنظام، وهي لأخر
معقل له - وليريد من الفروج والدلة أكرت - إذا كان استخدام
لأكثرية حقها في نقص مرار الأقلية معقلاً للنظام، علان هذا،
النظام هو، بالقيبط، نظم أقلية هي التي يحتل فيه موقع الويسنة
وهي فيه صاحبه القرار الذي، يتخذه، يتحكم النظام. وقص مراد
لأقلية حق ديموقراطي لأكثرية ترفض هيمنة الأقلية، أو يمارس

(١٦) نسبة الفرجع المنه المنتور لملامه مر ١٥

الحد منها. هذا يعني أن حق الغير في واقع هذا النظام الأساسي الطائفي - وقل، إن شئت، «التوافقي» - جزء في الحقيقة، حتى لأقله رحمة دون الأكثرية، أو حتى حتى غلبه يمينها، هي التي تحتكره دون مبادئ الأليات، وهو هو في هذا النظام، حقها في هيئة بها يلزم بمرار النظام «التوافقي»، ريثما يقوم كوارث عيسى، عفا حالها بغير، تمكن النظام. ليس صحيحاً أن لكل غلبه في النظام «التوافقي» البيئات حتى النقص على كل منها مثل هذا، الحق، كما قام نظام. هذا، رلاً جام. بل إن كانت الدولة الثانية في واقعها العظمي كما هي في مفهومها الجورجوي، دولة طوائف، وكما السطحة فيها مشاركة يمينها، عن هيئة لواقع على لأخرى، أو العكس بالعكس، أقوى، في كانت كذلك لم قاصد، وتختلف وظيفتها الطبقة نفسها في قيادة مصالح الطبقة المسيطرة. وبغض حالها، هذه القضية لساتها، في مشكلات أخرى. وفي سياق آخر، في دراسات سابقة، فلا ضرورة لتكرار لكن ما أريد منه هو أن الوظيفة الإيديولوجية لمصنوع «التوافقي» تكس، في وجه منها، هي يحده أن التوازن في النظام «التوافقي» بوارث هيمني، وإن حين القضي فيه ليس، في واقعها النظمي، سوى «سوى» هيمنة، بها، في هذا النظام الطائفي، بالضرورة، طابع طائفي كما أن وظيفة ذلك المصنوع تكس، في وجه آخر مهدي، في إظهار كل دهن لهذه الهيئة ونظامها الطائفي كانه فرجة في استبدال نسبه التوافقي نظام أكثرية، أي، في تغيير آخر، كلكه استبدال هيئة طائفي هيئة طائفية أخرى، على قاحلة النظام الطائفي، بل ربما كان تكريماً له في شكل أشد قبلاً من شكله السابق لكن الفكر الطائفي وحده، كفكر ضيق مصدره، هو الذي يرد كل تغيير ممكن للنظام الأساسي الطائفي إلى استبدال شكل به بآخر. ذلك

أنه يطمح، من موقعه نفسه كمفكر برجوازي دججي، إلى تأييد هذا النظام بناءً كانت كل حركة هذه حركة تأييد حتى التغيير، بر، تأييداً

يقوم النظام بوظيفته ما دام توازنه الهيمنتي مائلاً ويحرم الديمقراطية، هذا جرمه بالتحقق تعطل ومن منطقة ان يشير منطقاً هو يتعطل توازنه، وهذه بالتالي، يتعطل العامل الذي هو، إنداء، أممي، توجد النظام السياسي الطائفي، في وسط تحركه القبايلي، بحسبه مفهومه النظري كنظام «الرافقي»، هو نلبه العامل الذي به يتعطل هذا النظام، ويتعطل وظيفته، ومما العامل من «التبوير المتبادر» بين الأليات، على حد تعبير سرّة، بملاحظة ليس هذا «التقتر» هو هو ميد، المشاركة أو الصاراة الطائفية التي «هي» زناً تعطلت بالتحمل أصلي، توقفت، ألعت التوازن الهيمنتي، فأحلت بالنظام السياسي الطائفي، وعطلت؟ وسرّة نفسه يؤكد في حقه أن الممارسة المبكرة لهذا الثيو، وهي هذه، في مكان آخر من مثله، من خصائصه المبرجة الويسية الأربع - هي التي كانت السبب في تعطل النظام. هذا هو العيب البنيوي الأساسي الذي به يقوم النظام السياسي الطائفي، إنه بنية ناقصة العارمي في أن يكون مبدأ تحركه هو نفسه مبدأ تعطله، ولا عر له من حكم هذا البناء الذي يحكمه، من حيث هو، في آن، مبدأ حياته ومبدأ رواه، ومما، بالاضبط، ما لم يره سرّة، من موقعه الذي هو، في سجل الصراع الإيديولوجي الطائفي، موقع ذلك النظام نفسه ولعل التناقض الذي أشرنا إليه، بين قول يؤكد به أن «المشوة» ذلك هو من خصائص التوقعية، وهو آخر من فيه تعطل لها، ليس تناقضاً منطقياً أو شكيباً، أصلي قوياً، بقدر ما هو، بالعكس التناقض الموضوعي الفعلي في بنية النظام السياسي الطائفي، الذي

هو من تشايفيه الحارقي اما الأول، هو انعكاس، في القوي، بهذا المحتجب في القوي. لذا، ربما كان أهم ما يأتي في اللغة الإيديولوجية المعقولة إلى القوي هو هرة القوي لكن قد، الفراغ حر، في تلك اللغة، ماوى المهي

(ج) العامل الثالث

إذا كان السبب الداخلي لتعطيل النظام «التراكمي» هو «الليوم» المتكرر إلى الأبد أي «الطريق» في اشتداد السبب التواظف بنظام أكثروي، فالسبب الخارجي (أو لأسباب)⁽¹⁾ هو «التسوية» في مثل السبب، بتوضيحه في ثالث المراحل التي فيها تنوع قابيه النموذج «التراكمي» سبباً بمرور سيرة ثالثاً، تضاف قابيه النموذج للحياة على تنظيم العلاقات مع المحيط الذي يلهو حالها حواء تحوّل إلى ترعرع استقرار لبلد قد تليح بصورة خاصة من الرجوع الفلسطيني للبلد والحرب الباردة بين العرب والصراع الأمريكي - السوفياتي في المنطقة ومن النزاع العربي - الإسرائيلي في عام 1982، دخلت إسرائيل إلى العالم العربي من باب واسع، وهذه كلها وقائع ينبغي استغلالها لمرورها في ما يتعلق بمنظور حلافتين إيتان بمحيطه⁽²⁾

هذه هي، باختصار كلي، أسباب «ترعرع استقرار لبنان»، وأسباب الحرب الأهلية فيه، إنها جميعاً أسباب خارجية، أي من خارج النظام «التراكمي» وينتجها وليس أنى ذكر على ذلك السبب الداخلي، فالمعرض فيه وبين الأسباب الخارجية تفاوت

(1) أممي بالخارجي ما هو - خارج النظام

(2) مجلة الواقع حر 22

كبير يؤكد صاحب النص «صورة حاصلة» حتى السبب الداخلي هو، في وجه من وجوهه، يكما يفتحه صاحب النص، واحد من الأسباب الخارجية أو كل إن هذه هي التي تحدد، أو تستبشع، فاحتلال التوازن الداخلي الذي به يقوم النظام «التوافقي» يندرج عن أثر هذه الأسباب أو العوامل التي، لولا صلها في بقاء، لما اعتلّ ذلك التوازن، بأن ظهرت رغبة في استبدال نظام لأغنية بنظام أكثروي، ولقد أشرب سابقاً إلى الثاني منطق المكر الطائفي في إنكاره إمكان أن تكون بينه النظم السياسي الطائفي مصير العلم في تحطه، أو أن يعرفه المجتمع المنحد بتعدد طوائفه، البتظن بنظام «التوافقي»، أزمة تطرر في فيه في شكل مباشر، أزمة رجوع (أو، كما يقال، رسة كيان) ألا إذا رغب أكثره في متبناك التوافقية بنظامها، يولا تظهر مثل هذه الرغبة، بحسب منطق المكر الطائفي، إلا بفعل خارجي هو، في بقاء، مثلاً، الرجوع الفلطيبي المسلح، لملاحظة في مبيح متعدد كل طائفة فيه هي أغنية، كيف يمكن الكلام، بلا نقاش، على نظام «أكثروي»؟ ألا يمتنع مثل هذا الكلام وجود «أغنية» في أكبرية؟ فإن لم يكن الأمر كذلك، أليس هذه الأكبرية مؤلفة من بحالف القليات؟ وسواء كان يجري مثل هذا التحالف (إن لم تكن هذه لأغنيات معدومة) لسأذا التحالف إن لم يكن برفعي هيته أقلية بعضها؟ ويكرر السؤال ياء، لماذا يكون الهيمنة لأقلية دون أخرى؟ وهل يمكن لدولة - مهما كان نوع هذه الدولة أو شكلها - أن تقوم (إلا بهيمنة يسميها أين خللون - هي جنل معرفي آخر - القوية؟ وهل يمكن لهذه الهيمنة التي هي أصامية لوجود الدولة كدولة، ألا يكون لها طابع طاغفي إذا كان لدولة طابع طاغفي؟ فإذا كان هذا مثل هذا الطابع، ألا تستثير رغبة عمل نظامي بها

الأقلية الأخرى، إن بالهيئة - وهي هنا (عنا) تلك التي بها تقوم الدولة القائمة - فتمرد هذه الهيئة كشخص يدورما زحزح من هي يمامة هي حركة متكررة هي هي حركة تعطل الدوره ويمطل دورها، وإنا بالمشاركة، أو البسالة - وهي هنا (عنا) بالهيئة زدها التي بها تقوم الدولة والتي هي، بالتالي، أمامة فليانها بوظيفها - فله تعطل الهيئة، تعطل الدولة؟ أليس كذلك؟ بحسب هي مركز واحد هو بنية التناقض المأرق المعاصر بالنظام السياسي الطائفي، هي بنية اجتماعية كونفولياقية، كالفائقة هي لبنان مثلاً، حيث، هو يظهرها التاخر في المسألة الطائفية)

المجتمع المتعدد (الطائفي) لا يعبره أزمة، إذا توأمر له نظام «الترقي» (الطائفي) كونه، هي وجزء الطائفي هنا، في حياة من الوجود، أو كأنه من خارج الوجود، حتى من خارج التاريخ أو كان له وجوداً ليس من الوجود فهو المتكرر بذاته، الدائم الأبدى. ولبنان مجتمع كهذا، وله نظامه الذي هو هذا بل (إن نظامه هو المودج فلماذا إذن، عرفه ما هو أشد من الأزمة حرباً أهلية متكررة؟ (صحيح أن هذه الحرب تكرر، يقول مرة لكنها لم تنته من النظام السياسي اللبناني الذي قائم على هذه لا مثل لها كأي سياسياً يقرر كل من علوماً دني، ويسمى وجه هذا النظام) بسبب من الوجود الفلسطيني المصنوع والحرب الباردة بين العرب والصراع الأميركي - السوفيتي في المطلقه والصراع العربي - الإسرائيلي يجب مرة

لن أحمل، بالطبع، في تحليل أسباب الحرب لامية في لبنان هذه الفروقات بسبب لإحار الصالح لمعالجه هذا الموضوع، فضلاً عن أنني عالجه سابقاً لكن ما أود أن أشير إليه هو أن لبنان في هذه الأيام جميعاً، هو في حالة حياة

مطلق، سواء، كأنه ليس معنياً شيئاً حتى سأبحري في أرضه ليس طرفاً في صراعات عرضة آثارها عليه فكانه، هي وجوده المطلق نفسه، كمنسجم معدني، حتى نظام «الوطني»، هو هي موضع، لا سيما سياسي، من مخارج المواجه كلها علا هو معني، مثلاً، بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي حتى لو كان ذلك في أرضه ولا هو طرف فيه، ولا علاقة له به إلا أن الوجود الفلسطيني المسلح عرض عليه، فتزعزع استقراره، واختل به - لا يمارسات إسرائيل المدنية - توازن نظامه «الوطني» ولا غير - أحتي بنان معي بالصراع المحتدم في العالم العربي، وفي جبهة تحرره الوطني، بين نهج رجعي هو نهج البورجوازية العربية في حياتها الوطنية المثالية، نهج ثوري هو النهج الوطني السليم في صرامة العناء ضد الإمبريالية والصهيونية والرأسمالية وليس طرفاً في هذا الصراع، ولا علاقة له به كما أنه ليس معنياً بالصراع الكوني بين الإمبريالية والإمبريالية، كأنه ليس من هذا الكون بل من كون آخر، و كأنه لا يعرف صراعاً، ولا يعرف فيه صراع، لأنه المستند بطرقه، المتعلم بتراثها لا يفتح أما الصراع العربي - الإسرائيلي، علا علم له به، ولا حجة به إلى مثل هذا العلم، كأنه بلا حدود، مشرع لأبراب حتى على إسرائيل التي لا أطاع بها فيه، وليس معية به كأنه لا وطن وكيف يكون وطناً ما هام بلا صراع؟

ي هائلة ثرجي من مناقشة هذه 'لأنه'؟ ثرجي ولا كناقش
نكن ما يجب قرره فيها هو هي التحقيلة قول في طبيعة اللغة
الإنشولوجية المعجمية، من حيث هي لغة نوحه وتضليل بامتياز
صديق لبنان من هذه الصراعات جميعاً هو، في هذه الظاهر ربه
أحتي في الظاهر، موضع حياة مطلق، كأنه في نظام حقيم لكنه

في حقيقته الصهيونية، موقع النصارى كآلي إلى طرق هند لأعبر من
طريق كل من هذه الصراعات، يظهر كأنه موقع حياض غليظة،
إذن، في ممارسات نظامه «الكثافي» نفسه، طرف ضلعي في جميع
هذه الصراعات ليس ضرورياً لتحديد هذا الطرف، فهو واضح
بصريحته، هي نتيجة هذا النظام البرزخاني الطائفي الصهيونية
إنه طرق صاعدة الغطاء متفردة الفلسطينية، والحركة التحرر الوطني
العربية، وفلاشتراكيزم، وطرفه صاعدة التحالف مع إسرائيل ضد
هوية لبنان العربية. وهذا واضح في النص نفسه، لا أمقطه عليه،
ببهي في لغة، لا انوارها ضد مطلقها بل أنقضها حتى تظهر ما
تخفيه، غيب موقع المرحى على النظام الطائفي وديسوته، يطالب
الكاتب بتنظيم علاقة لبنان بسيفه، في جزء «حالة التمرد» التي
يشهد محيطه، ويحسب هذا التمرد، أما المحيط، فيسند بملاحة
الصراع العربي - الإسرائيلي، التي حتى لبنان ي يحدد علاقته
بها، بحسب ما طر عليها من تحول وأما البعث، فيعبر
الكاتب يفهم إنه الناتج حثاً حثاً، في عام 1982، وما حث
أن إسرائيل قدخلت إلى العالم العربي من باب واسع، كان لبنان
ليس مهتماً بتحويل إسرائيل إليه، واحتلالها أراضيه، وبعدها
حاصمتها عالمي بهذا المبدأ من العالم العربي - ربما -
رؤيا يس من

مكر اللغة الإيديولوجية كله في ملمسها الممحلل، مدول ما
نفسه، يحمي ما تقوى، كأنها في حبل مما تقوى، أو في نص
ممر هكنا ينزوي فيها النص الذي قرأنا ماذا يعني؟ ماذا
يقول؟ بساطة، وبلا حراية أو حرية، يقول، إننا نقول (إلى لغة
صارية من جندها الممحلل، إن اجتياح إسرائيل للبنان في عام
982، أحدث تحولاً جدياً في تطور العلاقة الصراعية بين

العرب وإسرائيل، جانب إسرائيل فيها سيكده المنطقة فلا متاع
 علماء يظن لبنان مرتبط بعالم عربي مهروب؟ لماذا لا يستخلص
 العرب من هزيمة العرب في - وهي ليست، بالطبع، هزيمة، حتى
 لو كان من كادها تدمير - ومن انتصار إسرائيل عليهم، فيه
 أيضاً، فيحاز إلى المصير، وينقلب على المهرج، يحرر من
 سمنونه عليه؟ ينبغي استخلاص العرب من هذه الوعائ كلفه في ما
 يتصو بمشاكل علاقات لبنان بمحيطه بقوى متروكة ويكون ما
 يقوى يهز كذاك في عهد الحمار الإسرائيلي، ضد الحمار العربي -
 كما حُر، في حينه، في نظرية مبادلة، ويكون إقامة لحلف
 إستراتيجي بين لبنان وإسرائيل، هو في حقيقته الفعلية وضع
 لبنان في موضع التهمة التامة السياسية والاقتصادية والعسكرية
 والفضية - في علاقته بإسرائيل، إن لم نقل تحت رحمتها، أو
 وصايتها. ويكون هذا كله بإسراع المشروع الصاخي القوي
 المصري، مشروع إقامة الرطب القومي العربي ودولة الطائفة
 المسيحية بدعم عسكري وسياسي مباشر من إسرائيل، وبتمهيد
 سيك هذا المشروع على رأس المنطقة السياسية في لبنان، والنتيجة
 الطبيعية المنطقية الضرورية لهذا المسار (أو الحمار) هو معاهدة
 ٧٠ أيار

وملأ ما جرى بالعمل، إنه، في حق متروكة، دفاع وأصبح من
 حزب الكتائب ومهجه، من يشير إلى أمين، وانتصار ما أصبح
 معاهدة الدق، ومن أجل أهم ما هي هنا القوت كنه هو ربط «تأليه
 التمردج التوافقي للحياة بيد الانعطاف الجدري في علاقته بين
 بمحيطه من علاقته بالعالم العربي هي علاقة التمسك، هو فيها، بيد
 عربي، أي، بالتالي، طرف مباشر في المبراع ضد إسرائيل، من
 حيث هو سرع خضوته الشعوب العربي في حركة سحروها الوطني

من الإمبريالية، إلى علاقه هذه الحركة وشعبها، حر منها
 حليف مستبح لإسرائيل، وهو، بالتالي، فيها بلد غير عربي، بل
 متاجر للمغرب، في شجته نفسه كوطن قومي مسيحي. وهذا قول
 بالغ لأهمية هي تضمنه احتراماً غيرهما بأن دعم إسرائيل بالنظام
 السياسي الطائفي بات شرطاً أساسياً لبقائه وديمومته. وبأن
 التحالف النبطي معها ماته ضرورياً لاستمرار وجود الدولة كدولة
 عرقية، بعد أن كانت هيمنة قائد النظام وهذه الدولة تأسس بمزج
 من هذا التحالف وذلك بدعم، إن لم نقل طبعاً، ليس هذا
 بعد ذلك، طبعاً على المقام أزمة الدولة؟ وماذا نقول في طيبة
 سيطره لم بعد نظام سيطرتها السياسية الطبقية قادراً على التجدد
 لا بدعم محاربي؟ بل ماذا نقول في دوره بات شرط وجودها
 حلالاً أجاباً؟ إذن ليست الرغبة في امتداد النسيبة النواظرة
 نظام لأشوري، هي التي غاقت لبنان - كما يتضح سرقة - إلى
 روجه تحت الاحتلال لأجنبي، عني، بالتمديد للإمبراطورية بل
 إن حاجة هذه الدولة الطائفية، التي هي نفسها دولة الجورجانية
 اللبنانية، إلى استمرار إسرائيل، كشرط لديمومته تجددها، وانتزع
 لبنان بالتالي من انبثاته العربية، وسند من محيطه الطبيعي،
 ودفع حلفه غير جهده، غريب عليه رضى تأريسته، عرب إن هذا
 النهج العنصري الطائفي الذي مارسته فيه الجورجانية اللبنانية،
 رافضة أو مرعوبة⁽¹⁾، هو الذي صجر الحرب لأهلية، ورفضها على

(1) لقد في نسلنا نعر. هي نسلنا، سابط تظهر وسند الطبقية قسطن
 على حلال فتات، أو حليل، حتى لم كان دعم نر نسلها في موقفه
 السامع هذا مرحمة عليه، أو شتياً مثلاً في توقيع معاهدة أيار جميع
 معقلي البر هوزيه في جند النرب سوتوا مع المعاهدة نامتد است
 أو الذين وجميعهم الحظيرة نزلت الأولي من الجميل وديم حزب

الشعب اللبناني، وهو الذي قاد لبنان، بوعي كامل، بل بأرواحه وتصميم ونشاطه إلى التوقيع تحت الاحتلال الإسرائيلي على هو الذي قدم لبنان هدنة لإسرائيل، حتى تقدم إسرائيل له السلطة في لبنان مدية وطبعي جداً أن يقاوم هذا النهج، ومقاومته طويلاً بحجة وعادية في الشعب اللبناني أليس طريفاً أن تطلب الأشياء بقاتضها، في منطق هذا الفكر الطائفي، وبه، وفي نخته القروايلية الجامعة المهدبة، تستحيل مقولة الفاشية ميما للحرب لأهلها، كمقاومة الاحتلال، تستحيل به أيضاً، عيب للاحتلال؟ إله، بكل هذه منطق فكر الطبقة البورجوازية البسيطة ببطرة نظامها السياسي الطائفي، المسجدة بنجده، في إطار توجد علاقة اتجعة البنية بالامبريالية، فمعاودة إنتاج هذه العلاقة هي التي مؤش إمام رشاح قللك النظام الذي مؤش، يشوره، إحداعة إنتاج سيطره البورجوازية الكيوبوبالية اللبنانية والعكس بالعكس، صحيح صحته

ثم جاء بعض القري الركنية والديموقراطية للمصاحفة مشهوراً بحلماء في الداخل وفي المنطقة، وفي العالم والديت

• الكاتب، سيد النهج القائي كما أن القسم الذي يسع حر المصوتات بغير الجميل ما نيت، أن تراجع عن موقفه كانه في عقد قانيه، براج بمهده بلغات متناهة مع الرئيس الجلدة، تعاون جديد، تراجع حوت هذه النقطة مقالة جريج البطلي، بعنوان «المعارضة والتمهيد والحد الوطني»، مجلة الطريق، العدد الثاني، أيار ١٩٩٤، صلاً في غرد «العصويت على الحال السبع حتر من أمار في البرديانة وموقف القوى فليقة والاقتصادية من الاحتلال والتعاون بعد أو مهادنة، وتضمن مع أراء المسكت، ونسبة هذه الأبحاث بتسكير الذي جاء في ركاب الاحتلال وسأونه جافقاً نقيده أفضقة: بل فللك عد أكد خيلة البورجوازية الكيرى طبقة مع كل الطوائف وتوسع في المرفق والهند»

المعاهدة رفي الخط نفسه، وقبل توقيع المعاهدة وقبل المعاهدة - كما بعد التوقيع وبعد الإلغاء - بل منذ اليوم الأول من الاحتلال الإسرائيلي، كانتا مقارعة هذا الاحتلال، وحشية شاملة، ركائب معارضة عوات المصنف لأعظمي وطيه تمويه تامله وغرضه المقاومة الوطنية اللبنانية على إسرائيل الإنسحاب والهزيمة وغرضه على أميركا والدول الأطلية الانسحاب والهزيمة لأوب عد في تاريخ حروب العرب ضد إسرائيل، ولأول مرة في تاريخ حروب إسرائيل ضد العرب، تنهزم إسرائيل، وتنسحب، بلا قيد ولا شرط. وثقت حدث هذا في لبنان ولا يزال هذا يحدث في لبنان. إنها مبرورة تاريخية الثوري الجديد شيء كالكنس شيء لا يصدق شيء لا يصدق من لا يقوم وما ظل واحد وما كان أحد يظن، في لبنان وخارج لبنان، أن ما حدث وما يحدث في لبنان كان ممكن التمرع باستثناء أصحاب المقاومة الوطنية اللبنانية، طبعا ومع هذا، وطش برقعات المسيح، تقريبا، وقعت هزيمة إسرائيل، ووقعت هزيمة أميركا في لبنان وصار المستحيل منكم، بفعل المقاومة

في مثل المقارعة هنا يشكك منطلق التاريخ، كضوء في بطون، يشع لمين فاعدا حتى أن ترى، فنتج معرفة لكن حين المكنر الطائفي عياء إلا يسعي استخلاص العز من هذه الوقائع كلها، لا شيء ما يظن يستحيل علاقات لبنان بسيطة وحسب، بل في ما له علاقة بنية نظام السياسي الطائفي أيضا؟ فلي كان هزيمة هذا النظام رجاء بانتصار امرين وسيمندو للأميرالية الأميركية، فإن مبرورة تعبيره، حتى تحويله الثوري، هي نفسها مبرورة مقاومة الاحتلال التي هي مبرورة التحرر أو ظل لمزيد من النقاء مبرورة التحرير الوطني وهي بالطبع، في أي مبرورة

مقاومة الدائرية لكن عين الفكر «التوافقي» عمياء كعين الفكر الطائفي والمفكر هذا واحد وهيئة واحدة وإنها عين الفكر انورجوازي

(د) العامل الرابع

وفي ربح المعامل الضرورية سبيد «النموذج التوافقي» يترك مسرّة اربابا، تتوقف قابلية النموذج للحياة، - وهذا امر جوهرى - على مبرك لوري «توازن» مع بني نظامه تسمح في تلك الخطر، بالحفاظ على الطابع لمتعدد للمجتمع، الذي هو شرط ديموقراطيته⁴¹ ثم يختم عقائده فيزوج فكره بهذا النموذج «النموذج التوافقي» يسمح بالتفريق بين ضرورة السلطة المركزية القوية للكثيرة للمدخلات الخارجيه والمحدولات الهيمنة الداخليه، وضرورة الحفاظ على المحسوسات الاجتماعيه - التفاضلية - على مر الأهم، ممكن نجاح التوافقية من تجاوزها، لأن هذا النجاح يؤمن الاطمئنان الشفوي للمجموعات التي يألف منها المجتمع للمعنى⁴²

يخدم نموذج ديموقراطية تواريه، هناك نام هذا، حافظ المجتمع على طابعه المتعدد الذي هو شرط استمراره حيث هذه هي علامة القول في هذا النص والنص يتناسك، لا يسا بقوله، بل يسا يمتنع من عرته يتناسك بتعبيره أن الخوازن الذي به يقوم النظام التوافقي هو توازن هيئتي، وأن علاقة الهيمنة هي تمتد التوافقية لاسي لاساء المجموع كمجتمع متعدد ولإعداد إنتاجه مجعاً متعدداً وليس هباء ولا لمرأ عارطاً، أن يتناسك معق الفكر

(1) مجلة الواقع ص 22.

الطائفي بتصويب هذا الطابع الهيجي للنوازن الطائفي، فتميمه يظهر التوازن في المجتمع الطائفي مظهر المساواة أو المشاركة، مظهر بتعميمه التعمد، ويضمج نظامه السياسي، حيث أنه المصنوع الأوسع الذي لا هيب فيه، إن دام، كانت به الليبرالية والديمقراطية هي هي التعمد، ولأنه المظهر من خارج، يدرى عليه، إذ لا يتبعه من داخل، فظهر، فده، يوجب نقد هذا الفكر، وتشكيك مطلق بالنقد يأتي إلى القوي، ما يصحبه بهذا الفكر ومنطقه، من القول، وهو أن الطابع الهيجي للنوازن الطائفي الذي به يقوم النظام «الترقي»، مظهر نظام طايفي، هو نفسه الذي به يتشكل هذا النظام، فهو هي النظام، إذن وقع في تناقض ما رقي لا يمكن له الإغلاق، فهو هي بنية، وهو هو عامل بفرصه الداخلي، لا يمكنه أو برهانكية صورية، بل يعمل من استخدام الصراع الطائفي في هذه البنية الطائفية نفسها للنظام السياسي، وبفعل اصطدامها هذا ما يبتدئ في حينه، بمساهمة وتعبير ويتنشأ أيضاً أن المشروع الطائفي كان محاولة بورجوازية عاشقة للإيجاد حل لهذا التناقض الحاد، في التجاذب بين ديمقراطية أي سبياً إلى إلغاء الطابع المتعدد للجمعية بإقامة وطن لومبي مسيحي ودرية فديسة طائفية عنصرية لا محل فيها للتحركات المستقيمة إلا رداً وخيب بأن تكون مستقيمة، وبمقتضى التفكير من مؤسسي للنوازن الهيجي الطائفي ما أريد قوته بكل دقة، في هذا المجال، هو أن هذا التوازن نفسه الذي به يقوم النظام السياسي الطائفي هو، بالتصعيد، عامل تشكيل وتشويه لهذا النظام، يقود، بضرورة منطق الداخلي، الذي هو منطق تناقضه السأري، إلى إلقاء أو محاولة إلقاء - تنحية المبتدع الطائفي من حيث أن إلقاء هذه التعميد (السياسة الطائفية) ذات، هي

الفاشية، وبها، وبها، شرعاً أساسياً لديمومة الخوازن الجيني
 نظامي، وبالنسبة، بديمومة نظامه، هذا يعني في تعبير آخر،
 وفي لغة الفكر الذي خلقه، أن نظام التعددية الطائفية، التي هي
 كما سبق القول - بهذا النظام، مستعدة سياسياً، ليس شرط
 للديمقراطية، بقدر ما هو شرط لنشيتها والدائها، من حيث هو،
 بالمفهوم، مؤيد للفائقة نظام الديمقراطية الطائفية هو الأرض
 التي يقوم عليها نظام الفاشية الطائفية. هنا ريثك ذلك، لو قل
 بصدق، وليد تناقضه. أما الديمقراطية الممنوعة التي تنفسي،
 بالعكس، بضرورة تغيير هذا النظام السياسي الفاشي الواحد - بل
 إلخاته - بين ديمقراطية بقضي بتدبيره، هذا النظام الممنوع،
 وديمقراطية نمضي بتغييره، مدة اختلاف جذري هو المآثم بين
 ديموقراطية تلح الحريق إلى الفاشية، وثقود، بمطلبها مفه
 إليها، وديموقراطية تلطم الطريق عليها، والاختلاف هنا هو هو
 المآثم بين فكر ديموقراطي مروي، وفكر يورجواي طائفي على
 قاعدته هذا الاختلاف، أعني من منطلق هذا البعد المسمومي
 المائل، في طائفة الطبقي نفسه، بين الفكرين، أعني يخطى
 من بليم التناقض السياسي في بنان بين طائفية هي، في تمثيتها
 السياسية، الديمقراطية نفسها، وحادثة هي إزاء لهذه التمثية
 الطائفية. والتناقض المعلي ليس قائماً بين هذين الطرفين، إنه،
 بالمعنى، قائم بين الطائفية والديموقراطية. ذلك أن الفاشية لا
 يمكن أن تولد إلا في دسم هذا النظام السياسي الطائفي ليعبره
 ليورجواي الكرنوبالية الفاشية، الذي به تكونت، وبه خرجت،
 وبه شد ساعدها فتعبه، لا تصبه نكها، الطبع كاتب تفوضه
 هيأ هي كاسب بضميه - أو محارول حمايته -، ومن حيث هي
 كات تحبه طيمي إحد، أعني ضروري أن يكون تقيض الفاشية،

في لبنان، هو مقيمي الطائفية، وهو مقيمي النظام السياسي البرجوازي الذي فيه التمس الفاشي بالطائفي اتحافاً بانه، بسببه، كل مفسد بلطاشيه يقف للطائفية، والعكس بالعكس، وبات التقيد «مما» في الشروط التاريخية الخاصة بتطور الصراع الطائفي وأسكاته في الحرب الأهلية في لبنان، ثقفاً لتلك النظام السياسي، بما عرفه بالتحديد، نظام بورجوازي، فاكسبت الديمقراطية وبالتالي طابعاً مناهضاً لبرجوازيه، واتصفت بضرورة التحميل الشوري بضرورة التطور الديمقراطي، في ضرورة الحرب الأهلية نفسها التي هي في ضرورة الثورة الوحيدة الديمقراطية النبعاً هو، بالقياس، الطرف المقابل لاستخدام الميثاق بالباطني في النظام السياسي البرجوازي، لحي الطوطم الثقيل

الخاصة

اما الخاصية التي بها يكتمل النموذج «الشمسي» فهي طريقة، ممتدة لا لأنها تؤكد مهمه «التزيين» التي يفرم بها تدرج مسرة بين مرتبة اللطف وتعميقها، بالتوطين هدا، كما رأينا، ليس موفقاً) ولا لأنها برغم أن السطوة كتباً تحدث مؤثرة قوية، أصبحت في كبح محاولات الهيمنة الداخلية، مماثلة، بالتالي، تود مبحثة واحدة من الطوائف على الأخرى، (بينما هي في الحقيقة، كما رأينا، قائمة بتوطين الهيمنة الذي هو أساسي بوجوده كسلطة طائفية) فهو أمر عالج الطريف المتعثر في خاتمة مسرة عن قوله فيها «على من الأيام، سينفخ نجاح التواكبه من تجوزها» انبرك بتولية، ملكه الدهن من الأيام، رأسمي ما يبقى، فأنقله من اللغة الجامعية الى اللغة العامة، فتكون النتيجة

الفصل الثاني

ديكارت، هيكل، وابتدال الفكر الطائفي

تمهيد

ربما كان الأخطر، في معالجة هذه العينة من النصوص، أن
الرد بها نصّاً نصّاً مخرجاً على وحدة كل منها وتماثلها مطلق
الدخلي لكن مطلقاً واحداً، وواحدة هي أيضاً، القائمة
المنظومة التي بها، ومنها، تقوم. إذن، سيفتح تكرار لا يمكن
مجنه ليس بناءً معاً، بل ربما كان ظيلاً على وحدة المنطق من
هذا الفكر التكرار في نصين مختلفين ولماذا لا يكون الفكر
الطائفي واحداً ما دام منظومة مبادئه واحدة؟ وهو أيضاً واحد
في طائفة البرجوازي، فلماذا سيتضح في مجرى النقاش فلا
تفرقه لاستيادته

1. نصّ من صميمه وصريحه

في بداية نصّ بعنوان «ليان بين الأصجار ولانصهار»، يرسم

باعتباره معتاد الإطّار العام لموضوعه قبل الوصول في معالجته، يقول: «يتميز لبنان عن جيرانه بأنه يعيش جوهراً - هوذا خداع ولا تهر لمهيزي - تجرية التعويض بكل ما فيها من أخطار وحرص (1)». «لبنان، منذ قيامه كدولة سيادة ومستقلة، يسعى إلى أن يصل على مستوى إحدى فئتين مشكلات الشرق الأدنى أي مشكلة الاختلاف والوحدة»⁽²⁾.

بين قسمي النص يصرّحه برتسم حدود النص، ويعني معناه، ويحافظه إذ يذهب فيه من القسمي إلى الصريح، ومن هنا إلى ذلك في حركة مستمرة سهل على القارئ أن يذهب في النص، في نجد مباشر منقسم إلى صريحه لبنان يعيش مجرة بها يتبر من جيرانه إنها مجرة التماثل، معها بطرح، منذ استقلاله، مشكلة الاختلاف والوحدة، التي هي من أقدم مشكلات الشرق الأدنى، بسيط هو النص، إذن في صريحه لكن ما إذ ينشئ نقارئ بتدفق النظر فيه حتى يكشفه مخزونها، شبكة من العلاقات بين موضوعه من الأفكار هي التي يفرطها النص حتى يتضح بصريحه وهي فيه ضمنية، هي هي فيه دولة ومنطلها يحصله بأن يكون، مثلاً، ما يتميز به لبنان من جيرانه هو ما يتميز به هي ذاته، يعني أن به جيرانه حاصله يهرب دولة أن يكون مهم، أو أن يسبي إليهم، أو أن يكون له ولهم أبناء واحد وجيران لبنان، في البحر، البلدان العربية، فالمعلاقة بين وبينها علاقة جار بجار، هكذا يحسم النص أمراً ليس محسوماً يخطئ من يذاهه ليست، فيه ضمنية، حتى في صياغته الصريحة نصها، إلا لأنها بناءه ليست، إقناعاً، أمراً قابلاً للتفاوض عبر

(1) «سعد نصر، لبنان بين الانقسام والاصلاح، مجلة التراث، عدد 5 6، ص 33»

لبنان الأساسية، التي نلحظ بها لبنان، تتحدد في مجال علامته بالعرب. حينهم يتغير بأنه ليس عربياً، قيل إن يتميز حينهم بأنه يعيش جهازاً تجرّبه من التعايش التي يعيشها مرّاً في صناع وتجرّبه معيّري بل وينا كان قسبي النص، أحيى بينه الفرق فيه، يحصل معور لبنان بأنه ليس بلداً عربياً هو سبب ميمره الأخر في مجال تجرّبه التعايش ولا أتأز، النص يب يمول طاقته، فتنطق بـ لبنان من المولى العربية ميمراً طاعياً هو نفسه متطو نقي سكاك العربي أو قل إله، يطروونه ميمره إليه، نذك أن جميع القائلين بمراد لبنان، أو بتعددية الطاقية أو حتى بميجه القومية، من شيعاً إلى شتى قادة القواك اللبنانية، مرور يستطع منطقي الفكر الطائفي، يتطفرن كلهم من طابع لبنان الطائفي لنفي طابعه العربي. كذا كتاب الطوائف عنهم إمّا حشباته أو كذا كتاب أو إمّا متعصب، أو قوميات، أي في نهاية التمهيد، كذا كتابه مسجلة فأنه بذاها متساوية طابعها الداخلية، ان سبلا الطائفة علاء من حيث هي كيان، هو الذي يسمح بتحديد قومية ربه، التمييز للطاقية، ربه البعد للطوائف، يسجل بكون لبنان بلداً عربياً غير كان كذلك، لنا كتاب الطوائف طوائف، أي كياناً قومياً، بل لكائنات غير ذلك، ولا عطف حيت معنى المسألة الطائفية بسواها، ما حلت حيناً متوافقاً من الذي يجعل منها مثلاً، مسألة عينية، كذا مسألة عينية هي أي من التجمعات الميمر قومية لهذا كله أقول إن بعد النص ذلك يبدأ بنفد ما قبل النص، أو ما نحت، أو ما بينه وبينه من فكر طائفي يحمله «الفكر» هذا، واحد إله الفكر الطائفي الحاضر حتى في ميمر من بعض من هم، من خارج بصورهم، بعد الطائفة، أو هكذا يقولون. بأحد إلى النص وإلى الفكر الذي يحمله

2 - لبنان بين الاختلاف والوحدة

لبنان يعيش تجربة من التعايش تطرح عليه مشكلة بسمى، عند رجوعه في دونه مستنده، إلى إيجاد حل لها فهي، إذن، مشكلة حديثة لها من العمر عصر الاستقلال. وهذا، هو، لو ثبت عليه صاحبه لأفقد بحثه معنى غير الذي أعتمد، ولا منحصر النظر في ذلك التعايش ومشكلته في حدود هي التي توضحها عليه شروط الاستقلال التاريخية. أي شروط تكون لبنان في دونه بمنزلة في هذا المعنى، يأخذ البحث طابعاً ملحوظاً ليس له في البحث الذي أخذ في النص. فلك أن المشكلة التي يحاول لبنان، منذ استقلاله، إيجاد حل لها هي، في آن، حديثة قديمة. إنها مشكلة لبنان البعثي، ومن أقدم مشكلات الشرق الأدنى وهي، بالتحديد، وبالتحديد، مشكلته الاختلاف والوحدة. هكذا، يتجيب سيز التاميش - الذي يهوي الكلام عليه في أول النص - بأنه بين طوائفه أو طائفي، مع أن سياق البحث يقتضي بهذا التعبير الذي يظهر، لاحقاً، في النص؟ ونقلب المشكلة المعامه لبنان، في زمن الاستقلال البعثي بشروطها التاريخية الملبوسة، من جب هي مشكلة التماشي الطائفي (أو من حيث هي نطوهر في هذا الشكل)، مشكلة لاختلاف والوحدة بهذا الانقلاب، يتحور الفكر من ضرورة النظر في تلك المشكلة، مبروطة بشروطها التاريخية الملبوسة، ينظر فيها متحررة من شروطها التي هي شروطها السائدة، ككلها مشكلة فلسفية ومع هذا، فإن محاربة لإرتقاء الفكر عبر النقط إلى مسرى الجريد الفلسفي، لا بمعنى طابعه الطائفي، بل بالمعنى، يؤكد في تأكيد يدائمة منطقانه ومستطقاته هذه الموضوع به هي ينداشتها، أحتي

بمفاتيح هيكلية، ويتركز الفكر المنطقي

كمتطبيقات بنوعية هي هي متطبيقات الفكر الطائفي، كما نجده،
راحداً في تعريفه ميشال شيخا، مثلاً، يلتزم بأنه هيكلياً
طائفياً مشتركاً، إذ في تعريفه لا يصح إقرار للطوائف - وهو
باعتباره مصاريف - جوهر من الفكر البشري. بأنها
العمليات الجماعية واضحة معالم متعددة الأبعاد، ومتصلة جميعاً في
التأرجح وهي تتركب من كلاً مناسباتها معك بنوعية⁽¹⁾ على قاعدته
هذا التعريف للطوائف يقوم الفكر الطائفي مناسباتاً بها، وهو
التعريف نفسه الذي سجد في كتاباته شيخا، فإن تكون الطائفة
مجرد جماعية، يعني أنها رجعة اجتماعية دائمة بذاتها، مناسباتها
بمنهجها الدائرية. ونها، لنائها، كبدلي إلى شرح إلتها للعنصر
الأول البسيط الذي منه يتوحد الكل المرقب، كالمجتمع وهو
شيء يبدعته رسالته بالعنصر الديكارتي، وبه، مثل هذه
الشرح كله يلى إن له: كنهان وشرح البقاء، وفرونها أما
المتعد، فهو ليس بالعنصر، بل للكل المرقب من مجموع العناصر
الداخلية في تركيبه. فالكل المرقب الديكارتي لهذه والعلاقات بين
الطوائف، هي المجمع البسيط بعينها، كالعلاقات بين العناصر
في هذا الكل المرقب الديكارتي، علاقات خارجية، ولا يمكن لها
أن تكون كذلك، مهما تدخل بعضها في بعض، ومهما كان
تركيبها معقداً، وكان الكل الذي هي عناصره حقيقيات، لأنها
بالضبط، علاقات بين عناصر كل منها مستقل بقائه من الآخر
هذا تكمن، وبما، عائلته الثقافية العنصرية هي لإتعداد بالفكر
الطائفي إلى درجة الفكر العنصري على ظهور الفكر الديكارتي، هو
فصلي لأمر وأكثر الظن أن أمر الفكر الطائفي قد انتمى

(1) المصدر نفسه، ص 32

لأستعانة ببعض من أفكاره، أو بسيرة من يدركه، في بعض
مقايير المصنوع، لأنه البسيط، لا تاريخ له لأنه أقوى من
التاريخ، لأنه المجهول، متأصل من تاريخ، حميق فيه بمعنى
أنه الأول، ولهذا فهو بين تاريخي، وبين له هذا الطابع قد
يكون للكل المركب من عناصر مختلفة طابع تاريخي، يختلف
باحتلاف العلاقات هذه العناصر بعضها ببعض، لكن تاريخ الكل
هنا، لأنه تاريخ كل مركب، يمكن نوعاً الرجوع به، أو الرجوع
إلى عناصره الأولى، في حركة من التحليل هي، بالطبط حركة
التحليل الديكارتي التي يفكك الكل، فيحتل البعد (المركب)
ليكتشف فيه الأبعاد، حتى يصل إلى النهاية، إلى ما لا يمكن
عزله من عناصره الأولى، أعني المنطقتان البنية، وهما
تختلف في التاريخ أشكال العلاقات هذه بين العناصر، فالمعاصر
هنا واسع لا يتغير، هي شتى حالات التاريخ وأشكاله
كالطوائف في لبنان، أي هي هذا الكل المركب، بحسب النموذج
الديكارتي، عندما هي هي، كلها بحث عنها عند أقدم الرمات
حتى الآن، عنها مركب لبنان، ومنها يتركب، ومشكلتها هي هي.
واحدة لا تتغير، عند عدم العصور إليها مشكلة الاختلاف
والوحدة وعناصر المشكلة - الطوائف - وحدة، أيضاً، لا
غير، مد أن كانت وإلى الأبد، نذك، كأن للطفقة في الفكر
الطائفي ترويج، هو البحث عن الطوائف (العناصر) البنيات،
الكيانات، الجواهر، بحثاً ضرورياً بضرورة هذا الفكر نفسه، وكان
لهذا التاريخ أيضاً جذور هي كذلك الطوائف، تمتد فيه شيئاً،
منها إلهية، بلا زمان، أو حتى امتداد الزمان كمد، هذا الزمان، هي
المكر الطائفي، به وده، سوى مساهم تمتد في العنصر البسيط
(المجهول الطائفة) منه زينة، هي المطلق، تؤكد أن هذه الطائفة

ميكال، ميكا ريبيز هير هيرمي

أسطورة، وهذا الزمان الأسطوري رمزها أما الزمان لأجسامي،
فليس من هذا الزمان - وإن كان يتوحيه - إنه زمان مادي
تاريخي، يتقارب بصكر مادي تاريخي، لا بصكر طائفي، أحني
أسطوري، ولهذا، بحث آخر

3 - في الكورن الطائفي

ومجد إلى النص

يقرب نصنا، في كلامه على الحوائف، وفي معانيها، وفي
المقام الأول، هناك ثلاثة طوائف: الطائفة المبرورية، والطائفة
السنة، والطائفة الشعبية في المقام الثاني، هناك أيضاً ثلاث
طوائف: طائفة الروم الأرثوذكس، وطائفة الروم الكاثوليك، والطائفة
الدرزية. وفي المقام الثالث، هناك حوائف عشر طوائف صغيرة
مترتبة بمطامير، يهودية إثنية (أرم، كلفان، إلخ) ()
() وثقاً كنا نلاحظ حالياً سوماً من الأمطائف المسيحية وراء
الطائفة المازونية، فهذا لا يعني بدلاً في جعله التمايز بين طوائف
لبنان الرئيسية، التي ما زالت جدلية معروضة ومشاركة في سعي
توأميل وراء النوازن والتنسوية⁽¹⁾

يسمى نصنا، في هذا النص، بين طوائف لبنان الرئيسية، وذلك
التي يمتثلها بأنها «مصرية»، معقد، بهذا التمييز، ضمناً، قياساً
كما للتمييز من المجموع العدي لكل طائفة، لكن منطق التمييز هذا،
يلتزم بأن يكون هذا كمن طائفة بحسب مجموعها العدي
فما قبلها، إذن، ليس قياساً، بل مستطفاً لاحتلام هذا المجموع،
متغير يتغير، لأنه كان لكل طائفة - بحسب هذا السطح الذي هو

1 المصدر نفسه، ص 32

عن السطحي الطائفي - حين في أن تعالج بتغيير المقامات، إذ يتغير حجمها. هنا تمّ لها ما طالب به، من نظام التوازن القائم بين الطوائف، فاستحال نظام أكثرية، بينما هو - حتى حد تغيير أنطوان حسنة - انظم نوعي. مكنته لتعطّل وظيفة هذا النظام ويخلف ثرائه، نؤكد وجرده كما رأينا في ذلك العالَم البأرمي الكامن في بنية

صحيح أن ما صيغ صار لا يطرح هذه المشكلة، ولا يشير إليها لكنها شبيهة في ثمة، ملازمة لمطلقة وهي فيه مبررجه في أكثر من وجه مثلاً، في التالي ما هي طبيعة التوازن القائم بين الطوائف في إطار حديثها؟ لا يجيب الجواب، ولكن نجد في بعض أضر محكمات مثله يشق الفكر الطائفي جواً من مثل هذا السؤال كمن من طبيعة هذا المنطق ألا يقدم جواباً ظنن على، أظهر التوازن مظهر المباركة أو المساواة فقيده طابعه الهيمي، كونه لا يستقيم، كمنطق طائفي، إلا بتغييره، الطبع ولا يستقيم حتى يتغير له وفي هذه أيضاً، تناقضه السأومي

وفي النص يظهر التوازن كأنه ثنائي، فالطوائف متوزعة على مقامات ثلاثة، لا يعرفه لتوزعها عليها شيئاً، إلا ربما ما أشرنا إليه من تفاوت حجمها المنحدي. لكن هذا المظهر الثنائي الذي به يظهر التوازن الطائفي يفتقر بعد ذاته على أن هذا التوازن هيمي، ريفي، في أد، ما يفتقر حبه بوجود تلك المقامات الثلاثة تعود الهيمنة، بالطبع، بالطوائف التي تحتل، في التراتبية المقام لأرى لكن النص يتبرع، شيئاً، إن العلاقة بين هذه الطوائف الثلاث هي علاقة متباركة في الهيمنة، وبالتالي، علاقته مساواة بينها، بينما هي، بالعكس، علاقته هيمنة - كما سبق القول. وهذا ما يغيّر منطق النص، فبدلاً من السؤال مطروحاً

يملكه ميل وثقل قدر هائل

لماذا؟ أما الجواب، فيلعب بضرورة جعل المنطق الطائفي، من حيث هو، في بيته، منطق الشاخص المأزقي عنه، الكائن في انظام السياسي الطائفي، في تحجته نظام السيطرة الجورجوازيه الديتايه وهذا ما لا يرفضه منطق النص لأنه، بالقطعه منطق تحميل طائفي وتحميل دعا المتعلق لا يكون بمنطق مطه، بل بأخر هو منطق التمثيل الطائفي، أعني المأجي وهو الذي أعنيك في هذا النقطة

ومقدمات الطوائف بوضعها في الدولة وعلاقات التعايش بينها علاقاتها بالدولة حالتها جعل تعايشها وإداره، ونظامه بها تكون، أو لا تكون، ربما تعايش أو لا تعايش فالدولة مركز البحث، والجمعة سياسي بأصابعه من حيث هو بحث في الطوائف هذا ما لا يبينه النص يوضح، مع أنه يصرح عليه ويحجب الرؤية منطق المفكره سرديته فكر شعبه منه ينطلق ما صيف نصاره محاولاً - على حد قوله - تحطيه جعل لنجاح المحاولة؟ يقرب نصار

إن أكثر يديولوجي الطائفية اللبنانية وضوحاً ونسب يرى أن المقولة الأساسية هي مقولة الشراكة فنكل ما كتبه ميشال شيب حور مخرجه بيان الثأريه مريض بمرقته لبنان على أنه تلك أليات طائفية متنازكة لكن شيباً لم ينظر إلى الشراكة إطلاقاً كمرحلة انتقالية نحو وحدة وطنية حقيقية، إنما طرحها بالمعكس كتشكل جديد بل فريه في العلم، لوحدة وطنية حقيقية وكان يرى أن المصالح الخاصة بالطوائف، التي كان شديد التأثر بها، ينبغي أن تتوازن داخل البرلمان وفي تشكيل الحكومة معاً يعني أن الشراكة لم تكن ينظره غير شكل من أشكال التعايش السياسي إن كل الذين ظهروا بعد ميشال شيب كمنافعين عن يديولوجية التعايش

الطائفي أو كمبرسين لها كور و طروحاته الأسلية، إما بالتشديد على فضيلة النسيج التي يحرصها التمايز الاجتماعي - السياسي، وإما بتحويل قراطة الأقلية الطائفية، تصورياً، إلى اتحاد من طراز خاص، إنما دوماً بالتعرب من الفئات الخاصة بضمائهم هذه الأقلية الطائفية وعلمياً بتجسيب طرح مسألة التخطي الإيديولوجي والبيوسي بنظام الطائفي^{١٠}

مولات الفكر الطائفي تكاد تكون مجهزة في مولات الفكر الشيعاني، شيعياً جوداً بالفعل، فراجع اسم تلك الصكرة بكره من إلى يعلم من يأخذ بمعتقدات فكره ويبنى على قاعدتها فكره ومن هؤلاء سامعيف مطران يُقر بذلك، ويصدق هذه المنطقتين، من حق، بأنها تعريف بثنان «على أنه بلد أقطاب حائمية مشاركة»، وبأن السلطة هي فيه، وبالتالي، شراكتها بين انتماء، في إطار من التوازن، حقله البرلمان والحكومة وهو في تعينه هذه المطلقان حلق، وفي لشيعا وفكره حتى في التفاصيل مثلاً حين يستثنى، كتيبة، رئاسة الجمهورية من حقل الشراكة الوطنية، فلا يأتي حتى ذكرها، مع أنها موقع الهمة الأولى في السلطة، ونقطة التقل في ذلك التوازن أو حين يحصر هذه الشراكة، يبرئ من قلبه، كما في معنى الأسبق، في الطوائف «الرئيسية»، عن «المصيرية»، فالسلطة هي، «وما» للأخرى، وللمستغيب المصير

٤ - في تخطي الطائفية

لكن بمان يأخذ على شيعاء وعلى أتباعه من إيديولوجيين

يخالف ميلاد واثق في هذا الشأن

الطائفية اللبنانية - انه لم ينظر إلى الشراكة إطلافاً كمرحلة انتقالية نحو وحدة وطنية حقيقة^(١) ولم يطرح، بالتالي، مسألة التخطي الإيديولوجي والمؤسسي للنظام الطائفي^(٢) على عكس اتباع شيعة الذين كرروه، يريدون أن يشار أن يتخطى شيعة ومكرهه بأن يطرح مسألة لم يطرحها شيعة وأباعدوا رعيه، بالقبضه مسألة تخفي النظام الطائفي. فكيف يميز معيار نفسه ومكرهه من على قاعدة حد، النظام ومكرهه، يرفض هذا النظام ومكرهه من على بره الطائفية رعيه خطيها، يحاربه أن يتخطى الطائفية عن طريق هذه المصادرة منطقاً مالمس أنه في آله منطق قبول المرفوض، ومطابق رفض المقبول، ويبنى السؤال مطروحاً هل يمكن نقد الفكر الطائفي بفكر ضارفي؟ هل يمكنه من منطقات الفكر الشيعاوي، يعطي الفكر الشيعاوي؟ لكن، قبل الدخول في تفاصيل تحليل هذا المنطق، ونمهيئاً لنقته، من الأفضل النظر في المنطقات، فهي التي تحكم مبادئ الفكر واستخلاصاته

وأبدأ بتعريف لبنان، صمته يبدأ شيعة، وبه يؤسس للفكر الطائفي. بالتعريف، يُرفع لبنان إلى مطلق غير بأبد يخرج من دائرة التاريخ إلى دائرة المجموعه ومن عاكسة التمييز إلى دائرة التكرار أنه، بتعريفه، أعني ما هو في ذاته ونداته، أيلاً كليات طائفية

(١) ليس علينا هذه القبول على كتابات الأديبي يرى شيعة في الطائفية مرحلة انتقالية نحو وحدة اجتماعية وطنية. لكنه لا يثبت ان يلحق ما قال يرى في الطائفية هي كليات اللاسعة أمراً طيفياً على ما لازمه طبيعة يدان كذا في القصة إلى الطائفية فهو يرى فيها في معنى كليم له نتيجة تصنيف غير مستجوابات القسوة في بداية من بداية نشر فرنسا، وبمنه كما مبرهنة في نصوصه اللاسعة، كلاً جرمياً كالمثلث هذه ما أثبت بالقصص في بعض إلى نشر الفكر الطائفي

متشككاً^{٥٢} مكلف، كان، ومكلفاً سويلاً، ولا يشبه التعريف، إذ لا يشبه المجزئ عند بسبب، إذ أن يشكّر، متعاطلاً بمانه، بل، التعاميل فيه طوائفه في نظام دائم ينموته نظامه كيانه، لا يرى بينهما، كأنه، من بين بلدان العالم جميعاً، الأوطى الذي إذا تغير نظامه، يرى كيانه، يعني هذا فساد

كيف يمكن جعل هذا النظام من التعاميل الطائفي الذي به يقوم كيان لبنان معه أن يكون لمرحلة انتقاله لمرحلة وطنية حقيقية؟ إن في هذا القول تناقضاً صريحاً مع منطلقات الفكر الطائفي واضحة من اثنين إما أن تكون منطلقات هذا الفكر مبنية - لا سيما هي تعريف لبنان وتعريف الطائفة - إما أن تكون مرغوبة فقبولها يلقي، في خط استراتيجي مستقيم، بضرورة تأييد ذلك النظام السياسي من التماثل الطائفي، من حيث هو في أساسه - بل ربما كان الأوطى الذي هو في أساسه معها حد ضروري بضرورة مطلقاً الداعي أما رفضه، فيسمح بأن يكون نصير ذلك النظام أمراً مستكناً أو قل في صياغة أخرى أكثر وضوحاً، (ب النظر إلى نظام الطائفة «المرحلة التالية»^{٥٣} والطموح إلى تعبئة يقينان بضرورة أن يكون للفكر منطلقات مستقلة عن تلك التي منها يمدى ماضي مقار، (وهي هي منطلقات الفكر الطائفي الشيوعي) وانطلاقه منها يفسد في تناقض مع طموحه المشروع هناك، فيكون عليه، كي يجد حلاً لهذا التناقض الذي هو فيه^{٥٤}، (فإنه يتخلى عن طموحه، فيقبل

(٥٢) وليس وسد دائماً في هذا التناقض بل إن كثير من القديسين يقولون فيه كتب قديم جسدنا الفكر الطائفي ورجلاً في أن في تضطيق الخدم الطائفي ولسل هذا العاقر يبي في الحقيقة سوى أثر من وضعهم الشبكي منطلقات الفكر الطائفي في معالجة هذا النظام السياسي وتخليه ضرورة للبره

بمفاهيم مجردة، وبفكر شعبي.

النظام الطائفي نظاماً دائماً يحايل الأغلبية الطائفية وتاريخها،
فيكون، حيث، متعلقاً مع منطلقات فكرية، وإنما أن يحل في هذه
المنطلقات ويوجد أخرى هي في التناقض مع مبرراته، وهي،
بالعبء، منطلقات فكر متاهل للفكر الطائفي، يقف له واقف
الفكر الطائفي بغير لبس الفكر البورجوازي، وهو، بالتالي، يكون
مادي تاريخي يربط رجوع الطوائف بشروط تاريخية مستحقة هي
شروط تكوين الرأسمالية في شكلها الكولونيالي، في طور أزمة سط
لانتاج الرأسمالي، وهي شروط تكون الدولة البورجوازية الثانية
كدولة طائفية، لأسباب التي حللتها، وهو، لذلك، الفكر يزد في
الطوائف علامات سياسية مستحقة بحركة مستحقة من الصراعات
الطبقية في بنية اجتماعية كرنوبالية محددة، ولا يرى فيها كياناً
ماتية بلاتها ذلك أنه، في وجودها المؤسسي نفسه، فأكبر
بالدولة في شكلها الطائفي، أعني في بنيتها الطائفية، كتدولة
بورجوازية هي متطور هذا الفكر المادي التاريخي لا يمكن أن
يحتل تحطيم النظام الطائفي إلا أمراً واحداً هو تفجير النظام
السياسي الطائفي، من حيث هو النظام السياسي الذي فيه سارس
البورجوازية الكرنوبالية البنائية مبرراتها الطبيعية والتعبير،
سيرة تاريخية معقدة يحكمها منطق معين، هي شروط معينة،
المنطق هو منطق الصراع الطبقي، وهذه الشروط هي شرطه
كان منطقاً خاصاً يفرغ من شروط ملموسة ولا يصح عليه
الكرمي - (أعني قانون الصراع الطبقي في كرنوبو، أي بما هو
ماتون كرمي) - إلا بغير ما هو مبرر لنا يجب النظر في
البنية الطائفية في بلد بطن من الفكر هو منطق الفكر
المادي، ووجهه، بالتالي، منسجم منطق التحليل الطبقي في
محلها، وهي محدث الشروط الملموسة الضرورية التي فيها تروم

(أعني تشعلين) سيورده التعبير الثوري، من حيث هي، بالفرجة الأولى، سيورده معبر النظام السياسي البورجوازي القائم في شكله كنظام حائلي. وسيورده تغيير السياسي في التي تحكم، في نهاية التحليل، سيورده تغيير الاقتصادي - لاجتماعي. ذلك أن الثورة هيها أن تكون سياسية حتى تكون اجتماعية. هذا أمر يابسه بالنظرية وبالتجربة التاريخية. يدمياً. فهل نستطيع في فكر مثلاً بداهته؟ وكيف يرى مصادر بالمعنى النظري والتاريخي أمر نمطي النظام الطائفي؟ بأي أداة؟ بحسبه أي نمط؟ في أي أم؟

نقرأ ما يقره النص بقر،

■ من الطبيعي أن يكون الخطاب الإيديولوجي للتحليل الطائفي خطاب مغلق وأن يترك الانفتاح بأن الجدية التعايشية معاً، لتجسور، لكن البارد في هذا الخطاب هو فصحته بالنسبة إلى المبادئ الطائفة التي يدعي نمطها أو التي يريد السيطرة عليها ويتطابق هذا الضعف مع مع ضعف الدقة في التحليلات للكلية والمعمودية المعروفة بها. فكمه ليس لفهم محتوم، لأن الدولة هي في كمن مع مثل وقابل. باعتبارها مثلاً للرقابة الطائفية الشاملة، فهي خاضعة سبياً لمرور هذه الطوائف وبعوازين القوى التي محركة في هذا الاتجاه أو ذلك. لكن القوة، باعتبارها دافلاً، تستطيع الإلزام من الأمن المعطية للتحليل ومن ثمرة لكي ترسي توازن نظام اجتماعي - سياسي جديد.⁽³⁷⁾

نحن هنا أمام نص محكم، في نسجه الداخلي، بمنطق الفكر البحاوي الطائفي، حتى هو اقهر، في نهاية، رغبة في تخطي هذا الفكر إلى ربما يوجب القبول أنه محكوم بذلك المطلق حتى في

وعليه هذه كبا ستوى نعم وبسأ بسؤال ساد يقود طبعياً ب
 تكون «الجدلية التماثلية متعارفة التجاور» هي الخطاب الإيديولوجي
 للتماثل الطائفي؟ ليس من نحن مضار ما يساعد على الإجابة عن
 هذا السؤال بل أكثر الفن أنه - عني النص - لو كان يقتضيه
 بالفعل، عناصر هذه الإجابة، لذا طرح مسأله تحطيم النظام
 الطائفي فالمعطيات الشبحاوية - وهي التي منها ينطلق النص
 وبها يقوم - تحول دون طرح هذه المسأله، أو النظر فيها كنمو
 ممكن، وهي التي معده بالعكس، «الجمعية التماثلية» باسمها
 متعارفة التجاور هذا أمر طبيعي، بالنسبة إلى هذا الفكر وهو
 أيضاً، إنه أمر مطلي صحيح وليس مجرد «نطاق»
 هذا ما حاركت بيانه في ما سبق من قول بأن معييد الطوائف
 تكتيالات قائمة بذاتها، يفضي، حتماء، يتأيد نظام معايشها
 مضار، إذن، يحاول أن يرفق بين أمرين مالفطين لا تولى
 بينهما فكر طائفي وفكر غير طائفي. تأييد الطائفية ومطلي
 طائفية ولا مضار له من النوع في هذا التناقض، إذ هو مطلي،
 في معايرته تحطيم الطائفية، من معطيات هي، بالعكس،
 معطيات تأييد الطائفية ولا خروج له من هذا التناقض إلا برفضه
 هذه المعطيات لكنه، في نفسه، أخيراً مثلاً، في معييده
 القدرة، وهو، في هذا المجال، لا يضيف شيئاً على ما عالمه
 شيئا بل ربما وجد في بعض مبرور شيئا ما لا نجده في
 من مضار من تحليل ينصب بعبء في تلقين التناقض المارقي
 المخاص بالدولة اللبنانية، من حيث هي، كدولة طائفية، دولة
 البورجوازية، وهي مبررة هذا التناقض أيضاً لعل من المفيد
 لماري، حتى تصبح الممارر، أن يقرأ، في الموضوع نفسه، مضاً
 شيئا، مثلاً، التالي الجد واقع السلطة في لبنان بين الموارد

والكرد ولا وهم حول ذلك، والإنشاء هي كما هي، لا تتأثر هذا الواقع فتحرر أنشأ، حيا بهذا البند والطلاقة من العقل، أعطيتنا لصالح لفظائفة هي ليدان شهادة فلكمة على الضرورة، ليدان بند ثقلبات مشاركة، لكن الحقوق في الواقع، تختلط من أقلية إلى أخرى هذا ما يفسر وضعه لا يجوز تركه فاعلم لا يمكن أن يعمل إلى السلطة في ليدان إلا من كان مقرباً أو مريباً إلى النظم الليتاني الفرنسي هو نظام ديكتاتورية مقننة ما الفائدة من أن يحصل منه نظام ديكتاتورية مكنونة؟ أن يتكلم وأن يتحرر أكثر، ربما إن أسوأ حل يمكن أن نتصوره لهذا البند هو أن نقضي، يمكن بإرادي، على التوازن الذي يقوم عليه + - تحري، مرة أخرى، نظام ديكتاتورية مستقرة والديكتاتورية هذه هي إلى حد ما ديموقراطية لأن السلطة تستند قبل كل شيء إلى الإكراهين كل هذا لا يمكن تصحيحه إلا بهم آخر معارضة السلطة إن جمهورية بلي صالحة أو تتحرر إلى استبداد بحسب ملوك رؤسائها الفعليين^(١)

3 - الدولة: لطائف بين الوجه والكنع

مباحث أن: الدولة بحسب البصيرة البطائنية هي دولة الطوائف، وها شراكة، بكل طائفة حصية، أي موقع في السلطة، بحسب كوارن به لتمام الدولة فتقوم هذا وجه أولها هو وجهها النشيط الطائفي، يتجلى لغير في تبعه لكن شيعاء في ما هو يرككه، يتنفسه أرى، على الأقل، يرككه شيئاً آخر فالسلطة في ليدان شراكة هذا هو مظهرها الطائفي لكنها هي وأهمها الفعلي، غيرها في مظهرها إنهاء طائفها، سلطة الموارنة والسنة

١- ليدان في العهد العثماني النص الفرنسي من 272 284

لنا وجہ سمجھیں، فال نظام سیاسی فی لبنان، لہذا نظام
 دیکھنا تو یہ مشعر و آسانی دیسوتہ ان یقی مقصداً لہذا تعریہ
 فقد سرعتہ، متعطلی و سبھا حریض علی دیسوتہ النظام، حریض
 علی وظیفہ لہذا، وجہ ان یقنعہ و ان یقنعہ منکولاً بظہر
 الہیسنہ فیہ مظهر الموازن والشرایع، والہیکتاتوریہ مظهر
 الشہموقریہ سبب من ہذا الاردراجیہ الفاتحہ فی واقع النظام
 مہ، بین الوجہ والصناع، الطاهر والباطن، المبرن والسمی،
 یكون الفقد ضروریاً تشرب من شرب الممرق ولا یسب شیء
 مہ، بالطبع، یخفا حتی یظہر حقیقہ النظام سیاسی الطائفی،
 مثلاً من حیث ہر ہو نظام میطرہ البورجوازیہ السالیہ، بلکہ ان
 موع الفکر الطائفی الہی مہ یقتر فی ہذا النظام ہو الہی یقف
 عانقاً فی وجہ مثلاً التعلیہ لہذا، سالتصدیقہ موقع العکس
 البورجوازیہ المسیطر ولیم یہذا العکس یقنع نظام سیمطوہ
 البرجوازیہ رفکوہا، بل یفکر فیضی، أما مصارہ، فہوہ فی
 تصدیقہ الدولہ، یطو ہذا التقد الشیخاری، خلک ان الدولہ
 حنہ فی مسئلہ لبرجات الطائفیہ الحاصیہ، کأنہا فی حقیقہا
 اقمیہ کما فی فی ظہورہ، دولۃ دیجوراطیہ، السلطۃ مہا لیسع
 انطوائفہ بلا استثناء، ہکذا، یقف بظہر من ہذا الدولۃ مودماً حیر
 لکبی، لا لایہ یقتر فیہا من موقعہا، لہذا، بدولۃ طائفیہ ہی الدولۃ
 البورجوازیہ، ویسکر طائفی، وحسباً، بل بسببہ ایضاً من عدم
 رؤیہ نلک الاردراجیہ الہی فیہا ستوجہ الفقد، رہی الہی
 سمح بہ، ولہذا کان شیخاً قاعراً - احياناً، کما فی ضمہ المندکور
 أعلاء - علی نقد النظام الطائفی رفکوہ، من موقع لکود الطائفی
 مفسد، وہی حنود ینہ ہذا العکس، علانہ و سہ من امیاد ہذا،
 النظام والعکس مہ، بلانہ، بالذاتی، قاعد علی ان یسکر، مہ
 اقمی البورجوازی، طیبہ الوظیفہ الطیبہ البرجوازیہ لہذا، النظام

السياسي الطائفي. فالمسيح، دوماً من الحرية، في المكر والسب، ما ليس للتبع. هنا مبدأ من مبادئ التناقض في الصراع الطبقي.

أما الوجه الآخر من العملة، فهو الكامن، بحسب منطقها الطائفي نفسه، في التناقض الذي يثير إليه شيئا في نفسه، والمقائم بين طائفتي «الطعموية»، كما هي في واقعها العملي، بسبب من كونها دولة طائفية تستند فيها السلطة إلى «الإقطاعيين» مبتلي الطوائف، وطائفتي السائل، الركني الذي يجب أن يكون لها بحسب مفهومها المفقري، من حيث هي لطوائف جنسية، لا لراحتة منها، أو لتمثل واحدة هو الذي يحتل موقع الرئاسة في السلطة. صحيح أن تبنيها ينطس، في بحثه الإيديولوجية الضيقية. هذا التناقض بعبارة قد يحصل أكثر من تأويل. لكن التأويل الذي يستقيم به قوله هو - كما يشير لي - هذا الذي شتمت إليه. وما ذاك التناقض سوى الفاضل في بنية الدولة بين الوجه والضماع. طائفتي الدولة «الطعموية» يكشف عن وجهها انبساطي الذي هو، والتمهيد، وجه الهيئة الطائفية التي بها تقوم كنزلة طائفية. لكن للكشاف وجهها هنا يعطى وتطيمها الفعلية. طائفتي الدولة يرطفتها الضيقية نفسها، كنزلة بورجوازية، يمتطي بمرورها في قناع من القيسومراطة الطائفية هي عه دولة بحسب الطوائف، بلا هيئة لراحتة على أخرى. هذا، سقط هذا القناع، بطلت برظمة الدولة. لنا كات طائفتي الكني، أو السائل، أساساً بوجود كنزلة بورجوازية، وكان طائفتي هنا هو الذي يظهر فيه في تلك الفتاح من التمييزوطائفية الطائفية. وإد بركننا جانباً هذا الوجه من التناقض في بنية الدولة، بينها كنزلة طائفية، وبينها كنزلة بورجوازية - وهو وجه حالجاء في مكان

هيكلة، مبال، وبتنق فكر شتوي.

أعز وجعنا القنظر في وجد أعز منه عز الذي يراء شيع قائم
بين ما يسكن ان مسجيه، في ضوء مأربل صبه الساب، الهيمنة
الطائفه - وهي الوجه - والهيمنة الطائفه - وهي القنظر -
فالسؤال الذي يطرح نفسه، حينئذ، هلنا هو الثاني، كيف يمكن
بمجاد الحل الملائم لهذا التناقض؟ وفي لغة شيع - كما ورد في
نعم - كيف يمكن تصحيحه؟ أو قل، هلنا كيف يمكن
صحيح الوضع الناتج عنه (أعز من التناقض)؟ وجواب شيعا
«بمجد أعز بممارسه السلطة» وهذا أبشع حينئذ أن نشأوا النص
بمجد منطق، ولقد تأولناه على وجه موجز، فنحن إن على من
يحتل موقع الهيمنة في الدولة أن يمارس السلطة ممارسة محايدة
فيها السلطة على فئاعها الديموقراطية الطائفية، فنظير فيه كأنها
سلطة الطوائف جميعاً لأن في ممارستها «الطائفية» إيجاباً بعد
القنظر، وفيها، بالنائي، مطلقاً دور السلطة ووظيفتها في تأمين
الديموقراطية لإعادة إنتاج النظام السياسي الطائفي الذي نشأوا
بديموقراطية إعادة إنتاجه، ديموقراطية إعادة إنتاج الطوائف (المنظمة)
فقرري وثامن، أيضاً، إعادة إنتاج منظمة مثالي الطوائف من
مختلف أطراف البرجوازية البسيطة

في موقعه «الديموقراطية الطائفية» في حياة البرجوازية الطائفية
البرجوازية اللبنانية، يطالب شيع، عملياً ونظرياً، بممارسه
الحرية للسلطة تؤمن بالنظام السياسي القائم بديموقراطية الوجود
بديموقراطية النظام الطائفي على كدوم للسيطرة «موا» أكانت طائفية أم
طائفية، وينسوسه بهذا بديموقراطية الهيمنة، سواء أكانت طائفية أم
طائفية. لذا وجب أن تكون ممارسة السلطة ممارسة محايدة، إن
جاء الخبير بممارستها «الطائفية» (المتوية) ممارسة محايدة،
محدودة بأذن طائفة من الطوائف تعاليم «صناعة الكفة» أو ما

يظهر أنه ممارسة الفقة، أو الطائفة - على مصالح النظام، فتهدم
 البناء بتكامله، إنقاذاً، بالوجه، لجزء منه، فهي، إذن، ممارسته
 سلطة بحق تجديد النظام، وبمظهره، لكن السؤال يبقى قائماً، لا
 بطرحه شيعاً، وليس بإمكان الفكر طائفي كفقده أن يطرحه من
 يمكن لممارسته السلطة أن تكون في دونه طائفيه ممارسة نظاميه
 خير «طائفية»؟ أليس محكومة في هذه الدولة بضرورة أن تكون
 ممارسة طائفية «طائفية»؟ حتى لو لم تكن كذلك، أجي، في رأي
 هذا الرأسمال «معتدون»، على حد محوّر شيعاً، بمحاورها أن
 ممارستها نظامياً، في شكل غير «طائفية» - فهي، في هذه الدولة
 الطائفية، كذلك، «أمني» «طائفية»، لأن لكل مرجع من موانع
 السلطة في هذه الدولة طائفاً طائفاً، كأنه مرشوم بوشم طائفة لا
 يمكن، في نصير آخر، لممارسته السلطة في هذه الدولة الطائفية أن
 تتفقت من منطق بحكمها، هو منطق الضرورية في أي تكون
 «طائفية»، في أي، لا تظهر كأنها ممارسة للسلطة من موقع خاص
 طائفة معينة، وبسبب مصالح هذه الطائفة وحسبها من الدولة
 وما هذا المنطق سوى منطق تلك الدولة في ضرورتها الطائفية
 أما ممارسة السلطة من موقع نظر النظام، فلهذا، شيعاً ممارسة
 نظامية، بما هو كذا، وبسبب منطق الضرورية في تأييده، فهي في
 تناقض مع بنية الدولة، كنسوة طائفية بل إن من شروط مكانه
 أن تكون الدولة غير طائفية وهي هذا وجه آخر من وجوه
 التناقض البارقي الخاص بية الدولة الطائفية فمن طبيعة الدولة،
 كدولة، ألا تتشكل من التديم بوظيفتها إلا إذا كانت «ممارسة
 السلطة» فيها ممارسة نظامية، بالمعنى الذي تحدث عنه، كاسته
 ممارسة «طائفية»، تعكس وظيفة الدولة، أو قل، متعاً بمناقضه،
 سارت في حقله من متطبه اليسوعي أن يقودها إلى التمثيل

بذلك ميل الإنسان نحو العاطفة

وفي الدوبة العاطفية، كل عبارة لسلطة مستقرة بشيوعية. نكون «مضموناً» (أو فتية، بالمعنى العاطفي لكلمة الفقه)، «مادة» كانت نظامية، تدخلت في تناقض مع بنية القدرة، كدولة طائفة إله، إحد، شكل من ظهور التناقض المأزق نفسه، الكلام في بنية الدولة الثانية، يها كدولة طائفة، ويها كدولة بورجوازية. وهو هو تناقض الفكر الطائفي، أي كونه فكرة بورجوازية، وفي كونه، في آن، عاملاً بحسب دون كينونته، هذا الفكر

6 - العونة الطائفية بين الفعل والتمثيل

ما يطلبه شيئا من الدولة الطائفية شيء مما يطلبه شعار منها يتناقضها في قوله شيئا، كناقضها في قول شعار. تلك أن محقق القوانين واحد، شعار يرى في الدولة «مسلماً» و«معدلاً» كان بها رجوعين مستقلين، أي في الواحد منهما غيرهما في الآخر. فهي في علاقة بجمعية بالطوائف، من حيث هي تمثل هذه الطوائف ويصنع ثروياتها إنها سبلى باسمها بل يمكن القول، في خط منطق الفكر العائلي، «هذا» (أو الدولة، في عاينها التمثيل) هذا الذي هي فيه دولة طوائف، ليست واحدة، بل مستعدة يتحدد هذه الطوائف وسماتها معها كأنها، إحد، لا أكثر من دولة بجمعية أمها ليست واحدة، بل بها هي هذا الإطار الخارجي الذي فيه تعايش الطوائف تعايش كائنات مختلفة تابعة بسماتها، فهي، إذن، لاندقة، أي كلى لمصلحة، إن لم نقل للتصنيف بجمعية شروط هذا التعايش. قد قامت الطوائف ككائنات كنهية، كأنها عناصر بسيطة، فإن رجوعها تظلي عابريه، من حيث هي وحدة تعايش، وهذا حال أحد هذا التعايش، ونهما تدخلت تلك العناصر في تركيب وحدته هذا يصي أن التعايش الطائفي، على نقيض ما يظن نصار ويركز

في كتبه معه⁽¹⁾، ليس له هيئة توحيدية، ولا يمكن أن نكون له مثل هذه الهيئة، ما كانت الطوائف كيانات هي، هي منطقي المنكر الصافي، عناصر بسيطة متداخلة يمحنتها الدخيلة، كأنها عناصر صادرة، أما اعتراض إمكان الرصود، بهذا، التعاضد إلى الهيئة التوحيدية، فالمجوع، فبدون فهماً آخر للطوائف هو نقض المهم الكامن في معنى الفكر الطائفي. وهذا ما ليس متعلقاً لفكر بمبار الذي هو أمير هذا المنطقي

لكن الدولة ليست شيئاً وحسب، بل تفاعلاً وهذا وجهها الآخر المختلف بيد أن مبارك لا يوضح كثير فكره في هذا، الصجائر، مرحوم الفارسي على أن يتأول، نفسه، ويستمره من منطق أنه النص، يعرف بالحرف، إذ الدولة، كفاعل الاستطیع الإفادة من الأوساط الطيفية للتعاضد ومن ثمرة لكي لومني قواعد نظام اجتماعي - سياسي جديد، إنه، في عصر آخر، يركز على تدوله مهمة تعبير النظام السياسي والاجتماعي القائم، وبناء القواعد الضرورية لنظام جديد آخر، ليكامل هذه المهمة على الدرجة باعتبارها تفاعلاً، يطلق، عموماً، من وضعها موضع البتة، تلياً، هي الطوائف التي هي مثلاً، فهي، في تشكيل الطوائف، في علاقة معينة، بينها هي، بالمعنى، هي فعلها، هي علاقة استقلال سياسي بها، تمكنها، بالتالي، من أن تقوم بوظيفتها العامة لإنهاء هي الدولة، ازدوجيه شبيهه بالازدوجيه التي أشار إليها شيخاء ونهبي، أيضاً، النافس التي تضمنت وكتبا ن

(1) في قوله مثلاً، فالقول، واضح للدولة، اللاتية معاد جغرافي، اقتصادي وثقافي ملائم جيد للتعبير النوعي لمصالح الفاعلي بالعزيز بدنه التوحيدية. المصدر السابق، مجلة الواقع، ص 33

بمطابقه مبدأ ويستحق فكره مستحق

دولة الطوائف، في معنى شيئا لا تقوم بوظيفتها إلا إذا كانت ممارسة السلطة فيها عبارة عن ممارسة قطاعية مضاعفة في علاقة استقلال نسبي بالطوائف، كذلك القوم التي هي هي من مصادره مثل الطوائف لا تقوم بوظيفتها (التي هو هو دورها، أو وظيفتها) إلا من موقع استقلالها النسبي عن الطوائف. لكن التناقض قائم على الوجه الذي ذكرناه، بين طابع التمثيل الطائفي المقدر، والطابع النظامي لممارسة السلطة فيها وهو قائم بين الدولة باعتبارها مثلاً والدولة باعتبارها فاعلاً (وهو هو كما يجب التناقض البشري فيها، بينها كدولة طائفية، وبينها كدولة يروسانية) أو قل إن السؤال الذي طرح بالنسبة إلى معنى شيئا يطرح، بلا تعبير بانسيبه إلى معنى نصار هو بإمكان الدولة التي هي مثل الطوائف أن تكون فاعلاً بالمعنى الذي بعده في معنى نصار؟ إلا بمسؤول طابع التمثيل الطائفي للدولة دون قيمتها بمعناها التمييزي ذلك الذي به يكمن دورها؟ بل ألا يقتضي بينهما بدورها هنا بضرورة أن تكون دولة غير طائفية؟ وبعبارة أخرى وضوحاً وببساطة أليس نمير الدولة الطائفية شواهداً ضرورياً لنظام الدولة بدورها المتوكل عليها في نمير المجتمع وسطاه السياسي انساني؟ هل بدولة طائفية يمكن نمير هذا النظام الطائفي؟ كأنني بصير يقرب ما قال حركة كليا تكوّن بسبب النظام الطائفي، وتوسخته، وضرت، عبار بالإمكان تعطيله ذلك أن تعبيره يمر بتأينه هذا عارى الفكر الطائفي، يتكرر في أكثر من معنى ومن نصار قد لا يكون له هذا الوضوح الذي أمقطته عليه، لكنني لا أقدمه بل أفهمه بصيا منطقته ومن كنه قد أسرته، بعض الشيء، في مستخلص منطقته، بلاني لم أتوسع رحلي الآن أن أشرح

لو كان الكلام بجري، في زمن بشار، على الدولة بعمامة، ربما كان صحيحاً القول، في وجهه منه على الأقل، إن الدولة أداة توحيد المجتمع، ذلك حينما تقع مهمة الانتقاء به إلى فوج واحد وطنية حقيقيته، فهي هنا القوى استجابة لمفهوم الدولة الكلاسيكي، حتى بالتحديد، بمفهومها البرجوازي، لقد نقل بشار هذا المفهوم من حقل إلى آخر، نقلاً دون مدد، من حقل نظري بامتياز، في مفاهيمه بشار، بامتياز، بجمع، سمكت، في البرجوازية، لأنها، بالقبض، طريقه مهيمنة، من بني دولتها التي بها يتحدد المجتمع، بحسب مصالح تلك الطريقة الميطرة، في نظام من نظام، يطرأ، الطبقية، إلى حقل نظري آخر هو حقل الفكر الطائفي المسيطر ببطء، برجوازية كولونيالية، بكمب من داسي درننها، نتي بها يتحدد المجتمع، بحسب مصالحها الطبقية العامة، في نظام طاقتي، بالقبض، نظام، يطرأ، الطبقية الذي، في حاجة إنتاجه، بشار، بالقبض، إنتاج، تفكك المجتمع، في طوائف متعينة، لو جرى نقل مفهوم الدولة في شكل ثمدي، أحلى لو جرى نقلاً بمفهوم الدولة، فيروني، لاستخدام، من موقع نظر الاختلاف، لا الباطل، في العلاقة النظرية بين الدولة الطائفية في لبنان والدولة البرجوازية الأوروبية، ليس جاء النص، كتباً جاء، في كلام على الدولة، عادة، يُنقل على دولة مهيمنة بروط تاريخية مهيمنة، هي، في آن، دولة طائفية وهولة برجوازية، لو كان الفكر نقدياً لاختلف، جدياً، وجاء، في شكل آخر، يطرح أسئلة لا يطرحها مكر طائفي مثلاً، لماذا تكون الدولة البرجوازية دولة طائفية؟ هل البرجوازية الكولونيالية اللبنانية، كالبرجوازية الأوروبية، طبقة مهيمنة؟ هل هي قادرة على بناء دولة برجوازية مهيمنة؟ هل هي

بالتالي، الفكرة على كفاها ضرورية تغيير الدولة الطائفية؟ وهل يمكن توحيد المجتمع - ووحيد الوطن - في ظل سيطرتها الضعيفة؟ بم هل يمكن التنازل بالمجتمع الطائفي إلى وحدته الوطنية الحقيقية دون السقوط بتفويض هذا المجتمع، وبتلويث أركان النظام السياسي الليبرالي؟ علم، هذه، وغيرها، امتنه لا يطرحها سوى فكر خادى. بهذا الفكر يجري النقد، والنقد يتناقض مع الفكر الطائفي. ذلك أن ما يطرح مشكلة ليس أن تكون الدولة، بما هي دولة، أملاً، أو أن تقوم دورها في توحيد المجتمع، أو حتى في توحيد مجتمع التعايش الطائفي. موضوع النقاش ليس دور الدولة بعمامة، بل دور هذه الدولة الطائفية بخاصة. قد نفى مع مقدار على أن الدولة هي، في مفهومها النظري، عامل توحيد المجتمع، ومبدأ تماسكه. كأنه في نشأة، وهي التي تظمه. كأنها مركزها بها يقوم كلاً واحداً وبسببها يتكاتف. وقد نزلت أولاً لتعود فتوى، مثلاً، في الحركة السورية لمصرع تطبق - وبالتحديد - في شكلها الاستبدادي الذي به تترايط مسؤولاته الباء الاجتماعية تربطاً التصديراً هو الذي تباين فيه تناقضات هذا البناء جميعاً في مركز تصديدها السياسي - حركة توحدها، بها يتماثل المجتمع وتلازم عناصره في كل واحد معقد. لكن المشكلة ليست في هذا القرب أو في تالفه ولا في اتفاتها أو اختلافها، بل في موضوع البحث آخر. المشكلة، بكل هذه، هي في أن تكون مهمة الانتقال بالمجتمع من التعايش الطائفي إلى المرحلة الوطنية هي مهمة هذه الدولة الطائفية القائمة في لبنان. وطرح المشكلة في شكلها المجرد كما يفعل مقدار أو سره، هو غيرها من نشرى من أبعاد الفكر الطائفي أو المتزلفين إليه، كأنها مشكلة عامة هي مشكلة الدولة ودورها في المجتمع،

هذان مصيرون لهذه الدولة، أو سعياً لعددها التاريخي العملي الملموس، هو طرح خاطيء. بل هو، في حقه المشكلة الحقيقية طرح نظلي ينشعب، حقيقياً، دفاعاً عن الدولة الطائفية. ردحوة إلى تأييدها. وهذا ما يجمع فيه نقاش، يقدم طرحه السؤال الأساسي الذي يجب طرحه، وهو التالي: أبهذه الدولة الطائفية يوجد المجتمع، أم بمؤلة أخرى؟ بل أليست الدولة الطائفية منه هي الحائق الأساسي أمام توصيفه؟ إنه السؤال نفسه الذي لا مفر من طرحه ومن الجواب عنه: أتأيد بهذه الدولة الطائفية أم لاغير لها؟

7 - طوباوية الفكر وطوباوية الحل

منطق الفكر الطائفي الذي به يدكر نقاش الفرد، شعباً، إلى تأييد هذه الدولة، لا إلى تبنيها، حتى لو شاء بقدر الممكن، وذلك واضح في نفسه. فالدولة التي عليها أن ترسي أقرانها نظام اجتماعي - سياسي جديد، تقوم بنورها التعامل هذا خطراً من الأخطار الحقيقية للتمایش. وحتى قاعد هذا التمایش الطائفي، أو قل هي خط منطقتي معنى هنا، هي عبارة حريصة واضحة، أن التمایش الطائفي نفسه يضمن، في حقيقة الأمر، ذلك النظام الجديد الذي يطرح نقاش إليه. وطريق الرميول إلى هذا النظام الذي ليس جديداً إلا بما هو غير طائفي، هو هو طريق التمایش الطائفي. فتنظام هذا التمایش ينضم - بحسب نقاش ومنطقه - بنفسه، أو قل بتلطيفه إنه يتلخص بدور ذلك المجتمع الذي منه يخرج، بأكمله كطوره ولا غرابه في هذا القول. ولا يقرر نظام بمنطقه فهو هو الذي فيه انتهى مسرة إلى تأكيد أن تغيير النظام السياسي الطائفي يكون يشبهه ويتم تحطلي النظام هناك عند

ميكالو، بيلى ويشتاين هنتز شينى

معارفه باكتسالة، ويتطلب المجتهد من التمايش الطائفي الى الوحدة الوطنية بالذهاب في منطوق التعايش هذا، حتى النهاية، أي باكتمال منطوقه إلى مزج من التناظرين يشرح به وقته

حيث يرى معارفي التمايش الطائفي - كما في صلبه السابق - «مرحلة التخلية نحو وحدة وطنية حقيقية»، يلهم الفري- العادي بمنطقه السابق، ان التمايش هذا يعتمد الوحدة هذه، وأنه حادي بها، إلى ثغيبها، من حيث هو هاميل تفكيكه، وأن يقدم تلك المرحلة الوطنية بمعنى ضرورة تغيير نظام التمايش الطائفي لكن يعتبر أنه منطق آخر يُدعى بالتعايش هذا له عبء، بعبء موسيجه بنا، ربما وجب القول إن الانتقال من بحر تلك المرحلة إلى، في الحقيقة انتقالاً من نظام هو مقدمه، إلى آخر جديد مختلف عنه، يفتر ما هو انتقال منه إليه، دون تغيير روي هذا، اكتسالة روي هذا أيضاً - ربما - مألوفة إلى مهم تلك النوع من التناظر الذي يشرح التحليل في هذا المنطق، نقرأ هذا النص

«هل () على لبنان - بتبادل تعار - أن يكفي بنا يقول أن ماويجه () يطرحه له كقدور، أي جندية التمايش المأساوية المعطلة والصندوق المتعدد»

كلا بكل تأكيد، لأن تمايش مجموعات منفصلة حمورها داخل دولة واحدة هيوموراوية وموحدة ليس سوى حل وسط بين الانشطار والانصهار ولا يمكن لأي حل من هذا النوع أن يكون حلاً دائماً ومرفوق فيه خطأ ليس من المعطوف أن معطل منسك التعديس الطائفي دون أن يسمي في الوقت نفسه في التسم بالخير الذي يولده مجاورها

بين عملية التمايش في لبنان ١ . لا يمكن أن نجيب التوراتية والتراحمات لكن، بين الانشقاق، الذي سيكون كاشفة ماويحيه حقيقة، والاكسهار، الذي يبدو في الوقت الراهن طويلاوي، لا يمكن الاستهانة بمرجع انطلاق عملية تحويل علاقات التمايش (انطلاقاً من جدلية المشتركة التي تشملها هذه العلاقة فعلاً إنما بصوره جزئية) إلى علاقات نوع خاصية للانتماء الوطني والمبادئ المجتمع الوطني. فهل سيكون لدى السلطات القدر الكافي من الجرأة والخيال لاستخدام كل شيء في سبيل تسريع عملية التحويل هذه؟

في منطقة يخيم عليها شبح التهرقراطية وديالها والتعصب الملتع أو الاضطهادي، يجترأنا أن نعب تجربة النعيش الطائفي حتى النهاية أي حتى نكون دولة وطنية حديثة فعلاً ومباعدة تماماً من التهرقراطية^٢

يتحدى النص سؤال يستعصر شيئاً زهياً رفاقاً عليه. فلك أن شيئاً هو الذي يرى في التمايش الطائفي قدر لبنان وضار برضى أن يكون هذا التمايش قديراً، ويرى أن بالإمكان مجاوزه، بأنه أعني تضار في طرحة هذا الإمكان، يقدمه عن شيئاً، بن يتحلى ككود، قد يكون الأصيل بالنباتة أما في حقل المصولة، ههه، بالدرجة الأولى، بمساووه لفكر هي نشاط معرني في شروط محددة، وبحسب منطق محدد هه هي شروط مجازر الحاشيش الحائفي ونظامه؟ وما هو منطق؟ وهل هي، بالعمل الشروط نفسها التي يحدثها تضار؟ وهل هو المنطق نفسه الذي يحدثه؟

(١) المصدر نفسه ص ٦٥

ومعترف، يعترف بأن نظام هذا التعايش الطائفي معتقل، مسجون، المسجون، عبر عتار على التجدد إنه، إذن، هي أزمة ومعد، تشخيص يكاد يكون عليه رجماع لكن للاختلاف بين الأراء يظهر ما إن يثا تحيد لأسباب والمطلوب، وهو، بالطبع، اختلاف بين مواقع النظر في حقل الصراع الطائفي المحتدم في هذه الحرب الأهلية المستمرة والعرب في الأمر، حتى من ناحية منطقية الكلية البحتة. أن تشار يشرح بضرورة حلاً دون تصعيد لأسبابها لنا، يصر لنا التناقض ما يحتم العمل إن لم يكن حلاً هو الذي نعرضه طبعاً الأزمة وأسبابها؟ بل كيف يمكن للحل أن يكون حلاً إذا كانت أسباب الأزمة معينة، أو إذا، كان الحل يسحب لأسباب، ليس أسباب الفعلية؟ والحقيقة أن صاحب النص حبيب، في بداية نصه، لأسباب هذه بأن جزء مشكله التعايش الطائفي من شروطها المادية التاريخية التي هي فيها خاصة بلد معين هو بيان في زمن معين هو ومن تكون الرأسمالية في شكلها الكولونيالي، ونظام سياسي معين ملزم، لهذا الشكل، هو نصه الذي به تمارس الجور هو به اللبنة مظهرها الطبيعية، فاستحال، بنهجها هذا، مشكلة لهذه عامة هي مشكلة وحدة وحلها، مطروحة منذ القدم، في كل زمان ومكان، هكذا، يجري نصيب السياسي، فالمشكلة لم تعد سياسية، ومتوجع بماليتها، هذا لا يملك أدراك النظر فيها كمشكلة سياسية فطرحها أزمة النظام السياسي الطائفي طبعاً، إذن أن يأتي الحل المقترح لهذا على صيورها، صيورها هي شروطها التاريخية (المليونية، أعني فلسطين، أو فلان)، طبعاً، بل هو طوباوي لأنه مسمي، والممكن صحيح أيضاً يظهر هذا في جوانب عديدة من هذا، في أنه يسند إلى ما يسمى به من أجندة المشاركة، عن حبيب أن آلية هذه

«الجينية» الطائفية التي هي هي آلية النظام السياسي الطائفي، هي نفسها بالنسبة إلى هذا الفكر الطائفي، آلية تحطيم هذا النظام، هي عملية يسميها صاحب النص «عملية تحويل علاقات التعايش إلى علاقات إبادة» دون أي شرح إضافي آخر، أو تصحيد لعلاقات هذا النوع، أو ذلك التعايش، على جو طائفي - رهوي حتمية طائفي، يصب سبب سبب النص فيمنطق مفكره - ودون تحديد المصادر بين التعايش والفتنة، أو ذكر الأسباب التي نهمل من التعايش الطائفي عائقاً لوجود الانتماء الوطني، ويجعل من التنوع انطوائياً، بالعكس، محققاً لهذه الوحدة الوطنية ولا يتبين لنا صاحب النص كيف يمكن لأية ذلك النظام الطائفي من المشاركة أن تكون هي إيادها آلية تحطيم هذا النظام، وقاعدة انطلاقه أليس هي هنا القوة المؤدية كالتالي «وبماذا هي من مسرقة وعلى ساق تدب» عنيماً، إذ لم يكن على تعبيل، طبعني وعبرني من آداء بالنظام السياسي الطائفي إياد الذي كان قائماً قبل استعادة العرب لأهلية، وعلى فوق صديق إلى الوحدة به إلى سابق عهده قبل هذه الحرب، كأنه برهن منها برامة النسل من هم يومه؟ وفي هذه الطريقة أيضاً رفض لفائفة عرجت من أعضاء ذلك النظام، دون أن يصرح بوجود أصحاب الفكر الطائفي، بل دون أن يلجأ البعض منهم من القيسوقاطيين الحليقيين (كناصيف مصار)، هي رفضه ليداء أو في رفضه مظاهر قائمة منها، حتى رفض النظام نفسه الذي رتبها ولا حيل إلى ترفيق يحاوله البعض بين مسلك بنظام يرى فيه الديمقراطية المحور، ورفض لأتجار الوضيعة «انفاق الفكر» في مسلك المعنى بالديمقراطية يلجأ به بضرورة رفض النظام ورفض آباره. فبرز أن هذا الفكر المنسي ليس فكر طائفي، ولا هو فكر مثالي إنه فكر مادي فاجر

هكذا، يجب دمج كل من

على نموذج الطابع الطبيعي المعاصر بذلك النظام الطائفي، ولتحديد
تأثيراته وعلى التراجع الحل الضروري في ضوء هذه التباينات
ومتطلبها التاريخي

وعلاوة على الحل الذي يقترحه، يجب أن نذكر أيضاً في أن نظامه هي
الدولة الفاتمة، أحتي القدرة الطائفية نفسها، مهمة هذه الدولة أن
تعمل على تسريع، عملية تحويل علاقات التمايز الطائفي إلى
علاقات تنوع طائفي فيها يتضمن الحل، لقد أثبتت في الفترة
السابقة إلى مجموع الدول بأن الانسداد إلى مثل هذه السرعة
الطائفي هو هو تخطي الطائفية ونظامها، ما أبرزت الفروقات بينه في
هذه الفترة هو التناقض بين الذي وكتب عنه سابقاً، كيف يمكن
للدولة الطائفية أن تكون أداة تخطي الطائفية؟ كذا يمكن فصل
هذه القدرة الطائفية أن تكون مهمة يستلزم القيام بها أن تكون
الدولة غير طائفية؟ هنا هو السؤال الأساسي الذي لم يطرحه
مصاد حتى نفسه، قلنا أن منطق المكون الطائفي هو الذي يحكم
فكره، وهو الذي يحدد من طرح هذه السؤال، وهو رؤية أن
تغيير الدولة الطائفية هو الحل الفعلي، وأن عملية تحويل علاقات
التمايز الطائفي هي، بالضبط، عملية تحويل النظام السياسي
الذي فيه توجد هذه العلاقات، ربه أيضاً يوجد فهو الذي يؤمن
بإعادة إنتاجها، وتقومونه نداء، هذا يعني، في تغييره، أن
عملية هذا التحويل ليست كما يفهمها لغبار، رلاً هي تحول
الدولة الطائفية إلى سبيل تسريعها، بل إنها بالعكس، عملية
تغيير هذه القدرة - لا تأنيها - هي ضرورة ثورية من الصراعات
الطبقية هي التي تجري في أشكال مختلفة باختلاف شروط هذه
الحروب الأهلية المستمرة، وبعبارة، بالطبع، يجب من هذا المنهج
ومنطقه الذي في شرفه أنقل مهمة الطائفية والمنطق الذي يحكمه
وبدكان الماري» أن يكشفه نفسه بينه هذا المنطق (إذا أعاد مرة

المقرة لأخيرة من تعين تشار السبب، أو حتى إذا اكتفى بمراسم
جماليتها لأخيرة هذه «يجعلنا في محبة تجريرة التمايش
الطائفي حتى النهاية، أي حتى نكون عوله وطنية حديثة فعلا
ومحقة نمنا لمحية الديمقراطية»

8 - في الديمقراطية الطائفية

من البداية حتى النهاية يدور النضال في دائرة من التجريرة
النسبي في دائرة منطق يشهد «الجيلية الهيدلغيا» في عقل
المكر الطائفي فالديمقراطية مثلاً، بمحبة بمحبتها، لا يشروط
مادية تاريخية ملموسة ومحبها لتتحقق في تجريرة النعاش
الطائفي إنها، في ماهيتها، ديموقراطية طائفية فالديمقراطية
ردن، إما أن تكون طائفية أو لا تكون هنا يعني أن نظام
التمايش الطائفي لا يحجز دقة لمحبتها، وليس حائلاً لها، بل
عز، بالمعنى، النظام نفسه الذي به تتحقق علا ضرورة لتجيرة
بل الديمقراطية نفسها تقضي بتجيرة ونأيته إنها محاصرة فيه
حضور البق في ثنائيا بموّه لبوء وتكتمل باكسالة وهو في
القوة الوطنية الحديثة يكتمل لا تتحقق بين هذه الدولة والقوة
الطائفية، هذه تقود إلى تلك في حركة ذاتية من التطور الحظي -
وهو محقق حتى لو كان لوليا - فبيده بالحركة الدالة للمفهوم في
المكر الهيدلغيا بهذه الحركة المعهودة الهيدلغيا أو يدور بها
يرى تشار إلى العلاقة بين «تجيرة التمايش الطائفي» وتكون الدولة
الوطنية الحديثة، فيتم عند تكوين هذه الدولة في منطق تلك
التجيرة أو سام الأنت في منطق بوانتها، ونشفي، نالها كل ضرورة
متممير الدولة الطائفية كشرط أساسي لإنهاء الدولة الوطنية
الديمقراطية، وتؤكد، بالمعنى، ضرورة أن تكون الدولة طائفية

حتى تكون ديموقراطية. ولكن وجد خطئ في هذه النبوة - أو في النظام السياسي بمتعديش الطائفي - وليس الخطئ في طابعها بدائني، بل في أن هذا الطابع ليس بهالكامل طائفاً. هناك طابع الدولة الطائفي يكتمل طابعها الديموقراطي وطابعها الوطني الحديث. هكذا، تحلق جاهية الديموقراطية في اكتمال النبوة الطائفية التي ماكتسالتها. هنا تتخطى غانها مسوغاتها في دولة وطنية حقة. هكذا، يمزج الفكر الطائفي بإبطال الفكر الليبرالي، ويتأكد طابعه البرجوازي في طرحه ضرورة أن يكون الانتفاك من النظام السياسي الطائفي انتقالاً إلى النظام السياسي الطائفي، دون تغيير، أو أن يأخذ بجديد هذا النظام ويعد التغيير باسم الديموقراطية وسحق مايمتد الطائفية

مأرق هذا الفكر أن المعاني هو، هذه نموذج المستقبل، وأن ما قبل الحزبية نموذج ما بعد الحزبية. وإن الدولة الطائفية هي نموذج الدولة الوطنية الحديثة، وإن الديموقراطية الطائفية هي نموذج كل ديموقراطية. بصطدم هذا الفكر بأفقه كنس حاول أن يتخطى افقه برستود هو الأفق، متخطى عليه، لا متغلب له سوى ماقي يمن إليه يستحضره، حله يتكرر، يتأكد. لكنه، في الواقع، يلوم كيد يمكن نمك كهذا أن يأتي بجديد في حقن الجموع؟ يستعيد ما قوى، ويمر. الديموقراطية الطائفية ليست الديموقراطية، ألا بالنسبة إلى البرجوازية المسيطرة، ومن موقع نظرها الطبيعي والديموقراطية ليست طائفية إلا لأنها ليست الديموقراطية. هناك أن شرط وجودها كديموقراطية طائفية هو، بالضبط، غياب المراسي للقيم الطائفي ببرجوازية المسيطرة. أي عدم تكون الطبقات الكادحة كقوة سياسية مستقلة في حقن الصراع الطبيعي، وتحريكها، بالثاني، في هذا الحقل، كطوائف

والنظام السري في النعائش الطائفي هو الذي يؤمن معقول هذه الشرط الذي، باستفاله - أي تكون الطيقات الكاذبة في موه سياسية مستغلة -، يدخل نظام النعائش ذلك في أزمة، ولتعضد حركة مجتده، فتظهره حينئذ، بضرورة تغييره كنهية ملحه في جذره أعمال الصراع العنقي، ولتظهره بظهور هذه الضرورة إمكانية أن ستميل الديموقراطية الطائفية قسرية طائفية - هذا ما جرى بالفعل، في الحروب الأهلية، حين اتفقت البورجوازية الكولونيالية القبلية على نظامها السياسي الطائفي نفسه، وحارسته، بمناكها المهيمنة، والأكثر رجعية، لتعطي مشروعها المائني رفلة السخانة

لست أطلب من معيار أن يستبد في تحليله البسالة الطائفية منهج التحليل المادي، ولا أطلب منه أن يكون ماركسياً نكبي عشي عليه أن تقره الديموقراطية - إذ أراها حقيقة، لا طائفية إلى موفع من الفكر، إن لم يكن موفع الفكر الماركسي رجده بهوء بالتأكيد، موفع قوي الغير النوري¹

(1) أما الباسم فيذكر فيمنح عليه من نهمة القيريه أنظر منه طالالة 1983 التي نشرها في جريدته طائفة 5، 16 و 19 و 11 1983 - حواء: معمر هاجر بشار تقامي سون التسمية: القافية في هذه المداخل لا مية في الثالث منها بمقرر الباسم شاكتر مع ما صيدت عنه الذي أنشئت في هذه الدراسة - سمعتني أن كوناً متفلاً منه في معظم المداخل لعمد بل في السياق الطم لتكره في لك هذا النص

المصطلح الثالث

عكس شير في خدمة الفكر الطائفي

سهيد في مهزلة الفكر الطائفي

حين طرح شيخنا في مطلع الأربعينيات ضرورة أن يكون
البلد السياسي في لبنان طائفيًا، برز طرحه بأن لبنان بلد ألقاب
طائفية مشتركة، فريد وجود النظام، في طيحه الطائفي، بوجود
الطوائف، وأشار عرضاً، في شكل خاطمه، إلى إمكانية أن
يصح لبنان الطائفية، في زمن محلي، حين تتوفر الشروط
بذلك. لم يحدد فيه الشروط، ربما لأنه كان يعلم أن الطابع
«المؤقت» أو «الانتقالي» (المؤقت) لهذا النظام الطائفي، عليه أن
ينمو، وأن ينطو المكنون منه الذي يربط رجعه إلى وجود
الطوائف، ككليات مستقلة قائمة بذاتها، كأنه أثر منها وهي
السبب، هو المنطق الذي يعطي بالسياسة، حتى لو نعت بالمؤقت،
في جملة عارضة عابرة ويرعى طبعي واضح صريح، كان شيخنا
يحمل على أن ينمو ذلك النظام، وكان يدعو إلى عيونه، كان
ذلك في أول جهده - أحتي عهد النظام - وفي بدايات حكمه

حين قامت البرجوازية وثقله مستولفة أما الكلام على طبقة الطائفي المؤقتة، كما يوجد في بعض المستور نفسه، فربما أتى من صاهون حكم تلك المؤقتة في لبنان هو الدائم فهو بالمطلق، إلى من موقع نظر البرجوازية المسيطرة وطموحها إلى تأكيد سيطرتها الطبقية، بدأيت نظام هذه السيطرة التي هي معركته بالحسن وبالعقل، أنها مؤقتة لأنها، بالضغط في أزمة أو أقل إنها مؤقتة يرمي أزمتها هذه. قد يدوم المؤقت، إذن، لكنه كمؤقت يذرمه ومما هو زمن إضاعة إنتاجه. هناك تمطت هذه، ظهرت في حقل الصراع الطبقي ضرورة الانتقال إلى زمن آخر هو، بالتحديد، زمن تغير ذلك المؤقت. هنا كانت محاولة الرجوع بدء في زمن تشييد هذه، إلى زمن إعادة إنتاجه، محاولة رجعية ناكسة، مستحيلة.

ما كان ممكناً في مطلع الأربعينات باب البرم أمراً مستحيلاً لكن أصحاب منطق الفكر الطائفي من ريشولوم جيه البرجوازية اللبنانية قلب يتركزون أمر هذا الزمن الذي هو، في ضرورة هذه الحرب الأهلية المستمرة، ومن التغير الثوري لنظام سياسي طائفي تمسك رعيته الطبقة البرجوازية نفسها وتمسك شركة إعادة إنتاجه وإلا، كيف تفسر جمعي الباحثين منهم، إن سم مثل معظمهم، أو حتى جميعهم بالتحلق، إلى إيجاد طريقة طائفية جديده نقرم على حسي النظام السياسي الطائفي القائم، هو تمييز كيف نشر سرحهم إلى إعادة تأسيس الشروط الضرورية لتجديد هذا النظام بقاءه في إضاعة إنتاجه، كما كان من قبل، كأن شيئاً لم يكن؟ وكما في مطلع الأربعينات، يجري الكلام اليوم على إمكانية طائفي يورث الانتقال السلمي إلى ما بعد الطائفي، أو نقيضه في شروطه كشروط مؤلف، الأربعينات، هي جي شرط عيسوية الطائفي وما يتبعه بإعادة برميحه على غاياته السابقة بإعادة

هذه التغييرات فكان التنازع لا يحدد نفسه، فخلق فعل، ففي شكل
ميزته ومهارة الفكر الطائفي عند أولئك هي - على حد تعبير ابن
خلدون - «الغشوق من قديم الأحوال في الأمم والأجبال بينك
الأحبار ومرور الأيام (.) ذلك لأن الأحوال العالم (.) لا تقوم
(.) إلما هو اختلاف على الأيام والأزمنة، وانتقال من حال إلى
حال» فمؤيد الأريستينات غير مؤيد التنازعات الأولى - وهو
هو النظام السياسي الطائفي - ما عسى يتجدد في سيره لا يحوطها
بعض البرجوازية، مما ألقى به في السياسي أما الثاني - وهو جو
النظام ياء - فمحصراً لا يتجبد إلا بالحقد الماشي في حرمه
أهية مثيرة تحتر في الأعماق فيه - فطرح المناقشة الطائفي في
شكل مبني عليه كأنها مناقشة انتقالية، أو مرحلية، في وقت تطرح
فيه ضرورة تغيير النظام السياسي الطائفي كمنهج ملحه في جيل
أعمال الصراع الطبقي المحتدم في هذه الحرب العنصرية، ليس،
في الحقيقة، سوى محاولة برجوازية يائسة للحيلة دون تمييز
حكم التاريخ في الإحهاد على هذا النظام الطائفي المستقر الذي
ارتضته البرجوازية، فارتضه نظاماً سياسياً لسيروها، فربطته
بصيرر بمصيره، حتى كاد القضاء عليه يجرى قضاء على سلطان

1 - في طرح المسألة

حكى بطرح بنام الهائم المسألة في صفات يندك عنوانه عليه
الطافيه والعلمانية غير البان بعو عصنة مضطربة بطوائفه
موجباته^{١٤} يقترح لاجل ملأماً طافياً بعنه مالمحرفه فيرى عه
انفاداً من الطافتي إلى اللطافتي (سواء كان ملأ اللطافتي

(2) صحيفة المرافعة المستدك 4.

عسرة أو عسرة) تؤكد في أن، ضرورة منطقية وضرورة هم
منطقي يستبدل القاريء، بمعنى ثباتا كل هذا اللب والشران؟
إذا أن يكون النظام طائفاً، وإذا أن يكون عمومياً، أي هو
طائفي لكن الهائم بهد له أن يكون بين بين مكر موبهه أو
تلفيقه، رأينا في الفصل لأود مسخه منه وهو لأن يتكرر، أي
محاولة هي لها، تكرس القائمة، واستبدل القاريء بهيأته أن
تجاوز القائمة يكون بكرهه، والضرب في الأمر أن الهائم يرد ما
يسيه «أسباب السحرة التي عصفت بكيان لبنان» إلى «المنطق
الطائفي الذي كان في السابق قد أدى إلى انهياره» فكيف يمكن
أن يكون تكرس الطائفي طريقاً «المنطقي الممتدة»؟ هذا ما سيكون
عليه أن يتفرع النص من منطق، حتى لو كان منطق المكر
الطائفي لا يأبه لفرقه في تافهه، إذا الجواب معالج
البرجوازية الكرنوبالية المسيطرة وقرعه فيه

يلتزم صاحب النص في نمط «المنطقي الممتدة» هو كيان أكثر
مستكماً ومنتجاً في وجه الأعطال طائفية كانت أم عرجية، إن يكون
كافياً مجرد العصبولة على تحرير الوطن من جيوش الغزاة
والمحتلين، ولا حتى تحرير زائد من كل تدخل أجنبي، قريه أو
بعيد. وإن كان هذا هو الشرط الذي لا طي منه فكن سلام، وكن
تمسح فلاموجدت الفاعلية إن شرط هذا المنطقي نحو كيان
أصلب كامن في مدى تفوقنا على إدامة النظر بعمق في المنطق
الطائفي الذي كان في السابق قد أدى إلى انهياره^(١)

من ألقه عند مفردات في هذا النص كالبسطة والكيان هو
بحد فانها، على طبيعة الفكر الذي يحكمه هالوجورية، في
يعبرولوجيتها الطائفية، بل في مبرهن كثنائية عتيد، أي التي

غير جيد في عدة أمور هامة

نشكلهم على «محنة» بدلاً من الكلام على أزمة نظام
سيطرته الطبيعي، وهي التي تسمى «النظام» «الكين»، كأن انهيار
الأول انهيار للبنان نفسه، وكان هناك ما وجد إلا ليكون
نظامها، عاقباً، إلى الأبد، لن أقف عند لغة بها أجد على
هذه الإيديولوجية بالذات «فصلي من إجابات الحق شيء آخر»
هو أن بين «المناطق الطاقية» هو الذي أتى، يصيب الهشيم
نفسه إلى انهيار هو، هذه، انهيار «الكين»، لا النظام (وهي
بشيء، أن الحلة في المصالح الحرب الأهلية - هو وجهاً منها -
تكم في بية النظام السياسي الطاقية) وكصدي أيضاً أن بين أن
الهشيم يدعو، إلى إعادة النظر بعقد في المبنى الطاقية،
لا لأن هذا المبنى الكامن في الفكر والسياسة هو أحد أسباب
تلك «المحنة» (الأزمة) وحسب، بل لأن النظر فيه، في هذه
تلك المعرفة، أي في هذه إنتاج معرفة عمله به، هو أيضاً
بالتالي، شرط لتكملي «المحنة» هذه، هذه، ففقدت من النص
الأولى معرفة «الثانية» «الثانية» الأولى هي إنتاج معرفة بالثالثة
الطائفية الثانية هي إيجاد حل لهذه المسألة لنا كان السؤال
الأول هو التالي كيف ينظر الهشيم في هذه المسألة؟ حين أي
مكرر؟ بأي نوع من المعرفة ينتج؟ أما السؤال الثاني فهو التالي
هل العمل الذي ينتج هو العمل؟

2 في تفصيل سياسي

يمر صاحب «تدو المسألة الطائفية» بمثابة المدخل إلى فهم ما
جرى من وجهة النظر الداخلية، ومن هنا يجب المشكلة الأساسية
التي ينبغي تحليلها لتكون إحدى البناء ممكنة ما من طرف في

بنائ اليوم إلا ومعلن سمكه بوسنة الكين الوطني والمجتمعي. غير أن بطرحه أشكالاً، فمنها الاجتماعي، ومنها الاقتصادي، ومنها الثقافي، ومنها الوجداني، منها القنوي، ومنها الأخلاقي، ومنهم جراً فاعلمه نحن لمسكتنا بالوحدة، علينا أن نعلن في الوقت نفسه أية وحدة نريد، لنلا يكون إعلنا مجرد كلام وديوان في الحقل المفرقة. علينا أن نعلن اختيارنا هذا بوضوح^(١).

لا أجدك صاحب النص في إعطائه التساؤل الطائفة أحييه لموق أهمية كل مسألة أخرى في الفهم ما جزئية على حد تعبده. وما جري ويجري حرب أهليه متفرقة، فليلاً كل حد الحياه في الصير؟ لماذا لا ستي الأشياء بأسمائها؟ (السنكله يسته بالطبع، شكله ولا هي لفطيه باختلاف التسميه يدل على اختلاف في طرح السؤال، وفي الإجابة عنه، وذلك، بالتالي، على اختلاف في الفكر وفي منهج المعالجة. فكسي أجدت صاحب النص في فهمه تلك المسألة وهنا حيز الاختلاف إله القائم بين فكر وفكر، وبين موقع وموقع، وبين استنبط البحث لل، أطرح على صاحب النص سؤالاً يطرحه عليه النص نفسه صحيح أن المشكله الأساسية هي في فهم المسألة الطائفية، وأن هذا الفهم هو شرط أساسي لما يسميه النص، في شكل شديد للإهم، «إعادة البناء» وصحيح، بالتالي، أن ثبتاً ما قد انهار في هذا جري، وأن من الضروري إعادة بناءه. لكن السؤال هو بالتحديد: الثاني «ما الذي نمار؟ وما الذي يجب إعادة بنائه؟» هذا ما لا يحلله النص بوضوح، لكنه به ضمنى إله مكبوت النص، بالتعبد بغير.

(١) المبرر شهر من ٢٢ ٢٨

هي صورة مفردات من هذا الفكر، كالتالي ذكره، ويتبين أن
الجمعة أصبحت بكيان لبنان هذا هو السطر الأول الذي به
يتبنى المقالة، كأنه يرسم للفكر نهجاً يكامنه. وكيان لبنان هو
الذي انهار في النص، وكيان لبنان هو الذي يحاول النص إعادة
بنائه بوضوح مقرب. إن موقع النظر الذي منه يرى الهادئ إلى
المسألة الدائمة هو، بالطبع، مرمع نظر الفكر البروجوازي،
وعلى أرض هذا الفكر يطرح المسألة من هنا بين الأسلاف
وهي حقن الصراع الإيديولوجي في هذه الحرب لأهمية يتجلى بين
مكرين* فكر بروجوازي مسيطر في رجوعه من مختلفين متلازمين
رجه طائفي ووجه قومي، وفكر مندي ثوري هو نظريته وثقافته
رجيه، وهو هو فكر الطبقة الصاعدة حتى لو كان لبنان الواحد
هو الذي يتفكك، فالمسألة الأساسية، من نوع نظر هذا الفكر
التقيس، وعلى أرضه، ألب مسألة الكيان، إلهاً، بالدرجة
الأولى، مسألة النظام السياسي الذي به تأمن وحدة كيان - أو لا
تأمن به وبه يقوم، هي كيان نفسه، مستقلاً، أو لا يقوم. هذه
هي وظيفة النظام السياسي، قبل أي وظيفة أخرى. وهذه هي
وظيفة الدولة حتى من وجهه نظر التحليل الطبقي فالتطبيق
السيطرة ليست سيطرة إلا هي تلك هي، وهي صلتح صلتح
وعلى أرض ثلاث حدود، وهي بحاجة إلى إطار منسي حقومي،
ر نظام سياسي، فيه يمارس سيطرتها الطيفية، به عوس عوسما
هذه السيطرة. كتمكك بنان وتمزق رحمنه يطرحان يد بالضرورة
مسألة النظام السياسي التي باتت فيه حاجزاً من تأمن وحدته
لماذا تريب مسألة النظام في مسألة الكيان؟ فبماذا تريب السياسي
بتجريد المسألة من شروطها اثنان: هي المسألة؟ ربما حتى لا
نظهر، هي منطق التحليل نفسه ضرورة يعبر هذا النظام السياسي

الطائفي الذي هو هو نظام سيطرة البورجوازية فلبنان الواحد الذي ينفار هو لبنان هذه البورجوازية، وهو هو لبنان الطوائف القائم بتقلعه السياسي في شكل من الوحدة هو، بالتحديد، فاحدة تفككه هذا، ينفار، لا لبنان الواحد، بل هذا الشكل الخارجي المعتمد من الوحدة الذي هو الكل الطائفي وهو الكل البورجوازي، منه ينتقل لبنان إلى شكل آخر من الوحدة، نقيض لما سبق، في انتقاله الضروري، في مجرورة توريه طويلة معقدة هي مجرورة هذه الحرب الأهلية المستمرة، من نظام سيطرة البورجوازية إلى نظام السيطرة عليها إذن، ينفار لبنان العنفي، وينفار لبنان البورجوازي، ولبنان الرأسمالية الكرنوبالية بها يقوم على انقلاجه لبنان آخر

بل حتى لو كان كيان لبنان هو الذي بات مطروحة على بساط البحث، فالمسألة ليست مسألة كيان، إنما هي مسألة نظام سياسي عجز عن تأمين استقلال هذا الكيان بسيادته ووحدة. لكن منطق التحصيل الذي اعتمدته الهياكل يعود، بالعكس، إلى تضييق هذه المسألة، بطرحها في شكل يبدو فيه كأنها مسألة كيان وشكل وحده إلتها، في هذا الكل، شبه بها في شكلها الآخر الذي ر بناء من حيث هي مشكلة حتمية ووحدة أو مشكلة معدة يبحث عن إطار وحسنه والمنتطق هذا، هو بناء واحد في هذه الأتمتة جميعاً. إنه منطق المكنر الطائفي، به يطرح الهياكل مشكلة الوحدة الكيان الوطني المجتمعي» في الكلام في نفسه على أطرافه، على تمسكها بهذه الوحدة بغيره، طبعاً، وجود طوائف هي هذه الأطراف نفسها التي هي، في منطق المكنر الطائفي الواحد، كيانات مستقلة ووجودها المتعدد هذا، هو الذي يطرح بعينه وحدة الكيان فتأخذ المسألة العنصرية، بالتالي، معنى به

نتم حركة البروجوارية ونظامها من كل مسؤولية تاريخية سياسية عن
 تفتيته المجتمع وتدميرته، وبه تعيب مسألة حيزها الطبيعي من
 توحيد المجتمع بالدولة المجتمع، هي هذا المهم لمسألة
 الطائفية، هو المسؤول عن تفككه، بسبب من تعدد طوائفه
 والمسؤول عن انهيار الكيان هو الكيان نفسه بسبب أعضاء من
 هذه طوائفه بالمسؤولية تقع على الطوائف جميعاً، لأنها لم
 تحسن اختيار وحدتها، أو على شكل هذه الوحدة ولا تستقيم
 المسؤولية على الجميع، يصدر حكم حسني بعودة المسؤول
 الفعلي الذي لا وجود له إلا في منهج أنتم من التحليل مستقوم
 بمنطق أنتم من الفكر غير الفكر الفاضلي لهذا بالذات كان منهج
 التحليل الطائفي هو هو منهج الفكر البروجواري، ركائز صيغة
 المتكلم بالجمع، سمته، لا ميسا عند تعميم المسؤولية، أختي
 نهيليه، مثلاً في مؤال أية وحدة تريد؟ أو في أنتم مثله، مات
 من كان يردته أي بيتان يريد؟ وما دام بالمسؤولية، هي هذا،
 انهم البروجواري لمسألة الطائفية عدايب التجمع هذا مالمسألة
 هذه التي هي مسألة كيان ووحدة تجد سمها، ببساطة، هي أن
 نعلن اختصاراً بوضوح، شكل الوحدة التي تريد هكذا تجري
 لأمر بحسب هذا، المنطق من الفكر البروجواري، هي جعل
 الرعي والماشية و لإرقة، مفعلة من خسرط المومسوعية وعقلانية
 القرائن الاجتماعية، أي منطق يمكن أن يحكم المجتمع وحركته
 التاريخية غير منطق من التماس بين الطوائف هو منطق أرغانتها
 راجع مصاب ويزدانها راجع أرغانتها؟ بطبيعي جداً أن تكون
 عقلانية الفكر الطائفي قانية بأية كل عقلانية صافية، ذلك أنها
 عقلانية فكر بروجواري هو هي نصادم مباشر مع عقلانية الحركة
 التاريخية الصافية ولنا إلى هذه القضية عودة لاحقة

3 - في منطق الوحدة بين الطوائف

ويتك هذا الطابع الإرادي، بل الذاتي، لهذا المنطق الطائفي من التفسير الاجتماعي في هذا العصر هو كذا من شروط الخروج بكون قوي هو الانحياز المبين على شكل الوحدة الذي يولد. فإن هذا التكل بالذات سيكون متولفا إلى حد بعيد على مرحلة العمل الذي يحمله بمسألة الطائفة، إذا صحت بمفاهيمنا المنطقية بطبيعة الحال، يكون من غير المحمل الاعتقاد بأننا قد رفع هذه المسألة إلى المستوى المطلوب إليه من الأهمية، كنزج من خلال ذلك إلى نفي الأهمية التي توليها بعض العوامل الأخرى، كقطبية، والمناظرة، والمثلية، لكننا نعتبر أن الإطار الطائفي، في انحصار أوج الأثر على ما يليه استجاب جميع الأطر الاجتماعية الأخرى، يكون بلا ريب من الإطار الرئيس في لبنان، بينما تكون الأطر الأخرى ثانوية بالنسبة إليه^{١٥}

يظهر الطابع الإرادي لهذا المنطق في وضعه، عملاً، شكل المرحلة بالاتفاق المبين عليه، كأن التاريخ رهن بتوافق الآراء والإرادات والقرارات، يجري بحسب أهواء أطرافه هي التي تحدد مساره، بما يائس، ولا عمل له سوى ما تمليه عليه كأن للتاريخ مطلقاً بسيطاً هو منطق الإرادة السياسية الحاكمة بهذه الطوائف المتعايشة المتشاركة، ولا علاقة لهذا المنطق بما ليس هو أو بحمل أخرى غير هذه السياسة التي ليست السياسة لا علاقة له، مثلاً، بالانتماء، كأن هذا المجتمع الطائفي معني بعيال هوالة، بفئات من ومنه الذاتي، ولا يقوم على قاعدة ما فيه وليس

١٥ المبرق قد من ١٤

غير تميز في عدة أمور هامة

أرجو أن سير محتوى الفكر الطائفي بكلفة لينة إن سير الاستجابة من حيث هو منطق الفكر الجورجوي، تكمن في تحييد الاقتصاد كونه محض للاقتصاديات بهدف رسمه إنى هذه القضية من الأنص إلى سبق البحث

ثم إن النص لا يوضح بين من ومن يتم الاتفاق ذلك على شكل الوحدة، كأنه يحسّ الرضوخ لكن في سياق الفكر في النص يفهم أن لاتفاق قائم بين الأطراف لصالح التي هي الطوائف. هكذا تنطج رؤية هذا الفكر جى لابتدائه، فبعد المسألة الطائفية به كلفتها مجرد مسألة اتفاق بين بين الطوائف على شكل الوحدة الذي يريد أن نقيمه إطاراً لتمايشها المشترك ولتقرص، حيث إن هذا القول صحيح، وأن المسألة الطائفية هي كما يحددها هذا الفكر، وأن لها الحل الذي يشرح بر كن الأمر كذلك لوجب القرب، بكل دقة إن هذه المسألة لا حل بها، فهي قائمة بوجود الطوائف دائمة بديمومتها والحل الذي يحدده الفكر الطائفي بأنه اتفاق بين الطوائف على شكل من الوحدة بينها، ليس يحل، أو قد إنه الحل الذي به نظل هذه المسألة قائمة، قائمه وهي هذا تأكيد آخر، من الناحية الشكلية البحث، حتى أن الفكر الطائفي ليس مؤملاً بطرح هذه المسألة طرناً صحيحاً بإمكانه أن يقر إلى رؤية الحل الذي، إذ وجد وحقق فعلياً، لا نعود تلك المسألة مطروحة الحل المعطى الصحيح هو الذي يلحق المسألة ويصح، مادياً، يتجاوزها، لا نبي يلدها

رأى سبق للطوائف، بحسب منطق الفكر الطائفي، أن تثاب سلفاً على شكل من الوحدة بينها هو التي أقامته نظاماً سياسياً تمايشها المشترك في دولة الاستقلال، إذ، ثم مثل في دولة

الاقتصادي. ولقد كان هذا التقليل بدوره كاملاً، سواء في عهد الانتداب، عند بدايات تكوينه كنظام سياسي، أم في عهد الاستقلال الذي فيه تكامل⁽¹⁾، حتى الحرب الأهلية التي فيها تنافس، ولقد يتبعه، ولم يمتدح. هل تسأل الهائم من الأسباب التي أدت إلى الخيار هذا الشك من الوضوح بين الطوائف التي هو النظام السياسي الطائفي؟ إن تجنبه هذا الشكل، أو لا تفك منه إلى شكل آخر يوشح ما تم يؤمنه الأور، يقضي بدوره التطور في أسباب ذلك الانحدار: أي بساطة، في أسباب الحرب الأهلية في لبنان، ويقضي، بالتالي، بضرورة، في بحث الفكر متجاً من التحليل يشك من الإصغاء إلى لغة التاريخ ومنطقها المعاصر. لكن الهائم الطائفي، مثل البقية، من سمات منطق لا يمكن بها إلا أن تحجب تلك الأسباب العميقة عنه لتطور له في شكل أسباب المصحة التي عصفت بكيان لبنان. إنها امتداد، في الأسباب الشعبية والسبب، ذات أهمية في تنميتها الاقتصادية، كما ترى بعدة جل في تنميتها السياسية. كما باستبدال «النظام» بـ«الكبار»، كما رأينا، وفي حكم طرحها المسألة الطائفية على الوجه الذي يشاء جميع أن الهائم يور في «المنطق الطائفي» سبباً لا يهبط «الكبار» لكنه لا يوضح فكره ولا يحدد بدقة معنى هذا التعبير. ومع هذا، لا يخطئه كثيراً إذ هناك في ضوء النص السابق، إن هذا «المنطق الطائفي» جزء من الهائم، لا تجنبه منطق اتفاق الطوائف على شكل وحدة التماس.

(1) سوري من العناصر حول الكمال بين النظام السياسي الطائفي وتكون الطوائف في مؤسسات، راجع كتابه «تكوين نظام الكبار» الطائفي لبنان السياسي والسياسي» بالفرنسية منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت 974

بينها، أي على نظام مما يشبه الطائفي [تتمة] إذن، منطوق إرادي
تأتي هو منطق اختيار الطوائف نظامها السياسي. لماذا كان الأمر
كذلك، وهو كذلك، فإن شكل تلك الوحدة لا يمكن إلا أن
يكون طائفيًا، ولا يمكن نظام التماثل بين الطوائف، إلا أن
يكون طائفيًا. ولقد كان كذلك، عند أن صار لبنان، بالاشتداد،
كبيراً، ثم اسفل، فظلي نظامه ذلك طائفيًا، بل تعزّر وتكرس
كيفية يكون «شروط الخروج» بكمين عربي هو الاتفاق السابق على
شكل الوحدة بين الطوائف، مع أن هذا الاتفاق كان بالفعل قائماً
بها على شكل من الوحدة هو الذي كتبه فيه تعاضد
البرجوازية سيطرتها الطائفية، وهو الذي أثبتت البرجوازية أنه
الحائق الأبرز أمام وحدة الشعب والمجتمع والوطن؟ لماذا تنحيز
هذا الأمر؟ لست أظن هذا الاتفاق كماه ما كان، أو لم يكن.
بعد، و كان عليه أن يكون ما لم يكن من قبل؟ إن الزايف الذي
يذهب الهاشم طوره يوضح هو التالي: لماذا غوط هذا الاتفاق
الذي كان قائماً بين الطوائف في شكل مؤسسي محدد هو شكل
هذا النظام السياسي الطائفي؟ إذن، ما أسباب انهيار هذا النظام
وأسبابه منطوقه؟ وهل يمكن تجديد ذلك «الاتفاق» في شكل غير
طائفي؟ أي هل يمكن تجديد النظام السياسي القائم في شكل لا
يكون طائفيًا؟ هنا كان التجديد هذا في الحالتين، أي تجديد
«الاتفاق» أو تجديد النظام، طائفيًا، فأين الاختلاف بين التجديد
والقبيح؟ أليس هذا التجديد تجديدًا بتقويم الطائفي نفسه، أي
وحدة إنتاج له، تعززه وتكرسه؟ ماذا كان كذلك، وهو كذلك،
كيف يمكن أن يكون حلًا بمسألة الطائفية؟ كيف يمكن، في تعب
آخر، أن يكون الشكل الذي فيه نتجبت المسألة الطائفية حلًا لها؟
كيف يمكن أن تكون إعادة إنتاج النظام السياسي الطائفي لهي

شكل تسوية طائفية مشجعة، أو اتفاق متجدد على الشكل الطائفي
بين من الوحدة بين الطوائف؟ حللاً لأزمة هذا النظام؟

يمكن بهذا المبحر أن يكون ممكناً، بوجه من الفكر هو
الذي تولد المماثلة الطائفية للفكر اليوريجرازي. هذا ما يحاوله
الهائم في نصه. يهائم القاري بأن لمبالغة الطائفية حكماً هو أن
يعني بلا حل، هو سجد الانفاق بين الطوائف - أو قل بدمه،
من مدعي لميل الطوائف من زعماء تثمينيين (وغير تثمينيين
أحياناً)، من شتى أطراف اليوريجرازي الكولونيالية الوحدة بنظامها
البيسي الطائفي الواحد. على ضرورة أن يحدد النظام البيسي
المقام حتى يبي طائفياً، وهذا انتقلت أشكال تجدد يحصل،
(هذه حالة يمكن في وحدة تأمين الشروط الضرورية للهوية سجد
هذا النظام، حتى لو كان في أزمة، وذلك بتعطيل سيادة
الضروري، أو بهافتها. تعطيل هذه السيادة - أو هافتها -
يسمح بذلك النظام. بأن يكون في أزمة تجدد أو قل، بالأحرى،
إنه يسمح لهذه الأزمة أن تكون في سجد مستمر وهي، بالتالي،
من بداية الحرب الأهلية التي هي، بذلك، الشكل البارز
الملموس الذي فيه تنشق (أو قل، تنقسم) سيادة الصير الثوري
بذلك النظام الطائفي، بل من أن قام هذا، مع بداية عهد
الاستقلال نفسه، نظاماً سياسياً ليطرد اليوريجرازي الكولونيالية
البنانية هذا يعني أن تلك، لأمة طابجاً مرمناً يوجد في نهاية
التحليل، أساسه المادي في بنه علاقات الإنتاج الكولونيالية
الحاصلة بالية لاجتماعية اللاتية. وهذا ما انتقلت في شرحه،
في دراسات سابقة.

4 - في العلاقة بين عوامل التحليل الاجتماعي

ليس بجديده مثل تلك المحاولة بعدما حدد كل من ينظر في المسألة الطائفية بمفكر لبناني، أحسن من مرقع بظن المفكر البورجوازي المسيطر، يمين منقطع عنها إحد، واحدة بوحدة هذا البسط، حتى لو أصبحت تضاعف الفكر بمر. بسبب وأخرى مثلاً، في محاولة بام الهاشم الطائفي، ذلك أنه، بعكس الكثيرين من أرباب الفكر الطائفي، يستند في وجوده حبراً، أو هاشم معين في نظام فكره، للعوامل الأخرى، غير الطائفية، لا سيما العامل الطبيعي، أو الاقتصادي، فما هو مرقع العوامل الأخرى من العامل الطائفي؟

في النص السابق، يحدد الإطار الطائفي بأنه «الإطار الرئيسي في لبنان»، وتشكله الأعداء الأخرى منها «ثانوية بالنسبة إليه» ورجع هذا التفسير في الأثر الاجتماعية، أو في عوامل التحليل الاجتماعي، بين الرئيس منها والثانوي، هو المفكر الماركسي. وعند هذا المفكر يصر الهاشم الطائفي بأنه الرئيسي، وما يمين بأنه ثانوي، فيقوم في النص حوار ضمني بين فكره وفكر الهاشم، ونحو هو الفكر الماركسي أو قل إن هذا يوضح منه قائده، في هذا الحوار بين الاثنين، لقد، فليست الحوار في نقد مضاده يبدأ بسؤال. كيف يفهم الهاشم العلاقة بين الرئيسي والثانوي؟ هذه العلاقة هي في هذه علاقة متجاذبة الرئيسي هو الذي يتوجب الثانوي غلبته، من حيث هو يسوعه في الظاهر، تبدو هذه العلاقة كأنها قائمة بين عدة أطراف، واحد منها هو الرئيسي، ولأخرى ثانوية في الظاهر، تبدو مضقة أو قل إنها، هي بينها النظري كذلك، لكنها، هي وضع تلك النص التي نمد، ليس

كذلك، بل هي ليست حتى بين طرفين، فذلك أن واحد من
 لاثني - وهو الثاني، بالجمع، لا بالعدد - لا يوجد له فيها
 إلا مستوحياً بذاته، فكما ينبغي المكر الطائفي دور المراسل
 لأخرى، حتى في محاولته إيجاد خير لها فيه، وطبعاً أن نبره
 محاولته هذه بالفشل، فهو لا يمتلك لأغوات النظرية التي تسمح
 له بالنجاح في محاولته ربما لأنه فكر مجردي محكوم بمقتضى
 المسائل، عاجز، بالتالي، عن فهم تلك العلاقة بين عوامل التوحيد
 الاجتماعي، من حيث هي علاقة ظنوتية بينها، لا بينهما، أو قل
 لا يمتلك أدوات فهمها سوى فكر عامي ظاهر على رؤية التوحيد
 برابط تلك العوامل معها، وحسن التمييز، بالتالي، بين عامل
 محدد، مثلاً، هو الاقتصادي، وآخر مهيمن، هو السياسي، أو
 بين شكل رئيسي من العامل الرئيسي الذي هو هو السياسي نفسه،
 وأشكال أخرى منه ثلثية لا سبيل، بالطبع، إلى التوسع من
 تحليل هذه القضية التي يتلزم تحليلها استعانة بتفسيرية نظرية
 الناقد، فإذ إن هذه القراءة ليس صالِحاً لذلك، فبقلاً عن أن
 بإمكان صاحب النص الذي ننمده وبإمكان الماريء أيضاً أن
 يرجع، أو أن يرجع - إن شاء - إلى ما قلناه من تحليل لهذه
 القضية في دراسة سابقة ما نريد قوله في هذا المجال، أمراً
 مكتملي بالإشارة إليهما دون تحليل الأثر هو أن العلاقة بين
 عوامل التوحيد الاجتماعي لا تكون، كما هي في رأيها الضمني،
 علاقة تقابلية، بل يفكر مدني (ولهذا الفكر أيضاً)، وبمحدده
 العامل الاقتصادي، ثانياً بأنه العامل الأساسي أي المهيمن، على
 نهاية التحليل، لتكامل البناء الاقتصادي يعطاه دور الاقتصادي
 هذا إلى عامل آخر - كالعامل السبني مثلاً - يتوزع الفكر إلى موقع
 آخر هو، بعامة موقع فكر عبي، أو مثالي، يسوي هذه العوامل

جسماً في سببها إلى العامل الذي به استلحق الاقتصادي، كتنقي
 علاقة التبادلية بينهما، وتقوم مقامها علاقة أخرى ليس، للصفة
 بعلاقة، لأنها، كما رأينا، علاقة اجتماعية ينفي فيها الطرف
 لأول - (مثلاً، في النص، الإطار الطائفي) - كل ما جاءه لأنه
 يمثل كامل الفضاء الاجتماعي، فلا يعود لغيره فيه مكان، ينقلب
 لأحد، حيث هو، في الظاهر، ليس سوى الرئيسي مثل هذا،
 الفكر فكر واحد، وبه عبق إلى الفكر المبطر لا يرى إلا
 بعينه، ومن موقع نظره، فلا يرى اختلافاً أو تمازجاً، بل الأشياء
 تظهر على سطحها، متماثلة بذاتها، في مرحلة الانسجومية
 البرجوازية الكولومبية المبطر لا شيء يقتطف من شيء،
 ركامل الفضاء في هذه المرحلة فضاء طائفي، أو رهم من فضاء
 اجتماعي، كيف يمكن للتأثير أن يوجد في مثل هذا الفضاء، أو
 في مثل هذا الوضع، وهو المادي، كالتجربة فيه؟ يوجد إذ
 كان الفضاء الاجتماعي مادياً، وهذا هو الأمر الثاني الذي أشير
 إليه بالقرن إن الثاني، في عبادتك الفكر المادي، أساسي
 لوجود الرئيسي الذي هو أيضاً أساسي لوجوده، فلا يمكن إلا
 أن يقوم إلا بالآخر، والعكس بالعكس، وفي الشكل نفسه الذي
 به يتحد بالآخر، وبه يتحد، يعود إلى المنعرج منقول إلى
 المشكلة لا تجد حلها في إضافة عامل إلى آخر، مثلاً، في
 «الطبقة» على حد تعبير الهانم، وهو تعبير غليظ لا يحسنه،
 كعامل ثانوي، إلى العامل الرئيسي الذي هو العامل الطائفي
 معالمة الرئيسي بالتأثير ليست علاقة إضافة، ولا هي علاقة
 سبب، بل هو، بأنه الإطار الطائفي هو الرئيسي، وهو الذي
 يستوعب، بالتالي، جميع الأطر الاجتماعية الأخرى، يلقي
 حتماً، كل إمكانية لتحويل الطيف، وينفي دور التأثير ذلك

عاشقته إلى رئيسي لا يتركه صجلاً لمرجوح. عند بكون الهاشم
مفرقاً، كما سبق القول، ضرورة أن يترك لناحل الطيفي دوراً في
نظام تحليله «تفسير»، لكنه أضعفه من خارج بإضافته لواء إلى
الطائفي الذي ما كان من الممكن إلا أن يطرده، ليبقى له التفسير
رحمة البسطة التي يعجز الفكر الطائفي. كما في نص الهاشم
عن إيجاد حلّ لها هي، بالقرينة، تحليل نوع العلامة بين
الطائفي والطائفي في نظام التفسير الاجتماعي. وهنا لا بد من
حسم الأمر في تحليل معنى الطائفي، مثلاً، في كلاً من حلّ لأمر
لا اجتماعية، ومنها لإطار الطائفي. متى كان مهلاً، سيّاً
نعيد معنى الطائفي، بالرجوع مثلاً، إلى متغيره المتاحم النظري
الماركسي. فالأمر ليس كذلك بالنسبة إلى الطائفي. صحيح أن
الرجوع الأهم في تحديد هذا المفهوم هو كتابات شيخا إليها
يرجع الهاشم. وعندها فحينئذٍ أو قل إن للطائفي (أو الطائفي)
مفهوماً شاملاً هو المفهوم اليورجوازي الذي يحدد غير تميز له في
كتابات شيخا، ومن الخطأ، بالطبع، الانطلاق من هذا المفهوم
دون نقده. هذا ما قُبِلَ به، وهذا ما يجب ترخيصه، لأنه في
نقد معنى الهاشم

لـ «الإطار الطائفي» في هذا النص، كما في نصيها المكرر
الطائفي جنباً إلى جنباً، معاً واحد هو المبتدئ، في خط
مستقيم، من مهم يورجوازي بطوائفه يرى فيها كيانات مستقلة
قائمة بقاتها، مبدلة على كل شكل من أشكال التنظيم السياسي،
وعلى كل شكل من أشكال السلطة. بل إن رجوعها الكياني ذاته -
عني الجمهوري، أو على سبيل الأمثلة - هو الذي يفر من
على الدونه أن يكون لها الشكل الملائم يورجوازي. هذا هو
عليها بالتالي أن تكون حاشية أي دولة طوائف. إن الإطار

غير تميز في عدة أمور هامة

الطائفي الذي يجري عليه الكلام في من الهاشم له، إذن، هذا المعنى من وجود الطوائف أو، في تصوير آخر، (إن هذا الوجود الأوطولوجي - إن صح التعبير - للطوائف هو الإطار الاجتماعي الذي فيه تنوب جميع لأطر اجتماعية لأخرى وطبقاته، ان يكون الأمر كذلك في هذا المطلق عن الفكر الطائفي هذا، لابد الطوائف قائمة بذاتها، فهي هي إطار كل وجود اجتماعي

وقد هنا الفكر يبدأ بتقدم مفهوم الطائفة: أكرر، ليست الطائفة كياناً، وليس بها وجود أوطولوجي، إنها علاقة سياسية معينة بحركة معينة من الصراع الطبقي، هي شكل منها متعدد يشروط تاريخية خاصة بية جماعة معينة، راسخا كذلك فهي، راسخا قائمه بالضرورة، لا بدائنها، هي هذه البنية الاجتماعية، وهي شروطها الخارجية المحددة التي هي هي شروط حركة الصراع الطبقي فيها، فلو كان الأمر كما أقول - ليس ضرورياً - مستبعد هنا كإمكاني التحليل الذي قمنا به في دراسات سابقة - وهو، على الأرجح، كما عود، للطائفي، سيقتد، سواء أكان المقصد به أن يكون إطار اجتماعياً، أو جغرافياً من عوامل التمييز الاجتماعي، يأخذ معنى آخر يختلف اختلافاً جذرياً عن الذي له في منطق الفكر الطائفي اليورجوازي، إنه، في منطق تعيّن هذا الفكر، أثرٌ متعدد من السياسي الذي هو هو الصراع الطبقي، بل من شكل متعدد من واحد من الأشكال الممكنة التي فيها تجري حركة الصراع الطبقي، في شروط تاريخية معينة، قد يكون الشكل الطائفي - لأسباب عديدة - هو الشكل الرئيسي الذي فيه تجري حركة هذا الصراع مثلاً، حين تشمل الضباط الكادحة في حقل مبراهة الطائفي تطوائف، وتمازج هذا الصراع من موقع تبعية السياسية

الطبقية ليست في الطوائف من شتى أطياف البرجوازية. نكن هذا الشكل الطائفي الذي يجب فيه وجود الطبقات الكادحة في حقل الصراع الطبقي كقوة سياسية مستقلة، هو شكل من هذا الصراع، محدود به، وليس مطلقاً بوجود أو بطور لرجي. ومعنى للطوائف قد يكون الإطار الطائفي في شروط تاريخية محددة، هو الرئيسي من بين الأطر الاجتماعية الأخرى جميعاً. لكن هذا لا يعني إطلاقاً أنه الرئيسي (بمعنى الأوسع) لأنه قائم بنفسك للحرمة الأوطور لرجي للطوائف. إنه الرئيسي بمعنى أكثر محدود بدعه، هو أن السياسي، هو العوامل الأخرى، هو هوياً الرئيسي، في نمطه بمسبة بالأساسي الذي هو الاقتصادي، وهو هو المهيمن أيضاً، في شكل رئيسي من هو الطائفي، لا لأن للطوائف مثل ذلك الوجود، بل لأن الدولة البرجوازية دولة طائفية، بها تقوم الطوائف، هي وجرتها المؤسسية نفس الذي هو هو وجرتها لأجابه. وبها يرتسم المجرى الطائفي للصراع الطبقي، وينجح في ترويض هذا الصراع، أي في أن يكون له المجرى الرئيسي، كلما سمحت البرجوازية المسيطرة بسيطرة نظامها السياسي الطائفي، ويؤديها خيطونها الطائفية التي هي تلك الدولة الطائفية، هي أن يكون مصها مشكلة للطبقات الكادحة، وأهمه هذه الطبقات في علاقة بنية طبقية بها هي، بالتنميطه علاقة سببية السياسي والطائفي قد يكون، إحداه، تلك لإطار الطائفي هو الرئيسي، لكنه الرئيسي كإطار سياسي هو إطار دولة البرجوازية، في شروط تاريخية محددة من الصراع الطبقي في شروط الخبايا السياسي للطبقات الكادحة، أي شروط عدم تكونها في قوة سياسية مستقلة في حقل الصراع الطبقي. وما إن يبدأ سيروية هذا التكوين السياسي

البنطلان الطبقات الكادحة، وتتطور وتجنر في دواكم موعى من
شئ التفضيلات الجماهيرية، حتى يحتدم التنافس بعضه في حمل
المصادرات السياسية الطبقية، بين محاولات تلبيد ذلك الإعمار
الطائفي القائم بالقوة الطائفية، إداراً يستوعبه جنيم الأهر
الاجتماعية لأخرى، وضرورة تعبيره، بتعير هذه الدولة هذا، ما
تقنه في ضرورة هذه الحرب الأهلية التي إن دلت على شيء
فعلى أن الطائفية كظام سياسي بورجوازي ليست قدرًا للبلاد،
ولست الطوائف أيضاً فدره الطائفي، إقده - بكلمة - هو شكل
من السياسي محدد به، من حيث أنه هو الصراع الطبقي
والطائفي يجدد بالتالي في آلية هذا الصراع، ليس - كما أكان
الشكل الرئيسي الذي فيه تتحقق، أم كان غير ذلك، بحسب
اختلاف شروطها التاريخية الملموسة. هذا يعني، ببساطة، أن
الطائفي، نقل، لمزيد من التوسع، إن الصراع الطبقي الذي هو
هو العامل السياسي، هو «وماً العامل الرئيسي» حتى لو طمس فيه
الطائفي وكان منه «شكل الرئيسي» فهو المسيطر، إذن، في
أشكال منه تستخدم باختلاف شروطه التاريخية الملموسة، فيه،
بالمال، يجدد العامل الطائفي بتسوية، لأنه، في مساحته
الاقتصادية، وفي تحننه الاجتماعي، في وحدة الكتل الاجتماعية
المعقدة، هو مبدأ التفسير الاجتماعي. فإذ أن يكون هذا التفسير
مالياً فيكون ممكنًا، ويكون، بالتالي، متوج التفسير الطبقي
منهجه، وإن لا يكون فإذ كان، مثلاً، طائفيًا، كما في محاربه
الهائشم وجيرة، فهو، شكلاً، مستحيل وكيف يكون العامل
الطائفي مبدأ لتفسير، ربما هو يحتاج إلى تفسير؟ فلهذا، كان
«التفسير الطائفي» ربما توتولوجيًا، وكان، بالتالي، باطلاً. ما هو
تفسير، بل تكرار في عراع من القول، هو عراع الفكر البورجوازي

5 - جديد في منهج التفسير المنطقي؟

ومحاولة الهاشم لا تنحصر في إعطاء المامل الطبيعي دوراً^٦ بل أن يلقى العامل الطائفي، بل هي تطمح إلى ما هو أبعد من ذلك بكثير، إنها تطمح، على حد تعبير صاحبها، إلى رسم هذه من المخطوط النظرية التي قد يكون في الأنط بها مدخل، بهذا كان مبتكراً، لا إلى الحل، بل إلى «منتهى جديدة وأسلوب متميز في التفتيش بين حل لتجانب الديني من المسألة الطائفية»^(١) هنا يعني أن الهاشم يهدف إلى رسم منهج جديد من «المعالجة النظرية للمسألة الطائفية، بما هو هذا الجديد؟ وقياساً على أي قننيم نتحدث في حقه؟

قد يكون جديد هذا المنهج أنه ينظر في «الجليل الديني من المسألة الطائفية» هذا اللون يعني أن بهذه المسألة جوانب عديدة، ليس الديني (أو روحاً منها) لكن الهاشم لا يفكر أي جانب آخر غيره، كأن المسألة تنحصر بكنسها فيه، وكأنه جديده الأوجه، هنا يعالجها الهاشم عملياً، برسم تأكيده العكس، من الناحية الشكلية البحثية، كما هي النفس السابق، كأن الجوانب الأخرى من المسألة الطائفية تحتل في نظام فكره ربطاً تبعية، الموقع الذي يحتله عهد العدل العنفي، كما يبين. ولعل هذا المنهج من المعالجة التي يُذكر فيه الشيء (كالمامل الطبيعي، أو الجوانب غير الدينية من المسألة الطائفية) بالإسهاب أكثر، شكلياً، لم يُنخس بالمعالجة لقضاء فعلياً أقرب، بل هذا المنهج من المعالجة يترقبه على صاحب حوزته، بل مسأله الطبيعي مع فكر

(١) مجلة الواقع العدد ٤ 6 ص 38

بحر هور، بالشعبه الفكر الماركسي، ومنها بكن الامر - وث
حركة إليه - فإن الهاتم، في معالجة المسألة الطائفية من هذا
الوجه، يتفق بها سرًا، أو في شكل شبه سرّي، وللحقه نقي إليه
يتفق بها من صحتها السياسي التي هي فيه مطروحة بالفعل
كمسألة سياسية إلى صرحه الذي هو الذي لموي عليه بصريحها
من شروطها التاريخية المائكة الملمسة، فتنعيل بها التجريد،
مسألة فينة مطروحة في صفا من الفكر القوي، من خارج الزمان
المكان. إلى مثل هذا التجريد الذي رابنا منه مثالا هو لأن
يتكرر في هذا المثال، يترجم جود الفكر البورجوازي المبطر من
الفكر الطائفي، في معالجة تلك المسألة وما هذا تجريد
بري، فنظرة هو بالقبض نعلق نيب اسي

ما الجديد في المنهج الذي يتبعه علينا الهاتم لمعالجة
المسألة الطائفية؟ ومن جديد، هذا المنهج، بالفعل، جديد؟

يقول صاحبنا: «هست المسألة الطائفية مجرد خطه أو انعكاس
إيديولوجي لبنة اقتصادية اجتماعية معتبرة ككلها هي المقررة في
التحليل الأخير، من حد ما يعصب إليه بعض النظيرين إلى الأمور
بحسب تتوقف على مظاهرها السطحية بل هي يميز عن بنة مجتمع
شأنه كونه متحدات اجتماعية - هي الطوائف - كتجانب كل منها
على لسان رابطة الدين والمذهب، وتبين في ما يتي على أساس
مقد الأكياس والمذهب. نمط العلاقات التي تبرزها هذه البنة يجد
درجته، لا على المستوي الإيديولوجي وحسبه، بل يفسا على
صعيد البنيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وما إليها،
كنعط مقرب ومباعد، تبعا لتكوين الطائفي الأساسي منه، بين
مختلف الوحدات - العناصر المشكلة لكل مستوى من هذه
المستويات البيئية التي يتألف منها الواقع المجتمعي الشامل بهذا

المصنف يقترح حلون للمسألة الطائفية في مجديده من مجديده خرامشي لمجهوم الكتلة التوجيهية في قرائته لتطبيقات داركس من خلال التمهيد الذي وضعه الأخير لكتابه، الإسهام في نقد الاقتصاد السياسي، مع هذا القدر المتمثل في أن مجتمع خرامشي ليست فيه وحده طائفية لتقبل بينها حوارات همومية، فيبدو بلطاني في الترسيم الشكلي، كإطار مؤلف من شرائح أقلية مترتبة فوق بعضها البعض بينما يبدو مجتمعاً، بسبب الحوارات الطائفية المصرية، عن صورة شبكة من المرحلات ويضاف إلى هذا أن الطائفة، ككل واقع مجتمعي، تتمثل في تفاعل تناقضات طبقية وطبقية شتى قد سمحت أحياناً إلى حدوجه لتشمل الطبقات الأخرى المجاورة والمطلقة، لكن هذا الامتداد لا يلبث أن تقطع أوماله عند الحوارات الممودة، حين تضع الأزمات الخطيرة سبيل الصبغ الطائفي على ساط اليحمشة⁽³⁾

يسعدني جديد هذا المسحج من التفسير البصري الذي يقترحه الهاشم لنتائج المسألة الطائفية، قياً على تقييم من الفكرة أو الفنية، على حد صيوره، هو الفكر البارزكي لكن الهاشم لا يكون هذا بصراحة، بل بتورية، والشورى هي منطق الشمة الإيديولوجية في مصادرتها التفسيرية. هكذا يتحدد الصراع المكزي في محوره حرب البائلة الطائفية، كصراع بين فكر طائفي جند، وبتعي الجئة، والفكر البارزكي وطبيعي أن يكون الصراع بين ملين المكونين، فهو مبرع طبقي في حذل نصوره بين التقيض الطبقين، البورجوازية والطبقة العاملة وموضوعه، في نهاية التحليل، سياسي والتداعى به قائم بين

مفكر ثوري ن خدامه فكري

موقفين حقيقيين مختلفين. موقف بورجوازي يدعو إلى تأييد النظام السياسي العائلي، وموقف ثلثين يدعو إلى تغيير هذا النظام، هو موقف جمهوري وطني، وهو هو موقف الطبقة العاملة لكن الفكر الذي يذهب اليه الياشم ويلتزمه إلى القاري، على أنه الفكر الماركسي، ليس هذا الفكر، بل تشويه منه وهذه عادة لا يعمده بها الياشم، مجدها هي مبادئ الكبريين من لينين وتروجي البرجوازية التي لا حائلها بعض الماركسية استهوا تشويهها كي يجعلوا مهمتهم ممكنة بأسوأ من الشيعة، المجهل إذا، اجتماعي الجسم فاجعة لنظم، كذا المزخ (وجه كثر من) الذي يصر على نفسه في محاولات نقد الفكر الماركسي، بينما هو يجهل حتى أوليات هذا الفكر فهو يرى، مثلاً، أن العامل المسند (في المنهج الماركسي، م ع) لا يتطور لاجتماعي وبالتالي لشكل البنى العائلي والترك الاجتماعي هو عامل اقتصادي يمثل في طور وسائل الإنتاج¹ لكن الأمر، في هذا المنهج، ليس كذلك، بل هو بالضبط، عكس ذلك، هو لأن الاقتصادي في الفكر الماركسي يعتمد بوسائل الإنتاج، كما يشوه مؤرخه، لما كان بين هذا الفكر والفكر البرجوازي كبير فارق إن لينين وبرجوازية البرجوازية، لا سيما في الثبات الأخير من القرن التاسع عشر، رباتهم، في قضية أوغست كورن، هي التي كانت ترى في تطور وسائل الإنتاج، وبعده، في تطور القوى المنتجة، تطور اجتماعياً متفهماً من أي حال، ومن كل إطار ينوي بحثه أو يحدده، وكانت ترى، بالتالي، فيه تطوراً

1 وجه كورن، المسائل الثقافية في نهضة الخطاب السياسي والتاريخ

متنوع: يصرح الثقافية: 2999 م 105

خطأً مسيئراً، مما عناه لا يعتبره، بل لا يقع في أزمة. نحن كما يكتب
البورجوازية لأوربييه المصاحف ترى إلى التاريخ يحسن ومحبها
الطبيعي، طامحة إلى تأييد سيطرتها الطبقية في نظام رأسمالي ولا
أزمات لهذا كله معروف إن تعهد لا اقتصادي يرسائل الإنتاج، أو
بالقوى المسجدة، هو، ببساطة، تعهد له من حوله نظر
البورجوازية المسيطرة. أما من موكم نظر الطبقة العاملة والحركة
المناهضة للتاريخ، مالاقتصادي يتخذ، في الفكر الماركسي،
بملاقات الإنتاج التي في إطارها البنوي، تتطور القوى المنتجة،
وبها يصطبغ تطور هذه القوى، في شروط تاريخية معينة هي
شروط أزمة الإنتاج وبمطد لا أزيد أن أعطي حراً في عبثية
الباركية، إلى من هو بحاجة إليه. حتى لو أرمته ملك، الذي لا
أرعد، فإن إطار هذه الدراسة لا يسمح به لنا اكتفى بإشارته
مخالفة إلى أن تعهد الاقتصادي بملاقات الإنتاج أساسي لهم
الاعتماد المعرفي بين الفكر البورجوازي والفكر الماركسي،
ولهم الحركة المادية للتاريخ، هي أزمات رجاءاتها، الشريعة
وخريريات تعبير القاعدة المناهضة للمجتمع، التي هي من غايته
الاقتصادية القائمة بملاقات الإنتاج فيه، كشروط لتحرير مواء
المنتجة إنها المبدأ الماركسي فكيف يصح النقد على قاعدة
الجهل؟ وكيف يكون الجهل ذلك بنقد؟

ثم من مال لهاشم إن المسألة الطائفية هي، في الماركسية،
«مجرد غطاء أو انعكاس إيديولوجي لطبقة الاقتصادية -
الاجتماعية؟» أين وجد هذا القول؟ في أي نص؟ وأين السيمبي،
ومر الأساس، في هذا كله؟ لقد غيبه حتى عند خصمه
والسياسي لا الإيديولوجي، هو، عند هذا الخصم الماركسي،
قوام المسألة الطائفية. ولماذا، يستعمل ما هو في الفكر الماركسي

مفكر جديد في هذا الفكر القديم.

العامل المحقق، العامل المقرر؟ وبين المفهومين خلافه غير في
يسمونه الهاشم يحفظ نذل على منطقية فهمه الفكر الماركسي
ولعل «جديد» منهجه يمكن من رفضه أن يكون للاقتصاد الذي الدور
الذي له في هذا الفكر بل لحل هذا «الجديد» الذي به يبدو
«قديم» الفكر الماركسي، بكم من يبييه هذا للاقتصاد، كأن
المجتمع يعرف بدائه، لا بعلامات لانتاج به فالمسألة الطائفة لا
يربطها رابط يهدد للاقتصاد الذي ربما ليس له وجود، أو قل
بمنطقه، ربما كان تعبيراً عن عامل مهم من الأساس، وهو الذي
به يقوم المجتمع، كما سنرى بعد، وهو هو الفهم لنس وجود
الاقتصادي، إذن، هي مجتمع الهاشم، فليس له، بالطبع، الدور
الذي له بحسب الفكر الماركسي. بل إن المجتمع نفسه في
عناصره، وترابط هذه العناصر، واتصالها هذا الترابط - يستند
في هذا الفكر، منه في «جديد» الفكر ومنهجه الذي به يرى
الهاشم إلى المسألة الطائفة. إننا نرى المجتمع في الفكر
الماركسي، كلاً، حياً معلقاً متفاوت عناصره السكونية، ومستويات
انتمائها، بين قاحلة مادية اقتصادية، وبناء عوق سياسي حقوقي
إيديولوجي، أو بين عامل محقق وآخر مسيطر، أو بين تفاعل
أساسي وتفاعل رئيسي وتناقضات ثانوية... إلى غير ذلك من
شكل تحدد هذا الكل ورجلته، فهو ليس كمنطق، ولا يمكن أن
يكون كمنطق في «جديد» تلك الفكر المناهض للماركسية ومهج
بالحق السادي الطبقي. منجرح أنه في هذا الهاشم «بنة شاملة»،
بكتها ليست، هي تمويثها، بنية محققة، ولا هي متفردة إنها،
بالعكس، بسيطة، لأنها تعبيرية، فيها تساوي بالثنائي، سائر
عناصرها السكونية، من حيث هي جميعاً تعبير عنها، أو قل
بالأحرى، تعبير عن واحد منها من الذي به يتماثل المجتمع في

نحبه الديمقراطية وانه يقوم على البنية فهو معيار الجاني بين
الطوائف، وهو معيار التباين بينهما بل هو معيار كل مجازي
اجتماعي، لا سيما في مثل هذه البنية المجتمعية الشاملة التي
عراها الطوائف ولولا ذلك الاختلاف المبرور بين هذه البنية
والبنية الاجتماعية، أو الككل الاجتماعي في الفكر الماركسي،
لقد ان البنية له القدرة بالمعنى في الجديد، هذا المنهج من
التفسير النظري، أو انه يحتل فيه الموضع الذي يحتله الاقتصادي
في منهج التحليل الطبيعي، بل انه يقوم به مقام الفاعلة الثانية في
هذا المنهج، ما يؤكد اليه انهم يوضح في مكان آخر من
صحة، حين يقول انهم، كان لمقارنتنا النظرية بعض من استحقاقه
هناك يمثل في أنها تبين كيف يكون الأتيان والمناصب كواحد
تأدية ليس عليها المجتمعات، كونهما ليست مجرد معتقدات فنية
منفصلة عن التاريخ، بل بنيت إنسانية كبنية شاملة بنيت في
التاريخ ونمكتها^١

ليس لتاريخ، في منظور هذا الفكر، منطق آخر غير منطق
الذين هالدين هو الذي يحكم التاريخ ويحركه إنه، في تعبير
آخرون، قوته المحركة، هذا كله، يمكن القول إن تلك البنية
الاجتماعية الشاملة هي، في جليتها الأساسية، تبة عينية، لا لأن
الذي كوامها وحسية، بل أيضاً لأن العوامل لأخرى التي
تضافر في تكوينها هي، تعبيرات عنها، «تساوية» بالتالي، يدها
في حالات بحد، أو نعدوس يحمل فيها في عنها محل لأخرى
والعكس بالعكس، دون أن نشأثر البنية الشاملة بذلك، أو أن
تتأثر هي وحدها في كل من تعبيراتها المتعددة، وهي يكامنها
في كل منها، سواء أكانت سياسية أم بيولوجية أم اقتصادية وما

ملف: تقرير في سنة ١٩٢٠

هذه التعريفات جميعاً موزة على حساب الفهم الذي به تكون تلك البنية الاجتماعية شاملة - هو الحضاري نفسه - به تكون مختلفة من البنية الحضارية التي هي ليست معقدة متناوئة إلا لأنها مادية، بينما تلك ليست بسيطة تميريه إلا لأنها مثالية، شبيهة إلى حد بعيد بالبنية الهيكلية، لا سيما في تناقض عناصرها جميعاً، وتناقضاتها، هي جنبها إلى الفكر، أو المفهوم المطلق الذي هي بصيرته

6 - في قديم المنهج الفيزيائي

ومع هذا، فقد يكون من المستبعد فكرة الفكر الهائس إلى مرجع مبدئي، فقد تظلم الفكر الهائس بتفسيره مرجعاً لهذا الفكر لأرجح أن هجينة هذا المنهج من التفسير الفيزيائي هو قديم المنهج الفيزيائي، ماكس فير هو الذي يستعين به الهائس عند ماركسيه في محاولته رسم تلك المنظومة النظرية التي يظن أن بها يمكن من خلال إلى معالجة المسألة الطائفية ولهاجاء الحل الملائم لها وبمنظره هذه فكرة منحصر في واحد هو - بوجهائز كلي غيب الاقتصادي راسداه بالديني كما في المنهج الفيزيائي راجع من إعطاء الفيزيائي الدور الحاسم في التفسير الاجتماعي، صيربه الاقتصادي، هو هو الصورة الفيزيائية من هذا المنهج، يتعدى مبدأ النقد، ويقع يكتمل بناء، ويجب النظر، قبل كل شيء، في كية الفيزيائي الاقتصادي هنا، ففيها يكمن سرّ عيب المنهج الذي يعتمد الهائس في هجينة المنهج ومثالاً على: لتوضيح مبدأ، نظار نظره خاطئة في منهج معالجة الظواهر السياسية عند فير، هو كية منهج معالجة المسألة الطائفية عند الهائس، بل هو كأنه هو

يعتد غير العلاقة السياسية بلها علاقة مباشرة لكن لها حيزها طابعاً إرادياً قوياً، بل ذاتياً، لأنها معقدة بنائها، لا تلبس على ما عهدت نعيمها الاقتصادية التي بها لاقتها، بل فقط ما أخذت من أبعاد الطبقي وتكتسب عقلانية، لا اجتماعية الفعيلة، فإذا قطعت عنه حتى طابعها الطبقي هذا، فبذلك كسأ هي عند قيود كأنها قائمة بين أفراد، هي مثل الوعي والإرادة، فالسيطرة السياسية ليس سوى مثل إرادة هي إرادة أفراد منهم يتكون ما يسمى غير المجتمع السياسي، هي منه الإرادة الإنسانية الوجهة القاعدية، نجد السيطرة السياسية نفسها، كأن التنظيم السياسي للمجتمع هو محقق، أو مل تحصيل لهذه الإرادة التي هي العمل المصير للمجتمع، القائد يتأخر حتى يحدث الدولة الحديثة التي يتكلم عليها قيود هي من فعل هذه الإرادة بالذات، هكذا ينبغي موضوعية الحركة التاريخية للمجتمع، من حيث هي حركة الصراع الطبقي، وتكسب العلاقات الاجتماعية طابعاً ذاتياً برزها، هي نفس حركتها، إلى الوعي، لا إلى قرأتين موسوعة تتحكم بها وبالوعي نفسه وسجد أساسها البادي في تلك الاقتصاد التي تشبه، تبيّن، طعن على سطح الواقع أعمال لإرادات مستحقة، وهذا الواقع كأنه كله هي هذا الطاهر من سطح على مثل هذا الصعيد من التحليل، تطور علاقة السيطرة في العلاقة السياسية عند غير كأنها علاقة نفسية، لأنها، بالتحيط، حلاله قدوة بين إرادات متصارعة، فإرادة السيطرة هي من أساسين التنظيم السياسي الاجتماعي، حتى في شكله المقتل الحديث في الدولة المعاصرة، لأنها العبد التضيقي لنظامه السياسي، بهذا، كتب السياسة فعل جوهر، وكان الجوهر هذا جوهر الإنسان نفسه (أرمه)، فلا بد، إذن، في معالجة الظاهرة السياسية رسمها، من رقاد، بأشكالها التاريخية كلها التي هي، هي هذا،

النهج القوي من التحليل الوصفي التجريبي أشكالها العرضية،
 ر المعارضة، أقدم لا يد من. وقف إلى هذا الجوهر (أو المادية)
 الذي به سمع تفسيرها لأول، أعني الأعمى بهذا البنى يمكن
 القول من سوسيولوجية غير السياسية ليس من المحفلة موز
 نوسولوجية سياسية (ملاحظة: رولا شيء من التعقيد وخطو
 يتعد من المخرج، لفتت إن سوسيولوجية غير السياسية هي
 ميونيولوجية نوسولوجية، سمى أنها وصف مظاهرات لإداع
 السيطرة التي فيها يتظاهر جوهر (الأسد) من مادية
 رالأوسولوجية منه هي الشكل المعقن الذي لمسة مما لجمه
 الظاهرة السياسية في تحريرها من علاقة التحد التي تربطها باليه
 لاقصادية للمجتمع أي بقاها المادية هذا يعني أن جوهر
 الظاهرة السياسية (لوجوموم موز بالتصديق) رها إلى جوهر
 فيها يتظاهر، يجعل من تحليلها تحليلاً أوسولوجياً أكثر من
 تحليلاً اجتماعياً تاريخياً بهذا التهم من التي هو يعلم مثل هذا
 التحليل لأوسولوجي، تحنى العلاقة التي ربط الظاهرة السياسية
 بالمادة المادية، أعني بنية علاقات الإنتاج المادية فتختفي،
 بالتالي، العلاقة التي ربط السلطة السياسية بإطية السيطرة،
 بتحددها كسلطة طبقية ونسب لاقصادي يعود إلى نسوب
 السياسي نفسه، هو حركه الصراع بين الطبقات، ر إلى
 تميزها بإظهاره كآلة لمظهر الجوهر في إدارة السيطرة وبها
 التمييز المزدوج، يجري تمييز كل طمع طبقي ممكن لأي طامع
 اجتماعية، سواء أكانت سياسية أم غير ذلك، فيحل الفردي محل
 الطبقي، والماني محل السوسيولوجي، والإدعي محل الضروري، أو
 الفاعل بقاونه، ويحل، بالتالي، محل منهج التحليل الطبقي، منهج
 من التحليل الوصفي التجريبي مظاهرات تبصت من بينهاها،
 وشردت عنها، جئت، بهذا المنهج، كآلة مائة بينهاها، وحي،

بالمعكسر ببيائها تقوم مثل هذا المبرج لا يمكن أن يكون
 لتصويراً، بالأسباب كلها التي ذكرت. وهذه الأولى، للأسباب
 منها، منهج تفسيري، يكلمه، يمكن القول إن التحليل المبرري
 بسلطة السياسي هو تحليل لها من موقع نظر الطبقات المسيطرة
 تلك، من هذه الطبقات نجد مصححة في إخماد الطابع الطبقي
 الخاص بسلطتها، وإظهار هذه السلطة مظهرًا مستقلاً قائمًا بسلطة
 الجميع مبرر، إقناع، تحليل إنشيوولوجي، بل تشكل محدد من
 التحليل الطبقي، خاص بفكر الطبقات المسيطرة، هو الذي فيه
 يحتمي الطابع الطبقي للتحليل، هذا، وجب النظر في السلطة
 السياسي من موقع نظر الطبقة التي هي تقيمن الطبقة المسيطرة،
 حتى يتمكن من تحديد المفهوم الطبقي للسلطة السياسي فالمفهوم
 الطبقي هنا لا يحدد إلا من موقع ينظر الطبقة الثورية النقيض
 من هذا الموقع يتكشف الطابع الطبقي الخاص بالسلطة السياسي
 القاعدية، لأن من جفا الموقع وحده يتكشف علاقته بهذه السلطة
 بينة علاقات الإنتاج القائمة التي بها تتحدد، فتكلمه، نالاً،
 علاقتها التبعية بسيطرة الطبقة المسيطرة

7 - في حبيب الاقتصادي

لم جند عن التوضيح، بل ما رأت في قبة وما جاء الكلام
 على مثال غير إلا في منهج محدد هو - كما ذكرت - تحليل أليه
 بحبيب الاقتصادي في معالجة الظاهرة السياسية. ويوم منهج
 الهاشم في معالجه المسألة الطائفية هو، بالقياس، تقييد
 الاقتصادي وهو هو قوام منهج أبحاث الفكر الطائفي جميعاً بلا
 أي مستثناء. قلنا أن ربط السياسي بالاقتصادي، والنظر فيه في
 ضوء تحليله، وتعيينه به، يبرز على الفكر ضروره اعتماد

ممكن فيه في خدمة الفكر الفكري.

مهم التحليل الطبقي، حتى لو لم يكن فكراً ماركسياً، إذ يجب
يمكن لإعلامه من تحديد الطابع الطبقي للنظام السياسي (أو
الشكل النولي)، إذ كان هذا النظام قائماً على قاعدة من علاقات
إنتاجية محددة؟ والعلاقات هذه علاقات طبقية. نعم، كان النظر
في النظام السياسي الطائفي، مثلاً، محكوماً بضرورة النظر في
علاقته بعلاقات الإنتاج القائمة التي بها يتحدد. ولما كان طابع
هذه العلاقات في بلد هو الطابع الرأسمالي وكانت البورجوازية
فيه بالذات، هي المصلحة المسيطرة، فمن الطبيعي، أو قل من
المنطقي أن تكون الدوره الطائفية دورتها - لا دوره الطوائف -
وأن يكون النظام السياسي الطائفي نظامها - لا نظام مصالح
الطوائف - حيث، يمكن طرح المسألة الطائفية على الوجه التالي
لماذا كانت النولة البورجوازية طائفية؟ والنظام السياسي الذي فيه
ممارس البورجوازية سيطرتها الطبقية طائفياً؟ وهل من ضرورة في
أن تكون الدوره هذه كذلك. وفي أن يكون النظام هذا كذلك؟

وما وجه الضرورة في ذلك، من وجهة نظر النظام، ومن وجهه
نظر الدولة، ومن وجهة نظر البورجوازية نفسها؟ مثل هذا، المذهب
من التحليل الذي يفرضه بط السياسي لاقتصادي يستلزم مثله
لا يمكن أن يحل الفكر طائفي، ويفتح للمعرفة ضياء يجهله هذا
العكس، ويستكشف أرضاً يكرأ لا وجود لها بالنسبة إلى العكس
الطائفي بتعيب لاقتصادي يثقل السياسي ذاته فبوءه إذ
يمارس في الدولة، أو في النظام السياسي القائم به، إن كان،
بالاقتصادي وفي علاقته به، خزانة المبرمج الطبقي نفسه،
ويصعبه بالتالي، في ظاهره هو الذي يظهر، من مرقعه
المستعمل هذا الذي هو موقع نظر البورجوازية المسيطرة ونظامها،
لعمري الوصف التجريبي، فيصيح هكذا، تظهر الدولة، لعمري الفكر

الاجتماعي ربه، كأنها دولة طوائف فيغيب لاجتماعي، لا يمثل السياسي يقاتله، فيقتل ويحسبه، بل محل الطوائف أيضا، بشكل طبيعي معطى، محل انطبقات، واثنية المجتمعية انكسار، محل الكل الاجتماعي المثلث، وثالثا العلاقات جميعا. من حيث هي بصيروات متساوية متعاوية مجزأة رعدة. من حيث هي تجسيدات لهاية واحدة هي الذين. وهي تعبير آخر، لا وجود في تلك البنية المجتمعية السمنة لعلاقات اجتماعية فعلية، بالنسبة الدين في الكيفية الوجود، ككل الوجود، هو لوجود يظهر، أو يظهر، والمادة تتجدد. وليس وجدت في تلك البنية علامه، فرائد قد تكرر، لكن دون تخالف أو تعارض. إنها العلاقة بين الجوهري والمظهر، أو مظهر، بين المادية وتجسيدها، أو تجسيدها. وهي في قديم المنهج الفيزيقي، أحسن في تجسيد المنهج الهائلي، علاقة بين الفيزيقي وتعبيراته، أو تجسيده، وما الطائفة نفسها، هي قديم هذا المنهج المتجدد، إلا التجسيد المتعدي الواقعي للاتحاد إلى دين معين أو مدح جنس معين. ' إذن يذهب المسألة الطائفة مسألة دينية. لا وجه آخر لها غير وجهها الديني. عاليتي من الجوهري، وكل ما عداه، ليس يرى تظهر له، لذا كانت العناصر المكررة لتلك البنية المجتمعية، مساوية بد، أو أقل لدرجة اللباس الفيزيقي، مساوية بدتها إلى، من حيث هي مظاهر منه. هكذا، يتحدد في التجسيد المنهج الهائلي مخالف نظري طرف بين مظهره ميتته، وفيزيقي مظهره بذكر طائفي. ويصير هذا التماثل واحد إلى الباركية عجم القنكو الجوهري.

لقد ذهب في هذا الفكر شتى

وسلط القاري ما الذي يدفع الهاشم إلى اتهام القاري بأنه
يمتصع بفرامشي، ويمتصع منه مفهوم «الكثافة التاريخية المقاربية»
النسالة الطائفية، و«فرامشي» كما يعلم الجميع - واحد من أهم
الفكرين الماركسيين، وواحد من أهم المفكرين السامين، ليس
بين فكره وذلك الفكر الطائفي إمكان وما؟ رالهاشم نفسه يعرف
في يومه البتة أعلاه بصعوبة استخدام مفهوم «الكثافة التاريخية»
كأداة لمقاربة مجتمعات المختلف من مجتمع فرامشي الذي ليس
فيه وحقات طائفية تعزل بينها حواجز صموده () بينما يبرر
مجتمعات، بسبب الحواجز الطائفية المعمدة، على صورة شبكة من
ال«مجموعات» ظلمات الاستثناء، إلقاء فرامشي، في مجرى الكلام
على النسالة الطائفية؟ ولا أريد حكاية ألوانا لكن هاتج حروب
على الكثيرين من اتباع الإيديولوجية البورجوازية أن تجاهه ماركس
فرامشي، كأن هذا ليس من أتباعه، أو كأي بين لائيس
تناقضاً يجعل الثاني أقرب إلى فكر البورجوازية منه إلى فكر
ماركس ربما كان صموده الهاشم الصائفة تتفرج في منطق هذه
الحاجة البائسة ر لملها تدرج في منطق الحوار النقدي الذي
يوهم الهاشم بأنه يلزم به مع الفكر الماركسي، لا سيما أنه يلزم
بضرورة إلغاء العامل المبعث بعض الأهمية حتى لا يطمس على
فكره بالمطلق، الطابع الطائفي مما هو المحير الذي يمثل مثل
هذا العامل في فكره؟

قلت إن هذا العامل لا مكان له في نظام هذا الفكر، حتى لو
أخذ صاحب النص حكي ذلك من بعده. بل إن ما يؤكده في نفسه
يشك ما يعرفه بالكلام على تناقضات طبعه وقويته داخل الظروف
ينفي في النص كانه من ياب رفيع العيب يسعى أنه في علاقة
خارجية بمنطق الفكر الطائفي في النص، أو قل إنه كلام من

خارج هذا المنطق، قاصدةً منهجية بطرح أكثر من مشكلة لا نجد في النص، ولا في منطقي فكره، سلاها ذلك أن الكلام على تناقضات حقيقته يمتلئ داخل كل طائفة يفرض، بالضرورة، تحديدًا آخر للمطالبة غير تلك التي يجعل منها كياناً قائماً بذاته على قاعدة التبيين وعرض أيضاً - ولعل هذا هو الأهم - تأكيد الانصيادي الذي على قاعدته يحيط بطرح منهج التحليل الطائفي ونصائرك. زد كيف يمكن الكلام على تناقضات حقيقته دون الكلام على طوائف؟ وكيف يمكن الكلام على طوائف دون الكلام على قاعدته بديهية، وعلى إنتاج مادي، وبالتالي، على علاقات إنتاج هي الأساس المادي - لا التبيين - التي عليه تقوم البنية الاجتماعية؟ وكيف يسبق مثل هذا الكلام مع كلام آخر على طوائف، تنصرك بلحمتها الداخلي ونحتل كامل الفضاء الاجتماعي؟ إن طالك الكلام بعقلي، منطقياً، بضرورة اتفاق المنكر من منهج تحديد طائفي يستلزم تلك التناقض بين هيدليه ميشلته وفهيره امليسه، إلى منهج تحديد طائفي ضريح في مائتته أما محاولة التبريق بين المنهجين ومكروهما، فمائلة في حينها نفسه. رغم الهاتشم يؤكد مشلها، في ماكنه، أن اعتداد تلك التناقضات الطيفية والمتموه «تقطع أوصاف عند السو جر المبرهنة» وفي ذلك زيادة تأكيد لستطقي هذا المنكر و«حقيقته منهجية» في معالجة المسألة الطائفية وهو أن الإطار الطائفي ينتهي دوماً إلى استبعاد جميع الأطر الاجتماعية الأخرى، لا يفعل مبرهنة خاصة بالبنية الاجتماعية الثنائية بل بالدرجة الأولى بسبب من المبدأ القسري الثوري الذي يؤكد، ضد الماركسية رصافتها الشيالينكتيكية، أن الأديان والممارس هي القواعد الأساسية التي تبني عليها المجتمعات وبضرورة هذا المبدأ نفسه، لا مرفق في بيان بين الطائفي

مفكر كبير في خدمة الفكر البشري.

والعيسى، بل إن جفا ذلك، وذلك عبا بهذا كله. وبسببه من أن
بنية الفكر الطائفي لا محتمل رجوع أي عامل طبيعي، بل هي
بنيتها، فأبقت به، كانت العلاقة، هي نفس الهاشم، بين التناقضات
الطبقية والطوائف، أو قل، بالتالي، بين التحليل الطبقي والتحليل
الطائفي، علاقة إحالة إليها، يذهب، خلاله مخرجة، بل علاقة شديدة
ضروري. ليس المهم، كما سبق القول، أن نشير إلى التحليل
الطائفي تحليلًا طبقًا لا يثبت أن يعطد بالأول، فيكنى على
نفسه، ويذهب فاعيته، كاستخدام الطبقات تلك الحواجز الطبقية
الصريحة - هي نفس الهاشم، أو هي نفس صوره أو غيرها - التي
نفي رجوعها. المهم هو تصنيف العلاقة بين الطائفي والطبقي في
محيط مادي للطائفة، مد، من التصدي المعلي

«إنجاز» الهاشم أنه جعل، بتقديم منهجه الفكري، من المسألة
الطائفية مسألة جنسية، بينما هي، في واقعها التاريخي الفعلي،
مسألة سياسية، وما كان «إنجاز» هذا ناقصاً، فلفه منكملة بأن
حدد الشروط التاريخية لهذه المسألة، أو قل بالأحرى، إنه صنع
لها تاريخاً، وتاريخها يختلف، بالطبع، باختلاف عهدها أي
باحتلاف سفينها النظري. فهو، لو كانت مسألة جنسية - كما هي
محتملة الهاشمي - فهو، بكونه، كما هي بالفعل، مسألة
سياسية. وفي هذا، لا اختلاف بين التاريخيين سوى نتيجة مباشرة
للاختلاف المعرفي الفاصل بين فكر طائفي وفكر مادي. فما هو
تاريخها بحسب الفكرين، وما هو وجه الاختلاف فيما بينهما؟
بدأ بتاريخها الطائفي، فهو موضوع الحب والنقد (لأما تاريخي
المادي، فستأتي متدية لرسم معالته) هي هذا يقرون الهاشم
أهم البنية الطائفية، ليس صحيحاً أنها، كما يزعم البعض، من
صنع القوي الأوروبية ()، ذلك أنه يعتبر التسليم بقدرة أجنبي

على جعل مجتبع ما يتغير لتنظيم حياته التاريخية أطراً لا تحاول مع بعض حاجاته وتنظيماته الأساسية، أو على الأقل مع بعض الشروط الخاصة بوجوده الذاتي. وإذا ما صرنا ننظر ونكتا عن طبع التفكير - أكان متكافئاً أو غير متكافئ - بين جميع الطوائف في ممارسة السيادة السياسية، هذا الطابع الذي تنصف به البنية الطائفية، على الأقل نظرياً وعينياً، مكتفين بالتركيز على السمة التعبيرية التجريبية الملزمة لها، لتبين أن التاريخ الحضاري الإسلامي حائل بلتمديد الأولية لها، ويأتي في طلبه هذه النتائج أشار دقة اللغة التي صدق في تطور الخلافة العربية الإسلامية الثلاثة، فونظام الملوك المتنامي (1) فهي أيضاً، في منطقها الداخلي التجريبي، بقية تنبع أصلاً من صميم النهج الحضاري الذي انتهجه الإسلام منذ نشأته في تطايه مع أهل الكتاب (2).

في الأسباب والعوامل الموضوعية المؤدية إلى نشوء نظم التعبير الطائفي: أو السبلي أو القمي، حقيقة ولا ريب، يتعدد الأسباب والعوامل منها التي تتطاول في تكوين أي نظام مجتبعي، فمنها الاجتماعي - الاقتصادي، ومنها السياسي، والثقافي، والإنساني، وما من ذلك غير أن محور التعبير الواضح في كل الأنواع الثلاثة هو محور التباين البيني، باعتبار أن الطائفة ما هي إلا التجسيد المتحدي الواقعي للاكتفاء إلى دين معين أو مدجج ديني معين³.

في هذا النص أيضاً، برسول سألته الجذور التاريخية لما يسمى بالهاتم «البنية الطائفية»، يدعول صاحبنا في حوار فكري مع فكر موهوب، يرقه إلى موهوب، هو «البحر» الذي يرهم أنه تلك البنية هي من صنع القوى الأوروبية لكن سيد النص يؤكد كما رأينا

(1) المصدر نفسه ص 4

سابقاً، أن هذا الحوار قائم مع الفكر الماركسي بالذات. ومهما يكن الأمر، فإن رفض الهاشم أن يكون نظري لأوربية علاقة بتاريخ تكون البنية الاجتماعية الفينانية الراجعة هو في الحقيقة وعرض ينظر في هذه البنية في إطار علاقة بعينها البرية بالبريدالية التي منه نكزست، تاريخياً، كبنية كولومبالية، وعندها لا يزال تتجسد بتجديدها. ولا يمكن فهم الطائفة في لبنان، من حيث هي النظام السياسي الذي به مدروس البروجوازية الكولومبالية الفينانية سيطرتها الطبقية، إلا بوضعها في إطار هذه البنية المربطة ارتباطاً مباشراً بالبريدالية، ويرددها إلى قاعدتها المادية التي هي في بنيتها علاقات الإنتاج الكولومبالية. في هذه العلاقات من الإنتاج بالذات، نجد الطائفة جندرها التاريخي المادي، ولا تجد لها أي جبر تاريخي آخر مالمع من فوق حدود هذه البنية المادية، إلى حد وراثتها، أو ما فيها لك، فصد من هذا القول معالجة الجانب التاريخي من المسألة الطائفية، بفكر مادي، نجد الفكر الطائفي المحكم بعن الهاشم. ربما عالج هذا الجانب في فصل لاحق من هذه الدراسة. ما أخصه شيء آخر، هو أن تحديد طابع البرية الاجتماعية يكون بتحديد نمط إنتاج البنية فيها وهي، إذن، إما اقتصادية مثلاً، أو إشرافية، أو إحصائية أو كولومبالية الخ. أما الكلام، كما في عن الهاشم، على البنية الطائفية، كتجديد لطيف الاجتماعية الفينانية الراجعة، فيتلوج في منطق فكر طائفي قائم، في سياسته، راتاقه الداخلي، بتعريب الاقتصادي، بما هو نمط إنتاج محدد، أي بتعريب القاعدة المادية لمبنية الاجتماعية. هذا هو المنطق الذي يفرع الهاشم إلى الاستصحاب بالعلاقة الإمبريالية من تحديد التكون التاريخي لها

يسمى «البنية الطائفية» كتمثيل للاقتصادي (نسط الإنتاج) بقوله إلى
 تقييد تلك العلاقة، فلا يبقى، بذلك، جرى «بني مجتمعية شاملة»
 هي بنيته فتيه، من جرحهما، أو من أساليبها، وهي بني «البنية
 الطائفية» في مثل هذه البنية، يصعب الكلام على قوانين جنسية
 صادية موضوعية، هائل تنظيم الاجتماعي تنظيم ذاتي، بمعنى أن
 البنية موضوع ككامل (أر كداند) هو صاحب تنظيمه الذي به،
 كما هي موضوعية غير السياسية، طابع إرادي ذاتي
 من نتائج تقييد الاقتصادي، تمثيل السياسي، فلهذا هناك
 سبق قوله، وهو ما يتكرر، ثانية، في هذا النص، فاللهاسم، مثلا،
 يصرف النظر عن معالجة أمر من بني المسألة الطائفية إنه -
 على حدّ مونه - «الشارك بين جميع الطوائف في ممارسة المبدأ
 السياسية» يصرف النظر عن معرلة على هذا الشاركة تكافؤ، أو
 لا متكافؤ، وهل يمكن له أن يكون متكافؤاً بل يصرف النظر
 عن طرح المشكلة بناتها، ولا أحد تفسيراً لمصرف النظر، بل
 على هذا الوجه، من معالجة المسألة الطائفية، بما هي، بالضيعة
 مسألة سياسية، سوى تمثيل السياسي، وضرورة تقييد الاقتصادي،
 لتعبر المسألة الطائفية، حيث، في كونها مسألة دينية، وتوجد،
 بالتالي، أهميتها، أو جدورها التاريخية في القيس - رائدين قائم
 بالعيب، يحكم التاريخ من خارج التاريخ - لا هي بني علاقات
 لأشاج القائمة، وهي تجددها لنظام سياسي صلاكم لها هكذا
 بتحرر اللهاسم، في معالجة المسألة الطائفية في ضوء هذا المنهج،
 من ضرورة النظر في الشروط التاريخية المادية التي رافقت تكون
 البنية الاجتماعية البنائية كبنية كولونيالية، فحلت نظامها السياسي
 كنظام ذاتي، صمد ناسب هذه البنية دينية، وإن تاريخ القيس
 تاريخها، وهو من التاريخ الاجتماعي، لكن اللهاسم، في

الكلام على الطائفة، أو على «التيه الطائفة»، بالكلام، لا على الذين يحاصرون على الدين الإسلامي جسراً غالا إسلام، دون المسيحية، شرع وتنظيم إجماعي. والبيئة الطائفية تتيح أصلاً عن صميم النهج الحضاري الذي انتهجه الإسلام منذ نشأته، فهي تعاطيه مع أهل الكتاب ⁽¹⁾ هذا يعني، في تصور نضر فإن نجد هذا التنظيم (أي الطائفي الذي هو بعصب الهنظم التنظيم الإجماعي ثقافي - سياسي) - في واقعنا الحضاري أحسن بكثير مما كنا نمثله ⁽²⁾ لأن ثمة البعض يرجع بالطائفة إلى حكم الفاضلين، مثلاً، (أنظر: ٧٠٠، أحمد عيسى)، والبعض الآخر إلى الإدارة الشبهية (أنظر لاحقاً) معودة هاجر، فإن الهاشم يرجع به إلى أول الخلافة الإسلامية، وانفاد هؤلاء جميعاً، يرجع اختلاف أفكارهم ومواقفهم الفكرية والسياسية، على البحث عن الجذور التاريخية للطائفية في ما وراء البيئة الاجتماعية الكارولينية القائمة وما قبلها، بتفاوت زمني بين الوحد ولآخر، أقرون، إحداهن، إن الفاضل من مائل إلى تجديد الطائفي، في شكل صريح، أو خفي، بالقياس (لكن شيعاً من الصريح بتحديد الطائفي بالسياسي من موقع نظره البرجوازي بالذات) هكذا نتم تيرئة البرجوازية اللبائية من مؤزلاتها التاريخية عن إقامة الطائفة نظاماً مناسباً للبلان هكذا يهتم البحث التاريخي عن قصد

(1) قد نجد في كتاب كبريت رباط المذكور أفكار فكرة شبيهة بهذه مثلاً من ٢٣ - ٢٤، مع قارئ أساسي هو أن إدوارد رباط لا يحسم الأمر بالشكل الذي يصفه فيه الهاشم فطناً هو أن السبائك تمام فكره بقب في اتجاه تحديد تلك البيئة الطائفية عتبه سيديك (لا تتيه عتبه)، إحداهن، كما نرى السياسي في عهد الانتداب وتكامل في عهد الاستقلال

أم من غير قصد في محاورات تأريخ هذا النظام، بالمرآة
العميقة إلى موقع نظر الجورجوية في حقل التصور الطبقي
للديونوسي الرابع.

8 - في الوحدة والتعدد

بعد أن استرجع أزمة النظام النسيبي الطائفي، في مجتمع
كمية حبيب يكيان قلاء، لا نظام، وبعد أن توسعت المسألة
الطائفية، في تحتها كماله فيه، بما هي في راقها النسيبي
مسألة ميسية، وبعد أن تنوع تاريخ هذه المسألة أيضا، فتعدد،
تاريخي، في الفكر من فوق البنية الاجتماعية الكرونيالية وتكونها
التاريخية، يطرح الهاشم مسألة الوحدة التي برزها للبناء، في
رقيها بالمسألة الطائفية، حقوق، « إذا صح »، أن يوح
هذه الوحدة (النسبية، أو اتحادية، أو غير ذلك) سيترك «
على نوعية الحق الذي سيعطى للمسألة الطائفية، فمن ذلك،
بصيرت لوضع، هو أولاً أن يوح الوحدة من يكون إلا النسيبي
المشدد الجوراب من الدرجة التي سيكون باستطاعتنا أن نبلغها في
التقريب بين مختلف قطرات، أما التقريب بين أو عدم تقربها
أولاً وأخيراً يمتد القدرة على التقريب بين مختلف المصالح
النسيبية التي هي في الوقت نفسه معيار فنية وثقافة، وقد كانت
المصالح المجتمعية الأسس في لبنات تنحل في الاعتماد إلى
المسبحة في إلى الإسلام في أحد مبادئها المتحدة، مع ما يرتبط
بها الانتماءات من نظرات مختلفة إلى الوجود وسلام قيمه
مختلفة في درجة التقريب، وبالتالي نوع الوحدة، منكون وهذا

يعني القدرة على التقريب بين هذه الانتماءات المختلفة، بين الإسلام والمسيحية في أوجهائهم المجتمعية. قيس حدي الانتعاج الكامل الذي يفترض الحد الأقصى من القارب، لا الكلاسي وحسب بل العملي، بين الإسلام والمسيحية والاعتدال العدي الذي يفترض الإبقاء على الوصل الراس مع حد أقصى من الانسحاب العقلي له كي يكون الاستمرار ممكنًا، ثمة العديد من إمكانيات الاختيار الوسيطة المنترجة من الحد الأدنى إلى الحد الأقصى. وحين يصبح شرط الإجابة عن السؤال أي وحدة تريد للدين المستقبل، أنه يكون قد أجيب عن السؤال أية صيغة من هذه الصيغ المميزة تريد؟ بل أيها ممكن؟^{٤١}

المكر بمقتضاه، إذا اختلفت، اختلفت، وكان له تماسك آخر يكون محارفاً بلقرعاً يكون مدياً، ويكون واحداً إذا استوى عند حده الشيء والشيء ذاته. إذاك يتطرح، والواقع به أيضاً يتطرح، كأنهما من بعينين ينقدن لثباتها. عبقاً به يكون الفكر فكراً، والواقع واحداً، ومصرفه تكون المعرفة. يظهر لأشياء أن ثبات قائم بطوائف. وإن طرائفه قائمة بذاتها. كيف يكون وحداً وهي متعددة؟ هكذا يطرح الفكر الطائفي مشكلته. ثباته، يستخلص من مقدماته حلاً لها. والحل أن يكون لبنان نوع من الرصد هو الذي يحدده له بعد العلاقات بين الطوائف والطوائف مرصده، بهذا الفكر، كيانات مستقلة، أي وحدات اجتماعية متمايزة. إذن، أقصى ما يمكن الوصول إليه هو تقريب بينها قارب خرجت بين حقلين. حد الانتماء الذي يعني التمسك، وحد الانتماء الذي

يكونه ولنا كان الدين، هناك الفكرة، مقياس التمايز، فالاستماع
أمر مستحيل في مبادئه، إذ كيف يمكن تصحيح لاسلام في
المسيحية، ر المسيحية هي الاسلام؟ يبقى ما عيون الانتماع،
أي الوحدة - مذهب اعظمته خرجاته - يكرس التعلد في عروبه، هذا،
يعني أن سعيه المسألة الطائفية كسائله دينية لا يتوكل مجالا
لاختيار بين رحمة ورحمة - كما قد يبدو في الظاهر، وكما ظهر
الهاشم وهذا، بل يفرق نوعاً واحداً من الوحدة هو وحدة يحكم
على لبنان بالمعجز المؤيد من الشكوك في كسب واحد، ووحى
واحد، كان الطائفية وتعدد الطوائف قدرة (شعباً) هكنا يتمايز
الفكر الطائفي ببلدياته، فالوحدة صميمية، لا سياسية وهي،
بالثقلية دينية - لأن الدين ساس المجتمع به حتى لو عرفت
مكبلاً حينها من البناء السياسي، أو شكلاً من الهوية، فلكل
الشكل هنا ليس سوى شكل سياسي فيه يتمظهر الدين، وهذا،
يعني أيضاً أن نصي حد من التفرقة بين الطوائف هو الغريب
بين مذهب الغير الواحد، فالوحدة السياسية متعددة بتمدد
الاجيان ولا يمكن الفرز من فرق حدود الدين، فالدين راسم
الحدود كلها

في نهاية النص التبت حلاه، يصحح الهاشم، في الظاهر، أو
لعظياً، شكل طرح السؤال، فبدلاً من القول أي صيغة من
الوحدة يريد؟ يطرح السؤال على هذا الوجه أيها ممكن؟
والجواب حاصر في مقدماته فكره، لا في منطق الواقع المادي
فالصحيح ممكن بمكروه، لا بهذا الواقع، إنه صيغة التحد
السياسي، بضرورة التحد النهائي، والحل أنه أن منطق الصكر
الطائفي يعوق، بالمعنى، تون تكون الدولة قبلية مركزية واحدة

منه تغير في سنة من سنة

ولا تكون الدولة مركزية وحده إلا بإلغاء طائفتها الطائفي لكن
هنا يفرض، بالضرورة، تغييره. ومنطق فكر الهائس يفرض،
بالمعنى، تأييدها - أو يسمي إليه - لأنه منطق فكر طائفي

يشرح الهائس المشكلة . كيف سمحت، بفكره، إلغاء «اعلاء
في ميوحة الاختيارات ممكنة» قبل أي جزء «الاختيارات»؟ يقول
«طالباً أن التنظيم الطائفي الذي قام حتى الآن يات في نظر الجميع
بمثابة أزمة عالمية، بقليل منهم (. .) جامعون في البحث عن بدائل
لهذه، فقد من شأنه أن يصير الاختيارات في لالة لا يبيع لها، فهذا
أن يوقفي كل تشكيل المعصرة، والعلمية (. .) أو العنيفة جزء
مها. فيكون بديل التنظيم الطائفي التنظيم إلى مجتمعات طائفية لا
يربط بينها رابط، وهذه لا يرضى به أحد إذا كان ظهر الكلام
مطابقاً لبيانات وهو في أي حالة اختيار انتخاري نظراً إلى إندرجه
الأكبر مع مصالح الجميع الحيوية.؛ وإنما أن تختار المعصرة
الكاملة التي يدعو إليها البعض بدون أن يدروا فيما هم يدعون إلى
العنيفة الكاملة (إذ إن العنيفة ما هي إلا جزء من كل هو المعصرة،
دون الجزء (. .) لا يتحقق إلا عبر الكل»، وهذا ما يبدو فريش
مهم من اللينينيين غير قابل به؛ وإنما أخير أن تنجح إلى حل متوسط
بأخذ بعض مربي المعصرة بدون أن يفضي، أقله مرحلياً، على
جميع المواقف التي ما زالت الأطراف الطائفية من اختلافها يدي
المعرض على قسوت بها كتيبات معصرة لمختلفة شخصياتها
الجينية. ولربما كان هذا الاختيار هو الأنسب للجميع لأنه الأكثر
واقفاً مع مصالحهم وحياتهم الفردية والجماعية في تقي^(١)

ألف عند هذا الحد من التمرن لاني صنعاً من الملاحظات،
قبل أن أبدأ مع تواضع فتشنته أولى هذه الملاحظات بها علاقة

(١) المصدر نفسه ص ٩٩ - ٩٥

الصحيح التي فيها يطرح الهائم المشكلة. كأنها مشكلة اختيارات. وهذه، ببساطة، طرح الفوت إلى طابعه لإراضي المثالي الذي هو نتيجة مباشرة لتفويض لانتصدي في النظر في قرونع الاجتماعي اللبناني، وبالتالي، لإلغاء القوانين السادية السوفوجية التي تحكم مجرور هذا النوع، ونحله أفاي نمر لانه عاشرع الاجتماعي لا يسر يحسب لإرادة واختياراتها، بل يحسب منطق عادي مرفوعي هو منطق المراهاب الطقية التي لا يمكن فهمها إلا بتعديها بيه ذلك لانتصدي الذي يحسب الهائم في تحيله، عملاً بمبادئ المنتج الليبري في الملاحظة الثانية بها علاقه بأزمة النظام الطائفي كغيره، ينطلق الهائم من أن هذا النظام في أزمة يحدثها بأها دائمة. وهذا قول صحيح يكاد لا يختلف عليه ثاان لكن المسألة الأساسية ليست هنا إلهاء بل كل شيء في تعيد أسباب هذه الأزمة النبوة المومة والهائم لا يخطر بباله النظر في هذه الأسباب بل ربما كان منهج تحيله يقضي بتغييرها أو بقرئها. وأغلب الظن أنه برخلو فيها في مجرور هذا المنتج كما قال شيئاً محتملاً مما يعرفه أنواع الفكر الطائفي ومنهج تحيله ولنا في الفصلين السابقين وفي الفصل اللاحق أمثلة على ذلك. ربما كان من حق الهائم ألا يسمت في موضوع كهذا، وربما كان من حقه ألا يطرح سؤالاً بما أراء طرحه. هذا صحيح من الناحية الفنية. لكن منطق البحث معه يقضي بضرورة طرح السؤال الذي تم طرحه. فالعمل الذي يمكن لأزمة ذلك النظام أن تحسب مرتبط عضواً بأسباب هذه الأزمة، مسبد بها بين الأسباب والحل علاقة ضرورية تمنع طرح المشكلة في صيغة «اختيارات ممكنة»، مسبتة من منطق الضرورة الاجتماعية والسياسية، لا محضج سري لصحي لإرادته. والحل يختلف

مظهر مهم في خدمة الفكر الفلسفي.

الاحتجاب الأسباب، ويختلط بالتالي باختلاء موقع النظر فيها
بمجرد من موقع مظهر الفكر الفلسفي، منظمه عنه من موقع فكلو فكلو
نوردي مبيض الأول بروجوازيه، والثاني سميره بان ديموقراطي
رطني والمحل، لو كانت أسباب تلك الأزمة خارجية - (كما
محددنا، مثلاً، انطوائن مسرة، أو كما يوجي بذلك مبروان
بحيري)⁽¹⁾، غير أنه كانت تكمن في بية النظام نفسه. فما هو
هذا الحل الذي يفتوح الهاشم؟ وما هو طامعه؟

يقعده في شكل اختيارات ثلاثة هي موضوع ملاحظتي الثالث
أول هذه الاختيارات هو التمسك إلى مجتمعات طائفية، وهو
اختيار يرفقه الهاشم، وطوره عنه إله أياً من موقعين من الجميع
لكن ما يجب قوله، وهو الأهم، هو أن هذا الاختيار يزعم في
مطلق الفكر الطائفي نفسه، غير تصنيف الطوائف بكيانات مختلفة
مائه بلانها. فكل أن كل واحد من هذه هي، بضرورة هذا،
المطلق، ومنصب تعريفها نفسه، مجموع بدائله (وهذا هو
بالفعل، مطلق حزب الكتائب والقوات اللبنانية، في كلامهم على
المجمع المسيحي وأمه وقراره المنفل) فالتناقض الفكري يلقي
بواحدة من اثنين إما رفض ذلك «الاختيار»، من موقع رفض
مطلق الفكر الطائفي نفسه، رفضه النظر، بالتالي، في تصنيف
الطوائف تصنيفاً يتفق مع هذا الرفض، بل يشرحه وإما القبول
بتأجيل هذا المطلق من الفكر، التي منها أن يكون المجمع الطائفي
الواحد مجتمعات طائفية، متحدة بتعدد طوائفه. أما رفض النتيجة

(1) المصدر نفسه في مقال بعنوان «الاضطرابات والسياسات القبلية في مروج بيتي
الصحيفة

(أو الأثر) من موقع الفيزيقي بأسبابها (أو مسبباتها) - وهي تعني معادلات الفكر الطائفي التي فادت إليها -، حيث نلاحظ لا يتركه إلا فكو مناهض بهذا الفكر الطائفي

والأخيار، الثاني هو المعصية (أو العلمية) الكاملة (لن أدخل في نقاش حول التمييز الذي يميز الهاشم بين المعصية والعلمية، فهذا أمر لا علاقة له بالبحث الراجح ولقد سغاض الهاشم في معالحته في أطروحته التي بإمكان القارئ أن يطعم عليها^{٢٢}) - وهو الاختيار برفضه سبحانه باسم «مروءة» منهم من اللبنانيين غير قابل بدهء ولا يرى فيه العمل فكر. ما يجب تأكيده، ثامية، هو أن طرح المشكلة في صيغة اختيارات يمكنه، من بقاءه نظراً عن أنه، بالطبع، طرح لطايف، للأسباب التي يشه - لأنه يطمس، بل يحجب المشكلة الأساسية الحقيقية التي هي تحديد طبيعة الأزمة رأسيها، وفي غيره، تحديد الحل الثلاثي المضميه، إذن، ليست قضية الاختيار - وهو أن الهاشم طرح المشكلة في شكلها البادي الصريح. كما كان العلمنة مبررة تم متى كان الحل وحناً بوعاى بين الصحيح؟ إنه الفكر الطائفي لكاء، العاجر بالمطلق عن تحديد المسئلة وعن إيجاد الحل الذي نفتضيه لدى حل لأي قضية اجتماعية - وبسي للمسألة الطائفية وحدها - هو نتيجة لسيطرة عقلية من الصراع الطائفي وطبيعي جداً أن يكون حل ما مرفوضاً من علوه، عبقولاً من آخر القضية هي التالية: هل من الحل الموصوحي - حتى العملي - الذي

٢٢ أدخل إلى دراسة الدين والعصرنة بالترجمة - منشورات الجامعة اللبنانية بيروت ١٩٨٤

تستلزمه الأداة؟ والقضية أيضاً هي التالية من هي القوى الاجتماعية الفاعلة على فرض هذا الحل؟ وعلى الربوط التاريخي الملموسه تسمح بفرضه؟ لقد جئنا، يمثل هذه الصيغة من طرح السؤال، من هيرم الفكر الطائفي، وبه معلقه، ودلنا في منطق آخر من الفكر من منطق الفكر المادي الثاني، فبقده، حلتها ثم مهجه عند البداية

أما «لاختيار» الثالث، فهو الحل، لأنه في الوسط بين الأوتين كما يظن الهائشم مرة هذا الحل في نظر صاحبه، أنه لا يقتضي، مرحلياً، على جميع الفوارق بين الطوائف، لكن صاحبه لا يسهل لنا الفوارق الأخرى التي يقتضي عليها مثل هذا الحل - وأكثر الظن أنه لا يقتضي على أي منها، بل يصرها جميعاً - ولا يبرهن، بالملموس النظري والمجرب، على أن بإمكان هذا الحل أن يقتضي على جزء من تلك الفوارق الطائفية (أنها؟)، وعلى أنه حل مرحلي، أي مرحلة انتقالية إلى القضاء الكامل على هذه الأخيرة وأهم من ذلك كله أن صاحبه لا يستدل هل يمكن بالفعل القضاء على هذه الفوارق حين تكون الطوائف، كما هي الفكر الطائفي وحده، كيانات مستقلة متصارعة متماصة

9 - في تأييد النظام

رنا أمل إلى ملاحظتي الرابعة، أميها في شكل سؤال ليس هذا الحل الذي به يحافظ النظام الطائفي على عراقة بقية بين طوائفه، هو طرد الرجوع بهذا النظام إلى أزمة القائمة التي هو فيها منذ أي كفاء، ولم يخرج منها هذا، حين يحدد الصكر الطائفي المشكلة بأنها تكمن في تعدد الطوائف، وبالتالي، هي

تبعها، بسبب من كونها طوائف (كيانات) وفي وجود ثوارى طيعية، أو جبرية، منح إقامة وحدة ضمنية أو استعادية بينها، فتضع النظام الطائفي في أزمة دالمة يفهمونها، وحين يرى هذا الفكر من التعريب بين لطائف الحل، أو طوبى الوصول إليه، ثم يعود في النهاية إلى تأكيد أن الحل لأسم هو الذي يحافظ على تلك الثغرات ويمنونها، ألا يقع هذا الفكر حيث في تالف هو هو تناقضه البارز في تفكر بورجوازي، أو تشكل مسيطر من هذا الفكر؟ والصكر هذا هو بالفعل في مثل هذا التناقض يرى إلى النظام السياسي البورجوازي القائم في شكله الطائفي المبسطه وراء هي أزمة، يحاول إيجاد حل يصرح النظام من أزمة دون تغيير وهذا حل مستحيل في حقيقته لأن ذلك الحل الوحيد الممكن، من موقع نظر هذا الفكر، حلاً ليس بحل، لأنه يكمن في ضرورة تأييد ذلك النظام، ويقره، بالتالي، إلى تأييد أزمته وهذا هو الحل التي يقترحه الهائس وهذا هو الحل الذي يقترحه جميع أنباغ الفكر الطائفي إنه الحل البورجوازي نفسه لأزمة النظام السياسي البورجوازية رها أصلي إلى ملاحظاتي الأخيرة، قبل العودة إلى شكله قراءه نصي الهائس

ملاحظة في تلك الصيغة التي نوجم بوجود الاختيارات مسكنة، ثلاثة، ورجع بأن واحداً منها هو «الأنسب للجميع»، وأنه من فعل إرادتهم وودائعهم لقد بينه بالتفصيل أن منطق الفكر الطائفي لا يسمح في الحقيقة سوى بواحد من اثنين إما لإبقاء على القديم، بتأييد النظام وتأيد أزمته وإما المصالح في متطو نظام القائم حتى نهاية وبهاية تفجير النظام في مجتمعات طائفية متمردة (ليس هذا هو المشروع التكتائفي الصافي) وهو امر مدفوع بصراع طبقي تشجر في حرب أهلية منفرقة، حيث حاولت

المركزية في هذه النظم

الوجودية فوضه، إنشاداً دلوهم، لنظامها، لنظام النظام كله،
ولا يزال يتهاوت

ما خلصت الهاشم، لكنه ظلم مصداقاً من برجوازيه في
خلاصته، فيقول: فلا خلاص لنا من ويلات النزعات الطائفية
() إلا باحتراقنا الصريح، ولو مرحلياً، بهذه اقنوازي، وتكريسها
لنصف مظلة الدولة المركزية العصرية، في مؤسسات طوائفية لا
مركزية تعين لها كل الحرية المسؤولة ضمن حدود وحدة الانتماء
الوطني في التعبير عن تميزها. لكن السلاسل بين المركز والأطراف،
يجب أن توضع على أساس من طبيعتها أن يتخلص المستشفيات
المؤسسية وخبر المؤسسة التي تحت الجميع باستمرار على أن يرو
في المعنى العام إلى تضطفي قوارلهم وبالتالي، توسيع دائرة الوحدة
المركزية، نحقيف أفضل لمصالحهم، وسيرتهم وكرامتهم
وسيلتهم، ويحكمهم بمستقبلهم بدلاً من أن يبقى القرار بيد هذا،
المستقبل متعلماً يمشيئة المهر المتعرب إلى داخل صمغنا غير
التقريب والتصدعات، ومعهود بتقلاب الظروف^١

إنها الخلاصة مصداقاً التي انتهى إليها سابقاً انطوائاً مسرة،
أصبحت تبارك، ملزم نصير إقامة دولة مركزية وحدة على قاعدته
من التحدت الطائفي وهي، في الظاهر، سوية، ولكن، في
الحقيقة، مستعينة في حينها، نفسه إلى كيم يمكن التوزيع بين
مقيسهم، كل منهما ينفي الآخر وينفي؟ مركزية الدولة الواحدة
تقضي بضرورة إلغاء التعدد الطائفي الذي هو، بالدولة، في وجوده
المؤسسي نفسه، نعلم سياسي. والتعدد هذا يقضي، حكماً،
بضرورة تعدد الدولة التي هي، مختلفت أنواع رحلتها، فهي بسبب

(١) الواقع، التعدد المذكور أعلاه من ٩٩

سوى أشكال منها يتسرى منها فلا مركزية للدولة، لا وجود لها، إنما قامت على قاعدة تصد طائفي والدولة اللبنانية نفسها دولة الاستقلال ودولة الحرب الأهلية، مؤكداً ما أفرد، ونسب، بوضوح كلي، أن الدولة الطائفية لا يمكن أن تكون دولة مركزية واحدة بل هي التي نعت حاكماً في وجه مياض هذه الدولة ولما كتبت في يوم، في لندن، الدولة البورجوازية، وكادته الدولة المركزية الوحيدة تصدج الدولة البورجوازية، في مفهومها النظري، يمكن القول إن دولة البورجوازية اللبنانية هي حيث هي نفسها الدولة الطائفية هي الماثل الأساسي الذي يحول دون إقناع دولة بورجوازية متحدة مما من التناقض الماثل التي يحدد بنية الدولة اللبنانية والذي فيه توجد البورجوازية وهذا وجه بلغ الأهمية من أوجه عقد الصراع الطبقي في ميوزة الحرب الأهلية، التي هي ميوزة التغيير السياسي الشوري لدولة البورجوازية اللبنانية فتوى هذا التغيير الديمقراطي الوطني الهادف إلى إقامة تلك الدولة السورجورية السلفه هي في هذه الحرب بالتمديد، الطرف الضيق للبورجوازية اللبنانية المستبد في الدفاع عن دولتها الطائفية، ومن النظام السياسي سيطرتها الطيفية لا شك هي أن كلاً من طرفي هذا التناقض الرئيسي ليس صلياً (وما كان الصراع الطبقي يوماً صلياً، فهو كان كذلك، بما كان مضمناً، مادياً، مادياً) - عهف البورجوازية بتفهم ثلاث، أو ثمانية واسعة، حتى من الطبقة العاملة، كما أن الطرف الآخر ينظم فتانه، أو كلاً من البورجوازية تكون المواقع الطبقي التي يحتل قوى كل من الطرفين في حقل الصراع الطبقي الحاسم بتلك الحرب لأهليه مر، بالفعل، مروج التقويض الطبقي، برغم تعدد لأشكاله من الوعي الطبقي التي فيها تمارس قوى كل من

منظر جديد في خدمة الفكر الديمقراطي

الغرض من هذه الحقبة هو توحيد الطرق والآراء بل حتى لو كان من خلفه الاشكال ما هو حائلي ذلك ان الوعي الطائفي ليس في حقيقته المصادمة التاريخية، سوى شكل من الوعي الطائفي، مع انه يشروط مظهره من حيث الصراخ الطائفي، هي التي، مثلاً، مصادر فيها الطبقات الكادحة، أو اقسام منها، الصراع هذا في إطار علاقة من التنمية السياسية الطبقية التي تربطها بالبيروقراطية المبطنة، هي، بالعبارة، علاقة تمثيلها السياسي الطائفي هذا، استغنت في تحليله في عراشي عن أسبابه الحرب الأهلية، فلا حاجة إلى التكرار

الحل من من الطائفة يكون بتكريس الطائفة، ويكون محطى الموارى بين الطوائف بتكريسها في مؤسسات توجدها «الدولة المركزية المعبرية» التي هي، بالنائي، الدائرة الطائفية نفسها، هذه هي خلاصة الوائس و«جديته» منهجه، إنهاء في تناقضه، التناقض ذاته، بتعبير عن حلم مستحيل، أن يجد النظام السياسي الطائفي في تأييده سلا لأزمته، كان حرياً أهليه لم تكن، أو كماها أثنى حركتها، بالنهاية، معرد لأمره إلى مجراها السابق، عائدية بطوائف، الطوائف بها توجد ولا عبودية لتتم

المصطلح الرابع

في التكرار

1 - في منطق البدايات

كان يمكن أن يأخذ بناء هذه الدراسة شكلاً آخر، فلا تشمل أصولها بعدد من هم فيها موضوع نقد، ولا تكرر فيها أفكار قد تكون يافها في كل فصل غير أنني أرى أن من بعد، هذا الشكل دون غيره، لأثبت أن منطقاً واحداً من الفكر يتكرر في كل النصوص، على اختلاف أصحابها علماء أنجب التكرار، ومنطق الفردية نفسه يترسخ على إثباته في نصوص يبدو به مختلف ومحي بالمعنى، وهذا منطق من الفكر على، أيضاً، أن أثبت أنه يجب واحد، وأنه منطق الفكر المنطقي؟ على سطح الفارسي بالعبرية إن منه خبره، فليس مسروراً عن تكرار قد يفسره بأكثره أجزم، وإنما، أن ما كتب في المسألة الطائفية في هذا البلد، مثلاً شيئاً حتى يربط هذا، محكمته كله -، لا ما ندر - بأوليات ذلك الفكر، سواء أكانت فيه ضمنية أم صريحة. لأن لم يكن محكوماً بها، فليها متزاني ولا جديد في هذا الفكر، يتكرر كليب حاول أن يتحدد إنه محكوم يستطير كسطة

مثلاً إيلي حويرر نحن في معقله مراقبه^(١) حوران يستصو
النعم (الشمس) ظاهرة تاريخية حرقه؟ ردت: حرقه نؤكد انفسه
بها يفرج لبنان من دائرة التاريخ - واثنايخ يحوز وتحرير -
وتحريره يتكرر لا الاكثي غير المعاصر، ولا المعاصر غير
الماضي. إذن يتأيد وكل من يطمح إلى تقيده، عثر لبنان على
والحروب حرب على من أصغر الحروب على لبنان الفائق بفرسوة
قائه لا يهتز في الأمر. إنما تأيد القوائم بلاده، وإنما تعبير على
بينك هذا هو منطق الفكر الجورجوي، هي أكثر شكل من
أشكال دفاعه شكله الطائفي الميطر والبرهان. يفرد حريق
لبنان كان ولا يزال مجتمعه، معدياً في ثقافته وحضارته ونظامه
السياسي. فالتكيب الاجتماعي والصح لجميع وتعد الاطراف فيه
بني أمر حارصاً بل ظاهرة تاريخية حرقه، كما أن تعدي اللبنانيين
مع بعضهم بعضاً ككثافات قاتم مظ قرون على أساس هذا المفهوم
وهذه الطريقة التاريخية هي التي صعد البنائيين الجورجوي والغهم
بملاكتهم كجملات يعيش في حيز اجتماعي وسياسي واحدة^(٢)

كان ولا يزال وسيبقى كما كان، بضرورة قائه إنه
لبنان هكذا يقر التعر، بل هكذا يجب أن يقرأ عالمي موضوع
الفرق، لا الماضي، وعليه أن يكون كما كان شيئاً يكرر نفسه
رغمنا، سأل، جمال، هل كان أيضاً ما كان قبل البيعة
ولإسلام؟ ومنه، كان منهما؟ ربما كان يتعدد؟ ولنتعرضه
بشلية أيضاً، أنه كك تعدياً في ثقافته وحضارته، فهل صحيح
أن كان كذلك في ثقافته السياسي؟ وأي نظام كان هذا الذي كان؟

(١) حرقه العدد ٤٦، ربيع ١٩٨٣

(٢) المصدر نفسه، ص ٨

رهل كان بالمرس بلائياً، حتى قبل أن تكون طوائف؟ أكثر الظن
أن لأهمية الفعلية، يحسب هذا المنطق من الفكر الحيي، يست
للأطراف المتعددة، بل للتعهد فلاطراف حاضيه، تنفرد - ربما
- لكن التعهد هو الجوهري، وليتأكد بالتعهد، قائم، ياد. إتهه
والنا السابق ساقط البحث ليس بعداً في التاريخ، والهم هم
الحاضر أن يلقى منطق التجهيز في خدمته، إنه منطق التصو
لإيجورنوجي، أعني الطائفي، فليست حيث ينظر صوي، هي
الحاضر الحاضر

يقوله، في حين طويل أثبتته، حتى لو اعتزض الفأري، «فلين
كما هو معروف وأصبح قائم على التعددية في مؤسساته السياسية
والثقافية، والحضارية، ولا أرى من تلك في توضيح لمر هو من
تجصيل التعامل، إنما أهمية السؤال تكمن في أن الموضوع قد
أثير من جديد في لبنان على أثر أحداث السين الحتر الأخير، فقد
ظهرت اتجاهات جديدة نحو السير في أبعد ما يمكن في نهج
التعددية لا إلى تأكيدها فحسب، وبحلال ذلك أكد آخرون على
ضرورة التصدي للتصدي في النزعات التعددية، إذن الموضوع ليس
مسألة امتالي التعددية أو رفضها في لبنان، بل هو إلى أي مدى
نستطيع في نهج التعددية؟ إن الذي يقترح أن نلغي التعددية في لبنان
عفيه أن يريد أولاً ما هي الوسائل المتوفرة له لإعاده صيعة
المجتمع اللبناني ونحوه إلى مجتمع وحوي متجانس ثالثاً، عليه
أن يريد المشروع الذي يحميه على صلب جماعات عديدة من
معتقداتهم الخاصة وطرق حياتهم المعقدة من أجل صيغة جديدة
يفضلها هو ولا يشاركوه بها، ثالثاً، هل يمكن تغيير الواقع اللبناني
إلا بواسطة الشعب وهل يمكن الشعب فعلاً أن يمزج لبنان إلى
مجتمع وحوي؟ أخيراً، إن التعددية السياسية في لبنان ليست صوي

مظهر من مظاهر التنمية الاجتماعية فهل يرغب البعثيون في التحدي من النظام السياسي الديمقراطي الذي نهجوا عليه؟ والجواب عن هذا السؤال الأخير لا يخفى على أحد، فليس هناك من صوت واحد رغم معاناة السترات العشر، يقول ذلك أو يرضى به. إذًا المسألة هي إلى أي حد تمكّن في التعددية؟ إن العدد الأكبر في التسلي هي عيون شله، الانفصال والتميز، وكلاهما موهوس^(٩)

يذكر هنا النص بكتابات شيحا، من حيث ثمنه وحياتها الإيديولوجية. ينطلق من مقربة يسميها كبداهة فيجب البحث فيها رجب عروية إثباتها، مع أنها هي التي تحكم كامل أفكر غير يائه ومنطلقاته لسان موجع تعدي بيان قائم بتعمد طوائفه رنقله ثقافي حضاري ميماسي إناء بالبالبي، يردد مؤسسي وحريون لا يرى عائدته في توضيح تلك الأمر مع أن الأمر يحتاجه إلى توضيح ما هي الضرورة هي أن يكون بحثه بين الطائفي تعدد مؤسسي؟ ما هي الضرورة هي أن تكون علاقة العوائف بالدولة علاقة مؤسسية؟ ما يجب توضيحه هو، بالتبسيط أمر منه العلاقة الرئيسية بين الطوائف والبلد، التي يدر لحريين أنها علاقة يدهيه هي - معنى حد تعبير شيحا - هي الطبيعية الأمور. الفكر الطائفي لا يطرح استنه الفكر الطائفي لا يجب الأمثلة يطمش. إلى بناءها فيها يسطر الجهر فكذلك يكتف قلًا صمدرة الشرف من التاريخ

يهرز التاريخ بداهات هذا الفكر فيها هي المحرّب الإملية ينسبها حريون حراً وروية الأحداث السترات العشر الأخيرة

(٩) المصدر نفسه ص 8 9

مطرح الموضوع من جديد، وثبتت، بالملموس، أن البني - أو ما كان يبدو كذلك - قابل للتغيير، وأن التاريخي لا يتجوز فالأمر صراع رنان في قلب الكائن بالتكرار. بيان الجوهر والامر إذن، مبررة تحليل

2 - في «وحدة والتعدد

كيف ينظر حريق إلى هذا الأمر؟ بأي فكر؟ وما هو العمل الذي يلزم؟

من السهل التعرف على الفكر الذي به ينظر صاحبه من موضوعه، فلفظ ألفه القاري، هذا الفكر في أدق تفاصيله منه بعد أن رددت كوراء في النصوص السابقة. وما من حريق بطرح المشكلة في الشكل الذي تكونت به في بعض الآخرين من أبعاد الفكر الطائفي الواحد، إنها مشكلة الواحد والتعدد، أو الوحدة، وهي، بالنسبة إليه، موضوعه فضلاً عن كونها مستحيلة في ميدانها نفسه، لأن فيها إلغاء لتعدد طائفي به يقوم بيان في جوهره، وفيه، بالتالي، إلغاء للبيان نفسه. أمّا التعدد، فهو يكون بيان، أو لا يكون المسألة، إذن، ليست مسألة اعتناق التعدد أو رفضها، هذا ثابت الوحدة موضوعه، من حيث هي معارضة طبيعة بيان وجوهره، وما قامت التمنية في هذه الطبيعة وحده الجوهر، فالمسألة هي أن يعرف إلى أي حد يمكن التمازج في مطلق هذه التعددية والصراع، في هذه المسألة، قائم، بحسب مبدأ حريق، بين تقييد كلاماً مفهوماً بسبب عن نظره واحد ينحصر في التعدد إلى حد «لاتفصال والتمازج» - وهي هنا إشارة واضحة إلى مشروع الكائناتيات التقسيمي -، وواحد يهدم إلى

إلحاقها، بإعادة صياغة المجموع البائتي وتحويله إلى مجموع وحيدوي معجاس. منطق ملين التقيييين هو، بالقياس، منطق مثير المالم بقاته، أعني بصيرته، لئلا المتصدة إنا تعبير عي النجاء الانصعال، راما مثير هي النجاء الوحشة ومنطق رفض التقيييين هو منطق رفض للتصير، سواء أكان هذا أم ذلك ومنطق هذا الرقعي هو هو منطق تأييد القائل، لا بئانه، بل، هي الحقيقة، بنظام سطره البور جارية، من حيث هو النظام السياسي الطائفي الذي فيه تصد الطوائف إله منطق اليوم بإمكان العودة ببناء إلى ما قبل الحرب، كد حراً لم تكن

مما هو الحل الذي يقترحه حربي يفكر طائفي هو الذي فيه يسطر فكر البروجواريه الكولومبالية القينية وليس هي وسع هذا، يفكر أن يقترح حلاً آخر غير هذا، الذي ليس بهل، إنما هو طموح محرم إلى تأييد نظام لوديت البروجوارية أن يهلكها، حرير بالعب القاشي فكان عتها الطائفي هنا الذي انشجر في نسجها الحرب الأهلية، إيماناً بانها رطوبة مثيره

3 - في الحلف بين السياسي والديني

هنا لا بد من رلقه سريعه عند ما ورد في الحق المبين علاه من رفض للانصبال الذي يؤدي إليه ما يسميه حربي «التحديدية المستورة» ما يريد لونه هو أن منطق هذا الوضع بلقي، لو كان المفكر متسماً، يضروره رفض التحديدية من حيثها النظري منه، لا في طائها «الستطرمية ومنه تلك أد مثل هذا، النظرية ليس عروجاً على منطق التحديدية، ر انتهاكاً له، إله، بالعكس، ملين لهذا المنطق، ضروري ضروريه وه النظرية هذه، سواء أكان

محصلاً أم بالسياسة أم كدائيميات لم غير ذلك أيضاً، بمعنى، بسيطة، من يكون لكل طائفة كيانه السياسي المستقل بذاته، من حيث هي كيانه مستقل قائم بذاته، ثقافياً وحضارياً برزنتياً رباتلي، فحرمياً أيضاً، فالتمهية السياسية لا كذا بقول حبيب، ليست سوى مظهر من مظاهر التعددية الاجتماعية، هذا، يعني، من جهة الكيانات الطائفية يعترض، بالضرورة، تعدد الكيانات السياسية، ما بين التطرف في إنسان هذا المنطق وصرامة، ثمة بعض يقع فيه من يرفض هذا «التطرف» دون أن يرفض مقدماته التي نورد إليه كقول تعددية متطرفة، هذا، متطفاً إلى منطق الفكر الطائفي القديم بأوليائه وأوليائه أن الطوائف كيانات اجتماعية مبقلة لا يمكن رفض هذا المنطق «المفرق»، والفرد به ابالجسة لا يمكن التوفيق بين القبول به رفض آثاره، برين القبول بأوليائه ورفض استحقاقاتها هذا المنطق واحد لا يجرى بميل أو تحرف، يكامل نيته، لا يتنازع منها دون أخرى لقد مضى منطق الفكر الطائفي في صبره الحرب الأهلية، ووجد في مشروع المائبة الطائفية اكتماله، هذا، رجب نفسه بفضاً جديداً دون مهادنة أو تسامح، وتقطعه لا يكون جشاعة، أو بالعودة إلى ما قبل طور اكتماله يكون بطرح ملطبة المباشر الذي هو ملطبة الفكر البروجواري لا ملطبة لهذا الفكر من داخله كان يكون التناقص بين شكل منه من المصطر، وآخر يتقبله نفيس هذا الفكر فكر آخر ظهره لا شكل آخر منه رملطبة هو بالتعددية الفكر البديهي أعني فكر الطبقة المايعة بهذا الفكره من موقعه، يبدأ التفتيش برفض لأوليائه الموائمة لا كذا قلنا - علاقات سياسية محددة، لا كيانات قائمة بذاتها والطائفة نظام سياسي، لا لتعيش الطوائف، بل سيطرة البروجوارية الكولوبالية

البندياء، ونعني به لا اقتصادي سلاح الفكر البروجوازي في حينه
 هذا النظام كنظام طائفي، يردّه إلى وجود الطوائف، بما هي
 كيانات مستقلة، أما منهجه فهو بالعكس، السلاح 'نمط'
 للفكر السادي في حينه، هذا النظام كنظام سياسي، يردّه إلى
 فاعله المادية لا اقتصادية التي فيها يفرغ، وفيها يجد، في نهاية
 تحليل تشويه، والسلاح المحقق للفكر الطائفي، في جميع
 الحالات، هو التمييز، يكون التمييز بطرق شتى، منها الخلط بين
 الأشياء،^١ كان يظهر الكلام كأنه يجري، مثلاً، على السياسي،
 بينما هو، بالعكس، يجري على الشعبي، عتس لا أمره كأنه، هذا،
 هو ذلك، وذلك هو، بلا تمييز، والفكر الطائفي يوجب هذه اللعبة
 سيادة، في معظم تصرفه، مثلاً، في النص السابق، حين يرد
 حريه، ان إلغاء التعددية السياسية يعود إلى أسباب جهالات عديدة
 من معتقداتهم الضيقة وطرق حياتهم المغلقة، مثل هذا التمييز
 الشائع في الفكر الطائفي لا يستقيم، من الناحية الشكلية لبعده،
 ولا إذا كان الثنائي جرح السياسي - كما رأيت في الفصل السابق
 بـ، وكان السياسي، بالتالي، مظهرًا له، ومثل هذا، الفرق يعني أن
 المساواة السياسية بطوائف هي هي مساوتها الدينية - والعكس
 بالعكس -، وأن الطوائف لا يمكنها أن تقوم بمساومتها هذه
 التي هي مساومة طوائف وعادات ومعتقدات، إلا إذا، كان النظام
 السياسي طائفيًا، وكان، بتبعه، متعدد، إلغاء ما اصطلاح على
 سمه 'الطائفة السياسية' هو، إذن، بالنسبة إلى هذا الفكر، إلغاء
 بطوائف نفسها، بالمعنى الثنائي بكلمة هذا المخطط العملي بين
 الفيني والياضي، سواء أكان مقصوداً أم غير مقصود، له وتعليم
 ليدولوجية مستوحاة من تمييز الأول، يعني الفيني، لمعه الثاني،
 أحيي السياسي، في هذا تأييد النظام السياسي القائم، الثقفة

لأساسية مي، إذ، قضية هذا النظام إنا بتغييره وإنا بتغييره
 رحوب. بعد مرقع الصريح منها يثون، أي التماس؛ إنا مع تأييد
 هذا النظام الذي يحد منه، كناصيب لشار مثلاً، تجسواً لمامه
 التهمز قراعية، ومن مثمزي، متعصب به إلى حد يثني به وجود
 أصوت واحدة يرضى بتغييره، أو يطالب به، فزعم معائاة
 التراث العبة، كان الحرب الأهلية ليست حرباً أهلية، وكان
 ذلك النظام لا علاقة له بها بتاتاً، أما الصحيح واليواسي والمقدم
 والخمد بينهما، مكلها امور مميأة مستعدة لذلك الهدف السياسي
 الواحد الذي في قوله يجب نقض هذا الفكر

عن السهل، إنا، دحفي ذلك المستطو الذي يرى في طابقه
 النظام السياسي رتميته خمدية للوجود الفيني بطرائف طائفية
 النظام هذا هي التي، بالمعنى، تهدد حرية هذا الوجود البيني،
 إن لم نحل إنا تقرد، أحياناً، إلى إلحائها، بأكيدنا للوجود
 السياسي للطوائف، والمدرسات الطائفية المختلفة في هذه الحرب
 لأهية غير شاهد على صحة ما نقول، بين هذين الوجودين
 لطرائف، البيني والسياسي، اختلاف، وبالتالي، ناعف لا يوجد
 حقه، لا في إلهاء الطوائف الطائفي للنظام السياسي، يثني، هو
 ديمر مراحله وعنيه فعالية في رجوع طائفة حرية الوجود البيني
 البعد للطوائف، إن الحرف الذي يثاب الفكر الطائفي، بما هو
 مكو بورجوازي، ليس خوعاً على الوجود الفيني للطوائف، بل هو
 خوف على وجودها السياسي، أن يكون رواله، يلعب الطائفة أو
 التمددية السياسية، خطراً على وجود الدولة، بما هي دولة
 بورجوازية، من هنا أثبت ضرورة أن يثني هذا الفكر كامل طائفته
 لإظهار أن وجود الطوائف ومن يرجع النظام السياسي كنظم
 طائفي رهبة، في وجهه، صحيح، بالبعى السياسي الذي

حينه بمهزم الخزانة، لا بالمعنى المادي الذي يحمله في الفكر الطائفي. أحاطوا به، فاقوا، إما أن يكون للطوائف وجود سياسي يعني وجودها الفعلي، وإما أن يكون لها وجود عيني يعني وجودها السياسي ولا توفيق بين الحالتين. في الحالة الأولى، تكون الدولة طائفية، فيها تقوم الطوائف في الحالة الثانية، تكون الدولة عديمة طابع طائفي، أي علمانية، وتكون الطوائف مستقلة عنها، باستقلال الدين عن الدولة. فكلما استقلت الطوائف عن الدولة، قاست، في وجودها الفعلي المستقل، هذا، بنائها، إذا قامت، في وجودها السياسي. بالدولة، فقدت حتى استقلالها الفعلي، هذا، يعني، بخاصة، أن الدين إذا تداسر، رجع في حلاله، تبعه سياسة الدولة، فكان بها، في وجوده الحزبي نفسه، أداة مبطنة في يد الطبقات المسيطرة. بوجوده هذا، إذن، طابع سياسي هو من طابع النظام السياسي الفعلي فيه، يندرس منه الطبقات سيطرته الطبيعية. ومنطق هذا المنهج، في تحديد أكتافه، في الطائفي بين الفهم والسياسي، هو في حلاله عكسي، بمعنى ذلك القول الطائفي، في بعض حقيقته، لأنه لا يقبل

4 الدولة الطائفية بين التغيير والتأجيل

أورد إلى العمل الذي يدرجه حريص لأزمة النظام السياسي الطائفي. إنه العمل بناء الذي يدرجه الآخرون من ألباح الفكر العدائي. إعادته الحياة إلى نظام، إن لم يكن عدائياً، فهو، بالشك فيه، في حاله استناده بعد انهيار يقوى سياسياً. الخوف الرتبسي الذي كان يغوي زعماء تون الملم الثالث هو انقراض عقد المجتمع بسبب تعدد الفئات الطائفية والإثنية داخل إطار

الدولة الواحدة. وهذا بخلاف يمكن فهمه، إلما الذي لا يمكن فهمه هو الاحتفاء بين الحفاظ على وحدة الدولة يقتضي إزالة التعددية ونحن اليوم في صلب هذه المسألة بالضبط. فكثيرون هم الذين يظرون إلى لبنان ويوجهون أصابع الاتهام للتعددية بمظهرها الطائفي ومظهرها السياسي، في إطلاق الحريجات، ويؤكدون أن تمسك المجتمع السياسي اللبناني هو نتيجة حتمية لتعددية. وهذا يضع موضوع التعددية الطائفية والاجتماعية في مزق حرج ويحمل الكثيرين من الدعوة لإزالتها، من صدق وريمان. فذلك يجب أن يفهم لأنك المنطوقين والمجهولون أن الذي حدث في بلد من الحرب والتمسك السياسي والاجتماعي لا يبرر في التعددية اللبنانية، بل إلى ظروف الصراع الإقليمي في المنطقة، وبصورة أدق، الصراع الفلسطيني الإسرائيلي على الأرض اللبنانية.⁽¹⁾ هذا هو العمل الذي ينكود (نظام الدولة الوحدانية من ناحية التعدد الطائفي رأيتاه في العصور السابقة، وهذه الآن هي من حريق وريمان الثاري أن يجده أيضاً في عصر جاسين عتافه، مثلاً، في العهد نفسه من مجلة الواقع، إذ يقول: «إننا اليوم نبحث عن إمكان انتظاماً كجماعته معددة داخل الدولة الواحدة»⁽²⁾ هذه الدولة هي دولة ما قبل الحرب الأهلية، التي انتهت في الحرب الأهلية، وأنهم نبرهان بأنهم درس التاريخي، على تعطلها وعدم قابليتها للحياة في القصور السابقة. كنت كما قلنا، بطرح كافي، أن ثمة تناقضاً صارخاً بين أن تكون الدولة واحدة، وأن تكون حداثية، وبالتالي، متعددة، مرحلتها، كمرتكزاتها، تقضي

(1) المصدر نفسه، ص 20

(2) مجلة الواقع العدد المذكور أعلاه ص 74

مشرورة، لقاء طابعها الطائفي الذي يجعلها حكيماً، متعمدة، كما أن طابعها هنا يحسن من أن تكون واحدة، مركزية، وثبت أيضاً أن هذا التناقض هو، في الحقيقة، وجه من التناقض المادي في بنية الدولة اللبنانية، بينها كدولة مدنية، وبينها كدولة يورجوية. إذن، لا ضرورة لتكرار ما اكتفى هنا بأن أشير إلى أن حريق لا يدعم فيه أن يكون «تفكك المجتمع السياسي اللبناني نتيجة حتمية لتفككها مادي حتمية أو برهاني» كأن على المادي أن يؤمن بما يقوّن، لأن ما يقوّن هو البداة نفسها ورد، بالتالي، أسباب الحرب الأهلية إلى عوامل خارجية يصورها في واحد هو «الصراع الفلسطيني الإسرائيلي على الأرض اللبنانية» عند هذه النقطة بالذات، أود أن أقف قليلاً في حاشية هذا الفصل السريع

حين لا نكون بين النظام السياسي اللبناني في سبباً من أسباب الحرب الأهلية لا يلقى لفككم البورجوازي الطائفي من أسباب حير العوامل الخارجية مما قام هذا النظام هو الأمثل، بل الأوحده من حيث أن جوهر لبنان التمدني فيه بمنظوره، بل بنسجه، فمن المستحيل، مبدئياً أن نجد في بنية سبب أزمة، رقة كان في أزمة، والكل، كما رأينا، يقر بوجود هذه الأزمة زنده لا بد من أن تكون هذه متشعبة، أو خارجية، مفروضة على بستان نظامه من خارج، والعامل الخارجي هذا بمنزلة الفكر الطائفي، في جميع موضوعه، (راجع، مثلاً، وثائق حرب الكنايات، كتابات جريدة الحبل، لا سيما في رواية «حصاة الأيام»، حين صدرت الحرب الأهلية كلها)، بأنه «الصراع الفلسطيني الإسرائيلي»، أو في نتيجة أخرى، «الصراع العربي الإسرائيلي» وحتى يكون هذا العامل بالفعل، محارجياً، ويقتضي

متطوياً هذا الفكر، لا بد من تحديد هويته لبنان سبيلاً، يترجى صف العربيه عنها^{١٢٢} طبعاً. إذن أن يقرّوا مثل هذا المطلق من الفكر إلى القول بأن العالم العربي، لا إسرائيل، هو الذي يشكل الخطر الحقيقي على لبنان، وبأن الاستحباب الاسرائيلي، مالتلي، لا احتلال الاسرائيلي هو من الخطر على لبنان الطائفي هذا. هذا ما يؤكده حزب الكتائب في صارساته، بالطبع، وفي كتاباته أيضاً مثلاً، في «هذا النجم الذي مرأته» بالصفحة، في جريدة العمل استجاب إسرائيل من الجنوبي، جروب كان هذا الاستحباب أو كاملاً، وشكل أحد أعظم التهديدات التي يواجهها لبنان، إن لم يكن أعظمها. وثمة من يقول إنه أدم من الاحتلال نفسه، ورائده خطراً^{١٢٣} إلى مثل هذا الموقف المياني يشود تعمي الطابع العربي من هويته لبنان، وإلى بقوده في خط مستقيم، ذلك المنطقي من الفكر الطائفي، السعي أبداً إلى تبرئة البروجوارزية ونظامها السياسي من مسؤوليه تهجير العرب لأهلية، وقرضها بهجماً غائباً لحماية هذا النظام مثل هذا المطلق الطائفي لا يحكمه، بالطبع، حزب الكتائب وحده وليس خاصاً بطائفة دون أخرى، أو بطرف دون آخر من أطراف الصراع في هذه الحرب. إنه، بالعكس،

١٢٢ «هذه تاريخ لبنان المعاصر إلى حدوده بين محاولات التطريب اللبناني من جهة، ومحاولات التصريب الطائفي من جهة ثانية» (الكتاب المذكور في طبعه العربي من جهة، والتعريب من جهة ثانية) طبعاً. طبعاً هذا الكتاب بكل ما يتجلى فيه من اعتقاد وعتيق ناتج من القهر مع الله والتكبر والحقيقة والحياله حقه طينات من أفلاك المدهر مسير عنان، اقتطع من حلقه التي يحترق. انسر سعييل بكن ستطع بتقية جديده في السند قد من سجل الواقع

١٢٣ جريدة العمل، في زاره ديسمبر/الينا، 22/195٢.

حاضر في كل معارسة طائفية، أحتفي في معارسات الصوائف جميعاً، بب هي طوائف ما يريد قوله في تعبير آخر، هو أن منطق المعارضة الطائفية نفسه للصراع الطيفي، هو الذي يفتح الطريق واسعة إلى ذلك المرافق الحيائي. وتبقى الباشرة هو منطق المعارضة الوطنية القوموية بهذا الصراع

رحى تكمل لوحة هذا الفكر النقيلي في إطار سياسي يضم مجرعه من مضمين، أتيح سطوة بورجوازية ماضية، يحل شيفه إلى قلب التاريخي في كل الطور، بجهود حزب الكتاب رلو، المائيه، وحتى يكتب هذا الفكر بضاً من صناديقه، في دعوى منجدة التحليل إلى إهدئة بناء ما تمتع وانهار من نظام سياسي طاقى، حتى الماضية لها التي كان حاداً عليها قبل حرب أهليه، كأنها لم تكن؛ كان مصيلاً، لهذا، أن يستعين البعض حتى بالتاريخ في قراءة إيديولوجية قاضيه، يؤكد أن أسباب البعده فاك والامهاد ليست داخلية، بل عارضية. مداء يلفظه، ما قام به مروان بعبيري في مثاله البعور «البعولات والعروب» بفاخيه في تاريخ لبنان الحديث، مستخدماً لغة الإيهام، حيناً (الزيرة لإيديولوجية إياها) واللغة الياية المباشرة، حيناً آخر

وحتوان المقال يحصر المقال، على حرب الأهلية المراهنة لا تخرج على منطق العروب الماضية، ولا تترك من كاعتها. إذ التاريخ بعيد، في كل حرب، نفسه - عهي - بهذا، من عمل تدخل عارضي. إنها اقراء على بيان من عارج بيان رنظامه. إذ لا يتخي أن مرحم أهد طائفة على الاختيار بين التبعة العامة لحرب شاملة وبين الاستسلام لا يبقى هنلا، أن تظفر أية طائفة لتكرو المحير الذي كان لا يد للمعارسة من اتحاد في قباط وأقاو

1976،^{٢١} هكذا، تتعدد الحروب لأهلها، الطبع، كحروب طائفية هزمت على الطائفة المواريتية، ما شجعت هذه التدخل الخارجي لإخلاء لبنان بلقاءه، وكان التدخل هذا سورياً، في المرة الأولى، وإسرائيلاً في المرة الثانية، 1982، بحسب بقعة النص الإيهامية

وتنهي ملالة صاحبها بما انتهت إليه جميع الصدامات الأخرى، من دعوى خيرية إلى دعم الدولة القانعة على قاعدة صنعها الطائفي، وبالرغم من كايوس السوابب المعاني هذه، لا يزال الميراث معقوداً أمام التطلع نحو المستقبل بشيء من الثقة، أولاً، لأن اللبنانيين لم يغرقوا في البصر بل أيضاً لأنهم لم يتركوا تماماً بل مراقب التردد الخفيف نجمة القوة والجيش كانت انتصاره، فهم يعمرون أن الدولة القوية الماطة هي الطريق الوحيد الذي يمكن أن يقود إلى بناء أمة حديثة، لأمره على مراحلة خضبات المستقبل²² إن وصف هذه الدولة الطائفية بالقدرة القوية، يرعي التي استخرجت الاحتلال الإسرائيلي، وولدت معه معاصرة الشعب، أمر مفسد، ورسمها بالدولة الماطة لا يصح في إسماء طائفيها الطائفي الذي هو، بالتعبير، عالمي لكنّها كنزها مركبة وحدا²³ فباء مثل

٢١. سرفان سيري. «التدخلات والحروب الطائفية في تاريخ لبنان الحديث» ١٩٨٢، مجلة الأناضول العدد المذكور أعلاه، ص 29
22. المصدر نفسه، ص 34

23. وحي كولرالي، «علاء» لا يقولون قولاً مختلفاً عن قول مرزوق سيري في مسألة الدولة الموحدة دولة عادلة لمواطنيها كذا، يؤكد على تلك الترخيم معتمد مهني ضمن القوم في كل نرجة نهاية نه. فالفرد ان تصدر التعددية الطائفية البنية إلى نوع قاضي غراميل ونوعه في مجتمع يا في بتكليفه من بما لا يتوافق المسألة القومية في لبنان الحديثة ويطلب ام طرح نظامي في مجتمع سوري عاقله. مجلة «واقف» العدد 49 ص 48، صيف عريب

جاءت الدولة الأخيرة بمقتضى ضرورة صير الدولة الطائفة وهذا ما يبيح المكر الجورج^١ في الطائفة في حصوله طبع

988 هـ من 19 إلى الفكر الطائفي إليه فهو واحد من كل هذه التصورات
ولملاحظ الطائفيه ايضا أن كثر القائلين بكونه على هذه القولة الطائفية إنما هم
من الزعماء وكذا هؤلاء صائبين نضال حول الصنعة الطائفية إلى صرح تنافس
ويصنع على قروبي ما يصح على تعارض من تعدد لهذا الفكر الطائفي كنت يا
في فعله أسبق

أن الجمهور العام لا يفعله، الذي كان الكلام عليه في الآخرة
الآخر. في كتابات بعض المفسرين، أما فقد عرفت أن معنى
أن تعلم أن التوفيق في الله، مظهر لطيف المصطفوة، وأما
تسميه، حتى نذكر أب وصمها بالنور، فالمعاني يستلزم أن
يكون الفكر الذي يصفه يريد الرصف

القصص الخماسي

في السؤال التاريخي

مهيبد

لنتن الآن الى مناقشة من مروج الفكر ، كصميم من حوار اهل باد
منهج التحليل الماركسي في معالجة المسألة الطائفية . وهذا المنهج
هو منه الذي أحتيد في هذه المناقشة . ولا أرى في الأمر
فرابة ، فطبيعي جداً ان يظهر بين الباحثين الماركسيين اختلافات
في الرأي ، ان في الاجتهاد المعرفي ، حول مسألة كالمسألة
الطائفية فكل معرفة هي وبها مزارع فكري ، حتى ارجل ريار
المكر الواحد . وهذا دليل صحة وعافية في الفكر الماركسي ،
عنه يتعمم ويعمق .

1 من أين يبدأ النقد ؟

كتابهم ، عنوانه ، ومواقف الكتاب لمسعود حنا من

532 صفحة من الحجم الكبير⁽¹⁾. العنوان: «الجلود التاريخية لمسألة الطائفة اللبنانية، 1697 - 1861» السؤال، طرحه على نفسي لما رأيت الكتاب من ابن زيد، النقد؟ من العنوان، يتقدم حيث ويراث الكتاب، فتأكدت حدسي ثم قرأت مقالاً لاحقاً للمؤلف [بناءً على الموضوع نفسه]⁽²⁾ قد تفتح شيء غريباً ربما وراءه أبعاد الفكر قديماً، وعشرات معاصريه كان على النقد أن يشرح عرائه، ولا يهتدئ هذا، ما انتهت إليه غلايين

بداً يندى نقد ير تمدد جذور المسألة الطائفية؟ ير يجب البحث عنها؟ ويترشح السؤال في سؤال آخر ماذا يعني أن يكون لهذه المسألة جذور تاريخية؟ كيف يكتب تاريخها؟ ما هو هذا التاريخ؟ ومنه يتفرع سؤال ربما كان المجدع، رئيس الفرع، وربما كان الأهم وما هي هذه المسألة الطائفية التي يبحث عن جذورها التاريخية؟ كيف يمكن أن يكتب تاريخ مسألة لا حرمها هي، هي منطقها النظري، أو هي واقعها الفعلي؟ زنده، نمره الواقع شرط أساسي لإمكان كتابة تاريخه، فإذا هي صارت عنها، أصح من هذه الكتابة، أن التاريخ مراداً لأحداث لا نعلم لها، بخلاف الفكر فيها جبطاً عشوائياً يشوه المقاهيم النظرية، ولا جيب سوى وهم يظنه معرفة. يروم المصنف من عرضاً لا يتبدد - حتى في النقد - إلا مجرد التفكير إلى أولياته

وأوليات الفكر المبدئي أن جلود أي حضارة اجتماعية، كالطائفة أو غيرها، هي جنود مادية، بمعنى أنها تمتد في القاعده

(1) محمود شاكر الجلود التاريخية لمسألة الطائفة اللبنانية 1697 - 1861

مركز الإنماء العربي بيروت، 1433 هـ

(2) مسعود سمير من السلطة الطائفية في الحرب الأهلية اللبنانية مجلة كبرى العدد الرابع، كانون الأول 1433

في هذا السياق

المادية تلبي الاجتماعية القائمة في حاضرها الراس، لا في
'قاعدة' المادية لبنية اجتماعية سابقة، أي بالية لا وجود لأي
ظاهرة من الظواهر الاجتماعية إلا في البنية القائمة فهي إذن،
بست قائمة بذاتها، بل بهذه البنية التي هي منها عنصر من
عناصر أخرى، تماثلت خصائصها، وتعدك بتفكيكها ولا يمكن
لأي منها أن يمثل بذاته، كأنه مطلق فهو، حتى في تنبؤه منها،
ي هي استقلاله النسبي عنها، يربط بها في علاقات مطلق بها
تقوم وحدة البنية الاجتماعية الراجعة وعيها - لا من خارجها -
يشكل طاقته، في سبب إتيان أي في ارتباطه البشري بها، ارتباطاً
بشيء بحدوده أخرى، ينسب العنصر من غيره من عناصر البنية
الراجعة في استقلال سبي عنها هو، بالطبع، ارتباط بعي بها
في علاقة بويه هي علاقة دياكتيكية

ليس قصدي، بالطبع، أن أعتقد لأمره أو أن التلبي في
معالجتها إلى بعيد نظري بحث، أو فلسفي مجرد يعد بها عن
صحة السياسي الذي هي عليه موجهة، حتى في جانبها
النظري من أريد قوله، يساعده، هو أن منهج التحليل المادي
بشيء، في معالجة مسألة الطاقية، يرد هذه المسألة إلى جذورها
المادية التي تكمن في المادنة المادية لبنية الاجتماعية القائمة،
أي في بنية علاقات الإنتاج التكنولوجية المادية بالبنية الاجتماعية
البنيانية من هنا، من إقامة هذه العلاقة المادية الضرورية بين تلك
الظاهرة (أو المسألة) وهذه البنية من علاقات الإنتاج، بيد،
التحليل المادي، ومنها أيضاً، من وعيها النظري، بيد، التاريخ،
فإذا انتهى هذا الوعي هو التاريخ في هذه

رأى أن هذا هو المبدأ الأساسي الذي يعتمد به. مظهر شرطاً لإكمال تكوين
التاريخ في علم. حين ربط الديمقراطية التاريخية بالمعرفة العمالية ربط
شروني؟

قد يفهم خطأ . معبر عن على ما أفرد إن الطائفة ليس بها تاريخ فعلي، وإن كتابه تاريخها أمر ياطن أرواح، إذن، فانتم أولاء علينا البدء بتحديد الطائفة بما هي ؟ ثانياً، - وهذه من أركناث الفكر المادي - ليس للطائفة كظاهرة اجتماعية، تاريخ قائم بذاته، مستقل عن تاريخ البنية الاجتماعية القائمة التي هي فيها وبها، تقوم، نالها لا بد من التمييز بين تاريخ هذه البنية في اكتشافها كبنية، - إن حاز التعبير - وتاريخ تكوينها قبل اكتشاف وجودها كبنية متغيرة وبعاءً بتج من هذا أن تاريخ تكوين الطائفة ليس مستقلاً، بل هو، عن تاريخ تكوين هذه البنية، بل هو جزء منه، وينتج من هذا أيضاً حاسماً، أن هذه الظواهر الاجتماعية (الطائفة) التي هي عنصر من بنية، في البنية السببية هي زياها في البنية الواحدة، حتى لو بدت كذلك فالوجود الفعلي ليس للعصر، بما هو عصر، بل بنية ذلك في العصر لا يحدد إلا يلوم بقاءه، بل بعلاقاته بالعناصر الأخرى في البنية الواحدة، هنا يعني أن اختلاعه عنه حتى لو بدأ متاثلاً مثله بين البنين، هو ريد اختلال البنين، وريد اختلاعه شبكة العلاقات بين عناصر كل منهما

في ضوء هذا، المبدأ النظري الذي استندت في تحليله في كتاباتي السابقة، أنماش دراسة عصر - وسجل أدرك احتراع أساسي على متصاه العام الذي يوضحه عنوانها نفسه طائفة القرن السابع عشر، أو الثامن عشر، أو التاسع عشر التي يشير إليها المؤرخ، ر ما اصطنع على سببه كذلك، ليست هي في الطائفة العنصرية بالبنية الاجتماعية الكولونيالية اللبانية القائمة، أي بفكر لامبام وبيان الامتلال والاماس المادي التاريخي بعد الاختلاف هو، بالبعد، الاختلاف الرأسمالية عما قبلها، بالبنية الاختلاف بحد الاماج الرأسمالي من أي بعد آخر من

لانتاج ما بين عبيد واختلافه سيورده الصراع الطبقي الخاصة بكل منهما في بنية اجتماعية معينة. إن تعيب هذا الأسس المادي هو الذي يسمح بمثل تلك الكتابات التاريخية التي تضح المسألة الطائفية من أقر تاريخي خطي في فيه في حلاله تماثل بناتها، من القرن السابع عشر، أو ما قبله، إلى نهايات القرن العشرين أو ما بعده، على امتداد أوجه مختلفه لأبعاد من الإنتاج مختلفه

ثم إن ضاهر لا يقول لنا هو صرح ما هي هذه الطائفية التي يكتب تاريخها، أو يبحث عن جذورها، ربما هي واقع تاريخي اجتماعي ليس وعمها، رلا هي تشبي إلى، رلقد غشبت هي منحدن كتابه الضمت كلها عن سريفة لطائفية فلم جد رجعت، ودا ما يشبه التعريف. لكن أمر الطائفية ظل، برغم هذا التعريف أو ما يشبهه به أو قل بسببه هذه أمراً متعلفاً هذا ما أبية في حية وحتى لا أعظم المؤرخ، أو ابني عليه، أناني، انضمين خصوصاً به

2 - في نقد المنهج وأدواته

ما هو المنهج الذي يشتمل ضاهر في مقالته موضوعه؟

الف - في مفهوم القوى البسيطة

يقترده في أوله سطر في كتابه «كتب هذه الدراسة في ظروف الحرب الإمالية التي عارته في لبنان»^١ قد يفهم من هذا القول أن المنهج العام الذي يتبعه المؤرخ في عو سنه هو منهج النظر في الماضي، انطلاقاً من الحاضر، رفي عوئه وهذا أمر لا احرر عن عنيه، نو كان هناك القوم مثل هذا المعنى لكن المسار العام

(١) «الجنور التاريخي» ١ المصدر السابق، ص 7

قدرة من محكوم بمعنى حر هو بالعكس، معطو الثبات فيها من الماضي إلى الحاضر في خط واضح في عنوان الدراسة بهـ
إذ، أكثر الظن أننا المبدأ في تأويل قوة المؤرخ، فليجيب عن
يؤيد أن لا يستدلنا معالم منهجه في شكل أوضح، بخلاف، في
عوله، هو يعتبر هذه الدراسة مدخلا علميا لعلم المسألة الطائفة
الطائفة^(١) هنا مقدس هم المؤرخ في أن يكون لدراسته طابع
علمي، وهذا، بالطبع، حق من حقوقه، ولكنه يتكاد أن قلما
ستحت له الفرصة، على امتداد صفحات كتابه، فالمدخل العلمي،
والبحث العلمي، والبحث العلمي، والعكس، الهج الطر
الطائفة، ولكن ما بين البداية والنهاية من هذه الفرصة العلمية
بحكم الضرورة والراغبة إذ يكفي أن نعتد الشيء بالعلمي حتى
يكون كذلك، وهي، فعربي، فائدة شاع اليوم في الكتاب
التاريخية ومير التاريخية، مجدها في قس النصوص، لا سيما
الجامعية، أو لأكاديمية لكن محمود ضاهر، على خلاف
لآخرين، يمتد علمية منهجه، لا يكفي بنهته بالعلمية فيقول
إلى المسألة الطائفة البنائية ثابتة للتصنيف واستيعاب النتائج،
ويمكن إحصاءها، منهجية فبعد الرابطة الاجتماعية، وهي
المنهجية التي أثبتت صحتها في تحليل تطور كل المجتمعات على
أساس بني وجهة نظر القوى المنتجة في هذه المجتمعات وهذه
الدراسة تنهى لهذا وجهه نظر هذه القوى المنتجة، وهي جسد
جميع الطوائف، أي الجماهير الطائفية الطائفية المسحورة التي ما
يرتد ناسل لتصل من طائفتها وطبيعتها وإزالة المجتمع
الطائفي - الطبيعي وبناء المجتمع الديموقراطي العنصري الذي يفتح

(II) العنصر q حر ؟

الظهور أمام إرادة استعمال الإنسان⁽²⁾ عملية المنتج
نكسر، إذن، في أن الموقع الذي منه ينظر المورخ في السألة
الصادقة من موقع نظر الطبقات الكادحة، في علاقة تدفق بموقع
نظر الطبقات المسيطرة يحار المورخ إلى أحد طرفي حد
التناقض الطبقي ولا يرى في الخيار هنا طباعة، ولا يرى في
عائقاً يعود دون إنتاج معرفة تاريخية فالمعرفة هي وليدة صراع
بين مواقع متنافسة في حقل الفكر أما منهجية البحث التاريخي
الاجتماعي التي يتكلم عليها شاهر، فأصلها منهجية التحليل
الباركسي، أي أنها تريد نفسها تعلق أرضها، إذن، يجري
النقاش، وعلى أرضها أمارس النقد. ربما أظن تعريف المنتج
بذلك القول كافيًا، فبما أكثر من فهم للمنتج الواحد، وأكثر من
مبارسة، وبما يظهر الاحتمال وهو اختلاف حوز، منهجهم
أساسية في الفكر الباركسي هي، بالضبط، أدوات التحليل حين
نقر، مثلاً، عباً لواسد يكون إنه يتبنى هي تحليله فوجهه نظر
القوى المنتجة، يتنازع إلى المعنى، مباضوء، أن وجهة النظر
الأخرى التقيدي هي، حكماً، بالنسبة إلى الفكر الباركسي
«وجهة نظر علاقات الإنتاج» فالقوى المنتجة وعلاقات إنتاج
عند بالضبط طرما التناقص في العلاقة المادية لأهمية التي
هي في بينهما العلاقة لاختصاصية المحددة لنظم معين من الإنتاج
وبكل حقة، لا معنى لتمثل تلك الفرق من بين وجهه نظر القوى
المنتجة ضد وجهة نظر علاقات الإنتاج، أو الممكن بالمعنى، ولا
هذا هو ما يريد قوله مسعود شاهر أكثر الظن أن مؤرخنا يريد
أن يقرر، إذن مع الطبقات الكادحة ضد الطبقات المسيطرة، ومن
موقع الأولى ينظر ضد الثانية. وهذا قول، على فني، لا غير له

(2) المصدر نفسه، ص 8

معنى وطرف السابق فيه هما تلك العليقات المبحارة
والثاقصين خلفا مياضي، بينما الآخر تناقض اقتصادي، ولا يصح
في التحليل المادي، الضبط النظري بين السياسي والاقتصادي،
ولا يصح بينهما المطلق المنهجي. مع حموض المنهج لا يتج
سوى حموض من المعرفة. وكل امتزاج في بناء المفاهيم النظري
يعكس في اهراز في بناء الفكر والمعرفة. لذا استخدام هذه
المفاهيم، وهي أدوات الفكر في إنتاج المعرفة، دون السقوط
عندها، فله آثار برتجة في حقل الفكر والمعرفة

مع إن حموض القوى المنتجة في وحد من عناصرها، وهو قوة
العمل، أمر غير مقبول. لماذا مثل هذا لاهزاله، بل لماذا من
هذه الجهة في استخدام المفاهيم الأساسية؟ إن القوى المنتجة
تضم، بالإضافة إلى القوى العاملة من خلاصين أو عمال، أدوات
العمل وبنوعياته. والعلاقة بين هذه العناصر معقدة، لذا، يدخل
في مفهوم القوى المنتجة أيضاً شكل العمل وتنظيمه، وتطور
العلوم والتكنولوجيا، الخ. مهمل من خبره الدعوة إلى النظر في
أوليات الفكر الماركسي ومفاهيمه الأساسية، للنظر في المسألة
الطائفية؟ نعم، حين يلتبس أمر هذه المفاهيم على من يستخدمها
قوات في سعيه الواقع المادي. ولقد التبس أمر مفهوم القوى
المنتجة على مؤرخاء، غالتسي، بالتالي، عليه أمر مفهوم علاقات
الإنتاج وأمر العلاقة بين حدين الطرفين. ومنهجة لهذا الالتباس
وذلك، التباس أيضاً أمر العلاقة بين السياسي والاقتصادي في منهج
التحليل المادي. هذا ما ميناك لاحظاً

باء - في العلاقة بين العام والخاص

تكن المشكلة الأساسية التي تبرز في النص السابق هي العلاقة
بين الطائفي والطبقي. هذه المشكلة مطروحة، بالدرجة الأولى،

على الفكر المادي (الماركسي)، كما أن هذا الفكر وسفه هو الذي يطرحها لا لجمعها، مثلاً، من فكر طايفي، أو في فكر ديسي وهي هي محور المسألة الطائفية هل بإمكان الفكر البادي، في اعباده منهج التحليل الطيفي، أن يسج، بلذاته المبهومية النظرية العاصرة معرفة منسوبة بهذه المسألة الملمومة؟ لقد وجد الفكر الطائفي حله هي شطبة الطبقات الاجتماعية وحلال الطوائف صحتها، على قاعده نظريه من يضيف الانتاج المادي وحالاته، أي من تقييد لانتصادي، بما هو، هي مفهومه النظري، سبط الانتاج ومن تقييد الباسي أيضاً بما هو منبسط على الاقتصادي مبحث به، فلم يبق به من مفاهيم موى لبنان وكيانات طائفية بتد كائنها مرميات رالحل، بالنسبة إلى الفكر المادي لا يكون، بالطبيع، صكياً، يشطب الطوائف وحلال الطيفيات، وزارة الظهور للواقع المنصوص الشحدي القمني، بالنسبة إلى هذا الفكر، هو أن يأتي الحل من تامل مقامة المبهومي وده، في ملابرة عهد الواقع هي مقاطرة نظرية لافرة على سلكه الموهفي فهل الحل الذي يلتزمه عليه صمود شاهر لنهم المسألة الطائفية مريب من هذا الحل؟

من أعالج هذه القضية الآن، بل لاسقاء، بها موقعها في سياق البحث دد، أكني بالإشارة إلى ان حل مؤرخة يكس، بساطلة، في هذا الصدد الرابطة الفاصل بين الكنيين الطائفة الطبقية، والطائفي الطبقية رغباهر منكب سبطه إلى حد بطرق الوصية، يكرره دائماً، في كتابه¹ وفي مقالته² السناد إليها أعلامه

1- ص 1 27 172 الخ
2- ص 56. من سبط الطريق السند المنكور أعلام

ليكون في صيغته كأنها معمورة الطائفة والطبقة وجهان لمسة واحدة ولا تعلم، بالطبع، ما هي هذه الطائفة التي هي الطبقة، ولا حتى ما هي الطبقة التي هي الطبقة، ربما لأن المصنف، في الحالات، يرجع واحد هو القائل والشائع لا يبع، عادة، إلا على بساط الإيديولوجية البسيطة

ما أظن أنه الحل سلكاً ربما كان ثرياً، أو ببساطة يظهر المشكلة ويصيحها بنلا من أن يصيحبها إلى ما معنى أن يكون الطائفة هو هو الطبقة، أو أن يكون كل منهما الوجه لأخر من الآخر؟ لا يوجد المشكلة حلها هي تعب الألفاظ، ولا هي الخط الفاصل المرتبط بينهما بل المشكلة، كل المشكلة، تكس بالبعد، في هذا الخط الفاصل الرصد بين المصنفين، أعني في تحديد نوع العلاقة بينهما والعلاقة هذه كما ستري، تظهر في مصر مؤرخنا في أكثر من شكل، كأن لها فكر من معنى أو قلى للفتة، إنها لا تستقر على معنى، أو حتى تحديد واحد بعبه ربي هذا دليل على ارتباط الفكر والبراز مبهمة لهذا، وجب، في البدء، التأكيد، في الشقة، على هذا الجانب المتهجم، بل الآخرين في تفاصيل المشكلات وتفاصيلها إن قرأه البعض الضميري بولد في الفارز، ثموراً، ثملاً، السامع، ومربها القائم من يوم أصبح الفكر الذي يحدوده استخدامها، كأنها ريفية، أو كان هذا الفكر منجزه لأكثر من سببه، عن بريقها ومن تأكيد سيادته عليها في مصادره الإنتاج المعرفي وما وضع المجتمع الديسوتراخي العفائي، مثلاً، كنفيس السجسج الطائفي - الطبقي، سوى دليل على صحة ما أقرب، وعن أن المصنف النظري يكتف بمفهوم الطائفي ومفهوم الطبقي ومفهوم

العلاقة بين الاثنين، كان المجتمع التيمورياني ليس مجتمعاً طبقياً بوجوهاً زناً، أو كائناً، كما ينبغي نحن مؤرخينا، والمنطق هو هو المجتمع الشيوعي. أليس ضرورياً لتدوُّخ السائد أن يحسن مضمون الأديان النظرية لمهيج تحليله الطبلي؟ إن منهجية البحث التاريخي الاجتماعي هي نفسها التي تقضي بمثل هذه الضرورة التي هي شرط أساسي من شروط الممارسة التاريخية الناجحة

يقول مسعود شاهري، في تحليله منهج معالجة المسألة الطائفية، وهي رسمه التخطيط العربي التي ترسمها دراسة والمصنعة الطائفية اللبنانية صمة أساسية من سمات تجربة المشرق العربي على ثلاثة تشكيلات بين المنطقة العثمانية والتقسيم ولاياتها وقد حللتها حتى هذا الأساس، وبينما تلك التشكيلات على مستويات مختلفة وتختلف خاصة على تلك التي لها علاقة مباشرة بالتفجير الطائفي على الساحة اللبنانية. ومعتبر هذا التشديد شرطاً علمياً ينبع من السير بالعملية التاريخية من العام إلى الخاص ثم العروة إلى العام للاستنتاج فالعالم هنا هو الضبط الاستعماري لتفكيكه بين المنطقة اللبنانية (..) أما الخاص أو النحوي فيجسد وسوره التاريخية في تنظيم الكتلة المادية¹

ترتبط المسألة الطائفية عند مؤرخينا بضرورة تفكيك الدولة العثمانية، بفضل تدخل القوى الاستعمارية الأوروبية بجزئيتها بلاد المشرق العربي. هذا ما يؤكدته شاهري بذكره في بعض آخر فيه بقول: «تعتبر الطائفية إحدى الركائز الأساسية التي رافقت مشروع التجربة الاستعمارية للمشرق العربي منذ مطلع القرن التاسع عشر

1. فالطريق التاريخية • ص 8.

حتى الآن^١ قد يكون هذا القول صحيحاً، وقد لا يكون، ما أريد مناقشته هو ما ينتج عنه من أن هذه المبالغة الطائفة التي تكثرت وحكمت في تلك السيرة من التشكيك في، بحسب منطق 'نحن' الذي ناقش، وهذا في ما عساه الذي يحاول موضحه أن يبعده وفي حاضره الراي في هذه الحرب الأهلية المشهورة وبدأ وحده هذا في سائله بداتها، هو، ضيقاً في حرامه ضام، شرط يمكن التأريخ لها الذي ليس، بالتالي، سوى نتج لها، في نتائج لأحداث فالمعاصر مقروء في الماضي، والمعاصر مقروء في المعاصر، وهذا هو حاله، وذلك هذا، من حيث البنية التي هي، بالتالي، وهذا في 'نحن' أن الاختلاف بينهما، فبين من خلال لأحداث لا ألبة إته، زعم، اختلافه حدي، لا ينوي هذه النقطة الخطية للتاريخ هي التي تحكم حركة الفكر في تلك الدراسة، وبمثل معالجة موضوعها في الشكل الذي حوّل فيه، ممكنة ومنه النظرة في، بالقياس، موضوع النقد تعود إليه، دوماً كلاً عن أبعدها في ماضية انصوبت الضميمة

ما زالت هذه الخطوة على طريق سبيل السهج الذي احتمله مؤرخنا، غير كافية لكنها متكاملة في النص السابق بخطوة أخرى، هي بعمق العلاقة بين العام والخاص، هي مقارنة الفكر التاريخي موضوعه. يوجر بباهر هذه العلاقة في حركة الفكر التالية من العام إلى الخاص، ثم إلى العام، فلنتائج في أغلب هذه الحركة، وفي أجعلها موضوعاً للنقد، قلنا في مجال البحث المنطقي، بل التاريخي، ومبجود، إذن، فيكون ما قاله المؤرخ فيكون ما يشرحه في قوله أمر له علاقة مباشرة بموضوع

الطائفية، هو تحييده العام بأنه «الضيق الاستعماري»^٤ وتحييده العام بأنه «تنظيم الكتلة المروية»^٥. أعترف، بتواضع، أنني لا أعلم كيف يكون العام هنا العام، والخاص هنا الخاص، ما الذي يجعل الضيق الاستعماري هو العام، وتنظيم الكتلة هو الخاص؟ تلك استخدام لمقولات منطقية في غير محلها. وربما كان هناك خطأ لها، أو سوء فهم. ومهما يكن الأمر، فالجوانب المنطقي ليس هناك مخرج النقطة بل لما تمه يقره إليه، في معالجة المسألة الطائفية من منطلقات إلى موقع فكرية بحتة، في رأيي على الأقل، مواقع الفكر الماركسي، بل ربما كانت بالعكس، موقع الفكر الطائفي نفسه. تحييد الخاص هناك في علاقته بالعام ذلك، على الشكل الذي يتم فيه من النص الشامي، يعود، فعلاً، إلى حصر المسألة الطائفية في وجود الطائفة البارزوية بالمادة، كان هذه الطائفة هي سبب وجود الطائفة هذه، وجب البحث عن الجذور التاريخية لتلك المسألة في تاريخ هذه الطائفة، وانتقالها، في تاريخها الحديث المنطقي، إلى مواقع الهيمنة الاجتماعية، السياسية، التي كانت تحييد الطوائف الأخرى، وبالتحديد الطوائف الإسلامية. إنه فهم خاطئ للتاريخ، فاد إليه فهم خاطئ، بمسألة الطائفية في وجه الرأى لا أظلم صانعاً، ولا أفترى عليه. فما هو نفسه يقره في بعض من استنتاجاته. فالمشكلة الطائفية اللبنانية هي في جوهرها مشكلة سياسية تنحصر بالمرونة، في بعض المقاطعات اللبنانية ولا تتعلق إلى المسيحيين على امتداد المشرق العربي^٦.

[تد، إذن، ظالم نفسه

وأعلم أن له في دراسة زباجه امراً لا يخرج مختلفه عن هذا القول، إن لم تكن متافضة له. وأعلم، كما قد يعلم القاري، أنه في حقيقة فكره التاريخي، يفي معارضاته السياسية، منهجية، بالطبع لهذا الفكر الطائفي، ينادي إلى فكر مائتي ثوري لكنه المبهج، في عدم إقامة الحد الفاصل بين السياسي والمعاشر في معالجة الطائفية، هو الذي يقود إلى تلك التناقضات. فلا بد من تصنيف الطائفية، في واقعها الاجتماعي المعاصر الذي هي فيه مختلفة عنها في واقعها الاجتماعي المعاصر. يختلف هذا عن ذلك، حتى يمكن التراجع بها، وحتى لا يأتي تاريخها لاحقاً بعد اختلاف. وكيف لا يكون اتزاناً للفكر من موقع إلى آخر، من نقاش إلى نقاش، في غياب الحد الفاصل بين هذا وذلك. ريبان زمان وزمان؟ وكيف يكون اختلافه بين الاثنين، بل بين عناصر واحدة من كل منهما، إذا لم يتم بينهما حد كهذا فاصل؟ وهو حد طبيعي، وله، بالطبع، أسس مائتي مائة في نهاية التحليل اختلافه بين سبط من الأناج وآخر.

جيم - في العلاقة بين الطائفية ومبدأ الإنتاج

ومن أهم ما في منهج زباجه اجتماعية هي أن يكون منهجاً معيلاً مستقلاً، بعد التوطئة، يقتنع الكتاب، ولد هذا المنهج المشكليات^{١٢} نظرية لدراسة التطور التاريخي لمصالح الطائفة اللبنانية في مطلع هذا الفصل. وبعد أنه يستشهد بجملة شهيرة

(١٢) ربما كان أجدر به أن يكون إشكالية، في إشكاليته كبرون هم الذين يشهدون على المشكلة والتشكيك بالمشكلة في كل مرة الفكرية بعد من الإشكالات التي تربط بينها كونها لا يمكن طرحها إلا في إطار مستند هو إطار المسألة الواحدة. وبالتالي من ريد فكرة واحدة

الماركسي من مقبلة إسماعيل في نقد الاقتصاد السياسي، جوردن ثمجد إنتاج الحياة المادية، وسطيته تطور الحياة الاجتماعية والسياسية والمكرية، يقوم فاسر* «إطلاقاً من هذه القاعدة النظرية مساوية للتفتيش من جودور المسألة الطائفية في لبنان لا في أفعال الناس كما يعيشونها طائفياً بل في سبط الإنتاج الذي جعلهم يصنعون ويصرفون طائفاً»¹¹ يمكننا اعتماد الطابع المادي منهج الممالحة التاريخية لنظاهرة الطائفية، برة لهذه الظاهرة إلى سبط الإنتاج الذي به تنفس. نمنع لإنتاج هو، في التحليل الماركسي، القاعدة المادية التي بها رحليها يقوم كمثل البناء الاجتماعي في متن ظواهره. هذا هو الجبأ المص. إنه إطار مفتح للتفسير، يجمع التفسير التاريخي ممكناً لكنه ليس، بلادته تفسيراً وليس له كافي صحيح أنه الاقتصاد هو، من بين العوامل، أو العناصر المكونة للكل الاجتماعي، العامل المحدد لكنه ليس المحدد. ألا في نهاية التحليل - على حد ميمير إنجلز -، أي نتيجة تنطيل نظري نوحلة ذلك الكل المحدد يشكك الكل، شعباً، ليكشف أن العلاقة بين عناصره ليست علاقة سبائل تتساوى فيها هذه العناصر في وحدة تعبيرية، بل هي علاقة تفاوت بنيوي محتمل ميبها الاقتصادي، بالنائي. موقع القاعدة المادية من هذا الكل هذا يعني، بعبارة أوضح، أولاً، أن الاقتصادي لا يمكن عمله لتعيين موقعه في الكل الاجتماعي، لا بتطيل نظري موجوده، كمنصر، وإن كان المحدد، في ميمره من العناصر الأخرى، ليس مستقلاً، ولا تالياً بلادته ولا يمكن أن يكون له مثل هذا الوجود، ولا نصيره من العناصر - كما في وحدة تيكاديه مرقبة، مثلاً -، فلك

إن الوجود الفعلي هو لبنية لا لمتامير التي لا وجود فعلياً،
 حتى مجرياً، لها إلا هي شبكة من العلاقات المعقدة التي فيها
 تتربط وتتبادل التحييد على قاذبة تحتها جميعاً بالانتماء
 وتحييداً العكسي أيضاً له، في وحدة البنية الواحدة الوجود
 إذن بل لأولية هي الوجود المادي هي العلاقة لا للعنصر لانه
 كان وجود العنصر في البنية جوماً أكثر من ذاته أو أقل من
 ذاته إن جاز التعبير - بل ربما يوجب القول إنه أكثر وأقل من
 ذاته في أن لانه درماً يسمى العناصر الأخرى ويعتبرها
 في علاقته بها وهي أيضاً تتغير وتطرم، فيحدد بها في
 سميتها لها لا يفرم الواحد منها إلا بعلاقته المتبادلة هذا
 بعينه أيضاً شقياً، أن العلاقة، مثلاً، بين الاقتصادي البسيط
 (النتاج) وهي ظاهرة من ملامحه البنية الاجتماعية البسيطة -
 كظاهرة الطفلة - ليست علاقته مباشرة، بل يمكن لها أن تكون
 هي الفكر المادي، كذلك علاقة التحييد في هذا الفكر، يسمى
 مثل هذه العلاقة البيكلابكية، كما قد يتوهم البعض فالاقتصادي
 هو المحدد لجميع الظواهر الاجتماعية، في تحطيمه السياسي
 التي هو هو الصراع الطبيعي، في الشكل نفسه الذي فيه أيضاً
 يتحد به والصراع هنا هي الفترة المعركة للتاريخ وحسب، بل
 هو، قد الظاهر - في شروط تاريخية محددة، أي في زمن محدد
 من أزمنة البنية الاجتماعية - القوة الموحدة للبنية الاجتماعية، هي
 حركة المحورية تجد منه البنية مبدأ وحسبها التاريخية وتأسسها
 الداخلي ويختلف شكل هذه الوحدة وهذا التماسك باختلاف
 التشكل الذي قاصه تلك الحركة المحورية، في شروط تاريخية
 محددة إن هذه الحركة من الصراع الطبيعي، هي حلتها بتناسك
 الموجع أو تلككة، تلعب في الفكر البادي، الدور نفسه الذي
 تلعب اللعبة في الفكر التقليدي

ما توسعت ميلا في معالجة هذه المسألة المنتهية ألا سرود من الرضوح في معالجة المسألة الطائفية لم يستعد، إذن، من الموضوع، بل ما زالت في صلبه صحيح أن المنهج المادي يقضي بوجوب المسألة الطائفية - كأى ظاهرة اجتماعية - إلى ضبط الانتاج الذي به تتحدد نكته، لولا بالذات، يقضي بردها إلى السياسي - كأى ظاهرة اجتماعية - الذي هي في حقله تُطرح فتجسدها بذلك النمط من الإنتاج ليس مبشراً كما سبق القول، بل يمرّ عبر تحننها بهذا السياسي وبنسبة قل يحصل معون من حيز الصراع الخاص بنسب معين من الإنتاج المسألة الطائفية، إذن، مسألة سياسية وبيت حافة اقتصادية ولا بد من معالجتها كمسألة سياسية مضمخة بحقل من الصراع بين الطبقات، خاص بينية اجتماعية محددة، يسطر فيها نمط محدث من الإنتاج في حقل هذا الصراع يجب البحث، بالتالي، في العلاقة التوافقية الخاصة بهذه المسألة فكما في النص السابق لسعود ضاهر، تبدو كأنها مسألة إيديولوجية أكثر منها مسألة سياسية أو قل إن السباق اللغوي منه للنص، في علاقته بنص هاوكس الذي ينتسب، هو الذي يوحى بأنها مسألة خاصة بذهن الناس وأشكال وعيهم وبنفوسهم، لا بنظام سياسي محدد من سيطرة طبقة محددة مية إيديولوجية طائفية لكن هذا شيء، والفرد بأن المسألة الطائفية مسألة إيديولوجية شيء آخر صحيح أن مؤرخينا لم يحددوا، يرفضون، كذلك لكنه لم يحددوا أيضاً في شكل آخر لذا، يبقى تصنيفها في النص الضاهري شمسياً، قد يختلف باختلاف النص وسياقه، فتكون عمومى بؤكده وجرده يجب في المنهج وما هذا العيب سوى ما ذكرته، غيابه التصريف بما يجري عليه الكلام وله مؤرخ، أي، بالتالي، بموضوع البحث فيه إنه يباين من

القول بمقدّم القول (ومعوضه)، ويحكم معاضله، فراء يشكر في آثاره مشيرة على امتداد الدراسة التي كذاش

ويتابع ضامراً تسيد منهجه يقول: يجب التفتيش من المرحلة التاريخية التي ظهرت فيها الطائفة ذات طبيعة بنوية حتى حلة وثيقة بمنطق الإنتاج وعلاقته وليس كأشكال من العبادة الدينية فقط وظهور هذه الطائفة البنوية لا يمكن النظر إليه على قاصرة ظهور التمايز الاجتماعي واستقلال الإنسان، أي حتى أعقاب تقسيم العمل ضمن تراتبي اجتماعي منظم قبل ولادة الدولة، يفهمها الرأسمالي الحديث ويمسك²

أعترف بأنني أجد صعوبة في فهم مصدق ضامراً، لا في حد ذاته وحسب، بل في قدرتي أخرى من تراسة هذه، لا سيما في تلك التي يشار إلىها، حذرية نظرية بحسب عنوان فصله المذكور - للسؤال الطائفة ما هي هذه الطائفة ذات الطبيعة البنوية؟ وما حتى أن يكون طبيعتها هذه الصفة؟ هل هي بنوية لأن لها علاقة رتيقة بمنطق الإنتاج، أو بعبارة؟ رجل هي في مرحلة تاريخية سابقة، ثم تكون بنوية، ولم يكن بها، بالتالي، علاقته بمنطق الإنتاج، ثم صارت في مرحلة لاحقة، بنوية؟ رجل هي واحدة في المرحلتين؟ أعترف بأنني أجد صعوبة في فهم بناء هذا الفكر وفي فهم معانيه. ومهما يكن الأمر، فالمشكلة لا نجد حلها في القول بوجود «سلطة ربعة» لطائفيية بمنطق الإنتاج، وليس هذا القول، بالطبع، كافياً لتفديد منهج المعالجة وأنه مادي المشكلة هي، بالطبع، في تحديد نوع العلاقة وشكلها بين الطائفة وبين منطق الإنتاج والعلاقة هذه حرة كما بين القول باللب في فني هذا،

بحسب النظر، وفيه مضمون المسألة كمسألة سياسية، ليس كان غريباً
لاقتصادي مبرر منطق المصير الطائفي في معالجته هذه المسألة،
متفهم سياسي قد يكون مبرر السجج الضاهري الذي، إن كان
مادياً، فهو مادي من نوع خاص.

قال - الطائفة بُعِدَ من المصاحبي

ثم إن المسألة تكمن أيضاً في تحديد الإنتاج المبرر الذي هو
هنا علاقة بالطائفة، أو الذي هي على علاقة به، وباعتباره
تسائل على الطائفة على علاقة بتحديد الإنتاج الرأسمالي، أم ينط
تحت الإنتاج ما بين هذه؟ يبدو أن النص السابق يحسم الأمر
بحسب على هذا السؤال يرفع الطائفة في علاقة بالرأسمالية، لا
بما قبلها، في قوله: «مبدأ» إن «ظهور الطائفة البيوت لا يمكن
النظر إليه (. . .) قبل ولادة الدولة بملفونها الرأسمالي الحديث،
وعندها» لو كان الأمر بالفعل كفتحت لها آتت دراسة عناصر
في الشكل الذي أنت فيه، ولأعطت مضمون آخر مستلغاً عن
المضمون الذي أنشأ على حركته ما يبدو في النص السابق،
رحلى حركته ما يتركه النص نفسه، ثم يتمكن فاعله، لأسباب
مهيبة بيوتية. أهي لأسباب لها علاقة بية مهيبة، بل بية
مهيبة الفكر البادي، أقوى زعماء إنه لم يمكن من أن ينضم امره
في معالجة المسألة الطائفة، وهي تحتها تحتها نظرياً يسمح له
بالتأريخ بها. وفي هذا النص الذي يلي النص السابق مباشرة،
تدبل حتى ميسة ما أقول «فالدولة الطائفية من حيث هي أداة
للسيطرة الطائفية، كانت المظلم الأساسي بعلاقات الإنتاج المائدة بها
بهم من مريد من الاستغلال الطائفي تبع للظروف الاجتماعية
المتصارعة. ففي بعض البلدان البرجوازية، قامت الدولة

البيروجوليزية بتجميع الكثير من العلاقات المبرهنات القديمة لصالح موري البيروجوليزية المساعدة، في حين أن الدولة التي قدمت حتى قاعدة نمط الإنتاج الآسيوي حافظت على العديد من الركائز القديمة ومنها الطائفة والعشائرية والتجولة الإقليمية. فذلك لا ينبغي تركيز البحث، حتى الأشكال التي زعمها الطائفة خلال تطورها التاريخي ومراقبتها لمعد أنماط من الإنتاج، بل حتى علاقات الإنتاج التي سمحت للطائفة أن تبقى المراقب الأمين بذلك التطور. وبما تبرز المصلحة الطائفية التي جعلت لها ولا تزال تعمل وجود أشكال سابقة على الرأسمالية في مجتمعات بنات الرأسمالية ندفع الكثير من علاقاتها وبسط إنتاجها. وتتميز الواقع الاجتماعي متعدد الواقع الطائفة ومبرها الطائفة²

محمودة بالغة نفوس بعضاً من الحكايات هذا النص، ومختار هي أمر لاخرى. وللفهم، لا بد من تشذيب النص «الدولة الطبيعية» مثلاً، عبارة هي أقل ما يقال فيها إنها غريبة، لأنها حد نوحى شيئاً. وما أكثر القصص غير المنفكر في الصومع الضاهية. يمكن أن وجود دولة غير طيبة. وهذه مبرطة يتحد منها كلى باحث مادي. قد تكون معرفة المبراهم النظرية المبراهية سامية تدورخ المادي، وقد لا تكون، عند البعض، كذلك. هذا أمر لا أريد مناقشته الآن. ما أريد تأكيده هو بقدر هذا النص، هو أن الطائفة بدر عيه على خلاف النص السابق. كأنها إحدى «الركائز القديمة» التي هي على صيغة رئيسية بتسط الإنتاج الآسيوي، لا بتسط الإنتاج الرأسمالي. بل بين النصين تناقض، مع أن سطر واحد لا يفصل بينهما؟ أم أن الطائفة التي هي، في هذا النص،

(2) المبرهنة مر 2

على علاقة بتسلط الإنتاج الآسيوي، هي طائفية، «غير بتبوية»
 بينما تلك التي هي، هي النص الآسيوي، على علاقة بالتراساتية،
 هي طائفية «تبوية» وهي الحالتين، لا يقود لنا المذبح ما هي
 هذه الطائفية التي يختار، ويحتملها معه، في امرها على هي
 راحة؟ هذا كذب واحد ما وجد السائل فيها؟ وقد كتب
 مختلفة، ما وجد الاختلاف فيها؟ أسئلة يولفها غمر من الفكر في
 ياقن القوم، ينقل كلها بلا أجرية وكيف يكون لها جراب
 المسكر الذي حته برقت لا يطردها ولا يتسائل؟ وسهوا يكن
 لأمر، فالطائفية، هي هذا النص، حتى سموه وضوحها، هي
 بُنيًا من الماضي، تشهد في حضورها في الحاضر، فيه ولا
 بعدد لنا مؤرخ طيبة تلك الدولة وهي، بالطبع طيبة .
 التي قامت على قاعدة تسلط الإنتاج الآسيوي، وبماقلب على
 ، حتى ارتدته القنينة التي هي الطائفية كل هذه القوم الطيبة
 هي دولة بديعانية؟ نفهم من سياق النص أنها قد تكون كذلك
 رنهم منه أيضًا أن بالإمكان ألا تكون كذلك . اختار، بالفعل،
 في أمر هذا القوم والارتباك بماذا؟ لكل حد لأسباب . وهو
 باقوي، وربما كان أثرًا من ذلك الترخي الفكري أكثر من سبباً -
 يعود إلى البناء الفكري الركيك للجملة الأخيرة التي بدأ بكتابة
 الثاني، وننتهي بكلمة «إنناجه» طلب من الفاري أن يجد مر -
 هذه الجملة يرى نفسه ما اورد وما أقول بس صري اجتهد في
 مهم الجملة، قد أصيب فيه، وقد أعطى . فإذا أصبته، فلي
 الأفضل منه؟ وإذا أعطاه، فالمؤثر هو صاحب تلك الجملة
 الماضية، وصاحب آخرتها اللاحقات التي قد سنعين بها لتوزيع
 ما نحسن

الطائفية بُنيًا من الماضي هنا هو الأساس النظري الفلسفي

الذي تقوم عليه المعالجة الضاهرية للتمسالة الطائفية. إذن ليست الطائفية هي بنية المحاضر - وإن كانت حاضرة فيه -، ولا هي سامة له، ولا يوجد بالتالي تفسيرها به. إنها من بنية ماهية هي بنية علاقات من لإساج، تنبئة على الواسمالية، يستوفا هاهن بأنها علاقات سط الإنتاج الأسوي، وتساو القول بقضي بأن تكون الطائفية في اللغة الضاهرية (بيريقة، بسبب من اشتمالها إلى بنية هذه العلاقات، لا إلى بنية علاقات رأسمالية هي، بالمعنى، هي علاقة عداوية بها، من حيث هي، بالقياس ثانياً بؤيد ما أقول من آخر: لمؤرخنا يقول فيه، بالمعنى، إن الطائفية لم تكن في إطار النظام المقاطمي طائفية متجربة بالرغم من كونها طائفية بيروية المروء نظام الملل العملي ووجدت نصيرتها في كل المحاولات الاجتماعية^{٤١} وفي هذا، كما يبدو، تناقض مع ما يؤكد النص لأسير، إذ، كان فهمي له صحيحاً ومؤرخنا، في نهاية التحليل، القول الفص، فيحسم امره بين دوليه، وبشيت، أخيراً، على ما يقول، وإنساق القول بقضي بهذا، هي تفسير الطائفية، بعدما إلى بنية ما حول الرأسمالية، لا إلى البنية الواسمالية الوختا. وهكذا يجد المحاضر تفسيره في الماضي، هي هذا المنهج من الممارسة التاريخية التي هي هي علاقته تناقض بالصهج السادي والمأري بالطبع، كغيره من السهجيين لأن كان مثلاً هو الساركسي، وكان المحاضر فيه سر الماضي ومقتاده، فذاك هو، بالمعنى، يتناول المنهج الهشيم، وقل إنه في أحسن حالاته، ليوجه قارئه هيللي للصهج المادي بصد، وبالتالي، يفكر الساركسي

^{٤١} المصدر قس ص ٤٤

يذهب معترضين يقول: وما الضرر في أن يكون السهج متالفاً،
أو مختلفاً مثلاً؟ ما الضرر في ألا يكون ماركسياً، أو أن يكون
نتيجة سوء فهم الماركسية؟ ببساطة، أفرد، لا ضرر سوى أن
السهج الذي يقرأ المعاصر في ضوء الناصي، من حيث هو امتداد
له، أو حتى تكراره، بدلاً من أن يقرأ، بالمعكس، الناصي في
ضوء المعاصر، في اختلافه نفسه عنه، هو نهج يفتقر، يجب، إلى
إلقاء حد للاختلاف بين الاثنين، وبالتالي، إلى اصطدام معرفتهما
بعائق متحالتها. فيه ظهرت الطائفة كأنها بقيت من خلافات ما
قبل الرأسمالية، وفيه ظهرت كأنها راحة لا تتغير في نظريتها
التاريخية. فهي لديها في عاصمتها وعاصمتها كأنها في زمين
مهما هما واحد يشكرون نفس كتاب حاضرة في حاضرة البنية
الاجتماعية القائمة، حكماً تشهد على حضور ما في في حاضرهم
يمكن من الإجماع عليه. فالسؤال البني يطرح، حيث، في ضوء
هذا النهج من المعالجة، لا يمكن أن يكون، على سبيل المثال،
لنالي ما هو الشكل الذي يحد به الطائفة كمنصر من المناصر
المكرمة للبية الاجمالية الرأسمالية القائمة في بناد؟ قلنا أن
الطائفة التي بصور مؤرخنا حتى عدم القبول ما هي، ليست عتده
من عناصر هذه البنية، وإن كانت حاضرة فيها (بها مديفة عليها،
حاضرة فيها، في امتثالها إلى خلافات ما قبل الرأسمالية. لا هي
اتساقها إلى العلاقات الرأسمالية. لنا كان السؤال الذي يطرح في
هذا الضوء هو الثاني: ما الذي يسمح للطائفة بالاستمرار في
الوجود في بنية اجتماعية رأسمالية، بينما هي من بقايا بنية سابقة
على الرأسمالية؟ ولكل فكر أسئلة التي تتطلب باختلافه مشكلته
من سنة الفكر الذي به ينتظر ضامر في المسألة الطائفية، مثلاً،
هذا السؤال كيف سمحت الطائفة من أن مرافق حدة أنماط من

الإنتاج، لا في تعاضدها في البنية الاجتماعية الواحدة، بل في تعاضدها؟ ولا بطرح مؤرخنا على نفسه، في أي لحظة من محطات تفكيره، هذا السؤال. هل هذه التي يطلق عليها اسم الطائفة هي، في سطح الإنتاج، لأسبوبي، مثلاً، نفسها هي سطح الإنتاج الرأسمالي؟ ويطلع مؤرخنا على علم النظر (في الأشكال التي ارتدت، الطائفة في تطورها التاريخية) فبلى هذا النظر لا يهده، بل أكاد أقول إن الفكر الذي به يفكر مؤرخنا هو الذي يحول، في مشكباته التي سمده، ما يسمه، أساساً، النظر، دون هذا النظر الذي يؤكده، لو وقع، أن يفكر إلى ما قبله أن سرقة ذلك النظر التاريخي للطائفة لا يمكن أن تكون إلا حركة نهائية، لا سرقة تكرار في الصائل

3 في الشروط التاريخية لتكوين الرأسمالية في لبنان

بفكره هذا، زعمي هجومه، يطرح، ضاهر مؤلاً واحداً سيجد طرحه، كذا ترى، دكاو، في أكثر من خن من عواصم لبنان في ما بقي من علاقات الماضي (الطائفة)، في بنية الحاضر الرأسمالية؟ ومن هي مصلحة الحاضر في الإبقاء على هذا الماضي فيه؟ ويمكن بسؤال أن يأخذ صيد مختلفة، لكنه واحد فيها جميعاً. بما الجواب، فيقده لب ضاهر، في هذه السابق، على الوجه التالي. إن الشروط التاريخية التي تكوّن فيها الرأسمالية في لبنان، مختلفة عنها في بلدان أخرى (كالبلدان الأوروبية، مثلاً)، قامت فيها الدولة البيروقراطية بتعطيل الكثير من العلاقات القبلية القديمة لصالح قوى البيروقراطية الصناعية. لم يعثر في لبنان تعطيل هذه العلاقات، بل قامت الدولة فيه على

تضاعف سبط الإنتاج الآسيوي، (و) حافظت على السيد من الركائز القديمة ومنها الطائفة والمثابرة والشمرة الإنشيطية. يصعد صاهر عليه هذا ٧ تفاد السطري - لك جاز الصغير - من الانقطاع إلى الرسالية، في من آخر، يقول: ١ . (إن) التفاد المقاطعيين إلى كبر الملاكين، ويرور المؤسسات الدينية كقصيد أسامي من فضائل كبار الملاكين، ككثب مستدعي بقاء الطائفة في صلب العلاقات الاجتماعية (ما معنى هذه العبارة؟) لمحبة هذه الأملاك الرقبة الكبيرة ونديمهم نفرد المقاطعيين السابق في جهز الدولة الجديدة - القديمة. هذا الزعيم المقاطعيني علي يحاول أن يثبت على صعد كزعيم طائفي في حوزة تقوم على التراتبات الطائفية الضوئية منذ إعلان القتل المسمومين حسن اليوم. وريدت سيطرة الزعيم المقاطعيني كسيطرة طائفية وسيطرة المؤسسات الوثنية بيطره طائفية كذلك، بحيث يثبت هذه الطائفة، كما في السابق، في حق الملكية المعاصرة المسيطرة التي يجتذ ثوى طائفية واسعة نطاق عنها. فمجرد الاحتذاء عن ملكية زعيم طائفي أو عن ملكية زعيم أو أوكله يستثير حشود جماهير طائفة كبيرة لتنفق قور نطاق من أراضي ليست لها، ومبالغ ليست مبالغها لا بل مبالغ طيبة بضاعة غير نظورها^١

لا نجد، بالطبع، في هذا النص، ولا في غيره، تعبيراً لهذه الطائفة التي هي محور الكلام ومركز النظر. لكن، بالإمكان أن نستخلص من هذا النص فكرة أساسية هي أن الانتقال من الانقطاع إلى الرسالية لم يجر في صرح طائفي حثيف تمارسه ضد المقاطعيين قوى بورجوازية جديدة، بل إنه تم، بالعكس، في

تشكل سلمي، يضمونك الرحيم السقاطعي بقية ملائكة كبيراً
ويورسواوياً برصمها طائفاً وفي هذا يقول اقتصادي شاب لا مع
حولا قد يصح في ما له علاقة بسلك الاكتشاف السلمي، لكنه
بالتأكيد، خاطيء في رده الطائفي إلى علاقات ما قبل الرأسمالية
يلزم كمال هاني أن ما حصل في عملية الانتقال ليس من النظم
الإقطاعي إلى التشكيلة الرأسمالية هو أقرب إلى (. .) الطريق
الإصلاحي، المتكتم مع الإقطاع والمتردد في الحاسم وتعمل هذه
ما يفسر أصعب استغراب عملية الانتقال هذه أكثر من قرن كامل من
المرس لم يعجز القطع خلالها بصورة مفسدة مع بقية العلاقات
الإقطاعية وهذا ما يفسر أيضاً لماذا ظلت الطائفية، كعلاقة مبنية
أو كعلاقة اجتماعية متوارثة من تشكيلة سابقة على الرأسمالية، قائمة
وحاضرة في إطار متمسكة، متكتمة مع نمو العلاقات الرأسمالية
الواحدة، ومحتفظة باستغلالها تجاه هذه العلاقات^١ لا أريد أن
أناقش جيداً الحس كمال هاني، فناقشته هي هي مناقشة الحس
الضاهري، إذ الفكرة في النصين، كما قلت، واحدة تكفي رة
أن أثير - وأكتفي بهذه الإشارة - إلى خطأ المورين بأن تلك
التشكيلة السابقة على الرأسمالية التي تنتمي إليها الطائفية ظلت
«محتفظة باستغلالها» في العلاقات الرأسمالية إنها، بالعكس،
خاضعة لبطرة هذه العلاقات، كما عبري، بعدد بشي من
التفصيل

وفي مصر من أخرى مكرمة، سعيد صابر الخليلي يبدء

١ كمال هاني البورجوازية البينالية بين «المقالات الاقتصادية» ثم سماه
بالمراجعة على المشروع الفلطي الاشتراكي، مجلد الطبعة العدد الرابع
كالون الأول ٩٩٥ من ١٠٢

فيكون، مثلا «وسمح لا سبيد البثولة النظرية التي تؤكد على دور الرأسمالية الهامشية التي ساعدت في المشرق العربي، في إبقاء العديد من الأكتاف السبعة على الرأسمالية (كالتجارة والإقليمية والعنصرية والطائفية والعرقية وغيرها...)»⁽¹⁾ دفاعا عن هذه الأكتاف الهشة من الرأسمالية الناهية⁽²⁾ «ألف» منبهه عند هذا الحد من النقص قبل استكمال مراده، لأسجل حتراسي على لغة، لك لم تكن ركيكة، فهي بالتأكيد غير عتيقة وكيف يكون لفكر وضوح في مثل هذه اللغة؟ حتى كانت الشجرة، لإقليميه، العريضة الطائفة، المشاكسة أصلا من الإنتاج؟ كيف يجوز مثل هذا القول؟ وما معنى أن يكون دور الرأسمالية الهامشية هو الدفاع عن الأنسطة الهشة من الرأسمالية الناهية، أهني في لغة مؤرخنا، عن الرأسمالية الهامشية نفسها؟ ثم لماذا، كل هذه الحروب، (هامشية، هشة...) التي نعيش في إضعاف تصور الفكر من سبيل الشغل التاريخي الخاص بالرأسمالية في مجتمعاتنا؟ صحيح أن تطور الرأسمالية في هذه المجتمعات لم يتمكن من القضاء على شبكة واسعة من علاقات الإنتاج ما قبل الرأسمالية، بل أسهم، بالعكس، في الإبقاء عليها، بدلا من تقييدها، وهي أمور جديدة. ولأمر، في هذه الأحكام، كلها، بالجمع مكية كالتقنيين الاجتماعية نفسها التي هي قوسين مائلة، أو موعية) وربما كان لبرر جواز السيطر مصلحة طمعه في ذلك لكن السؤال يبقى، في الحالات، هاتما ما الذي يفسر حجم تطور الرأسمالية (والعجز هنا كما نمت، نسبي) - في مجتمعاتنا عن القضاء على العلاقات السابقة؟ وما هي مصلحة البرر جواز في الإبقاء على هذه العلاقات؟ هذا،

(1) «الجدول التاريخي» 4، ص 23

السؤال: كما نرى، صريح، ومزودنا بمول، كما يبدو بقدرته
بعض إلى تشير الأولى بالثاني من هذين السؤالين. بمعنى أنه يجد
في المصداقية الطبية للجورجوانية في الإلقاء على علاقت ما قبل
الرأسمالية هذه تفسير ذلك المعجز، في تطور الرأسمالية، عن
المضاد فيها. وهنا نحن نريد ما أقول: (وحيثما تحاول التفسير
على المسألة الطائفية منذ قيام الإمبراطورية الشهابية 1699 حتى إعلان
الاستقلال المسمي بـ 1943) وهذه المرحلة تتضمن مظهرين
من الإنتاج على الأكل

الأول: ما يسمى بمثل الإنتاج الآسيوي في مرحلة ما قبل
الرأسمالية

الثاني: المرحلة الرأسمالية في إطار تكوينها التاريخي كـ رأسمالية
عائدية تابعة لضرب الاستعماري. فهي تنتمي بعدد قس من
العلاقات ذات الطابع الرأسمالي، وتحتضن المصنفات السابقة على
هذا النمط من الإنتاج حفاظاً على مصالح طبقه لتجعله قوي
اجتماعية من كبار الملاكين ورجال الدين والجورجوانية الصغيرة
والرأسمالية التجارية الوسيطة وغيرها^(١) لن أهرد إلى تأكيد أن
الطائفية تسمى، في رأي هـ.م.ر. إلى علاقات إنتاج ما قبل
الرأسمالية. بهذه القضية ليس الآن مركز النقاش، ولكن أقصد
بما عند ما ورد في النص من تعليل غسني للطائفية بأنها، حائق
تطور الرأسمالية من حيث هي، بالضغط، بقا من علاقات
الخاصة بهذه مسألة بالغة الأهمية سأعرجها لاحقاً ما أريد
التأكيد عليه هو أن الحفاظ على المصالح الطائفية ليست التحالف
الطبيعي الوارد ذكره في النص هو الذي يمر عثم القضاء على

(١) المصدر نفسه، ص ١٢ - ١٣

بذلك العلاقات المتبادلة على الرأسمالية التي هي، في النسخ الضاهري، حقائق تتطورها وتتأكد الفكرة إياها في معنى آخر يكون فيه مزيج ما يلي ١ - فؤالة البورجوازية الليبية وتطور نظامها السياسي لم يات في عملية صراع مع لحاظ الإنتاج المتدفع عنها فقد بقيت على العديد من الركائز السابقة على الرأسمالية وأهمها الطائفة والمثالية والفنية والمالية، وذلك لنقص هذا النظام وحمايته في الأزمات المتعددة^١ . انكمي بهذه الحيات من التصرفات وأنتقل إلى مناقشتها

إن الشروط التاريخية التي تكوّن فيها الرأسمالية في لبنان والتي أشار إليها مؤرخناه وجزءاً كبيراً مني في نصه، هي بالتأكيد حاصل تفسير لما يجب تفسيره من عدم التغيير على علاقاته قبل الرأسمالية في البنية الاجتماعية الرأسمالية القائمة، بل من إعاقة إنتاج لهذه العلاقات بالذات. إنها أحد الأسباب تكمنها ليست كأي أسبابه ومن الخطأ حصر التفسير فيها بالشروط التاريخية لتكوّن الرأسمالية في لبنان لا تنحصر في تلك التي وردت في النصوص السابقة من انتقال ملحي - إن جاز التعبير - من الانقطاع إلى الرأسمالية، دون معاذرة حنية في صراع طبلي، واضح المعالم، بين قوى بورجوازية ثاقفة وقوى إقطاعية مختلفة إنها، في آن، شروط دينا لانتقال، وشروط ديمود مبك الإنتاج الرأسمالي، من حيث هو المسيطر في البلدان لأوربية، في طور تطوره الإمبريالي وطوره دينا هو، بالضبط، طور أومته وإذا صح أن لهذا النمط من الإنتاج - كأى نمط آخر - طورتين كبيرتين - الأولى هو طور تكوّمه، وهو هو طوره الصاعد، أي طور

(١) مجلة الشرق، العدد المذكر أيلول من ١٩٤٤

توسعه في عمقه إنتاجه، بالقضاء على العلاقات السائدة عليه، والثاني هو طور أومته؛ فمن الممكن القول، حينئذ، بأن الشروط التاريخية التي فيها تحققت جميعه تكون الرأسمالية في بستان، هي ممكنها: «السلبي» فالأول، أو قل في تعبير آخر، إن الشرط التي دخلت فيها الرأسمالية في بستان هي طور تكوينها، هي معطيات الشرط التي دخلت فيها الرأسمالية، كنظام حاكمي وكمنطق مسيطر من الإنتاج، في طور تكوينها، بتكوينها نفسه هي طور نظورها، أو على مرسمها الإمبريالي. ومثلاً لا يلزم هذا، الوجه من العرض، مع أنه أساسي لفهم الرأسمالية هي نمط تكوينها ونظورها الكولونياليين في بستان، وبالتالي، فهم الظواهر نفسها من هذه البنية الاجتماعية الكولونيالية. هب ما قبله بتخليه في دراسات سابقة، يكتفينا أن المبرر الأساسية للرأسمالية هي بلد كولينان هي أنها لم تعرف طوراً صالحاً كالذي عرفت في أوروبا مثلاً، بل إنها ما عرف سوى طور واحد، بمعنى أنها دخلت في طور ازدهارها بعددتها نفسه في طور تكوينها، فكان طورها هذا هو هو طور ازدهارها، وكانت بتمهاتها بالتالي، بنية أرضية، وكان تطورها بالطورة، ملجوماً بينها هذه لقد مبرها، بالتالي، من الرأسمالية الأوروبية الإمبريالية، بأنها رأسمالية كولونيالية. ومثل مفهوم من الإنتاج الكولونيالي أداة نظرية لتسللها السرمي. لا أقول هذا من باب سيرة الذاتية المعكبة، بل لأن هذا التفسير الكولونيالي للرأسمالية في بستان أساسي لفهمها في أوروبا التي هي البيوي بالإمبريالية. فمعرفة البنية هذه بالإمبريالية هي التي ساعدت الآلية الداخلية لتطورها التاريخي، في تميزها من الآلية الداخلية التي تحكم تطور الرأسمالية الإمبريالية. ولا يمكن فهم الانتفاضة بما هي النظام السياسي الذي فيه تمارس البورجوازية

الكولونيالية القبلية ضطربها الطبيعي، فلا يتركها إلى هذه البنية من علاقات الإنتاج الكولونيالية، هي أوضاعها التي البنيوية بالأميرالية، وفي كثير من علاقات الإنتاج للأميرالية، في البناء اثنين الفرص من العلاقات إلى سطح كومي واحد من إنتاج، هو سطح الإنتاج الرأسمالي. أقول ما حدث أيضاً ليس منهجي أنكره هو أن التاريخي ليس عامل تفسير إلا بقدر ما يعمل عمله في البنيوية كترانين البنية هي، في نهاية التحليل، الأسباب وحامل التفسير الأساسية هي مفادها - ولا أقول هي صنف - مجموعة تعمل هذا يعني أن تلك الشروط التاريخية المعروفة تكون الرأسمالية في لبنان لا تعمل في تفسير الإبقاء على علاقات ما قبل الرأسمالية (لا من حيث هي كضمان، مجتمع، هي تعمل أياً تطور كوليونيالي لهذه الرأسمالية هي، في بينها الداخلية آلة توسع صلبهم يمتدحه تلك التي هي بنيوية علاقاتها التبعية بالأميرالية ما أليه التطور الإميرالي للرأسمالية، فهي، بالمعنى، هي بنيوية الداخلية، أليه توسع لا محدود منعزل من حائل علاقة التبعية المنيرية بالأميرالية التي بها يصطدم تطور الإمبراطورية الكولونيالية، وجاء باستطاعته يبنيه وما تلك الآلية من التوسع اللامحدود سوى أليه التوسع الدائم للرأسمال الإميرالي إلى القضاء على علاقاته ما قبل الرأسمالية، بل إلى القضاء على علاقات رأسمالية باتت متخلفة من مستوى تطورها لا سيما هي مصالحه ومبادئه الطبيعية هي هذه الحركة من القضاء على هذه العلاقات، وبها، يحقق توسع رأس المال في حركة إعادة إنتاجه إن القانون العام الذي يحكم التطور الكولونيالي برأس المال هو قانون حجرة (الانسبي)، هي وحدة إنتاجه المستوحدة نسبته من القضاء على علاقات الإنتاج السابقة عليه التي هو،

بالعكس، يصبح إضاحها، في سيطرته بالذات عليها، في شكل مختلفة توش بها، بالتالي، خيمومة النجدة هي، ردة، بجهة متجددة في البنية الاجتماعية الكولومبية، بين آلية إعادة إنتاجها، في استقلال تام عن آلية إعادة إنتاج رأس المال الكولومبي. كما يؤكد كمال هاني، مثلاً، في صبه السابق - كان المجتمع الكولومبي مجتمعاً متجانساً متجانساً في استقلاله الواحد من الآخر - وجد كولومبي (رأسمالي تبني) روحه سابق عليه بل هي في تلك البنية الرأسمالية باقية متجددة بآلية إعادة إنتاج رأس المال الكولومبي نفسه الذي هو بجهة إنتاجها، أو قل إنه يؤمن بها إمكانية إعادة إنتاج في إعادة إنتاجه المتوسمة بالذات، بسبب من حجرة البني في القطاع عليها، في ارتباط تطوره بالإمبريالية ارتباطاً تبعياً هو ارتباط بصر بها، في علاقة متجددة هي أساسية له هنا يعني في تعبير أكثر، ن علاقات الإنتاج السابقة على الرأسمالية ليست هي البنية الاجتماعية الكولومبية، هي نفسها هي البنية السابقة، بل هي، بالعكس، حتى في مبادئها، ورغم هذا التباين، مختلفة احتلاله البينين الذين ليست هي بهذا هي بجهة هي البنية السابقة على الرأسمالية، علاقات مهيمنة بيطرة على الإنتاج ما بل الرأسمالية، سواء أكان الإقطاعي أم الأسيري لكنها هي البنية الكولومبية حاضمة بالعكس، لسيطرة علاقات من الإنتاج الكولومبي هي، بالضبط شكل تاريخي متعدد من العلاقات الرأسمالية ليست، إذن، مختلفة باختلاف وجودها هي البنية؟ لا وجود مستللاً، كما بين القول، لتتبع من عناصر البنية، بل الوجود الفعلي كله للبنية، ولتتبع فيها - لا هي استقلاله عنها -، هناك هي المختلفة، تختلف باختلافها، حتى لو كان هو هو، ربما هو، هي الحقيقة، كذلك

أول ما يمكن أن نستخلصه مما سبق هو ضرورة هذه الطائفة إلى بناء علاقات إنتاج الكولونيالية، لا إلى علاقات إنتاج ما قبل الرأسمالية، حتى لو كانت هذه العلاقات هي الرحم الذي منه أتت غاريبايها. في البنية الاجتماعية الكولونيالية يندرج نسبه في تطور الإنتاج الكولونيالي، لا في تطور الإنتاج ما قبل الرأسمالي، لأن هذا هو الاستعدادي الأساسي هذا يعني، إخضاع من وجهة النظر الاقتصادية نفسها، ويحرر عن الجانب السياسي، أن العلاقة التي يحاول مؤرخنا أن يقيسها بين الطائفة ومط الإنتاج، بحسب تأويله الأساس لمنهج المدعي، هي علاقة نمط الإنتاج الكولونيالي، هي إطار علاقة تبعية التبرئة بالأميرالية، لا بمط الإنتاج الأساسي. فوضع الطائفة في إطاره البري هذا الذي هو بالضبط، إطار منه العلاقة من الشيعة اليسارية بالأميرالية، هو التدخل الحقيقي إلى مهمتها كمسألة سياسية هي حالة الشكل التاريخي السعيد من التقدم السياسي الذي عده مدارس البروجوازية الكولونيالية سيطرتها الحقيقية والسؤال التاريخي الحقيقي الذي يطرحه في هذا المقام، هو لماذا لا بالجنود التاريخي للمسألة الطائفية، بل بالشروط التاريخية التي فيها تكون هذا النظام السياسي من السيطرة الطبقية البروجوازية، كنظام حقيقي. إنه إذن سؤال خاص بالبنية الاجتماعية الكولونيالية، الرأسمالية، وبشرط تكرارها، لا بالبنية السابقة عليها. وهو، بالتالي، خاص بالنظام السياسي ليطرد البروجوازية فيها، لا بنظام السيطرة الاقتصادية أو الاستبدادية أو الآسيوية. وهو، بهذا، خاص بأزمة الامبريالية، من حيث هي في أزمة نمط الإنتاج الرأسمالي، وليس بأزمة النوع العملي وتجزئتها الاستعمارية (ملاحظة: ولذا تكون سبوتها، نتيجة، فقط، لفصل خارجي من القوى الاستعمارية

- كما يعمل للمحرك الفهمي (أي البروجنوازي) والقيمي (أي البروجنوازي أيضاً) أن يكون - ولا تكون، بالضرورة، لأرض، نتيجة ذلك تفككتها الداخلي؟ أم صيغت، يمكن أن تكون الثانية - من كان ضرورياً أن يكون هذا النظام البروجنوازي طائفاً؟ وأين تكمن هذه الضرورة؟ راجعاً لإجابة، طعنها تكسر، في ضوء ما سبق في آلية يكون الرأسمالية في لبنان، في إطار علاقة السيطره لإسبالية، أي، بالتالي، في إطار طرق لأزمة من نمط الإنتاج الرأسمالي لكن السؤال التاريخي هذا ليس لأرض، بل الألى، هو السؤال البري معنى هذا يد السؤال التاريخي لا يطرح، في مفهوم السياسي على الاقتصادي، إلا في أثر التحليل البري نمط المحرك الداخلي بفعل النظام السياسي البروجنوازي كنظام طائفي. معرفة فيه هذا النظام في التي تقود إلى طوره ونفثه، بالتالي، المعرفة بالية على ضرورة إنتاج المعرفة بتاريخ كثرها هكذا جوداً يتطوّر الفكر المادي، في بحث التاريخ نفسه، من بين الحاضر إلى تاريخ تكوّنهما، في إنتاج معرفة بالمعاني يجد شرط إمكانها في صوره الحاضر والتجديد، ريمه، صله

4 - في اضطراب العلاقة بين السياسي والاقتصادي

ثم إن مؤرخنا لا يبتن، ولا يبرهن، بل يقرر أن الرأسمالية الهامشية، أو المعرى الطبيعية السيطرة فيها نجد مصدريها هي الحفاظ على علاقات إنتاج ما قبل الرأسمالية - ولا صرفاً إن كان ذلك لأسباب اقتصادية، أو لأسباب سياسية، أو بهتين النوعين من الأسباب معاً - لا ينبغي هذا القول بل بالعكس، يؤكد صحتهم وحوادث، كما يستند أن يجد به في مفهوم نمط الإنتاج

الكلولوجياي نفسياً معتمداً لكنني أترضيه - هوأ - على ما يظهر في شكل بناءاته، وأطالب بالمسير بيد أن التفسير مربوط بشكل السؤال وصحته، وموضوعنا طرح السؤال، وحلته الجواب علي إذن، أن أطلب الحكم، حتى لا أطلبه أما السؤال، فهو في هذا الشكل، وبه هذه الصيغة: «كيف تستطيع قوى حلقية» في ظل ضغط من الإنتاج يدعي بعض الأشكال الرأسمالية، أن يحافظ على أشكال سابقة على الرأسمالية ويحدث قوى حلقية في معزولة ليست في صالحها لا يمل ضد مصالحها؟²¹ ويرى طاهر أن سؤاله هذا هو «الحلقة المنهجية الأساسية» لتتأمل في السؤال، قبل أن تظهر في الجواب

أحذر في أمر هذا النص كيف أنازله ثمه حيبه في تركيب اللغوي يتم من غموض في الفكر هو الذي يستوفيه. فالسؤال المطروح فيه يتضمن، في الحقيقة، سؤالين متداخلين ولا يحسم القول فيه، من الناحية المنهجية البحث، إلا بالفصل بينها، وبمسير الواحد من الآخر الأول هو الثاني كيف يستطيع ضغط من الإنتاج يدعي بعض الأشكال الرأسمالية، أن يحافظ على أشكال سابقة على الرأسمالية؟ والثاني هو الثاني: كيف تستطيع قوى حلقية طمية في ظل ضغط من الإنتاج يدعي بعض الأشكال الرأسمالية، أن يحدث قوى حلقية في معزولة ليست في صالحها لا يمل ضد مصالحها؟ والسؤال هذا مطروح من وجهة نظر القرى البسيطة: «الحسن الذي تناقض يحتمل أيضاً، بل يستلزم بالضرورة طرح سؤال ثالث هو الثاني نفسه، لكن من وجهة نظر القرى

الطائفة سيطرة القوى المسيطرة حيث يأخذ السؤال هذا، في البقعة الظاهرية، صبغة الثاقبة كيم يمكن تقوى طائفة طبقه مسوقة أن نخوض، ضد مصالحها، معارك القوي المسيطرة؟

السؤال الأول سرال اقتصادي، ويجب في كية الاقتصادي، بما هو نمط الإنتاج، تفسيره وتفسيره يكمن، كما أشرت في كية تطور الإنتاج الكولونيالي إن هيائه المصنوع النظري بسط هذا الإنتاج، كمبدأ تفسيري لظاهرة جديدة علاقات ما قبل الرأسمالية في البية الاجتماعية الكولونيالية (الرأسمالية البعية)، يفرد مسيراً إلى تحييب لآقتصادي في نفس هذه الظاهرة، علا يبقى لمؤرخ من تفسير لها سوى ما رايه في نفس ملبس لظاهر من مصلحه طبقه للقوى الطائفة - الطائفة في الرأسمالية الهانشب، في الحفاظ على تلك العلاقات الباقية كأن التاريخ حركة خفية من التي يسوجب فيها لربط هذه القوى وراثتها فيحقق في مبرورته العملية، أمعاء الزراعة كأن التاريخ بلا موضوعه كما بلا قوانين. وفي هذا مناقض صارخ مع المبدأ الأساسي الذي وضعه ضاهر لمنهجهم، وهو الإطلاق من بسط الإنتاج، ورو الطعرب لاجتماعية، كالتأقية إليه صحيح ان مؤرخنا يكتب من الكلام على أنماط الإنتاج، الرأسمالية منها وغير الرأسمالية، على صفحات كتابه بكن الكلام. عليها شيء، والتفسير بها شيء آخر. والتفسير هنا يقتضي بضرورة التطر في كية الإنتاج الكولونيالي لفهم تلك الظاهرة من تجد علاقات إنتاج ما قبل الرأسمالية، على النظر في مصلح الطبقات المسيطرة، حتى لو كان توافق بين تلك الآلية الموضوعية وهذه المصالح الذاتية وقد يكون، أحياناً، بينها تناقض، وقد يكون توافق وتناقض في آن.

٢ سؤال ثانوي

بحسب الشروط التاريخية الملجوبة الحاصلة بحركة الصراع الطبقي أما عدم النظر في تلك الألية الاقتصادية، فهو تعيب لملي بلا اقتصادي في تفسير التاريخ وظواهره، ورغم استحضاره النظري بن حده

أما السؤال الثاني، فسياسي، ويجب في آلية السياسي، بناءً على حركة الصراع الطبقي، تفسيره ويمكن، فالحق، ولعمري من الموضوع، إعادة صياغته على الوجه التالي كيف تمكنت البرجوازية اللبانية، على امتداد سنوات من سيطرتها الطبقية لا سيما بعد الاستقلال وحتى عية الحرب الأهلية، بن في أليات مرحل منها، من أن تتجسّد اقتصاداً واسعة من جندير الطبقات الكادحة، وأن تمتد إلى جانبها، في معارك ضد مصالحها الطبقة الحمية؟ يكفي أن أثير، في السان الراهن يبحث، إلى أن مثل هذا السؤال يجد جوابه الأساسي في بناء الدولة البرجوازية كدولة طائفية والنظام السياسي البرجوازي كنظام طائفي لا يمكن في صيرورة أن يجد من هذا السؤال جواباً حقيقياً. لا يستند نظامية كنظام سياسي لسيطرة البرجوازية اللبنانية كبرجوازية كولومبالية وما أعلن محدثها أقر لها، كما في مفهومها البرجوازي مثلاً، فمراً على تقديم جواب صحيح. أما الموضوع في فهمه، أو التحريم حولها فربما محدثها، فمراً يبيّن السؤال لا جواب

والسؤال الثالث أيضاً سياسي، ويمكن، فالحق، ولعمري من الموضوع صياغته على الوجه التالي ما الذي دفع أساساً واسعة من الجندير الشعبية، بن حتى من الطبقة العاملة، نقض البرجوازية المسيطرة، إلى السور، مثلاً في الحرب الأهلية لعمري أن منه في نهج طائفي فاشي؟ وانسحب هذا، كأقدي سيفه، يجد

أيضاً تلعبه في آلية الساسي، وبها هي آلية الصراع الطبقي في بنية
 اجتماعية كوربورية كالتبعية اللبانية، التي سحبت فيها الأطر
 المؤسسية لهذا الصراع كأطر طائفية هي، بالضبط، أطر النظام
 الساسي البورجوازي القائم فالنظام هذا هو من وجهه نظر
 البورجوازية هي وجه أساسي منه، نظام الصراع الطبقي نفسه
 بمعنى أنه النظام الذي يحارب البورجوازية أن تعرضه على الصراع
 الطبقي نظراً له، بل كان الصراع هذا كلما احتدم في حركته
 الفعلية، أو في سيورته الثورية - كما في هذه الحرب الأهلية،
 مثلاً - اصطدم بنظام البورجوازي هذا المعروف عليه، وحارب
 بالعكس، من من يسيروه - هكذا كالم البورجوازية، وسبقها ربما
 تسعى إلى أن يأخذ الصراع الطبقي الذي يمارسه ضد بعضها
 الطبقي، وفي أطر النظام الساسي الطائفي ليطبقها الطائفية
 صبرى طائفاً هو المثال، المتوافق، المتشبي مع نظامها هذا
 ومع ضرورة تأييده - بينما كانت الطائفة العاتلة، ويسمى حزب
 تحري - مع حركاتها الطائفية، ومن مرقعها الطائفي في حد
 التحاليف - إلى تحرير الصراع الطبقي من حجاب الطائفي هذا
 وبالتالي، من أطر المؤسسة الطائفية، التي هي أطر الدولة
 الطائفية، في عبارة طائفة كتحققها، رتقها، في تصادم مباشر مع
 نظام سيطرة البورجوازية من الطائفي إقن - بل من الضروري أن
 تعود تلك الممارسة الطائفية للصراع الطبقي، بضروره منطقيها
 انشوري نفسه، إلى ضرورة تغيير هذا النظام الساسي الطائفي
 ليطرد البورجوازية الذي دام قائماً، ليبدأ الصراع الطبقي
 أسير محو الطائفي وأسير أطوار المؤسسة الطائفية، وسينتهي
 الحقيقة الكادحة به، بالتالي، أسيرة علاقة من التبعية السياسية
 الطائفة التي تربطها بالبورجوازية المسيطرة هي علاقة تبعية

السياسي الطائفي هب أيضاً أكتلي بإثارة، وأصبح من بعده
لأمر، للتطيل وتفاصيله، إلى مؤسساته اشترت إليه، سابقاً

وأعود إلى صيغة السؤال في سؤال مؤرخنا، لأنسانه، يدور،
عن سبب وكبح الفكر في حيز التركيب النقوي، ذلك ان منطق
هذا لا يسطو عليه المعوي ليس، في رأيي، لخيراً، فاعطى له
الملائكة، في المنهج الضاهري، بين السياسي والاقتصادي، هو
السبب في خطايب اللغة، وليس العكس، إن منطق النظر المادي
في المسألة الطائفية بنفسه، أولاً، بتحديد هذه المسألة في
واقعها المعاصر، كسأله بسببه، ويريد هذه المسألة، بالتالي
لنأى، بالنظام السياسي بيطرة البروجوازية البانية الكروموبالية
ريودها، ماثلاً، في بعضهما على الاقتصادي، إلى بنية علاقاته
لإنتاج الكولومباليه المسيطر في البنية الاجتماعية الليانية الرامة،
في الشكل النورمي المحدث الذي به يسيطر نمط الإنتاج
الكروموبالي في هذه البنية على أنماط الإنتاج السابقة عليه، في
تحايشها معه، والذي فيه يؤتى راحة إنتاجها، في سيطرته
بالنات، عليه، بفعل علاقة التنمية البشرية التي يربطه بالإمبريالية،
في وحدة النظام الرأسمالي العالمي، وتفاوتت تطوره البشري، ربطاً
بمنحبه عن إمكان القضاء عليها - أعني على تلك الأنماط - في
الحركة نفسها من راحة إنتاجه المتروكة الاختلاء، كما يرى
الفارزي، قائم في كل حلقة من حلقات هذا البطن من النظر
المادي، بين وبين المنهج الضاهري

3 - الطائفية وعلاقاتها مع قبل الرأسمالية

أما جواب الذي يقترحه مؤرخنا، على شكك مؤرخه، بقوله

تبدو «والجواب ستفتش عليه أبعثا في هذا النمط من الإنتاج وليس في المظاهر الطائفة السائدة، نمط الإنتاج الرأسمالي الذي توضح بشكل كامل في المجتمعات الغربية كان الحصول التاريخي لتطور قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج المختلفة وقد أقام ذلك النمط في بعض البلدان الأوروبية علاقات إنتاجية طبقية دون أن يعني ذلك أن هذه العلاقات واضحة وموحدة لجميع المجتمعات، فالحض منها قد قطع نهائياً مع الأنماط السبقة على الرأسمالية، (.) لكن البعض الآخر، في مثل أوروبا بالذات، قد حافظ على العديد من الأنماط ما قبل الرأسمالية (.) واستمرت الطائفة أو التجزئة والدمج الإنشائية لتلك ركائز ثابتة للتصنيع في بلدان قروية عديدة وهناك بعض النظريات التي تؤكد على مصداقية هذه الرأسمالية في بقاها مثل تلك العلاقات السبقة على الرأسمالية حيادية للاستغلال الرأسمالي نفسه (.)

فالتحليل المنهجي لتطور مجتمعاتنا المتقدمة من الأنماط الإنتاجية السابقة على الرأسمالية إلى بعض الأشكال الرأسمالية مع الحفاظ على العديد من الأشكال السابقة، ليس عملاً كيف يفيت لذلك الأنماط طائفة ينهيه فيها بعد ظهور التباين الرأسمالي العالمي للسلع والإنتاج ولهاذا الاستغلال على قاعدة العمل المجبور، فهي هذا التطور التاريخي بلذات يكمن فهم تلك المظاهر وليس بالعكس لأن الانتقال من الملكية الجماعية لتصرف، والمائات الباطنية المسيطرة، والنمط الرأسمالي المختلف، والعرف الضعيف المزدود والمربطة بسوق الاستهلاك المحلي، والتجربة الضعيفة غير القادرة على المنافسة، كل هذه العلاقات نجته دوراً أساسياً في ولادة دولة تقوم على قاعدة تلك العلاقات وترسخ الروابط العقلية والمعنوية السابقة (.) فهذه الدولة لم تولد في صراع مع القديم بل في

أحدهما، ووجدت ولائها من الخارج لبلي على تلك القديم
وتدخل الطاقة في كل المجالات التي يظهر التطور الاجتماعي أن
مادة القوة بحاجة إليها، إلى أن يكون «الطاقة أو التنظيم
الطاقة لم يدخل التنظيم للماتري بل سكته وعزوه تمسكه على
قاعدة سكت الأتمتة السابقة للرأسمالية هي الأنماط الرأسمالية
وتدريجها معها، كذلك للطاقة والطاقة لا تتعارض بل تتعاين
حيثما على قاعدة سكت الإنتاج المذكور» (ملاحظة سكت قراء
النص مرآة، سكت إلى هذا النمط من الإنتاج المذكور) ثم
يقول مؤرخنا «إن هذه القوى (الطاقة - الطاقة - الطاقة) في
ظل النظام الطائفي - الطائفي منذ القاطنين حتى اليوم، والحد
أسيرة أوضاع مشابهة ونمود فلذلك نجد أن السكت الرئيسي هذا
العالم (أي عالم؟ الطائفي؟) يجب تفسيره (كذا) في نظام سكت إنتاج
يسمح بمنح هذه المفلولات ولا يجوز التفتيش عن محتاج فهم تلك
المفلولات في سكت القوى المنتجة الضعيفة التنظيم والوعي
السياسي»^{٢٥}

كان من الممكن أن انحصر هذا لاقتباس إلى جملة أو
جملتين، وكان من الممكن أن أتوسع فيه أكثر لكن الأهم يبقى
في الماتري، إصرار مؤرخنا على رد الطاقة إلى علاقات إنتاج
ما قبل الرأسمالية، وهذا ما ٧ يمكن القول به، بالأسباب التي
ذكرتها، ثم إن تفسير الطاقة، يرجع إلى هذه العلاقات، يجعل
من فهمها في واقعها الراهن، «مستعصياً» فهي، كما يحددها
مؤرخنا، في نفس ماضي، أحد المصنفات السابقة على سكت الإنتاج
الرأسمالي، لكن الطبقات المسيطرة في البيئة الاجتماعية الرأسمالية

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٢٩ - ٣٠.

يجد مصدريها في الحفاظ على تلك العلاقات الساطعة التي منها الطائفة المحطوط الصوفية لهذا التصير الضاهري هي، ويجازيه التالي

١- يجد الطائفة الأساسية أساسها المبادي في علاقات ما قبل الرأسمالية

٢- حافظت الرأسمالية في لبنان، لأنها غاشية على جبه العلاقات، لأن في الحفاظ عليها حفاظاً على مصالح الطبقات المحطوط

٣- الطائفة الضاهري في لبنان الرأسمالي يحطوط تلك العلاقات السابقة التي هي فيه من حقائق تطوره الرأسمالي

٤- الطائفة هي، إذن، في انبائها نكس إلى هذه العلاقات السابقة، واحد من هذه الحقائق

نكس السؤال الذي يطرح في هذا المجال هو التالي كيف يحافظ ما هو حائق لتطور الرأسمالية على «معالج الرأسمالية» أو لن، في جبهة أخرى. كيف يجد الرأسمالية مصلحة في إعاقة تطورها؟ قد يكون لهذا السؤال حضور حسيبي في النص الضاهري، لكنه ليس مطروحاً فيه موضوع رفض كان فيه مطروحاً، برغم ما مفود، فإن منطق النص، في مياحه المكري العام، يقتضي بأن يكون ما قبل الرأسمالي هو حائق التطور الرأسمالي، في هذا المجتمع من الرأسمالية الهامشية، وبأن يكون القضاء على هذا الحائق هو تحرير لها التطور الرأسمالي. وفي هذا استعانة حسية لهيكل كلاسيكي ميكانيكي من التفسير هو هيكل تنابع أنماط الإنتاج في حركة التطور الاجتماعي وفي ضوء هذا الهيكل، لا يمكن للطائفة أن تكون، هي رهن الرأسمالية معه من رهن سابق عليه وعليها هو، هو مؤرخنا زمن مط

الإنتاج الأدبي^٣ والنقطة في المجتمع اللبناني الراهن هو

٣ في محاور كثير من كتاب محمود شاعر وأ. تظهر هذه القضايا الجذرية إن جاز التعبير. بين الماضي ونسب الإنتاج الأدبي الذي عليه يدور نظام العمل اللبناني، موضوع يتكلم مثلا عن «نمط العلاقات الطائفة السابقة القائمة على أساس نظام العمل اللبناني» (١٩٩٦)، أو عن «نظام العمل اللبناني كنظام سياسي طائفي وجمعي مختلف». من ذلك، وعلى النعش الأوضح هو الثاني: «إن نظام العمل اللبناني القائم على نمط الإنتاج الأدبي قائم من الأسباب الأساسية لقصور النمط وتقسيم ولائها». إنه نهاية النظام السياسي اللبناني الذي قائم على أساس نظام العمل اللبناني وروية حد التكيف من سمات النمط الأدبي للإنتاج التي لا يزال متبعة حتى اليوم. لم تكون فضل بين نهاية المشروع العام أي السلطة نفسها، وإن يكون بإمكان أي نظام طائفي في لبنان أن يلائم ذلك التعبير إلا بتجاوز نظام العمل نفسه والانتقال إلى النموذج العمالي الذي يلائم مديلا حقيقيا، لا تفاق الظروف السياسية الطائفية للمجتمع اللبناني في محيط القرية. ردا دلائل الحرب والأغلبية المتأثرة في لبنان فتكون كلها مستحالة محمود أي نظام سياسي قائم على أساس نظام العمل اللبناني» (١٩٩٦).

يشير هذا النص جدا من التلازمات. ولأنه حتى أن النظام اللبناني الطائفي اللبناني هو أي جند النص أي، وهذه العناصر الثلاثة هي حاشية وهو هو الذي قام على أساس نظام العمل اللبناني، التقدير بدوره، وهو نمط الإنتاج الأدبي، علاقة العمل هذه بين النظامين هي التي سمح بتاريخ الطائفة، لا حدث في النص الفصاحي، أي معاودة لإنتاج العمل بين كينونات، قد لا يكون له وجود المنصب إلى موضوعه إذا كان الأمر كذلك فالسؤال هو: ما علاقة هذا النظام السياسي اللبناني الطائفي بالرأسمالية أهل الجيوب الفصحى في الثاني. علاقة بها هي: قبل علاقة ما قبل الرأسمالية بالرأسمالية في مضمونها فيها. يسبب من قوة هذه حاشية، أي هذه التلازمات، هي أن نظام العمل اللبناني موضوع، في النص الفصاحي، م حيث هو نموذج للنظام السياسي اللبناني الراهن. طبيعي أن يكون اللبناني في هذا الفكر الفصاحي. جودها للعناصر يسبب من مائل الكثير، ويسبب من هذا المثال، أي، يلهمنا بعد العناصر تفسيره في الجاهلي، إن سبب هذه التلازمات، فهي نتيجة مباشرة للتأثير، وهي أن الخلط بين الماضي والحاضر

التناقض البسيط القائم بين الرأسمالية وما قبلها، أو بين ما هو فيه
 - أعني في ذلك المجتمع - منه، وما هو فيه من سائر عيبه
 لكن الطائفة، هي وأفعها انفعلي، ليست كذلك، وليس يمثل
 هذا المنطق من الفكر، ولا يمثل هذا الهيكل من التصير تفهم
 رئيس إنا كانت الطائفة في الشكل التاريخي المحدد للنظام
 السياسي الذي فيه نماوس البرجوازية الكولونيالية الثانية سيطرتها
 الطبقية، فالنظام الخاص بها، أو الذي به تقرر، ليس القائم بين
 الرأسمالية وما بعدها، بل هو القائم بين قاعدة مادية رأسمالية
 نظام سياسي متعلم عنها، يحكم انتعاشه إلى علاقات ما قبل
 الرأسمالية - (أي حيث هو، مثلاً، نظام موروث من نظام العمل
 العثماني، أو من حيث هو نظام إقطاع مباحي) بل هو القائم
 كما في هذا التمييز السيكانيكي لبيد التوافق، أو عدم التوافق،
 بين البناء الموقر (المسيحي والمحمدي والإيديولوجي)، والبناء
 الضمني الاقتصادي، فالنظام، بالمعنى، قائم في هذه البنية
 لاجتماعية الكولونيالية اللبنانية بين بنائها الضمني وبنائها التحي،
 ي بالنعدي، بين هذا النظام السياسي الطائفي وبنية علاقات
 لإنتاج الكولونيالية. هذا النظام السياسي هو، في عبارة أخرى،
 نظام البرجوازية الكولونيالية منه، وهو، في طائفة الطائفي،
 أساسي لفسومة السيطرة الطبقية للبرجوازية المسيطرة وطائفة
 الطائفي هذا أساسي لوجوهه كنظام برجوازي، لكنه، في أنه،
 معطل لوجوهه كنظام برجوازي أو قل لك الشكل الطائفي نفسه
 الذي هو أساسي لوجود النظام كنظام برجوازي، هو نفسه الشكل

« قائم في أكثر من زمن من هذا الكتاب. فلهذا يقول إلى هذا وقتاً إلى ذلك
 باستمرار. فلهذا أن الناحية يتجه على العكس ويوجد، والعكس بالعكس
 وتجب لا كثر الأمر يتجه على هذا الشكل وطائفة يتجه طائفة يتجه؟

الذي يحتل وجوهه، في وظيفة العنقودية، كنظام بورجوازي انتقضي، زعم، بنوي، يمتد أنه كلاس في بنية النظام. معه، بينه كنظام بورجوازي، وبينه كنظام طائفي وهذا أساسي بذاك، والعكس بالعكس لكن هذا يعني ذلك من حيث هو، بالشبهة أساسي له والعكس بالعكس هنا يعني، في تعبير آخر، أن الطائفية حائق لتطور الرأسمالية لا يسا هي حائق متابع على الرأسمالية، بل يسا هي، بالشبهة، حائق رسالي (بها يعني تطور الرأسمالية، من حيث هي أساسية لهذا التطور، كتطور كولونيالي، لا من حيث هي من خارج هذا التطور، أو ما قبله) هذا ما حاولت إثباته في دراسات سابقة. وهذا ما يجب فهمه بمتن آخر من الفكر البادي، وبفهم آخر لفكر البادكي مختلف من الذي نطه، مثلاً، في التصور الضاهية

سهل هو النظر في المسألة الطائفية بمتن الفكر الطائفي أمثلة عليه كانت المصروف السابقة، وكانت إلينا لعجز هذا النظر عن إمكانية التولع بمثل هذا البسيط عن الفكر بلطف ظل الواقع الملموس في واده، والفكر الناصر فيه في راد آخر، وإثبات لا يلتزم في حقل المعرفة إلا بنموه للواقع تلك بهذا الفكر وما هذا التصويع بمعومه، بل تضليل ليهولوجي في خضم البورجوازية الكولونيالية البسيطة. حتى هو الفكر الطائفي في منطق، متعلق عليه في مره. علا جزء به الإنتاج المادي ولا علاقته، لا جزء به بطلاء ولا الصراع بها. طائفتان تمثل فيه كامل الفضاء الاجتماعي، وهي في زمن محرم

تكن الصهرية بدأ بالنظر في المسألة الطائفية بمتن الفكر المادي إصراراً في تجديد هذا الفكر الأخر هو الإرلاق، باسم

المعلوم، إلى حقائق الفكر الطائفي، برعي أو بعير وعبي، وفي الحالتين من كل واحد هو إلهام المعلوم، برعي، قبل عليه، واتضح بالمجرد، في إلهام الطوائف وتثبيت الطبقات، كأن بين هذه وبينك شيئاً منطقي، إلا تكون الطوائف إلا لا لم تكن الطبقات، وبالألا تكون الطبقات إلا لا لم تكن الطوائف (مع أن الطوائف هي) بالمعكس، هي سلبية المادي السلب، تكون تاريخي معتمد من وجود الضيقات نفسها، والكنائس منها بوجه خاص، هو، بالقياس، ويوجد الممارسي في علاقة تامة سياسية طبقية تربطها (الطبي) في أراد الفكر أن يكون أميناً سلبية، فالأمانة عند بلطفي برقت الطوائف والامعزاز إلى الطبقات، لكنه يتفق، حيث في منطق هذا كالأخرى على أن في منطق، هي من عبيد، رفق بئالي، طبقه المادي، وما كان ومن الفكر المادي المتقن يوم عبيد، لأنه، بالقياس، من الواقع المادي المعلوم قد يخطئ، بالطبع، وهو بالفعل، يخطئ، لأنه تاريخي لكن، في جهده أن يصيب الهدف، يخطئ، لا في إدارة الظاهر له. فهل أصاب مؤرخنا الواقع المادي المعلوم في معاركهم العلاقة بين الطائفي والطبي؟

6 - في العلاقة بين «الطائفي» و«الطبيقي»

يستعمل مؤرخنا كثيراً امر هذه العلاقة، فهي منه، بكل بساطة، علاقة، لا بين طبيين، هي حد تعبيري، بل بين جهين بعلة وحنكة، وتكرر هذه العبارة مرار في تصويته، كأن لها وقع الفتح يا سمي، هو، على سبيل المثال، يتكلم في حد التصريح على ارتباط «الطائفي» و«الطبيقي» لا كثنائي، بل

في هذا فتبعي

كوجهين لمصلحة واحدة⁽¹⁾ وفي نفس الأمر يقول: إن الطائفة الم تكن شيئاً آخر غير الطائفة⁽²⁾، إن «الطائفة والطائفة لا تتعارض بل تتكاملان»⁽³⁾ على قاعدة مبدأ الإنتاج المتكامل⁽⁴⁾ ومع أن هذا النمط من الإنتاج ليس هو الشيء، بل هو الشيء، فأكثر الظن أنه نمط الإنتاج لأصيري وهو أيضاً في نفس الأمر: «الظن أن النظام السياسي المسيطر هو نظام طائفي»⁽⁵⁾ يطبق لبرز فيه الطائفة والطائفة كوجهين لمصلحة واحدة⁽⁶⁾ وفي مقال لاحق يقرى «عند ممارسة السلطة في لبنان تتداخل الطائفة بالطائفة كما لو كانت (كلاً) وجهين لمصلحة واحدة»⁽⁷⁾ بحيث يصعب الفصل بينهما⁽⁸⁾ زائد في هذه الفكرة المتكررة بمبدأ عزولنا الحل، بلا أي حواء الطائفة هي هي «الطائفة» لا هذه تعني تلك، ولا تلك هذه، لأن «العلاقة واحدة، ركنها وجهان

ومع ذلك، فيدعم هؤلاء العمل وبما جلت، أعترف بمقدم فقري على فهم تلك العبارة التي يطرح أكثر من سؤال، ومستحسن أكثر من مشكلة، ربما يرتاد الحسوس غير واضحاً ويمكن أن ما معنى الطائفة؟ ما معنى الطائفة؟ فثبت في كتابه ضابطاً فلم أجد من هذين السؤالين جواباً، فلا حيرت، في أمر فكري لا يحدد بدقة مبهمه. وكان عليّ أن أثار الأمر، بأن أطرح عليه أسئلة أسفله بها من مطلق ذلك، إن المشككي يكتفي يكون به، برماً، قسماً، وكأنه يعزّ بلا سؤال وفي هذا، أعني في غياب

(1) المصدر قد من 18

(2) المصدر قد من 19

(3) المصدر قد من 32

(4) المصدر قد من 72 73

(5) مجلة الطريق، العدد المتكرر 196، من 96

السؤال، السؤال قد يكون ما يحدد إليه مؤرخنا من إلامه التماثل، في عبارته تلك، بين «الطائفة والطبقة» هو تأكيد، ضد الفكر الطائفي وأبعاده، أن النظام الاجتماعي، أثر السياسي، الطائفي هو نظام طبيعي، وإن إلام الطبقات ووسائل الطوائف محلها، أمر يرمضه الواقع التاريخي والتشكيل الاجتماعي، إنه، إذن، «من يرد به صاحبه لقد منطلق الفكر الطائفي، بتأكيد الطابع الطبيعي للمجتمع البشري، والسيطرة القوي المسيطرة فيه، لكن، كيف يمكن تأكيد هذا الطابع الطبقي للمجتمع، والمجتمع هذا طائفي - بمعنى أنه يضم طوائف؟ وكيف يمكن تأكيد هذا الطابع بأنه سيطرة تلك القوي المسيطرة، والسيطرة هذه طائفة - وطائفة بغير هي هذه القوي؟ ياطة - ويبدو أي عتاء، بتأكيد أن الطابع الطبقي هو من الطابع الطائفي، والعكس بالعكس - يعمد يربط «الطائفة بالطبقة»، يجد مؤرخنا العمل، كأنه - مصري - رجاء، الصعوبات، إذا كان القصد بالطبقة هو، كما يبدو، تقسيم المجتمع إلى طبقاته - بصيغ سط - لإنتاج السيطرة فيه. والطائفة - بمعنى، حيث، تقسيم المجتمع إلى طوائف، بالسكن الذي رأته من النصوص السابقة، أي بالمعنى الذي يحمده منطق الفكر الطائفي - لكن، كيف يمكن أن تكون الطائفة، حيث، هي «الطائفة» كيف تتمازج الاثنان ككثمتها وجهان من حصة واحدة؟ لا يستقيم مثل هذا القول إلا بوحدة من اثنين (أو أن تكون الطائفة طبقة والطبقة طائفة، رأنا أن تكون الطائفة كلها متفاوتة طبع النية، في الحالة الأولى هي يوضح، لمنطلق الطائفي - نمة طوائف مسيطرة، بمعنى أنها تحتل هي البنية الاجتماعية موقع الطبقات المسيطرة؛ وطوائف أخرى خارجة لها، بمعنى أنها تحتل في هذه البنية موقع الطبقات الكندسة العلاقة بين هذين الطرفين هي علاقة ميطرة طائفة - وهي في آراء علاقة

٢. حدود قسري

سيطرة حقيقه بالطبقات المسيطرة هي طوائف مسيطرة، والطبقات الكادحة هي طوائف كادحة. وهي الطوائف صغار مدغني يسمح باستبدال اللغة الطائفية بلغة طيبة - أو العكس بالعكس - دون أن يحدث هذا الاستبدال أي خلل في منطق التمييز. لكن هذا المنطق يتضمن إدراكاً بأن الطوائف هي كيانات صغرى قائمة بذاتها - رقي هذا التوافق واضح إلى سواقة الفكر الطائفي لا يكمي تحت تلك السيطرة بأنها طيبة، لترح صفة الطائفية عنها، أو لتوبيخ بين منطق التمييز الطائفي ومنطق التمييز الطبقي. فلتأ هذا، وإنما ذلك ولا بد من إقامة الحد المعرفي الفاصل بينهما. رهوه بالقبضة حد طبقي قاصدي بين حلق الفكر البورجوازي ومطلق الفكر البروليتاري.

والطريف في الأمر، أن بإمكان القاري أن يجد بسهولة في دراسة ضدهم بصورة غيرة ذلك القوي (بمثال الطائفة والطبقة، أو بأن الطبقات المسيطرة هي طوائف مسيطرة، والطبقات الكادحة طوائف كادحة)، ورغم هذا لأنه هذا المزج التبرير من منطق الفكر الطائفي، بل نفسه لكن بإمكان القاري، أيضاً، أن يجد بالسوية نفسها، بصورة أخرى صباه مهله، نقضي هذا القول وترفضه من النصوص السليمة هذا أنتم الذي يقرب به مؤرخاً، في سياق كلامه على الدولة العثمانية، وعلى الطابع الطائفي لقوى الطيف المسيطر. ٢. ومن الوجه العائلي لقوى الجمع وبنها إسلام يبع من هذه السلطان تميل المسلمين كافة، وهذه السلطان لنعمة ألقاية حكومة أيررها (شدهم المرمين النريين)، وادخيلة المسلمين، لكن إسلامية تلك لقوى الجمعة لا تحمي طبقية كدالة للسيطرة العنجه لتكياو الملاكين الذين شكلوا قاعدة السيطرة الأساسية في السبطة وولايتهم. فطائفة قوى الجمع

لا يمكن أن ستر وهبتها الطبقة وهورب الاجتماعي^(١) كأي
بؤرغب يقول لها كانت ترقى القبح في الدولة العنابية إسلامية،
وقامت، هي ان، طبقه مسيطرة، فإن الطائفة يسب شيئاً آخر مير
الطبقه وفي سياق كلامه على ما بسببه الاختلالات الطائفية،
الاسميه والاقتصاديه والاجتماعيه، وحى النافيه التي اهدمت
تبرر «على سطح الامارة» الطائفية ان المزوجان، هنا، من
شاهر^(٢) مع نهاية القرن الثامن عشره بقوى، هي من آخر
تشكلت القوى المنجدة بأفئديها الكبرى من الفلاحين
والحرفيين والتجار المسيحيين، يتفككت القوى المسيطرة لا تزال
إسلامية في الغالب () وتشكل هذه العلاقات الإنتاجية القاعدة
الأساسية للمصرح الاجتماعي بين القوى المسيطرة والقوى المسيطر
عليها هذا الصراع الذي يتجسد مظهره السياسي - الطائفي في
سبب القوى المسيطرة، وهي ترقى إسلاميه في الغالب، ترقى
الإنتاج، وهي قوى مسيحية في الغالب، وكان من السهل أن
يسخره الصراع من معبره الاجتماعي ويسحق إلى صراع طائفي
بضغط من هذه التركيبة السياسية - الطائفية المعقدة^(٣) إن هذا،
المنطق الذي أصبح على الماضي، يفتح أيضاً على الحاضر، فرب
لذلك يقول، بحسب المنطق نفسه لها كتاب القوى المسيطرة في

(١) للتدريج تاريخية ١، ص ٩

(٢) رجع على المزوجين يتكرر في نصوص مؤرخة وهو يدع صفة هي أن
ينادى القرن الثامن أو التاسع عشره يس ينادى الانتخاب ولا ينادى الاستقلال
إلا يوسي له هذا الاختلاف في مفهوم ينادى قده باختلاف في فهم الناحية
ينادى في ينادى البطانة كمنابيه ينادى في ينادى الانتخاب أو الاستقلال^(٣)

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٤٩ - ٢١٤.

عشان الراهن قوى صهيبة، وبالصحة، صار فيه، وعوى الإنتاج - بسبب انهم القاطن بوزعت، بلوى المسجة التي تحصر بينه في القدرى الصالحة - سلامية، وبالصحة فيه، كان من السهل أن يصره الصراخ، (في الصرب الأهلية الراهنة)، من مجره الاجتماعي ويحول إلى صرخ طائفي . . . هكنا بعد التاريخ نفسه، ويتماثل الحاضر بالماضي، في تكراره له هذا يعني، ببساطة، أن وجه الطوائف كطوائف، بالمعنى البروجي الذي تحدد صنفاً، هو السبب في انحراف الصراخ عن مجراه الاجتماعي، ويحوّله إلى صراخ طائفي

لكن، هل الأمر بهذه السهولة التي يظنها ضامر، ويهدد الوصيح التي يترقبه في نفسه؟ على انحراف أي صراخ يتكلم؟ أليس لصياغة صنف هذا الصراخ الذي يصره في نفسه، دلالة؟ هل هو الصراخ الطائفي؟ هل هو الطائفي؟ هل الكلام يجري على الصراخ الطائفي، إذ كان للكلام معنى لكن - وهذا الصنف - كيف يكون الصراخ هذا حقيقياً وهو، بالعكس، الطائفي، من حيث هو قائم بين قوى سيطرة مسيحية وعوى إسلامية هي المتخفية بها؟ هل كان الطائفي، كما يغطي به منطق النص نفسه، كيف يصبح الكلام حينئذ، بالمسود إليه، على انحراف عن مجره الاجتماعي، ومجراه هنا هو، بالقبضة طائفي؟ ليهذا المجري الاجتماعي للصراخ، بخاصة هو، فسيلاً، في التنوع طائفي، وكيف يصبح الكلام على تحويله إلى صراخ طائفي، وهو هو كذلك، ربما حاجة إلى تحويل؟ ثم لماذا لا يكون مجراه الطائفي ذلك هو مجراه الاجتماعي؟ ولماذا لا يكون مجراه الاجتماعي طائفيًا؟ أليس للصراخ الطائفي طابع اجتماعي؟

أعتقد أن هذا لاضطراب في الفكر هو نتيجة مباشرة للانزلاق إلى مواقع الفكر الطائفي، في إقامة التماثل، مثلاً، بين الطائفة والطوائف المسيحية، من حيث أن هذه هي تلك، والعكس بالعكس، وأن الطائفة، بالتالي، هي هي «الطائفة» بتركيب ما أقر هذا الصنف «الطائفي» لم تكن «تتوهم» للصراع الاجتماعي أو «معرفة» من «طائفة» الصحيح بل «مفجر» أساسي «كذلك» فيه بعد أن دخلت في حلق التركيب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المسيطرة؛ فانتقال الكنيسة الأوروبية إلى هذه المرحلة في القرن التاسع عشر كان بفعل الملكية الكبيرة التي نالتها هذه الكنيسة ووهيلتها، خلال هذه المرحلة ^(١٦) أو «هذا النص أيضاً» في اعتقادنا أن رصد مئات الأئمة على طائفة هذه المرحلة، وصحة الأثر، وإرتباط المولمة بالفرسيين والموغز بالتكثير من يقدم إصافات حتمية لتحليل هذه النماذج ما سم وتم ربطها بالبنية الاقتصادية الاجتماعية التي تقرر لها أي بسط الإنتاج الذي كان سائد، والعلاقات الإنتاجية التي كانت مسيطرة «تسقط» الإنتاج البهيمن كان يسمح للطائفة بالمحور في قلب علاقات الإنتاج المسيطرة ^(١٧) ما معنى «إن تعلق الطائفة» في قلب علاقات الإنتاج» أو أن سنحل نصي حصر التركيب الاقتصادي والاجتماعية؟ إن علاقات الإنتاج، بحسب مفهومها الماركسي، هي علاقات تقوم، هي ضرورة الإنتاج الجماعي، هي جماعات هي طائفة لأنها، بالدرجة الأولى، تحل في موضعاً واحداً في هذه

(١٦) المصدر نفسه، ص ١٨ ٩

(١٧) المصدر نفسه، ص ١٩

الضرورة هو الذي يتجسد بعلاقاتها بمسائل إنتاج سمه إقته طبقات هي مالهك وسائل الإنتاج وهي، بالبالى، الطبقات المسيطرة -، وأخرى محرومة منها، لا تملكه، بالمعكس، من شروط الإنتاج سوى قوة عملها - وهي، بالبالى، الطبقات الكادحة أن سئل الطائفة في طلبه علاقات الإنتاج، أو أن تدخل في عيى التوكيد الاقتصادية يعني، يسأله، في ضوء ما بين، أن مالهك وسائل الإنتاج جميعاً، أو في حاليتهم، هم من طائفة، أو من طوائف يحتها، هي الطائفة، ر الطوائف المسيطرة (كالطائفة المانوية، مثلاً، أو الطوائف المسيحية بصفة) - أو كالتوائف الإسلامية، لا فرق - وإن المسمومين أو المحتمين الذين لا يملكون سوى قوة عملهم هم جميعاً، أو في حاليتهم الأعظم، من طائفة، أو من طوائف بعضها، هي الطائفة، أو الطوائف الكادحة مكنب تنحيز الطائفة (حقه)، رداً لطيفة طائفة، بضم هذا المنهج من التفكير بل يعمل مقد، المنهج المعكس، يكتفى أن يكون مالهك وسائل الإنتاج، كما للمسمومين منها إسماء طائفة، حتى لو لم يكن هذا لائتماء بحدأ، صافياً، حتى تكون الطائفة هي الطائفة ولحل هذا هو الجوى العالى في انصوحى الشهادة، كما في هذا النص، مثلاً، ألم يكن اتحال لكيسة المانوية الاجتماعية السياسي الاقتصادي () انظالا طائفاً بل كذا اتشالا طبقياً بالغات، فلهذا جماهير المؤمنين المسيحيين الموارنة هي التي اتشلت إلى السيطرة والنمدي لمقاطعة بين الضرر والقيمة والمنة وحرهم، بل ثات الإكبروس الأعلى والبقاطمجيوى الموارنة هي التي اتقلب إلى هذا النور بحد المقاطمجيى المسلمين على اختلاف طوائفهم، وقد جماهير القوي

المتجة من كل الطوائف. ويمكن نحاس جميع الفلاحين والرعاة
المورثة، فالطائفة في هذا المجال لم تكن شئت آخر غير
الطائفة³⁹

أهم من الجبل الأخيرة هذه ومن حكمها المانع، منطوق
الوصف إليها وإليه والمطلق هذا في في البحر مري مبط
الائتماء الطائفي المبعث بملك طعيير. م رة ومثلي. ومثلي
الائتماء الطائفي المبعث بملك طعيير. م رة ومثلي. م رة
يفوجنا إلى الحالة الثانية التي لم يستقيم فيها قول (إن الطائفة هي
في «الطائف»

رأيت أن القلب في الحالة الأولى هي للمنطق الطائفي، في
قائه التماثل بين الطائفة والطائفة، وحلان الواحدة بالتالي،
محل الأخرى، والعكس بالعكس. وقد استشهدنا بتصوير من
مؤرخات قد ذهب في منحى هذا القول لكننا برغم هذه
التصوير وتأويلها المتكهن هنا قد نظم مؤرخنا إلقاء مثل هذه
التهمة عليه مما هو يؤكد، يوضح وحارجه تأويل، أن الطائفة
ليست طائفة ولا يمكن أن تصبح كذلك⁴⁰ ويكرر هذا التأكيد
فإن الطوائف ليست طوائف ولن تكون كذلك⁴¹ فما لم تكن
الطائفة طائفة، فما هي إذن؟ حكم تصورها الضاهري

الطائفة كتل بطري جري تجميعه تاريخياً ومثاقير سمات خاصة في
إطار التركيبة الطائفية اللبنانية⁴² أعني البرة الواحدة التي يحدد
فيها ظاهر الطائفة لكن هذا الحفيد أو التعريف هو

(39) المصدر نفسه، ص 39

(40) مجلة الطريق، العدد 14، ص 10

(41) المصدر نفسه، ص 44

(42) المصدر نفسه، ص 104

٦ سؤال ثانٍ

بلا شبهة، في كل كلمة من هذه الكلمات غامض ما هو الأساس الذي يقوم عليه هذا البكتل البشري الذي هو الطائفة؟ هل هو ساس عيني؟ نقاشي؟ إثنى؟ سياسي؟ اقتصادي؟ قومي؟ لغوي؟ وكيف يصبح هذا التكتل؟ ومن جمعه؟ وما هي هذه السمات الخاصة التي يشار بها؟ ثم ما هي هذه «التركيبة» الطائفية؟ وماذا معناها بالطائفية؟ في اشتقاق من الجميع، بدلاً من معناها بالطائفية، في اشتقاق من الموروث السائد ليس، بالطبع، فقط، نقولاً بل من شأنه على خصوص الفكر في تحديد الطائفي وما هذا، لاضطراب في اشتقاق الشئ بين الطائفي والطائفي، مري نتيجة مباشرة لهذا الموضع الذي قد يجب تأويله لا سيما في لأوله (الأخيرة)، في كتابات يرميه ذات انتماءات للضميرانية ريمانية مختلفة ثم هل «التركيبة» التي يجري عنها الكلام في التعريف الضاهري، هي «تركيبة» سياسية؟ فإذا كانت كذلك، وأنتو الظن أنها ليست كذلك، ووجب تحديد الطائفي بأنها نظام سياسي. ووجب تحديد الطائفي في ارتباطها بهذا النظام، وبالتالي، في وجودها السياسي البؤسي الذاتي، ليس بقائه بل بالدولة. وما اتين هذا، مثلاً مع التعريف السابق هل «التركيبة» تلك هي اجتماعية؟ اقتصادية؟ فإذا كانت كذلك، انزل الفكر القائل به إلى مودع الفكر الطائفي، على الوجه الذي يتن في الفصول السابقة. لا سيما في تعريف ينان بأنه است تعاض طائفي، وبن الطوائف المجتمع به، هي «تركيبة»، أو «تركيبتها» هذه، هي دائمة بذاتها، لا بالدولة. هكذا يرى أن التعريف الضاهري للطائفة يعيداً، ضرورة الساطع، إلى منطق النظر في السائلة الطائفية، وضرورة تحديد منهج الفكر في معالجتها

والفهم، في الحالة الثانية التي قد يستقيم فيها قول إن الطائفة

في هي «المنطقية» هي جزءاً للمعنى الطائفي لا الدلالة، في هذه الحالة، «ممازجة طيقياً»، كما أن الطوائف بالمقابل، «تضم شرائح اجتماعية من كل الطوائف»¹⁴ ولا يستقيم مثل هذا القول، (دفع من طوائف) بدور، إلا بحفيد حسني الطوائف بأنها كائنات مستقلة متمسكة بناتها أو غل، بالآخرى، لئلا يستقيم إلا جاذباً لاق ضممي إلى مثل هذا التحفيد الضائع بشيوع الإيديولوجية البرجوازية الطائفية المبصرة ومنطق المنكر، في هذه الحالة، هو منطق الترميز المستحيل بين منطقين نقيضين منطق التحليل الطائفي منطق التحليل الطبقي والتناقض بينهما كما سبق القول، ناهض معرفي طيبي، نؤكد أن الأول من منطق المنكر البرجوازي، والثاني الذي هو منطق المنكر البلدي هو منطق فكر الطبقة العاملة ولقد أثبتنا في المصنف السابقة، لا سيما في الفصل الثالث، استعماله التوحيدي بين هذين المنطقين من التحليل فالانقسام، أو قل للنفق، الصريف الطائفي للجنح يعني لأعوى، به مصطلح التحليل عموماً، اصطفاؤه بأجرائه عموديه على حد تحبب بسام التهامم وساميه بصار . مستفيد، حيث، المعنى الطائفي حينه التي لم يفتقدنا لحظه وحده، وتتمدد الطبقة الواحدة بتعدد طوائفها، ويعبر الكلام، مثلاً، على مصاطبهم حواري، أو مسيحيين عامه، وعلى مصاطبهم عزود أو سنه وجميعه، أو مسلمين عامه، كلاماً مقبلاً بل ضرورياً بضرورة ذلك المنطق كالكلام على برجوازية مارونية وأخرى شمسية أو عريضة أو سنه ويصح على

في هذا خلاصتي

الطبقة المادسة أيضاً ما يصحح على الوجود جورية من تعدد طبقي ضروري بضرورة النسيج الطائفي هكذا تكونت حتى في اللغة ومعرفاتها، عليه المنطق الطائفي في محاولة التوفيق هذه، بينه وبين منطق التحليل الطبقي ولا معنى لمثل هذا التحليل في إطار هذه الفكرة، ولا مكان له فيه، ولا، بالتالي، لفريد الطائفية بتمهيد الإنتاج، لا بقوله هو أقرب إلى السحر اللغوي منه إلى الفكر المنطقي، يؤكد وحدة التباين بين الطائفية والطائفية، ويعد الحل، في مختلف المجالات بينهما، هي أن الأولى التي لا تعلم ما هي، ليست سوى النابية التي لا تعلم ما هي فالإيمانية حميلة السبب، ما تقوله النيابية

رئيس المشكلة قائمة، يرجم هذا الحل المصري بل هي تزداد به بالعكس، فهو على غرار أهرق، مزا عري، بأنني أجد صعوبة بالغة في فهم هذه المعادلة التي يقيمها مؤرخاً بين الطائفية والطائفية الحل المقصود، بكل بساطة، أن الطوائف موجودة، وإن الطوائف موجودة، وإن هي الطوائف طبقات أو شرائح منها هي ومن الطبقات طوائف، أو شرائح منها، لذا وجب المعادلة بين الاثنين فهذا كان الأمر كذلك، فالمعروف

جزءه

7 - الطائفية والدين

لم إن أمر اللغة عند مؤرخها وهو هو أمر الفكر المنطقي - أمر محير - فاستخدامه المصطلح يتكاد، نعم عتقه، يقتضيه معاً وهي، أصلاً، غير محددة بل هو مبني

« نماوى الطائفية نقل الصراع من الأرض محل الاستغلال والسيطرة، إلى السماء⁽¹⁾، فتأخذ الطائفية يدك، هي هذا النص معنى النين، وسنحل مرقعه رناط هذا المعنى في نص من أخرى كثيرة من الكتاب إنداء كما في لود مؤرخنا حلاً «وهكذا جرى التراجع الطائفي الواضح بين طائفية السطة المركزية العشوائية وطائفية القوى السياسية المحلية داخل المقاطعات البينية»⁽²⁾ أو في قوله «... لهذه القبائل كانت سلة الطائفية»⁽³⁾ - مثلاً من قوله مثلاً، إنها كانت سلة المنصب به أو هي جولة، هي سياق كلامه على هذه القبائل العربية للإسلامية بهذا القول اعتنق قسم منها () الطائفية الفرزية⁽⁴⁾، والمقصود هو اتصالها بالمنصب الفرزي وهي مكان آخر من كتابه، يقول أيضاً «... من شعب النوبة العمالية وحرمتها أمام «الطف الأوربي المقدس» الذي نزعها البادية أثراً خوف الأوثوقكس، في الشرق كما في القلا من أن تمتد إليهم يد البادية بفلكتكلا، في من المنروع السياسي - الطائفي الرامي إلى توحيد الكنائس المسيحية بالقرعة لعب سيطرة البابوية»⁽⁵⁾ لكن الأصح بحسب سياق الكلام معه، تحديد هذا المشروع السياسي بأنه ديني، لا بأنه طائفي وفي مكان آخر من كتابه يقول مؤرخنا «... فالتضاد الطائفي الماروني وتبته تعزل من تحفة طائفية، يرفض فيها عدد كبير من

(1) «الطور التاريخي» ص 4

(2) المصدر نفسه ص 36

(3) المصدر نفسه ص 141

(4) المصدر نفسه ص 142

(5) المصدر نفسه ص 17

أبناء الطائفة منسجين ومنسجيين، الاحتراف به، إلى نخبة
سياسية⁴، وما يقرع منطق العلم ثمة تحديد هذه الفئة
بأنها ضحية دمية، رئيس طائفه

أقول هذا، في علم أن مؤرخنا يرفض أن تكون الطائفة امتداد
ديكتاتوريه في ثمر لا حق، يقول: انطفاقية ليست التماز ديباً
جدياً كما حرمته بعض المجتمعات بل صيانة مبرمجة تستخدم
الطبقات المسيطرة لديمومة سيطرتها الطبقية على حكام الدين
والثقل والحكومة والإسكان كإسكان⁵، لست مؤزلاً من هذا،
التناقض بين التبرير المسؤول صاحبها، وقد أكره مصطلحاً في
أقول بوجود هذا التناقض، مؤرخنا يكفي بقي أن تكون الطائفة
«تساة ديباً عدياً» فلما كاسب، إذن، إنداء ديباً عبر عادي،
أو خارقاً، هل كانت ما أقول، بحسب المنطق الضمني للنس،
في نتائج التبرير نفسه، وبدون افتراء عليه، فإن التناقض ذلك،
حيث، عزله، وبقي التبرير بناء، بقي الشكك بناء

8. تفكير المادي والسمبالة الطائفية

والشكك، يوضح، هي التالية من يمكن النظر في المسألة
الطائفية في ضوء منهج التحليل الطبقي؟ هل بإمكان الفكر المادي
أن ينجح بأدراك المبرهنة النظرية الخاصة بمره منهج بواقع
مبسر، مره بالتجديد، واقع ما اصطلاح على بسببه، هي أستاذ،
الطائفية؟ لا مبدل، هي إنتاج هذه المعرفة، إلى برمين بين هذا،

4 المصغر ثمة بر 23،

5 مجلة الفربي ثمة المذكور حلا، بر 97

المكر وتوظيفه البروجوازي المسيطر في سيطرته شكله البطاني لا
يسجل إلى مصالحه بجهل ميل إنتاج هذه المعرفة وحده هو
بعض جفري مدام لهذا الفكر البسيط، يبدأ بإقامة السطح المعرفي
المتاحيل بينه وبين الفكر المادي، في حقل المسألة الطائفية،
بالتمديد ويحل المسألة الأساسية التي ومع فيه معظم أنتاج هذا
الفكر المادي من الذين عالمهم هذه المسألة هو حجم إقامته هذا
الحد في حقل هذه المسألة، مالتبس الأمر، واختلطت مستويات
هذا الفكر بتطبيقاته في هذه الطائفة، تصطبغ النفس

والنفس يبدأ بتحديد لطائفه، ومن ثم، للطائفة إنما أن تكون
الطائفة، كما هي في الفكر البرجوازي، كبدأ مستقلاً لتبدأ
بداته، وإنما أن تكون علاقة سياسية معتمدة بنظام سياسي معتمدة،
كما هي في الفكر المادي وعلى الفكر أن يحافظ على اتساق
لغاته، من مخططاته إلى مخططاته في سيرة إنتاجه المعرفي
ولجميع الأسباب التي ذكرتها، لا همز من تحديد الطائفة، بذكر
مادي، ويستخرج من التمييز الطبقي بأنها الشكل التاريخي السليم
من النظام السياسي الذي فيه تمارس البرجوازية الكولونيالية
الاجتماعية سيطرتها الطبقية، في إطار علاقة النخبوية البنيوية
بالإمبريالية من هذا يعني أن الطائفة خاصة بهذه البنية
الاجتماعية الكولونيالية (أي الرأسمالية التجميعية)، دون غيرها من
البنى الاجتماعية السانقة عليها؟ الجواب هو، بالمطلق، نعم
نعم بالمعنى الذي أحدثه مفهوم «الطائفة» هذا، لا بالمعنى
الشائع - وهو عامض، ضبابي، غير محدد بدقة - الذي هو متنازع
في مفهومها البرجوازي طبعاً، بل يلحق أن تكون
«الطائفة» خاصة بالرأسمالية التجميعية دون غيرها، إذا كانت، كما

استخدام النظام السياسي لبطرة البورجوازية كيف يمكن ان يكون هذا النظام السياسي البورجوازي قائداً في الية السابقة على وجود البورجوازية نفسها كطبقة مهيمنة؟ نقد وربنا مفهوم «الطائفة» عن الإبتدائية البورجوازية، وبم نظمه للتقني من هنا أنت حمله الفين أنكروا على المول بضرورة رة «الطائفة» إلى بته علاقات الإنتاج الكولونيالية، من حيث هي النظام السياسي البورجوازي الخامس بهذه البنية من العلاقات، الملائم بها ذلك أن الطائفة منه ليس بها المعنى الشائع ذلك الذي به يفهمونها بالوراثة لذا وجب النقص بإقامة ذلك الحد المعرفي الفاصل في مهم «الطائفة» بين فكر البورجوازية ومقتضاه الطبقي وأمره فأطرح جد الزوال هل يعني ما قلنا أن البورجوازية الاجتماعية السائدة على الرأسمالية، كما في لبنان في القرن التاسع عشر، أو ما قبله، لم تعرف «الطائفة» مثلاً في سنة 860 ؟

أقول، إن «الطائفة» - أو ما يسمى كذلك في لغة بابت غنند الحد الأدنى من الدعة - هي هي تلك البنية غيرما هي البنية الاجتماعية الكونية والامساس المادي بهذا الاختلاف هو، بالتحديد، اختلاف هذه من عندك عند أن نلتفكر، إذا أردنا بالفعل، أن نتبع معرفة، وأن يكون، بالتالي، فكرة ما قبله، أن يشير إلى واقعين تاريخيين مختلفين، يفهمين مختلفين، أو ب يبرز، حتى لأقل، بين معنيين (أو مضمومين) من المفهوم الواحد (كمفهوم «الطائفة»)، مختلفين باختلاف هذين الواقعيين اللذين يشير إليهما

٩ في تاريخ الطائفية

يمضي سؤال آخر لا يد من طرحه هل يتخمين ما خلفه الغاء لتاريخ؟ لكن ظاهرة تاريخها، فلماذا لا يكون البطانية أيضاً تاريخ هو الذي حارب ضاعه، رغبوه، أن ينظر فيه؟ أقول أهم ما في هذا الترجمة من الموضوع هو تحديد السؤال التاريخي، وتحديد قيمه طرحه، أو الشكل الذي به يُطرح

لا معنى للكلام على تاريخ طائفية إذا لم تكن الطائفة محددة بدقة. ماذا حدثت بالنها، هي واقعها الراعي، النظام السياسي الذي فيه تمارس البرجوازية الكوبالية اللبنانية سيطرتها الطلية كان تاريخها، حيث أنه تاريخ هذا النظام بالذات. ومن الضروري التمييز، في هذا المجال، بين تاريخ هذا النظام وتاريخ تكوينه. هذا غير ذلك، وذلك غير هذا، ولا يقتضي الواحد منهما إلى زمن الآخر، بل لكل منهما ومنه. في الواقع التاريخي التجريبي، ليس من فاضل لاصنع، باليوم، ربالحنف، يبرح الاثني. كأن نقول مثلاً، إن الأريه يستقوى بهذا اليوم، أو ذلك، وبهذا الحسنة أو ذلك، بينما يستقوى الثاني يوم آخر ويحدث آخر. وقد يتداخل تاريخان وزمانتهما، بل وقد يمر الانتفاخ من الواحد إلى الآخر بمرحلة قد تطول وقد تقصر، بحسب الشروط البعيدة. ومع هذا، ورغم صعوبة الفصل التجريبي في الواقع التاريخي البشري بين الاثنين، لا بد من التمييز بينهما والتسبب هنا محوري لأنه معي وهو، فهنا، ضروري ضرورة المعرفة وطائفيها البشري (هذه في ضوء ما سبق أفرد قبل سنة 1926، التي برز فيها الدستور اللبناني في عهد الاستعمار. هي العلامة التي يُستدل بها على بداية تاريخ فاك النظام، في قياسه نظاماً طائفيّاً بسيطاً

البرجوازية. ولحق سنة 1943 التي سبق فيها بيان سياسياً، بقيادة هذه البرجوازية، هو هذه العلامة. ولكن من حين الانحياز من مستند بداية تاريخ النظام السياسي البرجوازي كنظام طاقتي. حقيقة ومبرراته. ومن أدخل الآن في ثنائيل هذا، لكن ما ريد تأكيده هو التالي: ليس كان الانتداب الفرنسي قد أرسى لهذه المصالح، بدسئير 1926، قاعدته (الطائفية) لأساسيه. كان البرجوازية الثنائية هي التي استكملت بناء هذا النظام وحرزته، على ابياد ريع فرق من الاستقلال على الأقل من 1943 إلى 1967، بإقامتها لقطاعات مؤسسات تربطها بالدولة ربطاً يؤول لها استقلاليتها. هذا يعني، كما بيئت سابقاً باستفاضة، أن الوجود المؤسسي للطوائف، الذي هو موجودها في ارتباطها التبعي بالدولة، هو الذي يؤمن لها استقلالاً عن الدولة به تظهر، وفيه أيضاً يظهر كأنها قائمة بذاتها أو أقل، في تصوير آخر، إن الطوائف ليست، في وجودها المؤسسي، ممتدة جامعة بذاتها إلا لأنها قائمة بالدولة. ووجودها هذا هو، بالطبع، وبذلك ذلك النظام السياسي، ونشأجه التاريخي. لهذا، كان تاريخ الطائفية تاريخ هك النظام بالذات، وهو، أيضاً، تاريخ الممارسات الطبقية، السياسية والإيديولوجية، للبرجوازية المسيطرة، في مدع تاييد نظام سيطرتها الطائفية. هذا لكي هذا لتاريخ لقبه، تاريخ هذا النظام وهذه الممارسات، لا يمكن فصله، في حركته الداعية، عن ترويج مضاد هو، بالصعيد، تاريخ الصراع الطبقي. عند هذا النظام الطبقي البرجوازي، وعند هذه الممارسات الطبقية البرجوازية وما علاقة الساقط منه في تاريخ الطائفية هذه، بين تاريخ برجوازي وتاريخ طبقات، سوى علاقة التضامن نفسها، في تاريخ الصراع الطبقي هي البنية الاجتماعية الكولونيالية

الثاني بين البيروقراطية المسيطرة بنظامها الطائفي (الذي هو نظام مهيمنها الطبقية) - د - وممارساتها العنصرية - (التي هي ممارساتها الطبقية) - هـ - وبين الطبقات الكادسة (الطبقة الحاملة رحلتها)، - و - في مظهرها، في ممارساتها الطبقية، فذلك النظام، أو هي مجموعها له (د تاريخ الطائفة، إذن هو تاريخ هذه العلاقة من الشانين الطبقي، هي تطور شكائهم. ليس خريفاً بالثاني، أن يقرن النظر في تاريخ الطائفة، بما هو تاريخ نظام سياسي بيروقراطي، تاريخ ممارسات طبقية بيروقراطية، إلى النظم في تاريخ الصراع الطبقي فسماء، بما هو تاريخ صراع ضد هذا النظام وتاريخ صراع ضد هذه الممارسات. بل ضروري، بالعكس، أن يكون تاريخ الطائفة هذا تاريخاً وتاريخاً مفصلاً، في أن ذلك أنه هو من تاريخ الصراع الطبقي، تاريخ أشكال هذا الصراع وأحواله هي البنية الاجتماعية الكرونيالية اللبالية وهو - لأنه كذلك - تاريخ حركة التناقض بين البيروقراطية والطبقة العاملة، أو قل بين الطبقات المسيطرة في هذه البنية والطبقات الكادسة فيها بل إنه تاريخ متناقض. فذلك أنه من موقع نظر البيروقراطية المسيطرة، فهو من موقع نظر الطبقة العاملة ربما كان في الحالة الأولى، كما قلنا، تاريخ نظام ومؤسسات من ربما كان أيضاً تاريخ طوائف وهو - لأنه كذلك - تاريخ ينكسر إلى ما هي البنية الكرونيالية، ليكون فيها امتداداً لما فيها، هي تماثل المظاهر بالمادي، دون تمييز. هي هي تعبير ضروري لتأييد النظام البيروقراطي القائم، هو مصير العلاقة المسيطرة والطبقة الحاكمة بالبيروقراطية الكرونيالية، ونظام هذه السيطرة الذي يجد في توحيد علاقة التبعية البيوية بالإمبريالية (العلاقة الكرونيالية)، شروط سجنه. أما في الحالة الثانية، أي في مواقع نظر الطبقة

٦ سؤال ثانوي

العائلة، فهو بالضرورة، تاريخ الصراع الطبقي حيث ذلك النظام رموساته، أي، موضح، حيث الطوايف، حيث النظام البرجوازي ثوجومها المؤسسي، الذي هو النظام السياسي للسيطرة البيورجوازية هذا هو، بالضبط، تاريخ الطائفة ولا تاريخ آخر لها، إلا هي وهم الإيديولوجية البيورجوازية المسيطرة

أما تاريخ نكوبها، هو هو تاريخ نكوب ذلك النظام السياسي البيورجوازي ولا يمكن، بالطبع، فصل هذا التاريخ من تاريخ نكوب البنية الاجتماعية اللبنانية كبنية كولونيالية ففي هذه البنية هم تلك النظام كنظام طائفي ريكوبها تكون حركة هذا النكوب حركة معقدة من حيث هي حركة نكوب لطيفة الاجتماعية السادة - وينقل إليها البنية الإقطاعية - وحركة إنشاء للبنية الرأسمالية الجديدة بالحركات هاتان مترابطتان في حركته واحدة معقدة تتحد فيها كل منهما بالأخرى، وتتحدا، والعكس بالعكس فتعكك البنية الإقطاعية شرط تكون العلاقات الرأسمالية الجديدة التي يجد في نكوب البنية السائدة شرط نكوبها إلى شروط هذه الحركة التاريخية المعقدة الراحدة من حيث هي حركته فتعكك الفهم وتكون الجديدة، وهذا السؤال التاريخي انحصار بالنسبة الطائفية والسؤال هنا هو التالي ما هي الشروط التاريخية المعقدة التي فيها نكوب النظام السياسي البرجوازي في لبنان كنظام طائفي؟ ولعل من الممكن أن مطرح عن هذا السؤال سؤال آخر يتضمنه هو التالي لماذا أي النظام السياسي البرجوازي في لبنان نظاماً طائفاً؟ إلى سؤال وسط بين البيوي والتاريخي، إذ جاز التعبير أن الجواب هو التالي فقد أي طائفاً لأنه تكون في شروط تاريخية معقدة هي التي فيها يجد تفسير من مثا كان السؤال التاريخي في هذا الشكل ما هي هذه الشروط التي تفسر

تكون التنظيم البورجوازي ذلك في شكله العنفي ملأه أما مبدأ هذا التفسير فهو في نهاية التحليل، تحول الرأسمالية في بنائها في طور أزمته، يدعونها في طور تكزنها، لأنها بدأت تتكون فيه في طور أزمة سطح الإنتاج الرأسمالي، يلتفت إليه بنسبته في طور الرأسمالي هكذا نجد، إذن، أزمة التطور الإمبريالي سطح الإنتاج الرأسمالي في أحاسن تكون النظام السياسي البورجوازي كنظام حداثي هكذا يظهر، في التفسير المادي، علاقة الارتباط المعنوي بين الطائفة والإمبريالية، هي تكون الينب لاجتماعه اللباني كينب كروسياله إن تاريخ تكون الطائفة، كما تمهده في أقطاب الميسر أحلاء يعود، إذن، في بنائانه، إلى أواسط القرن التاسع عشر - ولا نزل إلى حداثته، أن إلى مجموعة من الأحزاب، كأحزاب 1860 ميل إلى بنية تتكون من أي، بالتحديد، إلى بنائانه تكون علاقات الإنتاج الرأسمالية، هي ظل منظم الرأسمالي الإمبريالية ونصت العلاقات الانطوائية، في شكل تاريخي مسير مسنده ونصت الدولة العشائرية والرجوع بذلك التاريخ إلى ما قبل تكون هذه العلاقات من إنتاج، دون تمير لما بين الأمانة لاجتماعه على كلها من حداثته، لا بفرقة سوى إلى عديد من المورس في معالجة المسألة الطائفية لا سيما في طرح السؤال التاريخي الخاص بها

10 - في العلاقة بين الطائفة وعلاقات الإنتاج

ما أردت سوى أن روضح السؤال وأحدد كيمه طرحه من أدخل، (دع)، في معالجه تاريخية ليس من مكانها، ردت مؤجلة لها أردت، بالدرجة الأولى، أن أعالج قضية مهجورة هي، لأن،

٦. هذا الأخير

الأساس، وهي أساس كينون، في توجيه العلاقة بين البدنية وعلاقات الإنتاج المادي من قبل في هذه العلاقة (من خلال الطائفة في قلب علاقات الإنتاج السيطرة، لا نجد في كتابات منيرة قمار غلط، بل في كتاباته أخرى يقتضي أساليبها منه في قولهم، مثلاً: «الولاءات العاطفية والطائفية هي جزء من علاقات الإنتاج»^(٢٧)، وهي قولهم: «إننا نبحث لحظه تاريخية ثقافية بين الانسداد العمودي والانسداد الأفقي والسؤال الذي يطرح هو: أيها الأصح، المصنوع من نماذج طائفي ضمن الطبقات، أم من تكوين طائفي يفرق التشكيلات العائلية والطائفية»^(٢٨)، لقد رأينا أن الكلام على نماذج طائفي ضمن الطبقات، أو على نماذج طائفي ضمن الطبقات، إن جاز التعبير، به يتفرع موضوعياً في معنى التفرقة المصنوع بين مذهب التحليل الطائفي ومنهج التحليل الطائفي. علا توميس، يمكننا بين القول بالاشطاد حصرتي للمصنوع من انشطار طائفي، واقول بانقسام أهلي هو انقسام طائفي. فالغلبة تعود في نهاية التحليل، إلى الأول من هذين العنصرين، وبالتالي، إلى منهج التحليل الطائفي. أما منهج التحليل الطائفي، صفاته مرفوع الطائفة مختلفة باختلاف إجراءات العمومية. حل يصنع الكلام على انشطار حصرتي لمصنوع، إذا صح القول، مثلاً، بأن الطائفة علاقة سياسية؟ لا ينطرح الكلام على مثل هذا الانشطار بمعنى الطائفة بأنها بالعكس، كيان قائم بذاته؟ هنا كينون كينون، وكان انشطار المصنوع، وبالتالي،

٢٧. نور طربلسي: الماركسية وعصر خصائص العرب، منشورات بيروت للمناهج، بيروت، ١٩٨٥، ص ٢٩.
 (٢٨) المصدر نفسه ص ٥.

عمودياً، كيف يستقيم الكلام بعد هذا على التباين الذي
 يمتنع يفرق، بالضرورة، نية محله في نية طبقية لا ملائمة؟
 مثل هذا الكلام لا يستقيم إلا إذا كانت الطائفة، كما تحدثت
 سابقاً، علاقة مسببة لحدوث حركة معينة من الصرع الطبقي،
 يجري في شكل تاريخي محدد إلى استيفاء، ثانية، في تحليل ما
 سبق تحيينه لـ، حود إلى تلك العلاقة التي يميزها البعض بين
 الطائفة والعلاقات الإنتاج لأقول، في شكل فاعل، بل في شكل
 مباشر فقط لا معنى لتلك الأقوال التي تفصل الطائفة في معنى
 علاقات الإنتاج، أو مجسدها جزئاً منها، وتطويع هذا الحكم
 أقول، إذ كان تمثل هذه الأقوال من معنى، فوحد من أنها
 بيده طموح الفكر في تحديد مفهوم الطائفة، وفي تحديد مفهوم
 علاقات الإنتاج، وأنها، أيضاً، نتيجة الخلط، في تحديد هذين
 المفهومين، بين السامعي والاصحابي وعدم التعبير النظري
 بينهما. فالكلام على علاقات الإنتاج هو، بدليل، كلام على
 المفهوم النظري للاقتصاد، بما هو علاقات تقوم موضوعياً، بين
 البشر. في مجرى إنتاجهم حياتهم المادية، يتردد فيها طيقات،
 بحسب موقعهم الفعلي من وسائل الإنتاج فهي، إذن، في حد
 المفهوم النظري للاقتصاد، وعلى هذا المستوى من البناء
 الاجتماعي، الذي هو أيضاً مستوى نظري، وبالتالي، صوري،
 أقول إنهم إنما طلبة يورجوازية، مثلاً، مالكة وسائل الإنتاج بل في
 شكل تاريخي محدد ينطوئ من الإنتاج، وبما طلبة عمالة لا
 تملك غير قوة عملها، أو عتات وسطية راقية بين الطبقتين حتى
 يو كانت هذه اليورجوازية، في قلبها المظلم، مسحية، في
 انتسابها الديني، أو إسلامية أو مجوسية أو يودية أو غير ذلك،
 هي، هي المفهوم النظري للاقتصاد، أو على هذا المستوى

في هذا السياق

المعروف من البناء الاجتماعي، طبقه بورجوازية، لا تمثل لانتمائها إلى طبق أو طبقات أو منبسط، يشهدنا الطبقي هذا بل حتى لو كانت هذه البورجوازية، في جميع أفرادها، بلا استثناء، تنتمي إلى طبقة معينة بعينها - كالطبقة المارونية، مثلاً - فهي، على ذلك المسمى، وفي ذلك المصهور، طبقه بورجوازية لا تنتمي لانتمائها هذا جندوها الطبقي ويصنع على الطبقة العامة - وعلى غيرها من الطبقات الاجتماعية - ما يصح على هذه البورجوازية من قول، نحن لو كان المال جميعاً شجرة أو شجرة رزق، فهم، في إطار علاقات الإنتاج، ويصحب موقعهم الاقتصادي هذا، فيها، حائل فقط ولا معنى للموت، حتى هذا المستند من التحديد النظري، أنهم شجرة أو شجرة أو غير ذلك، فنحن هنا القوم لا يضيف شيئاً على تحديدهم النظري، في إطار ذلك الاقتصادي، كطرحه عامه بل بالعكس، ربما أصاب غشواً به بهر هذا التحديد، فيستحيل، باعتنازه جلاء أو باختلاط السببي فيه أو الإيديولوجي، بالآقتصادي، دون تفسير، حائلاً لإنتاج المعرفة، بدلاً من أن يكون أداة حلاية لإنتاجها ولا يعني تلك القوم بالطبع، أن مفهوم الطبقة مفهوم اقتصادي بحت، ولا يعني إلحاح المعلومات الاجتماعية الأخرى التي تطاير في تحديد الطبقات ومراقبتها المختلفة في حقول الصراع الطبقي وممارستها المختلفة بهذا الصرح، كذلك المسمى «مير لانتمائنا» التي يشير إليها هوو طرابسي^(١)، نقلاً عن ماركس، في تبريره تحديد الولايات الطائفية كجزء من علاقات الإنتاج بالعكس تماماً إن مفهوم الطبقة مفهوم محدد يتحدد، تلقائياً، في حقول الصراع الطبقي

(١) المبدع، ص ٥٥

رمزاً لسلطته، في سطر هذا الصراع بالاعتصامي فهو، إذن، مفهوم سياسي، ينفو ما هو مفهوم اقتصادي هنا يعني أن تطبيقاته مجرداً جبرافياً لا يحصر في وجودها الاقتصادي، وإن كان رجوعها هنا هو القاعدة المادية لوجودها كطبقات. لكن هذا شيء، وهناك الفرق من الطائفة وحالاته لإنتاج شيء آخر، ولا بغيره مرفقاً، الخلط بين السياسي والاقتصادي، لا سيما في المعالجة النظرية لمسألة محققة كالمسألة الطائفية. لن كان هذا الخط يعين إنتاج المعرفة برزح علاقة الربط في هذه المسألة بينهما، كان تمييز كل منهما من الآخر، بالعكس، ضروري لإنتاج هذه المعرفة، وهو الذي يضع، بالنتيجة، السؤال الطائفي في مبحثه قد سنجح بإجابة مقنعة. وما أعلن قولاً يضع الطائفية في قلب علاقات الإنتاج هو الصيغة المفضلة. وما أعلن قولاً يحدد الطائفية بأنها «ظاهرة شاملة في العيلة اللبنانية تشرتها بموجدها»⁴ هو هذه الصيغة. فالقول هنا يكرر ذاته من حيث هو، في معنائه الطائفية كظاهرة شاملة، يعني أنها حاضرة في علاقات إنتاج (الاقتصادي)، كما هي حاضرة في المستويات الأخرى من البناء الاجتماعي الذي تحترقه، بكامله، اختراقاً عميقاً. ولقد ألقى هذا القول ما أريد من قوله الآن هو القول بأن «الموضوع النظري» للطائفة - كما يعتمد هوذا طرابلس - هو جنبه العلاقة بين القاعدتين الاقتصادية والبناء العرقي السياسي والاختلاط والإيموري، وحفلة العلاقة بين لبنان ومحيطه العربي»⁵ لن فف عند «صيغة العلاقة الثانية هذه، هذه أمر يمكن النظر فيه

4 المصدر نفسه ص 28

5 المصدر نفسه ص 28

في قلب لاحق وفي حراسة أخرى ما يهمنا من ذلك الموضوع النظري، للطائفة هو «جذلية العلاقة بين الاقتصادي والسياسي» عند يكون في مثل هذا القول ما يعني من صاحبه تهنة الخلط بين هذين العامين، أو المبرزين من البناء الاجتماعي لكن فيه تنصت مع تجميع الطائفة بأنها «مادة شاملة»، ومع القول بأن «الولايات الحائقة ولطائفية هي جزء من علاقات الإنتاج» جس جهته نجد في أحوال قرار طرابلس ما يضح الطائفة في هذه العلاقات، كماها جزء من الاقتصادي نفسه، وعن جهة أخرى نجد فيها ما يحدد الطائفة في السياسي، دون الاقتصادي مثلاً، في هذا القول المبرح «الطائفية هي البناء الفرقي للمجتمع اللبناني»^(١) والسؤال الذي يطرح نفسه على صاحب هذه الأقوال هو التالي: كيف تكون الطائفة البناء القومي للمجتمع اللبناني، رجزاً من علاقات الإنتاج فيه، أي من فاعله الاقتصادية، في أن لا يستطيع مثل هذه القول القريب في تناقضه إلا يقول أننا شد فاعله منه، هو أن هذا الجزء يراه من علاقات الإنتاج الذي هو الطائفة، هو هو البناء الفرقي للمجتمع اللبناني حيرة هذا المجتمع، في تميز آخر، هي الطائفة والطائفة فيه تعني أن بناء تعني معنا (أو فاعله مادية اقتصادية، أي موحاً معنا من علاقات إنتاج) هو فيه بلاء الفرقي والبناء التبعي ذلك جزء بالسطح علاقات ما قبل الرأسمالية يؤكد أن قول من لمحسن بونيم - ربما كان من وحى فكر عزاز طرابلسي نفسه، لكنه صبح في نصه لأولى يرى فيه كتابه « أن ما نواجهه بالسطح هو الاتجاه شبه الدائم للإمبرالية من استخدام التكتيكات الطائفية والعلاقات

(١) المصدر نفسه ص ٦

تبل الرأسمالية بني فوقية تحتضن سرور ورساليات تابعة وتعتمد بحرية
سلطات سياسية حاكمة^(١) (لن أناقش لأن كامل النقص
لإبراهيمي سأترك أمر مناقشته لوقت آخر، في إطار آخر)

مكثاً، إذن، تمايش في لبنان الرأسمالية التجارية المصرفية -
على حد تعبير غراز طرابلسي - واهتزازات التبعية الثقلبية وشبه
الإنطاعية السابقة. وهذا، التمايش «هو القاعدة الصاعدة لتجديد
علاقات الدولة والبرية (دولة المصيبة) بمعناها العلمي» العنصرية
والطائفية^(٢) ذلك لأن الرأسمالية التجارية - المصرفية التي تبنت
في ظل التبعية للإمبريالية، كد استعادت طائفتها الحاكمة وبنياتها
السببية والإيديولوجية والقانونية من النظام الإنطاعي إلى الحد
الذي يمكننا من القول في البنية السياسية والقانونية والإيديولوجية
للمجتمع اللبناني لا يعترف نصياً إلا بالمراسية والفتنة التي كان
النظام الإنطاعي يعترف بها^(٣) وتزداد فكرة طرابلسي وعموماً في
قوله إن النظام المثل الذي منعت السلطة العثمانية بموجبه هذا من
المحمود والامتيازات للطوائف (٤) لا يزال يشكل قاعدة النظام
السياسي اللبناني العنيفة^(٥)

فهم من هذه الأنواع كلها أن «جنبه الملاقة» في الموعود
الخطري بقطاعية بين القاعدة الاقتصادية والبناء الفوقي، إنما
هي، باختصار كلي، تقايم في البنية الاجتماعية اللبنانية الراجعة

(١) مسر. برلينج قضايا نظرية وسياسية بعد الحرب محتويات بيروت البلد

بيروت ١٩٦٨ ص ٩٤

(٢) غراز طرابلسي، المصدر المذكور أعلاه، ص ٢٩

(٣) المصدر نفسه، ص ٤١

(٤) المصدر نفسه، ص ٥١

يون ورسمالية يميزها طرابلسي بأنها «تجارية - مصروفية» لم يني
 «لبنانها» ثم بعد إنتاج «الطرابلسي»⁽²⁾، و«إيه فوق» (ثقافة حلق)
 موزون من علاقات ما قبل الرأسمالية إليها، في مجير أنصر،
 «جنسية العلاقة» بين «اقتصادي رأسمالي وسياسي إقطاعي» هو، في
 أن كما في «مع محسن إبراهيم» الاقتصادي سابق على
 الرأسمالية من حيث أني قون مراد طرابلسي «في المجتمع اللبناني
 (١٩٩٠) هو في مرحلة من التكون الطبقي الانتقالي والمضام»⁽³⁾
 لكن هذا القوي، على رطوحه الظاهري، بالغ القوي من مد،
 إلى حافة هذا الانتقال الذي يجري عنه الكلام في النص؟ من
 الإقطاع إلى الرأسمالية؟ من الرأسمالية «التابعة» إلى الرأسمالية
 «المتقلبة»؟ من الرأسمالية إلى الاشتراكية؟ وما حائل هذا
 الانتقال؟ هل هو الإمبريالية؟ من هذا البناء المؤقت الذي هو
 الطائفي؟ أمثلة لو تعينا بعضاً في مطلقها لأبعدنا عن الموضوع
 الذي نعالج. شركه إذن صاحب تلك الأقوال ينتهز مع ربيع، أمر
 غيوس فكونه و«تأقيته»، فنتجعه من كل ما سبق من أقوال،
 أن طرابلسي يرد الطائفي، حقيقياً، وظرفياً، إلى علاقات ما قبل
 الرأسمالية - دون سقطة واضح لهذه العلاقات بأنها علاقات
 إنتاج - ويرى فيها، بالتالي، في تعديش هذه العلاقات مع
 العلاقات الرأسمالية، جزءاً من علاقات الإنتاج، من حيث أن
 هذا الجزء إياه هو «البناء المؤقت» للمجتمع اللبناني، عملاً
 بالمبدأ «النظري» الذي جابه محسن إبراهيم، في النص أعلاه

(١) المصدر نفسه، ص 29

(2) المصدر نفسه، ص ٦٥

أو كأن على كل بلد، كي يكون هناك أن يعطى بسيط إنتاج داخلي محلياً (ربما بحسب مبدأ الفكر القومي الذي هو شكل من الفكر البرجوازي نفسه)، أو كأن مهد الإنتاج الرأسمالي يسر به طبع. كرتي يتميز في شكل تاريخي محصلة هو، في لبنان، شكله الكروميالي المختلف، بالطبع، عن شكله الإمبريالي. ومهما يكن الأمر، فإن معالجة كهذه ليس هي التي تسمع بهم طهر الطائفة، ولا بد، نعمها، من معالجة نظرية أخرى تطلق من هذا يالية الاجتماعية الكولريالية اللبنانية، من حيث هي - أي الطائفة - النظام السياسي الخاص بسيطرة البرجوازية في هذه البنية، على الوجه الذي يثبت

١١ في ضرورة أن يخلق الفكر

ر قبل أن حتم هذا الفصل، لا بد من استكمال النقاش الذي ابتأه مع معمود صمد، بقاء نظراً صريحاً على مسألة تولد، البروت، أثرت إليها سبلاً، شرعاً في مجلة الطريق^(١)، بعد ثلاث سنوات أن أوجع على ظهور كتابه المذكور أحلاه. ملحق فكون، في حياته هذه، أمانيه بعض التلهم، أن لعله اكتسب فيها وضوحاً انتقد في كتابه هذا للتفكير، منقطع من آخر صمد في كتابه هذا البس الذي يقرر في «فلسفة الطائفة» هي من كانه جوانبه، مسألة مشاريع التجزئة للمشرق العربي. كما هي مسألة التغلب والتمسك والقبلي وجميع الأشكال السياسية القائمة

(١) تحت عنوان «في المسألة الطائفية في العرب» لأهلية (التيقة العدد الرابع
نمبر الأول ١٩٨٤

على سعد روائي متحفظ⁽²⁷⁾ يمكننا بحثهم مؤرخين كتابه، يرد الطائفية فيه إلى ثبوت من الإنتاج سادس على الرأسمالية، وبالنظر إليها بالتالي، كظاهرة تختلف عمداً، يقول فيها في مقالته تلك: «هل سيطراً على فكره تفرق؟ أكر الظن أنه لا، بعد صنفه كبدية كتابات من الطائفية ما كان قد عرفها من قبل ولعل قراءته هذه الكتابات، أوجع إليه بالنظر في الطائفية كنظام سياسي لكنها لم تتمكن من دفعه إلى إضاده النظر في فكره بطريقه، مثل فكره، في مقالته هذه، مسجداً إلى ما فيه، في تلكه إلى مختلف يستعصي عليه

يقول مؤرخ 1. إن الطائفية ظاهرة تاريخية يمكن تفسيرها على ضوء تاريخها كأحداث اجتماعية وسياسية واقتصادية وعسكرية تلك أسباب هائلة مرتبطة بالنسبة البنائية ولا تفسير إلا بتلك البنية من جهة، وبمشاريع السيطرة الاستعمارية من جهة أخرى⁽²⁸⁾ كل ظاهرة اجتماعية هي، بالطبع، ظاهرة تاريخية. فالطائفية مثلاً تكن ما يجب تسميته، بالمعطى هو، بالشيط، أنه يعود تأكيد الطابع التاريخي لهذه الظاهرة إلى إلقاء تاريخيتها، يلعب الاختلاف البيئي القائم في حركتها التاريخية نفسها بين تاريخ هو تاريخ تكوّنهما، بما هي، كما بين القوي، نظام سياسي معقد ليطرد البورجوازية الكولونيالية القبلية، وتاريخ آخر هو تاريخها باللات، بعد اكتمال تكوّنهما - (إن جاز التعبير - أي تاريخ هذا النظام السياسي البورجوازي نفسه، في حركة واحدة إنتاجه منه في الملاحظة الأولى على تلك المعنى ولقد انبسط بعض الشيء

الجدول التاريخي 4 ص 530

(2) مجلة الطوبى المعبر المذكور أعلاه ص 54

٦. السؤال الثاني

في تحليلها سابقاً، فلا حاجة إلى التكرار لف الملاحظة الثانية، فلها علاقة بالقرن بأن تلك الظاهرة لا يمكن تفسيرها إلا بربطها بأبنية البيتانية وهذا هو صحيح لكنه حاسم بل بمقدار احتي أمه يعتمد الدقة. يدي ينيه يحجب ربط الطائفة في هذه نصيرها؟ ينيه اجتماعيه وأسمالية؟ أم ينية اجتماعية سابقة على الرأسمالية؟ بل ما هو الككل التاريخي الموحد بتلك الية الرأسمالية، إن كانت الطائفة موبطة بها؟ وحتى القول بربطها ينية رأسمالية هو غير كاف لتفسيرها التاريخي إذ لا يمكن فهم الطائفة، كما سبق القول تكراراً، إلا في إطار ينيه اجتماعية كدوريات متغيرة تاريخياً من البنية الاجتماعية الإمبريالية، في اتجاه لائق، في شكل متناوب، إلى بعد واحد من الإنتاج هو الرأسمالي. لكن مؤرخنا لا يحسم الأمر، بل هو لا يطرح حتى هذه الأسئلة كأن فكره لا يتركها.

رغم من أنهم يقولون^{١٠} فيخطئ من يعتقد أن الطائفة في بنات حيزت من بناء دولتها لأن هذه القوى تعفي دور الدولة البيتانية ومسؤوليتها في تنفيذ الطائفة واستمرارية حفاظها على سيطرتها الطائفة - الطبيعة الطائفة البيتانية هي بالتمديد الشكل البشري بنظام الطائفي - الطائفي في بنات وهي صيانة القوى المسيطرة فيه عند مجاراة السلطة في ليق تدخل الطائفة بالطائفة كما لو كانت وجهين لمبل واحد بحيث يصبح المبل بيتها^{١١} لا أريد ب. أتم طويلاً عند الجانب اللغوي من هذا النص لكنني أستاذ هل يمكن للفكر أن يتر ينة عن نفسه في بنة مريكة مضطربة؟ ألا يصكر مثل هذه اللغة أرباكاً و مضطرباً في الفكر نفسه؟ ما معنى أن تكون الطائفة عجوة من بناء دولتها أو أن تكون،

(١٠) المصدر نفسه، ص ٩٦

بالإمكان، قادرة على إنتاجها؟ وهل الديمقراطية حقيقة؟ لا معنى بذلك
 عمومًا كهذا. إذن هل على شيء، على صغر الصكر بين مهم
 الديمقراطية، لا على صغر الديمقراطية والصغر هذا، يتكرر في قون
 مؤرختنا «والقون بصغر الديمقراطية من بدء حود أو نظام اجتماعي
 واحد تحت حوزة» أن الديمقراطية معادية بجمهورها لقبها الدولة يقتصر
 إلى البنية السياسية لأن الديمقراطية هي امتداد بينة على أرض الواقع
 مولتها الديمقراطية - الطليعة، وطاقها الطائفي - الطليعي^(١١) ثم يأتي
 ذلك الدور الذي لا معنى له عن حمرة أو زلة قلبه بل من
 مابين تعويز وتصميم في هر عي هذا النص يكرر لكن الدولة،
 بعلة، بنسبة دولة الطفلية إلى دولة البروجوازية وهذه الدولة هي
 دولة طائفية مما ما كان يجب أن يراه طائفي وما كان بالإمكان
 أن يراه، لا يصكر آخر غير الذي به يفكر، هو، بالتحديد، الصكر
 المعادي

نكر، لعل القارئ يلاحظ في النص الذي نتقد تشاماً من تحديد
 الديمقراطية بأنها «الشكل السياسي لنظام الطائفي الطليعي»، برغم ما
 في هذا التعريف بقياً عن غموض ولعلها البيرة لأوس التي
 تسود فيها الديمقراطية، في نص ضامري، من تحديد ما كنظم
 سياسي كان أوس مؤرختنا ان يقون إليها الشكل التاريخي المحدد
 للنظم السياسي، بدلاً من قول ما ما، عقوله هذا يتهمس
 الغموض لهذه الذي وابتداء في كتابه، في هذا الخط لـ العاقل
 بين الطائفي والطليعي، الرابع بينها في تعير واحد يجعل حوزة
 صفة مؤرخة لتلك النظام. ولقد قلنا في هذا الصوف ما قلناه
 فلا حاجة إلى التكرار سوى أن مؤرختنا يصطدم بمائتي فكره -
 ولنسقة بحسب القول. يماثل صومس فكره - في معرفته التي تؤكد

في سؤال كليلي

مناعلي الطائفة بالحقيقة، كما لو كليلي (أليس لأصبح المولى كما لو كنتا؟) وجوب لعدة وحقة، كليلي حاول أن يشرح من ملاءمة من تأكيده - تقريبا - أن الطائفة نظام سياسي يعطي مجزعا أن الحق يمكن من الاكتفاء بتأكيد الطابع الطبيعي لذلك النظام السياسي الطائفي، وبالتالي، بتأكيد أن الطابع الطائفي هذا هو الطابع الطبيعي يمكن المشككة فيه، بالعكس، في تحديد الطابع الطبيعي الخاص بهذا النظام على هو طابع يوجوازي كويريالي، أم هو طابع رسمي (أو أسوي وطني، بحسب ضامر) ندين على الرسمية؟ وتلخيص هذا التحديد لا يحل المشكلة

ثم يعود الفكر الضاهري فيضطرب ثانية في تحقيق معنى التداخل بين الطائفة والطبيعة، ويشتبه بنوعه من أمر فكره نحس أن بعد معنى ذلك التداخل في هذا المولى بمزوجة بها، في السيطرة الطائفية ولدت الفس والهبوحة لأبناء الطوائف المسيطرة كما ولدت الفكر ومدن الصفيح لأبناء الطوائف الخاطئة لسيطرة الوجه الطائفي والوجه الطبيعي متلازمان في إطار حركة التراجع البنائي⁽²⁾ يعصب على الفكر البادي، وعلى نتيج التحصيل الطبيعي، القبول بهذا الصر بوجود طوائف مسيطرة وطوائف عاجزة لسيطرة هذه الطوائف، يعصب القبول بأن يكون لسيطرة الطائفة هذا المعنى من ميطرة هذه الطوائف على ذلك، حين يكون للسيطرة الطائفة في النظام السياسي البنائي الطائفي مثل هذا المعنى الضاهري، يعني، سيطرة، وجود ميطرة حقيقه من هذا النظام، ونظمي، بالضرورة، كل إمكانية لتكلام على مثل هذه السيطرة

(2) المصطلح من 96

12 - حادثة في فلبين القاتلة

لكن النص الضامري ليس يوماً عادياً، أحياناً، يقترب من الموضوع، ويصلى عليه اجنيار مسألة أخرى مثلاً، في قوله إن الطائفة هي صمام الأمان للنظام الطائفي - الطائفي من الانهيار، وهي التي تقطع الطريق على أي تغيير حقيقي في المجتمع الفلبيني لأن أي إصلاح سياسي يعني بلفظانية مكثف، ولو صغيراً، لأن التجربة التاريخية الطويلة تؤكد أن هذه الطائفة كهيئة بابل لا يمكن «إصلاح» وتعود وثيرة العنف أكثر هائلة وتعميقاً⁽¹⁾ لا إصلاح، يستل هذا النظام الطائفي، ألا يهدسه وتغييره. جلاء قول أوامر مؤرخنا عليه فكنتي أفضل تحفيد الطائفة، لا كصمام أمان للنظام، بل كنظام سياسي لسيطرة البورجوازية. ولكن، بالطبع، في هذا الأمر رأي. لكن المشكلة التي يطرحها النص على صاحبها وطرحها عليه، هي التالية: كيف تكون الطائفة صمام أمان ذلك النظام؟ المشكلة المصيبة هي في معرفة الآلية الفاعلة التي تتحرك فيها الطائفة، أي التي تقوم فيها الطائفة بوجوبها كصمام أمان. ونحن نذهب الصكر، في تحليله المسألة الطائفية، هذا الاتجاه نعر النظر في هذه الآلية الفاعلة ومطى تحركها أي بالتحديد، في سبط التحرك الفاعلي للنظام السياسي الطائفي، كنظام طائفي بورجوازي، يكون قد اقترب، بالفعل، في تحليله هذا، من منطق التحليل الطائفي. أليس من مؤرخنا اقترب، في نهاية مقالته من هذا المطلق في قوله «هل (+) البورجوازية الفلبينية بلك هاجرة من حماية نظامها السياسي؟ الجواب على هذا

(1) المصدر نفسه ص 98

في كندا، كليلي.

المؤلف يفترض بالضرورة أن الطائفة كانت الشكل السياسي بحكم
في لبنان وسيطرة البروجوازية فيه سواء عبر ممثلها المحليين أو
بالتصالح مع تلك طبقة أخرى نهضت على الإثناج والقبلي المتجذرين
في لبنان^{١٠}.

ربما هي المرة الأولى التي يحدد فيها مروجوا الطائفية بأنها
«الشكل السياسي للحكم في لبنان وسيطرة البروجوازية فيه»،
محطفاً له من هذا الرجوع. ويحل هذا القول هو التقدم الذي
صاحب فكرة في مقالته هذه، جأى بها متأقفاً مع البيان العام
لمفكره في كتابه السبق ولا يجب في هذا التناقض عيشه
المحرم، بإمكانه أن يستحيل القوة المحركة لفكره في حمل إنتاج
المعرفة.

ಪ್ರಕೃತಿ ಸೌಂದರ್ಯ

الفصل السادس

نقد ونقد مضاد

تمهيد

متد أكثر من عشر سنوات، بل منذ أول بحثي، احيى النقاش،^١ حُرّب عني بأنه حرجي، لأنه غزوي، وسعيه به حثير النقد لعل ورشة فكرية بناء فكيف الفرد فيها حدود فكره. إذ بدني، عيصام بمكر الآخرين في جبل بحثي يترابط ويتناغم، متكاملاً في شكل جماعي، أصني اجتماعي، هو هو شكله العلمي. هل أخطئ كثيراً؟ إن رأيت في مقالة أحمد بعلبي^٢، التي ناقش فيها بحثاً لي في الطفلية، بدايات هذه الورشة الفكرية^٣ لعلها كفلة، ونعلها غير ذلك. مكها، بالأكيدة، جبل يجاني فالفكر بالنقد والنقد المقيد يلاؤ

١. أحمد بعلبي، ملاحظات على كتابة ماركسية في الطفولة، مجلة الطريق، العدد الأول، آذار ١٩٨٥.

II - في شروط النقد

والنقد الذي يوجهه بملكي إلى الذي ينحصر في نقد بعض أوجهه،
مفائدة، في الفصل الأخير من هذا الكتاب وهو نص نشر في
جريدة «النداء» في أربعة أعداد متتالية بدءاً من 4 آذار
1984، بعنوان «النظام السياسي بين الإصلاح الطائفي وعشيرة
الشهير الديموقراطي».

يوجه الناقد لقدم في المقرة الأخيرة من مقالته، يقول :
«إن الوجود السياسي للوطنية لم يكن نتاجاً مسجداً حلالاً للنظام
الرأسمالي التابع وحسب بل إن هذه الطوائف تنتظم إيديولوجياً
واجتماعياً عند لرون حيث تكون النظام الرأسمالي التابع، وإن هذا
الانتظام من ينسج لأشكال التناقض والاكتفاء المتعاقبة، بما عيه
شكل الانتقال إلى الاشتراكية وإن اللازم بين النظام السياسي
والشكل التاريخي ليس وظائفاً وليس صيغاً إلى هذا الحد يخرج
الطوائف على الصيغ (المستحيل في تاريخ البلاد) بين القيدانية أو
الحكم الوطني الديموقراطي وحسب»⁽¹⁾.

لقد أجاد الناقد في تكليف نفسه، حتى كادت أكتفك من جلوس
الرجوع إلى تصحيح مقافته لطلبهم بالنقد المطاوع لكن لنضاض
أصولاً نظري بالوضع فيه أحياناً، وحياناً بالاقتصاد. فعمل
الشمس فيه مضلل، لا سيما هي تدانيات هذا الحوار بين
الماركسيين إذن، من البداية أيضاً، دون لجم للتناقض

البدائية من منطق البلد يقتضي بديعاً العبي المنقرض حقه من
المهم. حتى يأتي النقد شاملاً، بل متعاقباً إن كان متحلياً باليس

(1) المصدر نفسه، ص 116

المشهور في «الهند» الذي يتناوله يعينكي بالتفصيل يستند في معانيه ومفولاته الأساسية إلى تعقيدات غرامسك سقراط الأولى هي البحث في أسباب الحرب الأهلية في فيتنام، لا سيما في صياها الثاني، والثاني في فمبعل إلى نفس الفكر العدائي، والمريب في الأمر أن تفكي لا يسر إلى هائل الفراسين بحرف - تائه يجهل وجرعها - ولا يستمر في تائه يتقدمها، مسجوع أن من حقه كتابته، أن يحده النعم الذي يند، وأن يغصر القصد عليه حرك حبه، وأن يعطي ثقته الشكل الذي يريد فككي المشكلة ليست هنا: المشكلة التي أخرج في، بالقطب، مشكلة الشروط المعرفية الضرورية فليد تلك الورشة الفكرية في حوال جاد صريح بين الماركسي واحد من هذه الشروط هو معرفة مكانة بالعين وفكره أما المعرفة المجترقة أو الباقعة عما أظلم، فليد بحرصها

والبداهة أيضاً، أن منطق النقد يقضي بأن نكون لمرأة النعم المتقود اسمه للنعم، حقيقة: فإذا اتسمت به منه، أخف النعم موضوعه، ما أصاب ما ليس في النعم، أو في فكره، وما ليس منه رؤسا ومهما، أو في يديه الرجم، حتى نصاً ومهما هو وليد لمرأة سيرة للنعم المفقود ينظر بمبكي أنني أحدد الطائفية بأنها علاقة سياسية وما هنا الظن به بظاً عطفي، فهو يكرر للإث مرارة على الإنفل¹¹ ولا أعلم أين وجد لي مثل هنا القدر منه خلط بين الطائفة والطائفة، فالتين أمر الاتيين عليه، ما - مهمي - وربما أصاب النعيم بذلك أكرر الطائفة - لا الطائفة - هي جندي تلك العلاقة السياسية من اتبعه الطبيعة التي تربط

11 المصدر نفسه، ص 162، 169، 11

الطبقات الكادسة أو لساناً عنها بالبرجوازية، في علاقة تمثيل سياسي حائقي آد الطائفيه فهي النظام السياسي مسيطره هذه البرجوازية المسيطره.

والأكثر هل من مبرر لامتثال عبارة «اللازم البيزي»، الواردة في نصي، بعبارة «الربط الحصري» الواردة في نصي بطيكي، في ميدان الكلام على العلاقة بين الشكل الطائفي للدولة اللبنانية وطابعها البرجوازي؟ لم يستند بطيكي لأرضي بالتاليه؟ أليس في هذا الاستبدال اللغوي الحرام بالنص من معناه؟ الكل يعلم أن للاختلاف في اللفظ نتم - بحالاً - من اختلاف في الفكر، ونقوم إليه فنتلقة في الفكر وفي التعبير، لا يجوز بالنال، التلاعب باللفظ، أو التساهل في استبدالها - مع أن المبرهن مختلفا المعنى، فضلاً عن أن كلا منهما نتدرج من ساي من افكر مختلف من لأخر فتأكد علاقة التلازم البيزي، بدلاً من التلازم التاريخي، بين الشكل الطائفي والطابع البرجوازي للدولة اللبنانية، بطرح مشكلة كما هو يتر في النص الأصلي - بحتم عن تلك التي بطرحها عبارة «الربط الحصري»، في نص بطيكي المياره الأولى بطرح، زنة مشكلة صعبة هي - بكل دمه، التالية هل الشكل الطائفي للدولة اللبنانية أساسي لوجودها كنزله بورجوازية؟ وهل يعود، بالتالي، تغيير شكل الطائفي هنا إلى إمكان تغيير طابعها البرجوازي نفسه؟ الفرق بأن تلك العلاقة في هذه الدولة هي علاقة تلازم بيوي أكثر من علاقة تلازم تاريخي بفرده، بالضرورة، إلى لإجادة عن ملين السوانين بالإيجاب المشكله المطروحه هنا لها علاقة بطيحه الدولة اللبنانية الراهنة، القائمة في البنية الاجتماعية اللبنانية لفرقة ربطت بحركتها الداخلي كنزله بورجوازية كوندالية.

المسألة هذه هي، في تعبير آخر، مشكلة بنية هذه الدولة في واقعها المعاصر، أي في حضورها لمئاتها، إن جاز التعبير. ليست، بالتالي، مشكلة تاريخية، المشكلة التاريخية التي هي مشكلة الشروط التي فيها تكونت هذه الدولة في هذه البنية الاجتماعية، فيها تكونت هذه البنية كبنية قومية، أي مشكلة تعمري مختلفة عن الأولى. يرقم ما بين لانتش من خلافه ربوئية العلاقة بينهما، لا يده، أي البنية، من تأكيد اختلافهما المعرفي. ذلك أن العلاقة هذه بينهما هي علاقة اختلاف، كما شرت مدقاً. إذا انقلب علاقة سبب، وقاد، أو حُيِّب ما بين لانتش من اختلاف، منقذ الصكرة في بهمة الصكرة التاريخية ألتاهة نفسها، إلى مهم مفقدي جبر، بالقبض، نقيض التهم المادي الماركسي باستعماله حياة القلادج البشري، بمادة الربط المعصري، ينزلق بعلكي، في حالته المسألة الطائفة، وفي هذه النص المذكور، من صعيد إلى آخر، دور تعبير بين الاثنين من صعيد البنية (بنة القدرة) في سبط تحريكها الناطقي إلى صعيد التكون التاريخي لهذه البنية. ينزلق، كصبي المشكلة الأبنية الأولى، 'نبيط' أسعها المشكلة 'نبيط'، ونطرح مشكلة أخرى جبرها هي المسألة التاريخية. ويظل بعلكي أن هذه هي تلك، وأن لغة يصبه نكهة العكر يعطيه لا كبر. من كان يعطيه المشكلة النبيط، بتعبيره، مرة، فهو يعطيه المشكلة التاريخية مرتين يعطيه، مرة، جديبه الأولى. - ذلك أن الطرح الصحيح لسؤال التاريخي شروط، كما بين في الفصل السابق، بعينه طرح المشكلة النبيط نفسها، التي في ضرورتها يطرح هذا السؤال من يعطيه، ثانية، بردها لها موضع المشكلة النبيط، كأنها هي هكذا يلزم بين الاثنين علاقة من السبب إلى سهل فيها أسبابا

أولاً، الثانية - والعكس بالعكس - وبسبب، بالتالي، استبدال
بذلك العبارتين، الواحدة بالأخرى - والعكس بالعكس

2. العلاقة بين الرأسمالية وما فيها

بحث جون صبيو، «الطائفة» صلافة سياسية منجدة أم انتظام
اجتماعي رينولدسجي متوسخ^{٩٩}، يلقى بعلكي، في أول مرة من
مثاله «إن الربط العصري قديم الشكل الطائفي لانتظام السياسي في
البلدان بتوفر شروط تكون الرأسمالية في بنائها في طور أزمة
الإنتاج الرأسمالي على الصعيد العالمي» () هو ربط يتوحد، لا
محال، إلى مترقته

المترق الأول، ومعه أن الانتظام الاجتماعي الإيديولوجي
الطائفي لاجتماعات لم يحصل قبل توفر شروط تكون الرأسمالية،
وفي هذا المنظور يبرر الشكل الطائفي لانتظام، وذلك كإساساً على
النموذج الكلاسيكي لرأسمالية الأوروبية حيث يكون لانتظام الإنتاجي
هو النظام المحقق مباشرة لانتظام السياسي الذي يشكل انعكاس
مباشراً له أو عكسياً يتبعاً لما أصبح التصير. ويقود هذا المنزلة إلى
اعتبار أن الطوائف لم يسبق لها أن تشكلت سياسياً قبل فهم الدولة
اليورجولوية اللبانية، وفي حد شطب بصوري من مستويات حياتها
الاجتماعية المنتظمة والضرورية في هذه المنطقة منذ أرون طويلة
«حقبت العهد الفاضلي» وجير هذا المنزلة يوجد الفأري- مله في
متزلفين مؤهله أن الحديث عن الشكل الطائفي لانتظام السياسي
يشير إلى أن النظام السياسي يمكن أن يكون معزولاً عما يستند من
انتظام اجتماعي رينولدسجي^{١٠٠}

(٩٩) المبرق في ١٩٩٢ ١٠١

أقرب قليلا عند حلق السمك من البحر لأشبهه بسرعة إلى أن الطائفة ليس لها، في هذا النص، المعنى الذي أعطيه لها. إنها، في نفس معنى، «انتظام اجتماعي إيديولوجي»، بينما هي، في كتاباتي، نظم سياسي يورجوازي كونيونيائي. أمر طبيعي أن يختلف معناها من كتاب إلى آخر لكن أن يُعَدَّ المصطلح المنسوب للمعنى الذي لها في نفس الناقدة كان لها في النصين معنى واحداً، وهذا أمر غير طبيعي. يعني أنه صبر مشروخ في ممارسة النقد، إنه لا يمكن بلانده، ولا يجوز له، بكل دقة، أن يستخلص من تعديدي الطائفة بأنها ذلك النظام السياسي، ما سيجعله من ثوب مؤلفه «أن الانتظام الاجتماعي الإيديولوجي الطائفي للجماعات لم يحصل قبل توفر شروط تكون الرأسمالية» فالطائفة هي، حتمه، هذا الانتظام. لكنها ليست كذلك بالنسبة إلى لو كان في قلبه دوقاً فكان عليه أن يأخذ علي ما يعود إليه مولد من أن النظام السياسي اليورجوازي - وليس الانتظام الإيديولوجي - لم يحصل قبل توفر شروط تكون الرأسمالية. لكنه لا يستطيع، بالطبع، أن يأخذ علي مثل هذا القول، فهو لو صحيح لا مائة صبة لكن لو كانت الطائفة، بالفعل، ذلك «الانتظام الإيديولوجي»، لاختلف الأمر قليلاً عن الكلام الذي كائنني رفاقدي لا شكك بلغة لها ما يقره الطائفة. يعني بها شيئاً وكم الصادقة، وأمي لها شيئاً آخر، مختلفاً.

يبدأ ابن موهمة للطائفة - كما حل - لا يسمح بتمييزها من واقعها الاجتماعي الراعي في البيئة الاجتماعية الكولونيالية البنية، ولا يسمح، بالتالي، بتمييزها في اختلافها نفسه في هذه البيئة، مما في البنى الاجتماعية السابقة. وبالعكس، بمعنى بضروره أن تكون وسمه بلا اختلاف أو تمايز، في

جميع هذه الجنى، الحاذية والمعاصرة، على اختلافاتها، يقو، مثلا، ١ إن نظر الانظام الطائفي والمشتري التي سيطر شكل الرأسمالية الليتانية وراء اليوم تنبع نفقة المطالبة بالمساواة بالنسبة للسلطة والثروة خلال حقبة التنظم الطائفي المائم منذ شكل الرأسمالية الليتانية وتاريخه (كما هو الحال بالنسبة للطائفة الدرزية في حراجيتها، مع الطائفة المارونية مثلا^(١٧)، لقد ٢ البعت هذه الأطر دائما لغايات التنظم متناقضة طبقا لى نفس المرحلة^(١٨)، بل وكنه، ليس الشكل الطائفي شكلا مستجدا لا تاريخ به^(١٩)، بل ٣ هو مبعة من صيغ التنظم الاجتماعي المألوفة قبل بلور الرأسمالية الكرنوبالية وليس «لزما» بشريا لها مستجدا مع ظهورها وحسب^(٢٠)، إن الشكل الطائفي المألوم الرهن بسى إلا حنقة في سياق تنظم الطوائف وتاريخها منذ عهد الفاضيين ومبولا إلى التنكلى المعاصر للسلطة الموحى لقيام للرسمية التابعة ٤^(٢١)، إن ٥ الانظام الإيمويوجي الاجتماعي الطائفي (٦) يسمح بكائه أشكال التنافس في الرأسمالية التابعة ٧^(٢٢)، بل ٨ إن هذا الانظام مرن يسمح لأشكال التنافس والانتقال المتناحاة بما فيها شكل الانتقال إلى الاشتراكية ٩^(٢٣)

(١) المصدر نفسه ص ١٥٤

(٢) المصدر نفسه ص ١٥٤

(٣) المصدر نفسه ص ١٥٦

(٤) المصدر نفسه ص ١٥٦

(٥) المصدر نفسه ص ١١٢

(٦) المصدر نفسه ص ١٥٦ ٥١

(٧) المصدر نفسه ص ١١٥

أما مفهوم الطائفية بكلها نظام سياسي متجذر في البنية الكرونبالية الراهنة، منسجّ ببنيتها، فهو، بالعكس، يسمح برؤية الاختلاف الكامن فيها، ينتها في منه الوسيطة، وبينها في البنى الاجتماعية السابقة. ربما كانت الطائفية في هذه البنى السابقة على الرأسمالية، «الظن» اجتماعياً إيديولوجياً مهماً، بسبب من هيمنة المستوى الإيديولوجي في هذه البنى، كما يظن بعض الماركسيين الذين قد يكرهون منهم واحد - هو ماركس حرفي - يتردد بمصداق فكره، بوضوح، في مقالة بعلكي. لكن الطائفية ما كانت يوماً في هذه البنى الاجتماعية، نظاماً سياسياً، أو قل، بدقة، شكلاً سائماً صحنه من الدولة، هو الضامن بدولة البرجوازية الكولونيالية البيضاء، في محددها منه كدولة طائفية. حتى في نظام البطل الذي نشه الدولة العشائرية، ثم تكن الطائفية نظاماً سياسياً، أو شكل دولة. وما ظن عاقلاً يقول إن الدولة العشائرية كانت دولة طائفية، بالمعنى الذي نهته الكلمة في بيان الرأسمالية، أي بالمعنى الذي تظهر فيه الدولة البرجوازية نفسها كأنها دولة طوائف. قد تكون الدولة العشائرية، كما هي عند البعض، دولة إسلامية، (والأصح القول إنها دولة استيعابية تظهر الدولة الإسلامية، لكن هذا موضوع آخر لا مجال لمبحثه في الآن). لكن الدولة الإسلامية شيء، والدولة الطائفية شيء آخر. لا أولى يظهر كأنها عرق واحدة، تعتمد الدين، واحداً في أبنائها وأحكامها وممارساتها. بزعم، بالتالي، طابع قديمي تستمدّه من قديم الشرع الذي به تتجسد كدولة إسلامية. إنها، إذن، دولة دين واحد، أو قل، بلنقطة، إنها الدين بإمام كدولة، من حيث هو الدين، هو الشرع. أو الثاني، مستمدة بشدة الطوائف. وليس ظهوره، برغم هذا واحداً، فوجبتها خارجية من حيث هي.

ناتجها إطار تعايش طائفي ليس الدولة الطائفية دولة حيه، ولا هي دولة بين واحد الطوائف، في علاقتها بالدولة، ليس أحياناً، يرغم كون الاقتصاد القوي عاملاً أساسياً في رجوعها ليس بدولة الطوائف. طابع نفسي، ولا يمكن أن يكون لها مثل هذا الطابع، ولا يمكن لها أن تقوم بشرع لا يسبب من تمدد ما حد وجب، بل لأنها، في ظهورها لذاتها من موقع نظر البورجوازية المسيطرة عساه، إطاراً، ر محال للتصنيف السياسي للطوائف، لا تصنفها البنية

بالطبع، لا يتمحور الاختلاف بين الشرطين الإسلاميه والطائفية في عسوى الطرح هنا من المعالجة، بل، بالعكس يجد أساسه انماهي في اختلاف نمط الإنتاج المسيطر في كل من البيئ الاجتماعيتين المختلفتين البنائية اكونوميائية. والعشائيه الإقطاعيه، أو الاستبداديه. لكن سبب الدولة العشائيه لفظواك ظناً هو نظام الملل، بهد لا يعني جاكاً أنها دولة طائفية. والآن قد الكلام صناعه، وصفت المصالحيم دقتها وتبريرتها - ولا يعني ذلك أيضاً ان النظام السياسي الطائفي الذي فيه تمارس البورجوازية البنائية سيطرتها الطبيعيه هو منه نظام الملل العشائيه ذلك الباسق على تكوين البورجوازية كبورجوازيه كورباليه، ر أنه يجد تأويله في هذا النظام، أو في ما يبع من أبعاد حياة لا أهل لباقاً أوقتها بعلكي عند القاطنين، فلم يعد بها، مثلاً، الر الأميري، أو المخزرج، أو المرجة

بأحد طرفي مناقشه، في التمثيل الأون القوي يتبعني به، »
اعتبار أن الطوائف لم يسبق بها أن تشكلت سياسياً قبل قيام الدولة البورجوازية البنائية، ويأخذ حسي، في «المثربو الشامي»، كون

التحديث عن الشكل الطائفي لمنظومة السياسي يشير «إلى أن النظام السياسي يمكن أن يكون معزولاً عما يستند من انتظام اجتماعي بلديولوجي . ٤ بالنسبة إلى المترلق الأول، أحد وأكبر مرء آخرى أن الطوائف في لبنان لم تكتب وجودها السياسي الذي مرء بالطبقة، وجودها المؤسسي، إلا بوجود الدولة البيروقراطية القائمة في مختلف كتلة طائفية. ويمكن تتبع تاريخ هذا النكون السياسي للطوائف في لبنان، على امتداد نصف قرن تقريباً، من سنور 1926، الذي وطب فيه وبه أسس النظام السياسي كنظام طائفي حتى مرر إنشاء المجلس الإسلامي الشيعي لأعلى من 1967، مروراً بشن قرارات الدولة التي تنظم وجود الطوائف في مؤسسات مختلفة، وتنظم علاقة الطوائف بالدولة. وقد أشيرت سابقاً إلى كتاب محمود وياط الذي يتعالج بالتفصيل تاريخ هذا النكون السياسي للطوائف باعتصار أقول ليست الطوائف قائمة بذاتها بل هي قائمة بهذه الدولة الكولونيالية التي بها تشكلت سياسياً. ليس للطوائف، في تصوير آخر، وجود مؤسسي، مادي على وجود هذه الدولة، ولا يمكن أصلاً أن يكون لها مثل هذا الوجود إلا بالدولة. إن تكون الطوائف في مؤسسات تابعة للدولة، حتى في استغلالها منها، مرء، إذن، بالدرجة الأولى، فعل سياسي، من حيث مرء، بالتحديد، فعل هذه الدولة البيروقراطية

ثم إن يمكنني ٥ يقدم لنا مثالاً واحداً في مقالته على «التشكيل السياسي للطوائف في البى السابقة على الرأسمالية» من بالعكس، إن قلاعه نفسه على «انتظام اجتماعي إيديولوجي» للجماعات، يؤكد ما مرء، يؤكد، بالتالي، أن الوجود المؤسسي السياسي للطوائف مرء، بالطبقة، وجودها البيروقراطي

والانظام هذا الذي به يعتمد بملكي الطائفة ليس الانظام
«الجهيم والمباشرة»^(١) - على حد نصيره - إلا ما هو انتظام
«بيولوجي» أما الانظام السياسي، علا وجوده في نفس بطيحي،
إلا لا مكان به في هذا النص أو قل، لتطبيع، إن له فيه
ضمناً، مكاناً، هو الذي بدأ في تيمته المباشرة البيولوجي
ذلك أن الهيئة هي، في وشرح تام، للبيولوجي، لا فليسي
هذا هو المبدأ الأساسي الذي يعتمد بملكي في هذه وهي
معالجة المسألة الطائفة وهذا ما سأناقشه في سية

أما بالنسبة إلى «المرئي الثاني»، فليس أهم كيف يمكن أن
بشير «المفوت» عن الشكل الطائفي لانتظام السياسي إلى أن النظام
السياسي يمكن أن يكون معزولاً حقاً يستند من الانتظام اجتماعي
«بيولوجي» من وجهة نظري، أو على الأقل، من وجهة نظر
افكر الذي في فكر، ليس في الكلام على الشكل الطائفي للنظام
السياسي البيولوجي في بيان ولا في الكلام على علاقة التلزم
البيوي بين هذا الشكل للنظام وطائفة البيوجرافي، أي عزو
لسياسي عن البيولوجي الطائفي إلى العكس هو الصحيح إن
شكلاً اجتماعي معنفة من الوعي هي - على حد تعبير ماركس -
في علاقة تلازم مع البناء القومي، المعنوي والسياسي التي يدرم
على قاعدة مبرمة من علاقات معنفة من الإنتاج هي التي
لاقتصادية لمجتمع. هذا يعني، ببساطة، أن للنظام السياسي
البيوجرافي هي بيان شكلاً تاريخياً محدداً هو شكله الطائفي.
رأى الشكل هذا هو في علاقة تلازم مع شكل محدد من الوعي
لا اجتماعي - أي الطبقي - هو الشكل الطائفي. وأن الأمر (أعني

(١) المصدر نفسه ص ١٤٥ ٥٥

السياسي) هو الذي يحدد الثاني (أعني لايدولوجي) . ويتحدد به ، وأن هذا كذا، أو فاك كذا، هو الشكل المسيطر بيطره اقنوجواتيه، هي المحفليس السياسي والايدولوجي، برأت هذه السيطرة الطبقية تجدد، بالطبع، اساسها المادي في بنه علاقات لإنتاج الكون، بابة

لا لا يمكن لقوله كذلك الذي قلت أن يعني حرية سياسي عن لايدولوجي فكيف اب لهمة بعليكي؟ كيف تشهها؟ أعني ما هو المستن الذي يحكمها؟

3 - عودة إلى نظرية التناقض

ليس هتي أن ادفع عني تهمة طالبة أهم من هذا، أن افهم منطقي هذه التهمة ومتطلبها كأس في نفس بعليكي نفسه في قوله، مثلاً، 3 . أن يكون - (والكلام يجري على النظام السياسي) - معزولا عما يستند من نظام اجتماعي لايدولوجي 4 . سند السياسي، في هذا النص، هو الايدولوجي - بينا العلاقة بين الاثنين هي معكومة في نفس باركن الذي أثرت إليه أعلاه معطى التهمة يكمن في هيمنة لايدولوجي . وهذا ما يجب تناقشه . يقول بعليكي : «إن التركيز على نمط مستوي النظم أو الانقسام الاجتماعي الايدولوجي الطائفي، كمستوى مهم من يلزم تريبخيا لقيام الشكل الطائفي بالنظام السياسي، هو تركيز يسمح لي تظفونا وبشكل واقعي النظر إلى تحليل المدين عهدي عمل بطهم العلاقات بين مستويات التحديد من جها ومستويات الهيمنة من جها . تمرى أي بين مستويات الإنتاج والنظام السياسي من جهة ومسويات الانقسام الاجتماعي الايدولوجي الطائفي والشكل الطائفي

أي بالتعريف المطلق الذي يعكس فهم العلاقات الرباط وشكائه
بين مختلف المستويات، البنيوية لطبيعة الاجتماعية في وجودها
المعقدة، وهي سرورنا بطورها اثنائنا والاساس المنطقي هذا،
حاضر في النص نفسه الذي يتقدم بعقليتي، لكنه حاضر فيه
فهمنا من حيث أن النص هذا هو أثر منه وليس، بالتأكيده
كنا فهمه، وكما ساء فهمه بعقليتي هو هو ثاني في أن يفهم
كما بناء على العلاقات بين تلك المستويات البنيوية. من حق
أن يصحبه، إذا أحسبه، ومن حقه أن يخطئه. والنقد حق
لتجميع الفكر، ليس من حقه أن ينسب إثن فكراً ليس فكرياً، أو
أن يؤكد أن فكري يقتصر، في تحصيله، إلى ما لا يقتصر إليه فكره
من معبر كفاك الذي يفهم بين المستويات التحليلية والمستويات
الفهم، دون أن يقرأ ما كان عليه أن يقرأ لينتقي على الأقل
من صحة قوله

رغم ذلك الأمر، فليس في وسعي أن أستبد في هذه الدراسة
محللاً متكاملاً قصته في دراسة سابقة، باختصار أقول لقد
أخطأ ماقدني مرتين مرة في تأويله فكري، ومرة في بناء فكره
على الشكل الذي يقدمه في مجلد العلاقات بين الانتماءات
والسياسي والبيولوجي. صحيحاً كما شبه إثن، إثنائي موطناً
على الإشارة، بسرمه، إلى أنني أصبغ من وسيلة التوضيح
الاجتماعي، بين الناقض الأساسي، الذي هو الانتماء،
والناقص الرئيسي الذي هو السياسي، والناقصات الثانوية التي
تتحرك في حقل كل من طرفي الناقض الرئيسي هذا وأخير
أيضاً، في حركة هذا الناقض السياسي، بين الشكل الرئيسي الذي
فيه يتحرك، وأشكاله الثانوية الأخرى والشكل الرئيسي هو ليس

واحدًا، وليس ثابته بل هو، بالمعنى، مختلف باختلاف الشروط التاريخية الخاصة بحركة التنافس وهو، بالتالي، متقلب بين مستويات البناء الاجتماعي. قد يكون الشكل الرئيسي لهذا، زنده من البنفسج السياسي الذي هو هو البنفسج الرئيسي، الشكل لايمبولرجي، هي محدد، مثلاً، تشكيل عائلي، أو عيني، هي شروط تاريخية محددة. وقد يكون الشكل الاقتصادي من حد التنافس، هي شروط تاريخية أخرى. ونجدد الملاحظة، في هذا المجال، أن الشكل الاقتصادي هذا من التنافس السياسي هو غير التنافس الاقتصادي (الأساسي). وقد يصعد اليمين من العارفين بين الاثنين. بدأ واجب البنية

واسمًا أيضًا، هي تحليل البناء الاجتماعي، بين التماثل البيئي والتماثل التطوري. والتماثل هنا غير ذي، لأنه لا يكون التمييز، مثلاً، بين التنافس المحدد والتنافس المسيطر. فالمحدد هو الاقتصادي، الذي هو هو الأساسي، والمسيطر هو السياسي، الذي هو هو الرئيسي. والأمر ليس لفظيًا. فالتمييز هذا معرفي (نظري). لكنه ضروري بضرورة النظرية بالمحور. فالاقتصادي، إذن، هو الأساسي، يمتد على محور التماثل البيئي الذي هو، دعنا، أعني نظريًا، محور معرفي (أو رأسي)، عليه، وبه، تتحدد مستويات البناء الاجتماعي. هي محوره لئلا، ولا يمكن التمييز في هذه المستويات التي هي مستويات التنافس الجبرية في البناء الاجتماعي. بين الأساسي منها، مثلاً، والرئيسي، أو الثاني، لا بمحور هذا التماثل البيئي، رقيماً عليه. فكيف يكون السياسي، بالتالي، هو الرئيسي، قياساً على هذا المحور المعرفي. لكن الاقتصادي هو المحدد، قياساً على محور التماثل التطوري الذي هو، دعنا، أعني نظريًا، محور أفقي. إنه محور

حركة التطور التاريخي لبناء الاجتماعي المعقد، بشكل، أو قوطة والسياسي، مما أدى إلى هذا المكون، هو المسيطر أو الإيديولوجي، وليس له مستوى ينتمي إلا هي أوضاعه التي، ارتباطاً بنوعاً، بالسياسي الإيديولوجي هو، في فهم آخر، واحد من مستويات تعظيم السياسي أشهر إلى هذا الأمر المعقد ولا أقب معه، لأن هذا هو الدراسة ليس المجال الصالح لذلك

لهذا كله، وفي هذه ما سبق، وجب التمييز أيضاً بين علاقة الحديد وعلاقته السيطرة، في تحليل العلاقات البربطة بين تناقضات البنية الاجتماعية ومستوياتها ووجب بقياً للضرورة المعرفية بسبب، التمييز بين علاقة السيطرة وعلاقته الهيمنة ومن الضروري عدم الخلط النظري بين العلاقتين فهذه الضرورة، في وجه منها، إذا عينا أن السياسي هو الصراع الطبقي، وأنه ليس الفرق، وليس الحقوق، ولا المؤسسي، إلا من وجهة نظر الطبقة البرجوازية المسيطرة التي تطرح، برماً، فكها كأنه الفكو بالمطلق، وتقدم به الواقع الاجتماعي، هي شكل ظهوره، له، فإنه انزع بالمطلق إذا كان السياسي، بإمكان، هو هو الصراع الطبقي وجبه، نظرياً، أي معرفياً، السير، في تحليل البنية الاجتماعية كأشكال معرفية، بين موقع نظر طبقة مختلف متناقضه مصادر ووجه، بالتالي، التمييز، على الأقل، بين موقع نظر الطبقة البرجوازية المسيطرة وموقع نظر الطبقة الثورية النقيض، التي هي الطبقة العاملة لهذا، بوجه التمييز، أيضاً، بين شكل من حركة الصراع الطبقي، متعدد نظرياً وممارسياً، من مواقع نظر الطبقة المسيطرة، وشكل آخر من حركة هذا الصراع، مختلف عن ذلك، هو الذي يتجسد، نظرياً وممارسياً، من موقع نظر الطبقة الثورية النقيض. هذا ما مرر على التمييز بين حركتين من الصراع

الطبيقي مستحدثين، أو بين شكلين من الحركة العامة للصراع الطبقي التي هي حركة المحورية الموحدة لكل الاجتماعي لأولى هي الحركة الانتدابية للصراع الطبقي وهي حركة من موقع نظر البروجوازية التي تحاول دوماً إزاحة هذا الصراع، في تحركه في شكله الرئيسية من منوال السياسي البروي، فتحاول دون تحركه في شكله الرئيسي، كصراع سياسي هو، بالقبض، صراع على السلطة والثانية هي الحركة الانتدابية للصراع الطبقي وهي حركة من موقع نظر الطبقة العامة التي تولد دوماً، في أشكال وشروط مختلفة من ممارساتها، إلى دفع الصراع الطبقي إلى التحرك على منوال البروي، في شكله الرئيسي، كصراع سياسي هو صراع على السلطة والمستويات البنية لاحتياجاته في كل من هاتين الحركتين المختلفتين من الصراع الطبقي، شكل من الترابط والتمتع، مختلف عن الآخر بالشكل التركيبي، مثلاً، هو الذي تبع فيه هذه الميول بفعل سيطرة الممارسة السياسية البروجوازية في الحقل السياسي للصراع الطبقي، والتمتع لا يصحاري هو الذي تتألف فيه جميع التناقضات الاجتماعية تنصب في مركز اتصافها السياسي وتشرط لإمكانيات هذا الشكل هو سيطرة الممارسة السياسية للطبقة الشورية النديين في الحقل السياسي للصراع الطبقي

لأن السياسي هو الصراع الطبقي، ويجب التمييز بين علاقة السيطرة الطبقة وعلاقة الهيمنة الطبقة ذلك أن الصراع انطقي، برغم كونه صراعاً يتبعه حيز التناقض القائم فيه بين الطبقتين الرئيسيتين البروجوازية والبروليتارية، ليس هو ما بين هاتين الطبقتين فقط بله دوماً صراع بين حائزين طبقتين مستحدثين، نتجده كل من الطبقتين الرئيسيتين، في كل من حيزي التحالفين،

بأنها، من حيثها، القطب الجانبي للتحالف هو يعني، ببساطة، أن كلاً من طرفي الصراع الطبقي، أو أن كلاً من هذين التحالفين المتصارعين، هو حامل لتناقضات ماويه بين عناصر التحالف الواحد إنه، إذن، حامل تصراع طبقي بين هذه العناصر ويجب تمييزه عن الصراع الطبقي القائم بين الطرفين الرئيسيين لن كالتحالف القائمة بين هذين الطرفين هي علاقة سطحية، فالعلاقة القائمة بين العناصر المذكورة لكل طرف من الطرفين هي علاقة هيمنة والعلاقة بين هذين العنصرين أساسية هي تحديد صيرورة التناقض الرئيسي الذي، بصيرورته، لتحديد صيرورة التناقض الأساسي نفسه، الذي يحدده أيضاً أمر آخر بالغ التعقيد، لا مجال الآن للنسج عليه

4 - في نقد التمييز بين «مستويات التنمية» و«مستويات الهيمنة»

ربما كان عليّ، لغرض كل النقاش، أن أتيه للقارئ، وما قلدي إلى أن ما سبق ليس سوى عرض مقتضب جداً لبعض من المفاهيم النظرية التي هي أدوات معرفية أراها ضرورية لإنتاج معرفة علمية بدافع جذابي مندوس ولقد حاولت أن أصحح بها في معالجة المسألة الطائفية وأسألتين بها أيضاً في نقد بلندي لبناء ونجي خبره ما بينه أبدأ، النقد البضاعة هنا بأعراض أساسية على ما ورد في نصي يعطيك من تمييز لمستويات التنمية بأنها «مستويات الإنتاج والنظام السياسي»، ومن تمييز لمستويات الهيمنة بأنها «مستويات الانضباط الأيديولوجي» رى في هذا القول غشوقاً لا يلبثه فكر ماركسي وما قام هذا الفكر هو بركة

المنافس بيننا، آسائي، بلعنه على قو. يعجبكي مقدمة ماركس الشهيرة بمساهمته في نقد لاقتصاد السياسي؟ لا أعرف جيداً من باب التسليح بعض أشهره في وجهه محاورتي، لأزباً بمقدمة حتى نقداً برنت هذا عائله أقول هذا لأن يعجبكي مفكر ماركسي وأنا أيضاً ماركسي. رأيتك عكراً البركة هذا أن الاقتصاد هو البعده وهو البناء الفعلي، وهو القاعدة المادية لها السياسي فهو، ولا ينفصل عن الملائم له، البناء الفعلي، وهو المسيطر فكيف اختلطت الأمور حتى يعجبكي حتى راح يفتح السياسي في طرف واحد مع الاقتصادي، في عمالة «مستويات التعبد»، دون تمثيل بين الاثنين كأنهما، في التعبد، وبالتالي التعبد، واحد؟ ومثل لا ينفصل عنهما، فمثل محل السياسي، وصار هو الممثل والمهيمن والناظم^١

يخلف يعجبكي بين لاقتصادي والسياسي، وبين السياسي والإيديولوجي، وبين علاقة التعبد وعلاقة السيطرة، وبين هذه وعلاقة الهيمنة، ويصل، في حالات الحقد هذه جميعاً، إلى نتيجة واحدة هي نقيض السياسي وإلغاء دوره الفعلي، من حيث هو دور العامل الرئيسي المسيطر في تطور الينب الاجتماعية القائمة والسياسي هو، بالتعبد، صراع الطبقات، في أشكاله التاريخية المختلفة. لا وجود لطبقات ولا صراع بين الطبقات. لا هي شكل تاريخي منفصل بنية اقتصادية محددة بتحدد محدد من الإنتاج أقول هذا، لأؤكد أن مثل هذا السياسي يستعصم بالضرورة، الاقتصادي، ويقتضيه وجوده ما دام السياسي هو الصراع الطبقي، لا يمكن، في تمثيل آخر، عزله عن الاقتصادي -

حتى لو كان الكلام محصوراً فيه مع إغلا بالتحسين، وفي شكل مؤقت، وللحظة من زمن التحليل، وفي مذهب صوري فهم العلاقة بين وبين الاقتصادي، لذا، فإن الاقتصادي، في إطار هذا الفهم، حاضراً في السياسي، من حيث أن السياسي أتو منه، مستمد منه، ومحتو، في الشكل نفسه الذي به يتحدد به، فلاقتصادي، إذن، في السياسي حضور معين هو، بالضبط، حضوره في حياته (المحضور اللازمي في الرعي، في البنية النفسية) من هذا أكن التحليل في تحليل السياسي، هي في تحليل حركة العبريات الطبيعية في بنية اجتماعية محددة، واعتماد هذا يكمن في ضرورة ود السياسي إلى الاقتصادي، في مقارنة الأشكال نفسها التي فيها يتبر، بما هو السياسي، مثلاً، في شكله الطائفي، ألون هذا، لا لأحد مابته إلى البحث في علامات الترابط والتفصيل بين الاقتصادي والسياسي (والإيديولوجي أيضاً)، بل لأقرب، بمراد من الدقة، إن تلك النتيجة التي يصل إليها يعني لا تنحصر في بنية السياسي، وحلله الإيديولوجي، فالأ، مظهر ذلك أن تعريب السياسي هذا يوجه، صلباً، إلى تعريب الاقتصادي نفسه، أو عن، بظهوره، إلى ما يقب عليه هذا التعريب، ويظهر هذا التعريب، كذلك، في تعريب الإيديولوجي بأنه «القبول والبهرس والتأطير» بكتب الإيديولوجي، باستقلاله هذا الاستقلال عن السياسي والاقتصادي، ثبات يتويهاً ليس حتى فلاقتصادي، بكانه قائم بذاته، قائم في تكراره، يسع فتعاليه أرمته أنماط محددة من إنتاج، ويطي، لا يحدّر كأنه جوهر إنه «النظام الطائفي» إياه الذي هو هو، واحد في مسانده، ضد المستقير السياسي، أو الاقتصادي إنه «المتنوع»، ضد المستجدة. وهو هو التاريخي، هذا «لا تاريخ

إلى مثل هذا الفهم القويح للتاريخ، يصلح مملوكي في فهمه
 لإيديولوجيته، في حركته من السياسي والاقتصادي، وفي ترسحه
 في هذه الحركة. وهو فهم غل ما يمكن أن يقال فيه إنه حريص
 على المادية التاريخية. بل هو هو الفهم المثالي نفسه ليس من
 عادي أن أصبح النقاش على مثل هذا الصعيد من علاقة النافس،
 في الفكر، بين المثالية والمادية. وليس من عادي أن يكون حتى
 في النصد أن أجابه الفكر الذي أتفق بالمول إنه مثالي، كأن يهوى
 القوم، يتوهي النقد لكنني وجدت ظراعه في أن ينهني بمملوكي
 بالانلاق إلى أمثالية في التفكير^{١٩}، في بعيد الطائفة. وليس
 انطافئة كما يقول بأنها علاقة سياسية محددة يصير ويجودف
 شكل من الصرع الطائفي، ويصير إلماها شكل آخر من الصرع
 الطائفي^{٢٠}، بينما «العادية» في التفكير تكس حثه في ذلك الفهم
 القويح للتاريخ الذي يمشي به التاريخ مقلوب حتى رأسه. وحين
 أموت «يمشي»، إلما حتى يتكرر الطرفة هي في هذه الممارسة
 في انقلاب المثالية مادية. والمبنية مثالية إلى ألب عند حد
 الأمر، إذن، إلّا قليلاً، لأعوه إليه من رواية أخرى

٥ - في نقد هيمنة الإيديولوجي

لقد ألح علي السؤالي حين قرأته مقالة بمملوكي كيف وصل
 ما قلني إلى تأكيد أن أطر لانتظام الإيديولوجي الطائفي قد اتسمت
 لمتاقب عدة أنماط من الإنتاج، وما زالت مؤهلة لتتسع لأزمة
 أخرى من الإنتاج؟ كيف أمكن للإيديولوجي في عبارة أخرى
 أن يكون به حتمه ثابت يجري يفوق حتى الذي للاقتصادي؟ وربما

الاجراء يمكن في منطق العلاقة التي يقيسها ناظمي بين الاقتصادي السياسي، من جهة، والإيديولوجي من جهة أخرى فهي هذه العلاقة، لا يخلو مستوى الإيديولوجي بأنه المستوى المهيمن إلا باستقلاله بذاته عن الاقتصادي والسياسي، حيث هو، في الواقع المادي، النظري، تشكل من لأشكال التي فيها يتطهر السياسي في شروط منتهى بالانصافي إلى سرور الإيديولوجي من السياسي هو الذي يفر إلى سروره من الاقتصادي، ويجمع منه، بالنتيجة، المستوى المهيمن ويتحرره المزدوج هناك يستحيل الإيديولوجي الذي هو، في مثاله، «الانظام الطائفي» - إطاراً اجتماعياً عاماً فيه تجري حركة التاريخ، وبه تنظم إلى إته الإطار الثابت المرتفع المكرر المائل إلى جد الأرحل الذي فيه يجري التاريخ إلى مستمره - رئيس لتاريخ إطار آخر غير - هكذا يستحيل الإيديولوجي، في هذا التاريخ، ليس محل السياسي وحسب، يقوم بدوره، من حيث هو، بدلاً منه، المهيمن؟ - (ملاحظة أكبر الفلر. في كليلة المهيمن منه لها عند بعدي معنى الميطر لا سيما أن بعدي لا يميز، في نظام فكره وجهار معاديه، بين السيطرة والهيمنة ولعل هذا أثر من تعقيد السياسي) - بل إنه يحتل أيضاً محل لاقتصادي نفسه، ويقوم بدوره إته، عالياً السبعة والمهيمن، بسبب من غياب لاقتصادي في تحديد دور الإيديولوجي نفسه، نتيجة تنقيب انساني ومهم يمكن لأمره فإن دور الاقتصادي في تحديد «الانظام الطائفي» لا يظهر في معنى بعدي، كأنه لا وجود له - ثم إن الشايف البيوي الذي للإيديولوجي في هذا النص (أو الترتيب الذي له) يحطه فترة على التحديد، وعامله هي التحديد، أقوى من فترة لاقتصادي رفاهية يظهر هنا في أكثر من موضع في مقالة بعدي، كما

مبنى لأحد وثائقها لما المؤرخ سمح للنسب بتكرار ما في بيان الإطار الاجتماعي، (أو الأطوار الاجتماعية)، بحركة التاريخ الاجتماعي هو، في الماضي التاريخي، الإطار الذي ترسمه ونصته بنية العلاقات الإنتاج القائمة في بنية اجتماعية محددة في إطار هذه العلاقات المادية الموحدة من الأسس الجغرافية المادية وليس بإمكانه، حتى في أساطيره ومنطقه الفكرية، وهي مستقاة اجتماعات فيه واتجاهاتها الفنية المتضاربة وعاداتها وطقوسها وممارساتها اليومية، أن يجري خارج هذه العلاقات التي معها حركة هذه، إذن، في شتى أشكال ظهورها، بنيت متفككة من هذه العلاقات، بل فيها برسم هذه هي ألفباء البنية، وهذا ما يفسر الفكر السادي من الفكر البورجوازي في حقل فهم التاريخ لا بد للفكر السادي، إذن، من رؤية جميع الممارسات الاجتماعية، بما فيها الممارسات الإيديولوجية، بالطبع، في حركة التاريخ إلى هذه العلاقات ورفضها فيها من حيث هي، نظراً إلى التاريخي، حتى لو كانت تلك الممارسات، أو بعض منها، تنتمي إلى علاقات سابقة من الإنتاج، أي إلى زمن اجتماعي آخر ولتفهم، على سبيل المثال، أن الظاهرة الطائفية، بما هي كما يحددها مفكرها، انتظام اجتماعي إيديولوجي طائفي، تعود إلى عهد الفاطميين، ونعود، بالتالي، إلى علاقات من الإنتاج سابقة على الرسالية. ولتفهم أيضاً أن هذه الظاهرة مرسخة، لأنها لا تزال قائمة في البنية الاجتماعية الأصلية المعاصرة، تشهد فيها على ماضيها (إن النظر إليها في حاضرها هذا، بفكر سادي، يقتضي بضرورة البحث في هذه البنية المعاصرة، وهي آلية تطور ما التاريخي، لمعناها - حتى لفهم تلك الظاهرة الطائفية - ولتفسير بقائها ويعسوتها فيها مبدأ أساسي في هذا الفكر السادي هو

التالي إن تلك الظاهرة لا توجد في ذاتها بل هي نتيجة من تفسيرها وتفسيرها بالظواهر واستمرار حضورها في البيئة الاجتماعية إنما يعكس تمسكها بمبدأ هذا التفسير في حاضر هذه البيئة وهي البيئة الاجتماعية العامة إن الرأسمالية هي بيان هي التي - هي تغيير آخر مباشر - تفسر الطائفة، حتى لو كانت الطائفة هذه ظاهرة مرتبطة في التاريخ تعود إلى ما قبل المائتين أو أجيالهم وليس الطائفة هي التي تفسر الرأسمالية، أو المجتمع الرأسمالي الطائفي بل إن الرأسمالية نفسها هي التي تفسر مرتبة الطائفة ذلك، ولا نجد الطائفة هي ذاتها مبدأ تفسير توسعها هذا هذا يكتسب جوهر الاختلاف بيني وبين الآخرين، ومن فهم بعض الماركسيين، تكتسب مثلاً، أو ظاهر إنهم يفسرون الرأسمالية، هي بيان، بالطائفة، وأنا أفسر الطائفة بالرأسمالية قد تكون هذه النتيجة من المولى غير دقيقة - وهي كذلك - وقد تحتاج إلى توضيح لهذه جردة، دعوى إنهم يفسرون الحاضر بالماضي - يفسرون هذا تاريخاً وأن أفسر الماضي بالحاضر وبالماضي - لا بالماضي أفسر أيضاً استمرار حضور الماضي فيه أما التاريخ، فهي آخر غير التكرار في التماثل إنه اختلاف وهي اختلاف الحاضر، يكتسب تاريخ الماضي، وفيه بقاء، يُهتَمُّ التاريخ معطاً

لا أظن ما قلتي إذا قلت إنه يفسر الرأسمالية بالطائفة، من حيث هو مبدأ هي الطائفة التي هي عند النظام الاجتماعي البيروقراطي، مبدأ تفسير النظام السياسي البيروقراطي، بما هو نظام طاغوتي علوه، هي نعمة السابق الذي أتيت أعلاه، إن مستوى النظام أو الانظام الاجتماعي الأيديولوجي الطائفي كاستوى معين (هو الذي) يؤهل تاريخياً لقيام الشكل الطائفي

للنظام السياسي،⁽¹⁾ تفرقه دليلاً، إذن، يؤكد ما أقول، ويؤكد ما أقول أيضاً نفس الأمر أكثر وفصحاً، يقوِّب فيه بعنكي «كان دهن موهبي عاملاً» أن يزي العلاقة بين الشكل الطائفي للسلطة والشكل الطائفي للمجتمع وهي علاقة تلازم بيوي تاريخي مباشر سرخ إلى جانب علاقة الشكل الطائفي بالرأسمالية التابعة كعلاقة تلازم بيوي غير مباشر ومجدد⁽²⁾ نحن في هذا المعنى، في الظاهر أمام علاقتين مختلفتين متجاورتين لأرضي بحثها يطبق بالهلاقة «المهيمنة والمباكرة»⁽³⁾ وهي القائمة بين الشكل الطائفي بسطة - التي يعمل بعنكي عن تحديثها بالسلطة الرأسمالية البرجوازية - والشكل الطائفي للمجتمع إنها علاقة تلازم بيوي مؤرخي مباشر مترسجاً أما الثانية، فهي القائمة بين الشكل الطائفي للنظام السياسي البرجوازي والرأسمالية «التابعة»، إنها علاقة تلازم بيوي غير مباشر ومستعجلة وبطارئة مبرجة بين معرفته الانتين مري، ن البقابلة - أو الخفايا - قائمة بينها جميعاً، باستثناء واحد منها هو ثعب «التاريخي» الذي يحصر في العلاقة لأولى دور الثانية وهي هذا تأكيد على أن التاريخ هو، عند بعنكي، الإيديولوجي، وهو المتكرر دوماً، وهو المتشاكل بذاته، حتى في محاولة، فتعزله شرط لقائله، لأنه دوراً في تواصل والعلاقة بين هاتين العلاقتين هي، هي نفس بعنكي، علاقة تجماور وهي، بالتالي، علاقة محارجه يمكنه يتقدم فيها دور الثانية، الحاصه بالمخبر - (علاقة الشكل الطائفي بالرأسمالية التابعة) - قياً على دور الأولى، الحاصه بالتاريخي، والمخبرة أظف في المعاصر . (علاقة الشكل العائلي بالتشكل الطائفي للمجتمع) - كانه ليست في النص إلا من نائب ربح القتب

(1) المصدر قد هي 187

(2) المصدر قد هي 187

والمرور في هذا، وأصبح كل الموضوع إن «التشكيل الطائفي للمجتمع» - وهو شكل ديموقراطي، بينما ماركس يتكلم على التفكير الاقتصادي الاجتماعي. الفرق بين المفهومين كبير، كما السبب سابقاً - هو الذي يقدم الشكل الطائفي للسلطة» حتى لو كان يمر إلى عهد العاطمين. معنى هذا، في مجرأ، أنه هو الذي يفرق على السلطة السياسية الرأسمالية البرجوازية ضرورية أن تكون سلطة طائفية. فالشكل الطائفي لهذه السلطة لا يجد، إذن، تفسيره، في كرمها سلطة بورجوازية، ولا هي كون النتيجة لاجتماعية التي نقرم فيها هذه السلطة البرجوازية» بنية رأسمالية «ناقلة» أي بالتحديد كثرية، في يجد بالعكس، لمير، في أن للمجتمع «تشكيلاً»، أي نكرمة طائفية بمره إلى عهد العاطمين. ليس من قارى كبير بين هذا الفرق، وذلك الذي يؤكد أن السلطة في لبنان طائفية لأن لبنان بلد تعايش طائفي، وأن الدولة فيه طائفية لأنها دولة طائفية. وماكد هذا المائل بين الثوريين، وبين المستفيين من الفكر الفلين يحكمناهما، في أن «العلاقة المهيمنة والمباشرة هي، من معن بطيحي، بالقطر، هذه العلاقة المبرسفة القديمة بين الشكل الطائفي للسلطة والشكل الطائفي للمجتمع، كان هذا «التشكيل الإيديولوجي» يحتل، في بناء فكر بطيحي، موقع القاصدة، أو البنية التحتية، التي يقوم عليها ذلك الشكل الطائفي من السلطة التي ليس بها، بالائي، طابع طبقي تاريخي محدد ينطو صطد من لإنتاج هو السيطرة على البنية الاجتماعية القائمة. وطبيحي أن يحتمل مثل هذا الطابع الطبقي المحي للسلطة السياسية، باستخدام هذا النمط المحدد من لإنتاج، ريد ذلك البسطة إلى «التشكيل الطائفي للمجتمع»، الذي سوي انمول إنه تشكيل ديموقراطي لا إلى الاقتصادي، بما هو صط

الإنتاج أقوم، زقده، إن «العلاقة المهيمنة المباشرة هي، في نغمة
 بعلبيكي، تلك العلاقة المترسبة، لا العلاقة «المتعجبة القائمة
 بـ التكني الطائفي للسلطة الرأسمالية «الناطقة والعلاقة تلك
 لا هذه هي بعبارة احتمالية «تحتوي كل من التكني الطائفي لتنظيم
 السيمي والانتظام الاجتماعي والإيديولوجي»⁽¹⁾ لذا كان الانتظام
 لايميلولوجي هذا، هو من في تحولاته وتكيفاته، وضروراته أن
 يعني في تحولاته وتكيفاته واحداً مترسقا لا يتغير، يتبع لكل
 جديدة من التاريخ، أو طريء حتى لو كان الجديد هذا هو
 الرأسمالية، بل لاستراتيجية مصهدها. هكذا يتأكد تواصل التلازم
 البنيوي التاريخي⁽²⁾ بين التكني الطائفي بسطة، والتكني الطائفي
 للمجتمع ومنه، هناك «بعض التلازم ولا يمكن أن يغلب إلى
 عدم ملائم طالما أن بنية السلطة الطبيعية يبقى هي ذاتها تنظم
 بالتكامل لتنظيم اجتماعية إيديولوجية طائفية تدرج بتكيف أطراف مع
 بنية الرأسمالية القائمة»⁽³⁾

فعبارة التعبير المادي للتاريخ الاجتماعي أنه يتبع في التاريخ
 بعبارة التعبير، ويشرح مبدأ التعبير، لا كإمكانية رسمية، بل
 كضرورة تتحقق في صرح طبقي - وصراخ طبقي - بتروك أن من
 شروط الثروة أن تدخل القوى المنتجة في علاقته من عدم التلازم
 مع الأحرار المائية التي فيها تطرد، وإثني هي «بالصحة، علاقات
 الإنتاج، فهي يجوز القول إن «الصحة» هي «المير» الذي يلمحه
 بعلبيكي هي، بالحكم، إفعال نافذة التعبير في التاريخ، بدو من

(1) المصدر نفسه، ص 197

(2) المصدر نفسه، ص 197

(3) المصدر نفسه، ص 207

التلازم قسراً فيه، بين شكل طائفي للسلطة وتشكل (أي انتماء) طائفي للمجتمع؟ وكيف يمكن حركته التاريخ ٦- اجتماعي أن تدخل في العمل أو في علاقة من عدم التلازم مع أطرها «الناطقة» ما قامت هذه الأطر الطائفية، منفصلة عن كل متغير اقتصادي أو سياسي، في انشغالها الإيديولوجي المشكوك في بواعثه ٣- عدم الموجه في بلد، بحسب هذا المصطلح من الفكر ومن التصور أن يقوم في تشكيله الطائفي، وأن يكون له طابع سياسي هو شكل طائفي يقوم بضمومه، هذا، يعني أن السلطة فيه حتى لو كانت طبقية، ستبقى طائفية، سواء أكانت البنية الاجتماعية إقطاعية أم سنيغرافية أم وسمالية أم حتى إشتراكية. فذلك أن إطار حرك التاريخ الاجتماعي «لأنظمة» ليس الاقتصادي أو بعد الإنتاج من الإيديولوجي المنحدر من كل شيء الخارج على كل تحديد رالإيديولوجي هذا، البرمي، المحاش، المزجول، المهيمن، النظام، الشرط المباشر، المترسخ الشراعية، التي لا يحدده محدد هو، بالمعنى الانظام الطائفي. بل كانت السلطة السياسية «هـ» حواء، سلطة طائفية بضمومه طائفية مهنا مختلف طابعها الطائفي، على امتداد تعاليف ألباط من إنتاج محددة وفي هذا يكون محليكي، دون أي التباس «لا يمكن أن يقوم نظام سياسي في مجتمع طائفي ما زال يتنظم إيديولوجياً واجتماعياً وديونياً في نظر طائفية دون أن يكون شكل هذا النظام طائفي»^(١) حيث بمعنى «لأنظام الإيديولوجي الطائفي» مثل هذا الدور في تحديد التشكيل الطائفي للسلطة السياسية الوجودية، بمقدد الاقتصادي دور العامل المهيمن، وثقله، بالتالي، الرأسمالية «الناطقة» كل الر في

تمتد النظام السياسي الطائفي بل حتى لو كان بها أثر ما في
بعضها النظام، فهو أثر يمكن الاستغناء عنه، ما دام ذلك
«النظام الإيديولوجي المترسخ» هو مبدأ «المصلحة»

قد لا يوافقني مافني على فتح خبء في اتجاه هذا التأويل، وقد
يعترض على غللا إته لم ينج السوء المحلقة للاقتصاد، بل انتهى
بأن وضع الاقتصادي هذا، في علاقة بالسياسي هو فيها محال ل
المصروف غير مباشرة في بلدان «العالم الثالث» عيباً هو في
بلدان «المبرور» هي عدم شكل النظام السياسي مباشرة هناك،
بمعد الفرض النظري المايونوجي، من حيث هو، في البناء
الاجتماعي، المستوى المهيمن الناظم الخ : «المصلحة المادية»
الديهي في كبر بلدان «العالم الثالث» من بلدان «المبرور»
ي في تميز الرأسمالية «الناظمة» من الرأسمالية الإمبريالية والتجيز
بين دولي العلاقة الإمبريالية ضروري فهم الموقع الذي يحتل
الإيديولوجي في بناء الفكر يعلبي ترك لناقنا الكلام حتى يوضع
بنفسه فكره يقول.

«عندما يتكون الانتظام الإيديولوجي والاجتماعي والطائفي
والمشائري صلب على انوار الشروط التاريخية التي تكونت فيها دولة
البرجوازية كدولة مثالية تصبح هذه الشروط الإنتاجية التاريخية
هي المحلقة ولكن بصورة غير مباشرة لقيام النظام السياسي لدولة
البرجوازية ويمكن وقراءة متعمقة للتاريخ

— فن نشير بأن رسوخ مثل هذا الانتظام الإيديولوجي الاجتماعي
الطائفي ما قبل الرأسمالي هو هو الشروط المهيمن مباشرة في قيام
الشكل الطائفي بنظام سياسي للدولة البرجوازية الناجمة، وفي مثل
هذا النبور تقرب الحالة اللبنانية من النموذج في توصيف لمعية
بنفاق العالم الثالث، حيث يتكفل المستوى الإيديولوجي المهيمن

برؤية النظم الاجتماعي الملائم وإيجاد إنتاجه في خدمة المستوى
الإنشائي المحدد

وأن تعتبر بأن التشكيلات الطائفية والعشائرية هذه التي
تسمت بتناقضات الإنتاج ما قبل الرأسمالي واتحت للانتقال إلى
الرأسمالية التابعة والسبب لاحقاً فتأخيرات هذه الرأسمالية البنائية
هي هي التشكيلات التي بنح للانتقال من الرأسمالية البنائية التابعة
الرأسمالية إلى رأسمالية انتقالية مكتملة في ترميزها واحدة هي طبيعة
تناقضها وانتقالها للاحتلال

ولهذا يرى في عقوبة مهدي صدل بأن «الشكل الطائفي لهذه
القبلة هو أساسي ()» لوجوهه ككلية بروجيوزية، مقولة لا ستر
بين الديمقراطية الغلبة للنظم الإنتاجي الاجتماعي البورجوازي في
المتروبول، وهو هنا يحدد شكل النظام السياسي مباشرة والقيادية
المطلوبة للنظم الإنتاجي الاجتماعي البورجوازي الناتج، وهو هنا لا
يحدد شكل النظام السياسي كشرط تكويني مباشر بل يعطيه وبصورة
غير مباشرة وفيه ما يسمح به ونحضر به عتامة الانتظام الاجتماعي
الثقافي الإيديولوجي كالتظام مهيم ومعايير وكشرط مباشر

وسبل، والحالة هذه إلى استبدال مفهوم الصديق مهدي أحلام
بالقوى بأن طائفة النظام السياسي للرأسمالية التابعة التي شهدنا
ليس إلا شكلاً من أشكال النظم الطائفي المهيمن التي سبق
وسهدها البلاد أو التي سرفه سهدنا طائفاً بوجرت الشروط
التاريخية للصورة البنية الطائفية للرأسمالية المتأخرة فيها⁽¹⁾

كان علي أن أثبت هذا الثمن يكافئه حتى أتيح لناقدي مرجه

عمر من أفكاره. وأفكاره مستعير مقاشاً قد يكون متبناً بين الماركسيين، يقول، في مطلع نصه، إن «الانتظام الطائفي» ما بين الرأسمالية والديمقراطية هو الشرط المهيمن «بإشارة في عياد الشكل الطائفي لانتظام السياسي البروجوازي» «هذا يعني، بوضوح، أن الطائفة التي هي، هذا بعلبكي، تلك «الانتظام» تنقي إلى علاقات ما قبل الرأسمالية، وأن هذه العلاقات تنسجها ما بال قائمه في البنية الاجتماعية الرأسمالية «الثانية» وأنها، في هذه البنية، هي التي تفسر الشكل الطائفي للنتظام السياسي البروجوازي. لا يوجد هنا النظام، إذن، تبسره في البنية الرأسمالية، بل في البنية الباقية عليها. ولا يوجد، بالتالي، تفسير في الاقتصاد الواسع، بل في الإيديولوجي الندي عليه، الباتم حتى في الحاضر.

في أناقش هنا القول، غنقد ناقشته، بالنصيب، في نصي سابق، فلا داعي للمكوار. تكفي أرد، من الماحية التذكير الصحيح، أن اعترض، للمصطلح، أنه قور صحيح عندما يربط بعلبكي، في نهاية نصه، «أشكال التناظم الطائفي المهيمن» ونهقد هذه لأشكال، بومر «الشروط الترتيبية» عموماً لية التنظيم للرأسمالية النابعة، ما دام هو يؤكد، في مطلع نصه، استقلال تلك «الانتظام الإيديولوجي الطائفي» - راسقلال أشكاله أيضاً - من هذه الشروط، من حيث غير ما بين عليها. لا أجد بهذا التناقض تفسيراً آخر سوى تلك الصعوبة، التي رأيت أمثلة عليها، في محاولة التوفيق في البطل، بين الطائفي والطبقي، وفي تحديد نوع العلاقة بينهما. إنه - أعني هذا التناقض - أثر من ارتباط المصكر في تحديد العلاقة بين الاقتصادي والسياسي واليديولوجي، لا سيما حين يكون هنا المصكر وندماً بين ضرورية

لأمانة لطابع المادي، وإقامة منصبه لتاريخه، تبعه به من أمه
المادية

وأما ما هي هذه «التشكيلات الطائفة» التي تسع
تشكلات هذه أنماط اقتصادية من الإنتاج؟ ما هي هذه
«التشكلات» التي تسع لكل منظر اقتصادي وسياسي؟ فهل هي
تسج أيضا للتشكيلات الإيديولوجية؟ أم أن الإيديولوجية التي هي
مادهم كل تغير وصير، ثابت لا يتغير؟ ومن أين لهذه التشكيلات
مثل هذه الثبات الذي هو جوهري أكثر منه بنيوي؟ إنها، من من
يعبرها، تشكيلات لا يعبرها، سطر من الإنتاج، كأنها طرق
لأنماط الإنتاجية جيماء، بعلم ولا تصمم، ليست نتيجة تلك
«التشكيلات الطائفة» والعلاقات قبل الرأسمالية التي يرى فيها
محسن إبراهيم «نفس حرة بعنفس رأسمالية نائمة»^(١) وما هي
هذه «الرأسمالية» لا تنفاليه الممكنة في ترسها الواحدة في طبيعة
ساقطها وانتقالها اللاحق؟ تمررت لا تفلح سوى على صوغ
الفكر في تعيد هذه الرأسمالية التي لا تعرف بماد هي تختلف
عن «الرأسمالية اللبنانية النبعة الرافعة»، ولذا في تختلف عنها
ولا يعرف أيضا إلى أين هي متقلبة

٦ - في الاختلاف بين طرفي العلاقة الإمبريالية

ثم اصل، أخيراً، إلى التمييز الذي يقوم به بحليكي بين
«التيمة الغالبة للقطاع الإنتاجي» لاجتماعي البورجوازي في
السروبر، و«التيمة السطورية للقطاع الإنتاجي» لاجتماعي

(١) محسن إبراهيم، قضايا نظرية وسياسية بعد الحرب، دراسات بيروت، العدد
٥٤، ص ١٥٤٤

البورجوازي التابع، يأخذ على ثقافتهم عدم القيام بهذا التمييز بين الديناميتين، بعد أن كان قد اتهمهم في مطلع مقالته، بالنظر في تشكل الصانعي للنظام السياسي اليرجوازي «فهم على التمرجج الكلاسيكي للرأسمالية الأوروبية»¹³

قراءة «ثانية للنص» ترى أنه يشير هنا بين الديناميتين بمنحصر في أن لأولى منهما هي المالبة الثانية هي البطورية، فالعلاقة بين الاثنين هي، هذه علاقة حلية لكن يفتيكي لا يقر، لا ما هي هذه الطلبة، ولا أين تكمن، ولا يستند نل أليتها، ولا يحسم أشكالها، ومفهوم المصية مفهوم سطوي وهره بالثالي، مفهوم سياسي لينودوجي، وليس مفهومًا اقتصاديًا، فلما أكتفى إلى أي حد يمكن، أو يجره، خنصامة - عون مدد - في سجل سطوي وتاريخي أغبر مختلف تلك من حقله النظري والتاريخي صحيح أن بعض السلميين من مدعي الأمالة حاولوا في السنوات الأخيرة، أن ينعين، في عصره الزينودوجي الطبيعي ضد المكر الباندي الثروي، بأين خفرون على حاركهم، فقدم الاثنين سبيله، وطمس بصره قدرماً لكل التباس، لعل من لأفضل تمييز تلك العلاقة التي هي هي العلاقة الإمبريالية، بأنها علاقة سيطرة - لا علامه حلية - مختلف باختلاف موقع انظر فيها فهي علاقة سيطرة من موقع نظر الطرف المسيطر الذي هو الرأسمالية الإمبريالية وهي هي، من هذا الموضع، العلامة الإمبريالية، لكنها العلاقة الكولونبالية من موقع نظر الطرف الآخر الذي هو موقع

(13) ليس جهف بل يجب التراجع أن أطمع في هذه التهمة أكتفي بإشارة لفتي ولفهم، به إذا ساء إلى دوسم من سطو الاماج الكروبالية، لعله يبدد النظر في حقله

نظر الرأسمالية الكولونيالية وهي، من هنا الموقع، علاقة بيعة
والأحاسيس القاعدي للسيطرة الإمبريالية - أو لنتيجة الكولونيالية -
أساس اقتصادي يكمن، بالتحديد، في آلية ضبط الإنتاج نفسه،
سواء هي شكله الإمبريالي المسيطر، أم هي شكله الكولونيالي
التيهي. لكن كانت العلاقة في مفهومها الجدولي، سياسية
يديولوجية، خالصة - كالتجربة - هي، هي مفهومها الماركسي،
في أساسها القاعدي نفسه. سواء - أو بيعة - اقتصادية تنكس في
بيئة علاقات الإنتاج القائمة، سواء أكانت إمبريالية أم كولونيالية،
وتتجدد جديدا، السيطرة الإمبريالية كالجانب الكولونيالية
ببعض سياسية أو يديولوجية إلا لأنها الاقتصادية. لذا كان التحرر
الوطني من الإمبريالية، مثلاً، قطعاً ضرورياً لعلامة التبعية البنيوية
التي تربط الإنتاج الكولونيالي، من حيث هو شكل تاريخي محدد
من الإنتاج الرأسمالي، بالإنتاج الإمبريالي، وقاد المصنع هذا،
بالضرورة، سعرياً ثورياً لبينة علاقات الإنتاج الكولونيالية هذا،
هو لاقصادي الذي يخفيه مفهوم الغلبة الجدولي. فانظر في
العلاقة الإمبريالية بهذا المفهوم حتماً متجهي بإمكانه أن يقره إلى
تأليب الاقتصادي في هذه العلاقة، وبالتالي، إلى خطأ معرفي، أو
معرفة خاطئة. فمن ولع جنكي في هذا الخطأ؟

يُرد بعنكي الاختلاف بين تنمية النظام الإنتاجي البورجوازي في المربوب، وتنمية النظام الإنتاجي البورجوازي التابع في بلدان العالم الثالث، إلى علاقة من الغلبة بسفده فيها النظام الإنتاجي، من لأمر، شكل النظام السياسي مباشرة، بينما هو، من الثانية، يحدده بصورة غير مباشرة، أي وفق ما تسمح به وتعتبره طبيعة النظام الإجمالي العالمي الإيديولوجي كالتنظيم

مهيمن وبما أن وكشروط مباشرة هنا يعني، يوضح، أن جعل التمييز، أو جعل الاختلاف بين التماثلين، أي - في عبارة أخرى - بين طرقي العلاقة الإمبريالية، يبدو، في الظاهر، أنه جعل العلاقة بين الاقتصادي والسياسي، بينما هو في الحقيقة، جعل الإيديولوجي بالذات موضع الإيديولوجي، في علاقته بالسياسي والاقتصادي معاً، مستكشف في «الستروين» عنه في «العالم الثالث» فالطرف المظلوم هنا يتفق مع الطرف المالك ذلك بأن الإيديولوجي فيه هو «الستري المهيمن» «هذا هو الأساس هنا هو مقياس التميز بين الطرفين وهذا هو، بالقبض، معنى أن يكون للاقتصادي معنواً اليامي بصورة غير مباشرة فذهب فنشت في من يملك يملك عن معنى آخر لهذا التمييز، لأن نجد من هذا الذي يتصل به الإيديولوجي بأنه «المستوى المهيمن» «هنا هنا يعني أن الإيديولوجي» في الطرف المالك من تلك العلاقة ليس «المستوى المهيمن» وأن هبته محصورة في الطرف المظلوم رحدة؟ فما هو وضعه، إذن، في الطرف المالك؟ وهل كذا يعني أيضاً أن التمييز بين «الستريات المتحدة» و«الستريات المهيمنة» ليس صالحاً إلا لبدان العالم الثالث؟ يرى تميز بين «الستريات» يصح على «الستري» وما هي هذه الستريات؟ ما هو سبب اختلافها في «الستري» عنها في «العالم الثالث»؟ ما هو في معنى آخر، الأساس الذاتي للتمييز بين طرقي العلاقة الإمبريالية؟

إنه فليط أفرد وحنة من التمييز إما أن يكون اختلاف وضع الإيديولوجي في كل من طرقي هذه العلاقة، عنه في الطرف الآخر، راجعاً، في أساسه الذاتي، إلى اختلاف وضع الاقتصادي في كل منهما، عنه في الآخر؟ حيث قد يحدد ذلك لاختلاف يبدأ

تفسيره في آلية هذه لاقتصادي نفسه، في اختلافه بين طرفي العلاقة الإمبريالية وإنما إن يكون - أحسن اختلاف وضع الإيديولوجي - راجعاً إلى بينه الإيديولوجي نفسه في مختلفه بداته من الاقتصادي والسياسي في بلدان «العالم الثالث» لكنه يجدد حيث، في بينه الإيديولوجي مبدأ نفسه، كأن الإيديولوجي على جوهري أو كقائه لذاته، وبمئاته «المتروج» بقاءه، وفي هذا، استخدام مختلفه لمقوله حيث مسجوده هي مقوله الذات ر لأخوه الشرى والغريب، لإسلام وحيره، ثم ما تشبه الاثنين من مصداق لمصطلح في ثالثة حوسبه بها يفكر فكر ظلامي

حقول، أنقد، لا أنهم إن منطق التمييز نفسه الذي اجتماعي هي تأكيد الاختلاف في علاقة معيبد. لاقتصادي سياسي، بين طرفي العلاقة الإمبريالية هو الذي يلقي بمرور النظر في آلية لاقتصادي في اختلافها في كل من هذين الطرفين، عنها في الطرف الآخر كشروط أساسي لفهم الإيديولوجي، في اختلافه في طرفه من الطرف الآخر عليه ذلك لاقتصادي في مبدأ تفسير هذا الإيديولوجي - (في حينهما آلية السياسي) - ومن المقطع قلب العلاقة بينهما هذا يعني بباطله أن الآلية الداخلية تطور إلى سلبية الكولريالية، في ارتباطها التبعية بالإمبريالية، هي مبدأ تفسير ذلك «لاستخدام الإيديولوجي الطائفي» وأن «المنجست» بالنالي، - هي لغة يعلكي - هو مبدأ تفسير «المشروع»، وليس المحكس في الماكرون الحام نمط الإنتاج الكولريالي، الذي المحب إليه في هبوك ببقلة والذي هو قانون المحجور النسبي لهذا النمط من الإنتاج عن القصاء، في نظريه التبيي، وبسبب من هذا التطور، على صلاعات لإنتاج السابق عن الرأسمالية، المتناشبه معه، في قل سيطرته عليها هي أشكال

شيء آخر في هذا القانون العام بأننا نرى كيف ظهر بقاء تلك العلاقات السابقة، رغم تلك التحولات الطائفية والحدودية التي يشكلها فيها بظهورها، والتي يظهر أنها مترسعة إلى حد اتساعها حتى لتتأخر الانفعال إلى الأستراتيجية، بل لتتأخر لتتأخر لتتأخر لتتأخر لتتأخر، والتي هي، حتمًا، بالتالي، طر التاريخ الاجتماعي وثوبته بغيره الاقتصادي، استقل الإيديولوجي بدائه، حتى من النسبي، فهذا كآله إطار فيه يتحرك التاريخ ويغير والإطار هذا مترسع ثابت

لا يد، إذن، من إجابة لأمر إلى تصانها، هي هذا السقف المغطى، ويعد الإيديولوجي باليومي، من حيث هو شكل في هذا يظهر واليومي حركة من المبرع الطيفي حاسمة بينه وبين من إنتاج اجتماعي وعلاقاته لنا ووجه رد الإيديولوجي، هي علاقته بهذا السياسي بالذات، إلى منه علاقات الإنتاج التي بها يتحدد، ووجه بالتالي، رد ذلك الانتظام الطائفي، إلى منه علاقات الإنتاج الكومونالية القائمة التي بها يتحدد، ومنها يجد تفسيره وتفسير ترسعه فكله هذا الإنتاج الكومونالي هي التي تسمح بإعادة إنتاج علاقات الإنتاج السابقة على الرأسمالية هذه الصلوات، إذن، لا تتحدد بلانها، أو يكسبها الحاص، هي استتال، من المنهج الرأسمالي، بل تتحدد علاقة التبادل التي فيها تطرح لبطرة الإنتاج الكومونالي ويصير هذا الإنتاج، في مظهره السحي، عن القضاء عليها هذا يعني أنها وبيدة هذا الإنتاج، وأثر مع وهي، في البنية الاجتماعية الكومونالية، حتى في مظهره كعلاقات سابقة على الرأسمالية، مستمدة عنها في البنية الاجتماعية السابقة، سواء أكانت هذه رطابته أم استبدادية فكلها أنها كانت، هي هذه البنية، هي العلاقات المسيطرة، بينما هي،

في الية الكولومبالية، مجموعة لبطر، العلاقة الرأسمالية الكولومبالية، ثم إن الية [علاقة إنتاجها، في البنية الحالية هي محكمة بكية معط الإنتاج السابق، الاضامي أو الاستبدادي، من حيث هو النمط المهيمن، بينما هي - أعني الية زعماء إنتاجها - في البنية الكولومبالية، محكمة بائية معط الإنتاج الكولومبالي المهيمن.

7 - في العلاقة بين منهج التحليل الطائفي ومنهج التحليل الطبقي

كل هنا يفرس على تحليلي ضروري، هذه النظر في منطقي فكره، ليعود فكره واقفاً حتى أو على مادته صلبة هي أو على الاقتصادي الذي هو، في حالة المسألة الطائفة، بين علاقات الإنتاج الكولومبالية الراهنة، فمن هذه البنية، في حاضرها، يجب الانطلاق في معالجة هذه المسألة، والنظر فيها في ضوء منهج التحليل الطبقي، لكن المسطقات النظرية التي يفكر عنها تحليلي هي معالجة المسألة الطائفة تقع حائفاً دون اعتماد هذا المنهج من التحليل الطبقي. وكل ذلك إن هذا المنهج يصطنع به اصطفاً منهج التحليل الطائفي، والحقيقة أن هذين المنهجين التفاضليين يتجاوزان، مختلفان، بل يتأخران في تحليل تحليلي، في شكل متعدد معضلة التوفيق المستحيل بينهما، وهي معضلة وفاء عندما طرفاً هي التصور البقية، فيما أن الفلية (أعني السيطرة) في العلاقة بين هذين التفسيرين كائن جرمياً تعود إلى الطائفي الذي كان يمثل، بالتالي، كامل نظام التحليل، وبيناً أن السطرية الطائفة قامت دوراً مضيق، في مهنة التحليل، لبطرة المقاربة الطائفة،

كلما حاولت مجاورتها، والاندماج معها، بدلاً من مجاورتها بتلك
 ضروري لا يترك مجالاً للتوفيق بين المعاديتين. ولذا هذه، ربما
 منك، تبقى المشكلة الأساسية، بالنسبة إلى الفكر المعاصر، هي
 الثانية. هل يمكن هذا الفكر أن يعاير واقع الدائرية والطوائف
 في لبنان، بنهج من التحليل الطائفي؟

لقد عرفت تلك المنطلقات النظرية نقادي أرمي الانطلاق إلى
 سرب التحليل الطائفي، ونسب مفهوم «الاستخدام الإيديولوجي
 الدائري»، وبناته المعاصرة، فوراً أساساً في مهيد هذه الأرض
 إن هذا المفهوم بإثبات هو الذي يعرض على يديكي تحليلاً
 طائفاً للمألة الدائرية. يظهر مثلاً في كلامه على الطوائف
 التي بها هذه، ضمنيّاً - كغيره - معنى الكليات المستقلة الدائرية
 طائفية، في مرتبتها التاريخية، وهي كلامه، وبالتالي، على
 المجتمع المعتمد الطوائف⁽¹⁾ وهي كلامه أيضاً، كما سنرى بعده،
 على الدائرية اللبنانية في شكل عبر قديم، حتى في شكل بيتي
 به هذا المفهوم بمعناه الجورجوي الطائفي

كيف يوسع يديكي بين هذا التحليل الطائفي الذي يترقب إلى
 سربه والتحليل الطائفي الذي أعلن أنه مسموح إلى أن يكون
 تحليله؟ وهل يجمع حيث مثل الآخرون؟

لا يخرج يديكي من محاولته هذه على مظهره، بل يقع
 فيه، حيث وقع الآخرون. لقد بنى يديكي تحليله الطائفي على
 الذي سيصنعه من منطلقاته النظرية تلك التي تقود إلى تكرير
 معنى لمتن التحليل الطائفي، أعني أن يديكي تحليله هذا من
 ضرورة اصطفاة بذلك «المخرج المموتة التي نعنيها الطوائف

(1) مجلة الطريق الميمر، العدد ١٤٤، ص ١١١

في المجتمع مبسطاً، بها حتماً ما دام هو يتطلى منها،
ويصبح عليه ما صبح على غيره من بعد أسبغت في تفصيله في
صورت ما يمه أوجز ما قود⁽¹⁾ (د المنطقات النظرية لتأقدي سخرس
عليه عبورية الكلام عني ليلوب طيلبي داخل الطوائف، في
كلامه، مثلاً، على الفعالت الحلي في الطوائف⁽²⁾، أو في
استخدام القانون نمو المنطوق⁽³⁾، ينظر به في الطوائف
نبي ترميم أطره وتحدث حركته، وتربيم، بالتالي، أطر انماوات
الحلي تشد ويحدث حركته قد يعني في ترميم أن حركته
التصديت الطلبي هذا داخل الطوائف أطر ملائمة في هي أطر
التاريخ الاجتماعي بل (د ماغدي يتهمني بفساديه في التفكير
بأنني لا أقوم بما يقوم به من تفسير بين حداثيات قصاص لطلبي
داخل الطوائف المتألفة⁽⁴⁾ كأن الباقية في التفكير، تكس في
هذا التوضيح المستحيل بين النقيضين معطى الفكر البرجوازي
ومعطى الفكر البروشاري، أو ختيج التحليل الطائفي وختيج
تحليل الطلبي، أو حتى بين المثالية والمانية ولا توفيق بين
هذين النقيضين بل هراع طيلبي هو الذي يقضي بعبورية، فامة
الحمد المحوري الفاصلي بينهما والحمد هذا يتطلى بالقبيد، من
محدد لنطاقه بأنها في البنية الاجتماعية الكولونيالية البينية،
حلافة سياسيه هي يكن دعه، شكل أرمحي محدد من حلافة
البعية القياسية العلية ويظفو نلت الحمد أيضاً من سعبد
لطاقنية، في شروطها الماهية الراهنة بأنها شكل تاريخي معتمد
من النظام السياسي الذي فيه سخرس البرجوازية الكرونوبالية

(1) المصدر نفسه، ص 147

(2) المصدر نفسه، ص 149

(3) المصدر نفسه، ص 149

البنانية سيطرتها الطبقية وطبيعي جداً أن يكون لهذا النظام القائم في حاضري البنية الاجتماعية اللبنانية الراجعة شروط تاريخية فيها نكزته، حتى كان ما هو الآن به قائم، أهني بيطرة البروجوازية التي، في أياً نفوذ، ويصغده تتجده، على قاعدة ارتباطها التي التي في الإسراية

وكيف يكون ذلك الترفيع ممكنًا - وعن المستحيل في بيته - والطبقات الاجتماعية نفسها تتعدد بتعدد الطبقات؟ مثلاً البروجوازية المارونية والبروجوازية الشيعية والخرقة، الخ ، ي 7 بروجوازية، وبالتالي، 17 طبقة صممة - أو أكثر - و17 بروجوازية صغرة ولها أياً، بحسب مك المبطن وحرورية 17 مرتبة من المستعبر، أو أكثر ومن على ذلك ما شئت رقبياً على لأرقام تحكم العالم نحن أن يقوفاً ذلك المنطق إلى القول بأن الطوائف، في تعددنا، هي التي تحكم لبنان ولقد يلى هذا القول حالة شيعا وماله حيرة مثلاً ليليا حريق، في موال كان مواناً لكتابته من يحكم لبنان؟ وكان مبطن التعدد الطائفي يحكم الموال والجواب معاً فليعد يتكرر مثل ذلك القول في من ينبغي؟ وما دلالة هذا التكرار؟

أرى الدلالة هذه في استجماله الترميق بين المنطقين التقنيين، رأى الدلالة أياً في اتلاق التفتيح إلى مواقع خفيه، بلطلاة من منطقاته النظرية يدا إقنه في منطق هذا الترميق المستحيل، تتعد الطبقات. والأصح القول بتعدد الطبقة الواحدة بتعدد الطوائف - على يصفية سطح الإنتاج الواحد أيضاً صمدنا؟ - بصغر، إنك، بهذا التعدد يدا، منطق الفكر الطائفي وحده، رأي انصار له أجمع من أن يشوب حته ميطه المياثر لوالجعين للجمعين في التعددية القبلية أياً هي أنها كانت وسبق منطق

صراع عالم لودع الصنوبر ودمج الديمقراطية⁽¹⁾ ليس جديدا جدا، المول. رأينا منذ شيحا وأنياس، في هذه الدراسة بالذات وهو قنود لا يصاحبه إذا رأينا في نفس لأحد أكياع شيحا من ليدبروجي البرجوانية لكنه يصاحبه، إذا وجدناه في نفس كتاب هو منافيل ماركسي. إذن، لمة حبل ما في التفكير لمة عيب في المتطلي ما سبق من نقد ضباب قد يساعد في كشفه، أمني في إنكاج سرته

8 - الموقع الطبقي وأشكال الوعي الطبقي

كأن لأدمي هو أن يمدون طبقي ربح التحليل الطبقي نفسه في خدمة التحليل الطائفي، إذ يمتد، مثلاً، بين الوعي طائفي لصالح البرجوانية ووعي طائفي ديموقراطي، أو يتكلم على «التألف الاستراتيجي بين الطرح الديموقراطي الطبيعي والطرح الديموقراطي الطائفي»⁽²⁾. وقد يجد لمن هذا الكلام تبريراً في أن الانتظام الإيديولوجي الاجتماعي للطائفي يمكن أن يكون () عاملاً سرحاً لدفع عملية الإصلاح الديموقراطي في لبنان⁽³⁾، أو في أن سرور الفكر الطائفي الديموقراطي على حساب الفكر الطائفي الآخر هي (والأصح القنود هو م. خ) عملية لتفاد بالتجده تمزق الفكر الديموقراطي غير الطائفي⁽⁴⁾.

لا وجود بطائفة ديموقراطية، وأخرى مائبة لا وجود لوعي

(1) المصدر نفسه ص 108

(2) المصدر نفسه ص 5

(3) المصدر نفسه ص 108

(4) المصدر نفسه ص 11

طائفي ويمرقاتي، وأخيراً فاشي الطائفية هي الطائفية، سواء أكانت إسلامية أو مسيحية بل لا معنى أصلاً للكلام على طائفية إسلامية وطائفية مسيحية. والوعي الطائفي هو الوعي الطائفي، سواء أكان عروبياً أم شيعياً أم مارونياً أم ألبانياً. ولا فنيق منها على ذلك إلا بالسوق الفعني الذي يستلزم في عقل الممارسات السياسية الطائفية بل إن مثل هذا التفضيل نفسه له طابع طائفي، لأنه من أصل طائفي أما التحليل الطائفي فلا يعاشر بين طائفة وأخرى، أو بين وحي طائفي وآخر، ما دام ينطلق، من تعقيد الصراع وأطرافه، من مواقع هذه الأطراف في حقل الصراع الطائفي ومن وضع حركة هذا الصراع نفسه في الألف التاريخي للضرورة السورية الطائفية مقام سياسي بورجوازي والصناعة الطائفية لتفصير الصراع الطائفي مدرسه بورجوازية سواء أقامت بها جماعات إسلامية أو مسيحية بل هي مدرسة بورجوازية وفي خدمة البورجوازية حتى لو كانت تقوم بها قوى سياسية هي من حيث المبدأ، أو السوق، يرى وطيفة، أو نظمية منحصصة للماشية والوعي الطائفي شكل من الوعي الطائفي هو، بالقبضة شكله البورجوازي المسيطر وهو هو هذا الشكل ياء حتى لو كان مسيطراً في وحي الطبقة العاصية، أو من وحي أقسام منها ولست أحصر هذه الأقسام في تلك التي تسير في نهج فاشي، بتقنية الفوضى السياسية الماشية بل أقول إن ذلك الشكل من الوعي طائفاً بورجوازياً حتى لو كان مسيطراً في وحي جماهير شعبية انتعشت على المشروع الفاشي، بالحقبة، حريصة بـحالة في معركة الجبل، مثلاً، وأولاً ثم في السباحة ويبروت في كـديار ولاكن عروبياً زاحماً، غالباً جيليو بالفاشي ولست أناقشها في معنى يملكها وحده بل أناقشها أيضاً كما ورثته في لغة صريحة جداً بلكنها، في رأيي، ملكته -

في ثعين ثلاثين العام للعرب اليهودي اللبناني يقول الرئيس جورج حاوي في كتابه "النفس" ١٠: "لقد حملنا الأشكال التي اتخذتها المعركة - والكلام يجري، هي شكل عام، على معركة إسقاط اتفاق ١٧ أيار، هي حقائقنا المتعينة، من معركة الجبل إلى انتفاضة الشاحبة وبيروت م ح ٤ - وخاصة، وبشكل صريح، الجانب الملحي الطائفي في النهوض الوطني، أصبحت تشكل عاملاً حياً في المرحلة الأولى مرحلة النضال ضد الاحتلال الإسرائيلي والسيطرة الكتابية البائرة، أي قبل السبعين من شباط (١٩٤٨) قد انضمت إلى نمط كل الطوائف في وجه العدو الإسرائيلي والسيطرة الأميركية والسيطرة الكتابية. وقد اتخذ النهوض ذو المعنى الطائفي والملحي معنوى وطنياً ديموقراطياً في تلك المرحلة (١١)"

لقد نهضت ذا الطابع الطائفي الملحي كان، في تلك المرحلة موحداً ذا معنوى وطني وديموقراطي، لذلك شجعتنا وبطفتنا معه وقضاه بكل ما يملك من إمكانيات، في مواجهة التعدي الإسرائيلي المتمثل بالاحتلال الإسرائيلي والسيطرة الأميركية والعرب الكتابية المرتبط بهما

غير أن سقوط اتفاق ١٧ أيار، وانتهاء السيطر الكتابية الرسمي على الجبل والصحبة، ومخروج القوات الأميركية، قد وضعنا أمام مرحلة جديدة، بكون مهامنا تتطلب تحالفاً من نوع جديد وشعارات من نوع جديد فإذا كنا، في هذا السياق قد استجينا لك بتنا في مرحلة متقدمة من مراحل الثورة الوطنية الديموقراطية، لذلك لأن نوعي المهام اللتين واجهناهما، «النوع الوطني» و«النوع الديموقراطي»، قد برز في حوزة تشكيلهما الطائفي^(١٢)

١ - جورج حاوي، سيرة مع جبهة المقاومة الأسدية ٢٠٠٠ تاريخ طائفي ٢٠٠٠

لا أريد، بالطبع، أن أنقطع بهذه الدراسة عن موضوعها، إلى
نقاش مع جورج حادي حول قضايا الثورة الوطنية الديمقراطية في
لبنان، مثلاً، ومراسلها المختلفة في سرورة الحروب لأهلها، أو
حول قضايا أخرى رزمت في حبيبته الساملي الذي انقطع عنه
ذلك المنقطع أريد أن أحضر النقاش في قضية راحته هي التي
تتحدث إليها في نقد ضمن مملكتي، وهي التي تثير القضايا في مصر
جورج حادي القضية السياسية، وهذا أيضاً طابع نظري، حتى
معه أوجدنا أنتم لم يكن السهر من الذي شهناء في مرحلة
الانفصال ضد اتفاقية 17 يناير، والتي بنى هروته في معركة الجبل
والضاحية، توجهاً وطنياً ديموقراطياً لأنه كان ذا طابع طائفي
مذهبي. برلم، في تعبير أكبر إن طابعه الوطني الديمقراطي
ذلك لم يأتيه من طبعه الطائفي المذهبي هذا، ولم يكن يمكن به
بل إن الموقع الفعلي الذي كانت القوى الطائفية تصبها من مرور
في الجبل، ربيعة في الضاحية، وسنة في بيروت، أنتم إن
الموقع ذلك الذي كانت معطه هذه القوى في حفل المبرخ الطائفي
قد يبرهن والكتائب والمواث لأمركية، هو الذي كان يحدد
مبدأ الطابع الوطني الديمقراطي، بل الثوري، فهو يبرهنه على
صلاتها الممارسة السياسية العميقة ضد هذا الطابع البتلف
في هذا المبرخ، وانطلاقاً من موقعها الفعلي، أعني الموضوعي،
في حقه يعتمد الطابع الثوري ذلك لبعالها، وليس انطلاقاً من
كونها جوارك - بالمعنى البرازيلي لكلمة الطائفة - أو انطلاقاً
من الشكل المصحف من الوعي الذي عيه كانت تمارس هذا
النشاط والشكل الطائفي هو الذي كان المسيطر في دعوته
الطائفي، وهو الذي قد كان سارس جوارها الوطني الديمقراطي
ضد هذا التحالف الثلاثي الرجعي بين هذا الشكل الطائفي لا

ينبغي الطابع الوطني الديموقراطي بهذا الصراع. وقد يستتبع،
بالعكس، في شروط تاريخية محددة، وفي مرحلة تاريخية محددة
رقد حقيقة، بل قد يولد شدة، في شروط أخرى، ومرحلة مختلفة.
لكن هذا لا يعني أن الطابع الطائفي للصراع كان عاملاً إيجابياً،
مكثراً، بالتالي، وطنياً هيرقراطياً، ثم احتمال عاملاً سلباً، ضاراً
رجحاً، للقاء، بسبب التمييز جواً بين الموضع الطائفي الذي تحتله مرة
سياسية معينة، في المحمل السياسي للصراع الطائفي، والجنس
التاريخي المحدد من الوصي الطائفي الذي فيه يمارس هذه القوة
صراعها، من مرقعة ذلك النقطه موضوعياً، في شروط تاريخية
موضوعية. لم يكن الدرزي، مثلاً، في معركة الجبل مورياً أو
رطباً ديموقراطياً، من حيث هو درزي، أو لأنه درزي، ولم يكن
الشمي في معركة الفصاحية أو في الجعترية ثورياً لأنه شامي. ومن
يكن الماروني، بالعكس، في الجبل أو في الفصاحية أو في
الجنوب، رجحاً فاشياً لأنه ماروني، ومن حيث هو ماروني
فالدرزي، في معركة الجبل، كان ثورياً لأن الموضع الذي يحتله
في هذه المعركة هو موقع البناء للمشروع الكشافي الفاشي.
الماروني فيها كان حائب في نوعه، ويمرعه باعتزال شديد،
ربطاً لا يخطر هذا الانسواء. الكول، بتميز الطرفان في هذه
المعركة كلاً من الآخر، والجنوب عنه سياسياً وطبقياً، بنسبة
موقع كل منهما من موقع الآخر، واختلافه عنه، في حقل الصراع
انتهقي بين الفاشية والديموقراطية في سيروية الحرب لأهمية
المسيرة. رغم يختلف فيه طائفاً جبر الأبناء الطائفي لكل
منهج من الآخر، واختلافه عنه حتى لو كان لثلاثين يتوقعان
المعركة طائفاً، أو يمارسان صراعاً فيها محاربه طائفية يتحدد
فيها الأوب، بقاءه، كدرزي، والآخر يغت كماروني. وحتى لو

كان الشكل من الوعي الطبقي البني فيه يمارس الطردن من عهد
هذا راحماً، هو الشكل الطائفي، وهو بالفعل كذلك، به
المتناقض قائم بين الطرفين، لا بما هو مناهض للطائفي، بل بما
هو ضد، تناقض طبقي لا بد، بالتالي، من التمييز بين موقع
كل من أطراف الصراع في حقل هذا التناقض، والشكل من الوعي
الذي فيه يمارس صراعه ضد الآخر في حقل الحقل الطائفي،
مثلاً، لوري، من حيث هو يحتل في حقل الصراع ضد إسرائيل
وأوروبا العاشية، موقع الثوري، وهو رجعي إذا احتل في حقل
الحقل موقع الرجعي، ويصيح من الآخرين ما يصيح عليه، سواء
سواء، لكن الموقع الثوري الذي هو في حقل هذا الصراع الطبقي
بين القادسية والديموقراطية، وفي مجرى هذه البرورة الثورية التي
هي، هي هذه الحرب لأهل المستمرة، ضرورية الثورة الوطنية
الديموقراطية، أقول، إن الموقع الثوري تلك الذي هو موقع
الطبقة العاملة وحداثتها، يطبق بضرورة أن يكون شكل الوعي
الطبقي الثوري الذي يحتل حقل الصراع شكلاً متنبأً، فلا يكون،
بالتالي، طائفياً، فإذا كان كذلك، وما من الثوري - سواء كان
شعباً أم فرداً - لم يقر ذلك، صراعه الطبقي ضد العاشية
والصهيونية والإمبريالية في شكل طائفي من الرجعي، هو شكله
البرجوازي المسيطر، ومع، إذاً، بالضرورة، هي تناقض فعلي
بين الموقع الطبقي الذي يحتل في حقل هذا الصراع، والذي هو
موقع الثوري (الوطني الديموقراطي)، والشكل الطائفي ذلك من
الوعي الطبقي الذي هو الشكل البرجوازي المسيطر في حقل
التناقض الموضوعي ومع الكثيرين، بل رجعت كمثل يكافئها من
الطوائف، أعني، بعبارة مريضة من الصيغ البكائية التي لم
تنتق بعد سماعاً من أسرها في حلقه مثيلها السياسي الطائفي التي

هي هي علاقة تجريب الحقية الياية بالبورجوازية هنا التناقض
 لا الطابع الطائفي المذهبي - هو الذي لم يكن، في مرحلة
 أولى من تلك السيرة الشريفة، محيطاً بها بل ربما كانه
 بالمكن، جازراً وهذا التناقض إزاء هو الذي يات محيطاً لتطور
 تلك السيرة الشريفة في مرحلة لاحقة، هي التي يحدثها الترميم
 حاري بأنها المرحلة موهبة جنيعة تتطلب انتظماً نوياً في المهمات
 وفي القوى المتأصلة من أجل تنفيذ هذه المهمات، وفي تاليب
 النضال بتحقيقها () تتطلب، إذن، قيام معالم طبعي
 جديد ١

9 - في الحل الطائفي

وتابع بعيني نفعه فيقول: أما ما يسميه موهي عند بنقل
 القوة اللبنانية المبرتي () فقد قصر الخروج منه بالانتقال إلى
 انية أخرى، وسعاشي الكتاب، مشدداً برهنة وحركة القرى
 والتعاضدات والتناضات، وعلى مكن وصرح التحليلات الماركسية
 الشائعة من التناقض والانتقال، أن يعزى ونو على التمس ثوبت هذه
 البية الانتقالية بيد أنه اكتفى بطي إمكانية تحول الشكل الطائفي
 إلى شكل بورجوازي صموغواطي حروبوني يتلام مع البناء التحتي
 البورجوازي للمجتمع اللبناني⁽²⁾ حينما لو علي ناقد على تلك
 التحليلات الماركسية، وحسنه لي، وللصاري، تويست البنية
 الانتقالية التي حيزت من سحدها كنت اعلم أن مشكلة الانتقال
 هي في النظرية الماركسية من أكثر المشكلات صعبة وتكميلاً،

١ المصدر نفسه

(2) اسد يميني مجلة الطريق العدد الثاني من

رأى أن التصريح الماركسي الذي تعالجه مائة وثمان مئة مئة
رأى أننا ننتظر من مائتي حونا أشكره عليه، حتى لو جاء به من
طريق الاجتهاد الشخصي

طرحه مولا صعبه على الوجه التالي: إذا كان الشكل
الطائفي للدولة الليتانية أساساً لوجودها كنزولة بورجوازية؟ فهل
يعود تغييره إلى تغير الطابع الطبقي البرجوازي لهذه الدولة؟ هل
يقود تغير النظام السياسي الطائفي إلى تغير الطابع البرجوازي
عنه للسلطة السياسية؟ كتب في جوابي إميل إلى تأكيد نوع من
التلازم الجبري بين الشكل الطائفي للدولة الليتانية، وطابعها
البرجوازي. وجاء معلقتي بتدقيق هذا الرأي وبرضه، مستند
في ذلك إلى مفهوم النظام الإيديولوجي الطائفي، المتمسك
مؤكناً بضرورة التمسك على تعدد صيغ التشكيل الطائفي للسلطة
البرجوازية التابعة وليس على شكل واحد وحسيه بتلازم بجواب
كما يلتزم الكاتب، مع النظام السياسي للبرجوازية التابعة فيتم
هذا النظام بالتالي كلما نهد الشكل الطائفي لتناظم البرجوازيات
في دولته^(١) إذن ما دام ذلك «النظام الطائفي» يضم بشدة
بنوي يصنع رضاء حاداً بحركة التاريخ الاجتماعي في تميزاته
رقرائه ويجمعه في كل جديد من أنماط الإنتاج المعاصرة
من صراعات طبقية مختلف باختلافها في القسري التمرد على
مخدراته - والكلام لا يزال يجري على ذلك «النظام» - التي
مبها بتكرره وحداً لكن، في شكل من مختلفه إحد، بإمكان
البرجوازية الليتانية أن تجد لتظامها السياسي الطائفي شكلاً آخر
غير شكله المأزوم الراعب، فيه يتجسد طائفياً، على قاعدته

(١) المصدر نفسه ص ١٢

الانتظام الإيديولوجي الطائفي؛^١ الثابت بإمكان البورجوازية أن يجدد، في نمير آخر، حلا طائفي لأزمة نظامها الإيديولوجي الطائفي وهي هنا بدول بعلبكي، متأبداً منه. فوئي مثل هذا، الرطب بين رمي الرابضاتين الكونية والبيانية ومخلص الكتلة (إلى احتير أن أزمة نظام البورجوازية الليتالية الشابة تكمن في حجر هذه البورجوازية الطائفية التابعة من طلة. وهنا تلبس علاقة التعدي في غير هذا العجز. فهل حيزت لأنها ناجة؟ أم لأنها طائفية؟

نحن موافق مهدي عامل الفوى بأنها حيزت لأنها تابعة وطائفية ولأنها لا يمكن أن تكون غير طائفية ولا يمكن أن تكون العكس. ولكننا لا نرى أن طرح الحل العائلي الطائفي هو غاية حدود البورجوازية التابعة لأزماتها كيف لم يحصل ذلك في بعض الرأسماليات الأوروبية. بل إنها، وبفضل هذه التابعة والطائفية بالذات، قادرة على التحول إلى أشكال طائفية أخرى فلتلطف وفي شكل إنشائي واجتماعي آخر يتواءم مع بني الانتظام الطائفي.^٢

حين يوافق صاعدي على أن الصلابة قائمة في بنيه نظام البورجوازية الليتالية بالذات، بين طائفة التبعية الكونولوجي (رطابة الطائفي، وهي أن هذه البورجوازية «لا يمكن أن تكون تابعة غير طائفية، ولا يمكن أن تكون العكس»، فإنه موعده بضرره منطق هذا نفسه، على البورجوازية بما يقود إليه هذا المنطق من أن تلك الصلابة بين الطائفي هي، بالقطعة، علاقة تلزم بوي وأن الصلابة بالتالي هي النظام السياسي البورجوازية، بأنها مرتبطة مادياً وتاريخياً ببلد علاقات الإنتاج الكونولوجية

(١) المصدر نفسه، ج ٣، ١٣١

التي لا وجود لها في كثير من النواحي لنفسه، إلا في إطار علاقة التبعية البنيوية بالإمبريالية، وأن فهم الطائفية يقضي، رده، بضرورة رتقا إلى هذه البنية «المتجذرة» لا إلى صعد المصطنعين أقول هنا، لا لأبعد المناش إلى بنائاته، بل لأفصح بماد النقد على حروبه. رأيي يفكر فيه ضرورة أن يكون مقسقا، حتى يكون النقد بقى أعني فاعلا

صحيح «أن ضرب البرجوازية المتعصبة لا يحتم إنهاء التشكيلات البنية للبرجوازية في رعاة نظامها الرأسمالي التابع، ولا يحتم إنهاء التشكيلات الطائفية البديلة لنظام السياسي المتحور»⁽¹⁾ عوامل كثيرة، د عليه وانبيجه وتوليجه، قد خفاها بمرور لأربعة النظام السياسي الطائفي حلا طائفا، أو ما يشبهه قد حصل، إذن، أو بالأحرى، عند فصل هذه الأربعة، هي شروط ماويجية محببة، إلى ما يشبه التسوية الطائفية التي تطمح بها البرجوازية البعثية، وحلها فيها، إلى رعاة الحياة إلى نظام سياسي عند فترته على الحياة لا يمكن التبرير بمراحل البيروقراطية النورية. ولا يمكن التنبؤ بأشكال التسوية، أو بأشكال الحلول التي قد يرسو بها الوضع الراهن، وقد يرسو عليه وليس يمكنني أن أنهي بملكي في من هذه الأشكال لكنني أستطيع أن أجزم قاطعا في ضوء ما سبق من تحليل نظري كل حل طائفي لأزمة النظام السياسي البعثي ليس يحل إتهاء بالعمى، التشكيل المتجذر الذي فيه تتجسد هذه الأزمة وكل الحلول، أو التسويات الطائفية المقترحة، أو الممكنة منكون، هي أحسن حالاتها،

(1) المصدر نفسه، ج 15،

أسكالا فيها تنوّد، فتتجهّد هذه الحروب لأهلّية المستعمرة
 فالأسياب يهاها كتج الأفكار إياها هنا مبدأ حبالع في ألفيرياه وفي
 لاجتماع ونطق الحروب لأهلّية ان يكون فيها خالب ومغلوب
 ولا إلاب لها من ضرورة مطلقها هذا لنا كان النظام السياسي
 الطائفي امام احد اسر من لا ثالث بقاء هنا التعبير رزنا التأيد
 وطريق التعبير هي هي طريق الورا الرطية الديمقراطية، وهي
 هي طريق لامشقال إلى الاشتراكية، من حيث ان هذا لامشقال
 مبررة لمتلف مرحلتها بالاحتلال شروطها التاريخي المعاصر بالية
 لاجتماع التي فيها تجري وأداء التعبير السلطة أن تكون وطنيه
 وأن تكون ديموقراطية في نهاية التحليل وبالمنظار كلي،
 يستلزم طابع هذه السلطة ربوع ذلك التعبير، بل مختلف حتى
 مراحل بالاحتلال المرفع الذي تحتله الطبقة الجامقة بمئة يحزبها
 الثوري وحظه السياسي البروليتاري، هي جبهة التحالف الرطوي
 الديمقراطية وربما كان الشرط الأساسي لزمكانه اقتناع الثورة
 الوطني الديموقراطية وسلطانها السياسي على أغل سرورية لانضال
 إلى الاشتراكية، هو أن يعود موقع الهيمنة الطبقة اليامية في
 التحالف ذلك إلى الطبقة المهيمنة النقيض التي هي الطبقة
 الماملة ولا يعود موقعها ذلك إليها بقرار، بل بممارسة فعلية
 ثورية منها ومثايرها تكون هي، بالمثل، الطبقة المهيمنة النقيض
 التي هي مدعومة بحسب موقعها الطبقي ثقبه في علاقات الإنتاج
 المعاصرة، إلى ان تكون هي موضع السيطرة الطبقي في علاقات
 الإنتاج المعاصرة، الخاصة بسط الإنتاج اللاحق ولحل أحد
 الأسباب الأساسية التي تقصر من مره من انكاس متكرر تكثف من
 الثواب الرطية الديمقراطية (أر د) اصطلاح على تسمية كذا،

هو ان فئات من البرجوازية (علياً أو وسطى أو سفلى) هي التي كانت تحتل موقع الهيمنة الطبقية، أحياناً في السلطة، وأحياناً خارجها، وعالياً في السلطة وخارجها في آن، وهي التي من هذا الموضع، كانت تفرض السيادة الثورية في نهج طبقي هو نهجها البرجوازي نفسه. والرجح الآخر من هذا السبب هو، بالتالي، قصور الطبقة العاملة وقصور حزبيها عن احتلال موقع الهيمنة هذا في قيادة السيادة الثورية في نهج بروليتاري هو من نهج التحرير الوطني أو قل منطقة في النهج البروليتاري بطبيعته الوطني. ولا يكون التحرير الوطني هذا هو، أعني متسقاً، إلا في نهج البروليتاري. لهذا، كان طبيعياً بل ضرورياً أن نتعلق الثورة الوطنية الديمقراطية - إن جاز التعبير - على وزن مواضعها أو على أوسى حلقائها بقيادة تلك المقدمات من البرجوازية، لتمود ثانية إلى حركة شعبها وثائق حزبية (مثلاً في أعمال المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي اللبناني) بأمرها حركة مبروطة هي، في أساسها المادي نفسه. حركة إعادة إنتاج العلاقات الإنتاج الكرونيالية الفائقة. وهل يمكن كسر هذه الحركة إلا بسطة مياحة ثورية تحتل فيها الطبقة العاملة موقع الهيمنة الطبقية؟ هل يمكن كسرها إلا بسطة مقروءة السيادة الثورية الوطنية الديمقراطية في تطبيق مهمات مرحلتها المختلفة فيها، في عن الانتقال إلى الاشتراكية، حتى في أفق سياسي تاريخي هو أهمي. يمكن كل مرحلة في اتجاه المرحلة اللاحقة التي يستلزمها تطبيق مهمات المرحلة السابقة نفسها؟ وهل يمكن، أصلاً، صمود ما لم يجدد غير مراحل سابقة بين المرحلة الثورية، إلا بتعطي هذه المراحل ومهماتها؟ منطلق الثورة أن تكون الثورة مستمرة هكذا.

10 - في الاختلاف بين التنافس

الوظيفي والتنافسي المعادي

ويختص بمليكي معناه بالهامي بالوظائفية (بمعنى لأصح القول) الطبيعية) يلزمه «أن الإمبرور على فهم الشكل الطائفي كمظهر ضروري للقيام الدولة بوظيفتي الطبيعة ككونه بوجوبه يؤدي إلى فهم وظائفه لعلالة التلازم بين النظام السياسي للجورجورية وشكله الطائفي، وأن هذا الفهم بالذات هو الذي يقود إلى تصور التنافس المعادلي في كل اختلال بين النظام السياسي الجورجوري وشكله الطائفي لأن التنافس في التركيبة التنظيمية الوظيفية معزولي دائما باختلاف التنافس في البنية التاريخية»^١

رفضت طويلاً عند هذه التهمة أشاعها «جل مائدي محقق في مقدمته ثم تيسر لي أن عيه في البدء أن يوضح المقصد، بل أن أعود لأوضح فكري فيها هو يميز بين «التنافس في التركيبة التنظيمية الوظيفية» و«التنافس في البنية التاريخية»، فيقول من لأرى أنه ممازقي خالصة - «رون أن يصفه بدقة معنى هذه الكلمة، لا إذا كان يعطيه المعنى الذي أعطيه له» - لكنه، للأسف، يسى الثاني، فلا يقوى على شيئاً لنا أراي في حيرة من أمري كيف أوالقه على نفسه، وهو لا يفهم التلازم بصورة دقيقة والصورة أن يبين الاختلاف في التنافس، ييه في البنية الوظيفية، وييه في البنية التاريخية وهو هو لاختلاف بين منطق الفكر الوظيفي، ومنطق الفكر الماركسي ربما كان حلقاً أن عزم بما لم يقم به مائدي، فابن هذا الاختلاف - كما أراه - وبين تشاغل عطاء،

١ مجلة الفكرية المصنوع منه ص ١٥

معناه، إنه أدركه، محاد عنه، وجاد النظر في نفسه، وهكذا يستوي التناقض، مرة أخرى، على أرض نظرية التناقض، سيكون مقصداً ولن أكرر هنا علته هي شروط التمسك، صاحباً تكون، لا حياً، عشوائية

أما الاختلاف - كما أراء - بين التناقضين، هو أن التناقض الوظيفي (أعني من البنية الوظيفية)، تناقض بسيط، بل حصوي (من عنصر)، حاضراً كله في طرفيه، لا يستدعي غيره. أما التناقض البارزكي، أعني المادي، فمميز أنه دوماً متناقض التوحيد Surdeterminé، كما بيّنه ألتوسير. إنه، إذن، تناقض معقد والتعقد فيه ناتج عن بن العلاقة بين مستويات البنية في علاقة مساوات بنوي يتحدد فيها لامتصاصي يلكه، في نهاية التحليل، المعتقد، السياسي بأنه دوماً المسيطر لكن الككل الذي فيه يسيطر هذا التناقض السياسي ليس ثابتاً، بل متقلّب - كما سبق القول - بين المستويات البنية نفسها، بحسب الاختلاف شروط التناقض. لن أدخل لأن في نقاشيل نظرية التناقض وهي، كما قد وضع الماري، يالمة التوحيد، يحتاج تحصيلها إلى دراسة مستقلة لكن ما أريد الإشارة إليه في هذا المجال، هو أن التناقض المادي، لأنه دوماً متباين البنية، في أي من مستويات البنية، لا يمكن توحيد، في حيز نفسه، وحيث هو في مستواه البنيوي، إلا يرد إلى شروطه التي هو منها الأثر ودرجته، بالتالي، في شبكة العلاقات التي تربطه، أو نشأه إلى عناصر البنية ومستوياتها الأخرى، فالسياسي، مثلاً، يرد الناظر فيه دوماً إلى الاقتصادي أو الإيديولوجي وإلى نوع العلاقة التي يربطه بها، وإلى شروط هذه العلاقة من التوحيد المتبادل التي هو فيها أثر من كل صنف، يتحدد به ويصنف أما هي التناقض

الوظيفي، فليس من ضرورة تستلزم الخروج من السياسي، مثلاً، أو من الإيديولوجي، إلى آخر مختلف، في البنية المصنفة الواحدة نفسها، بل إن حده بالتنافس، إنما كان الشاخص هذا سياسياً أو إيديولوجياً، فالمعنى في البنية الوظيفية من حيث هو، ثابت، فكيف إن جاز القول، والعامة كلها فيها ما يوجد، لا تفاوت بينها. والتماثل في هذه البنية هو حيث هو، في مستواه البشري، ولا يمكن أن يتكرر، مثلاً، كما في البنية الماركسية، أو المادية - هي لإزالة من عتواء البشري، هذا ما يدعني إلى التساؤل: وهل التنافس الوظيفي، أو البشري، تنافس؟ أليس بالعكس هو العارض؟ لا صرح لا تحويل، لا اختلاف بين طرفي التنافس في التنافس الوظيفي، بل حركة تتكرر فيها البنية، وتتجدد، دون تغيير أو غل، إنما تتغير كي تتجسد في تكرار. أما الشاخص المادي، فله أسباب البنية كلها، ولأن العلاقة بين طرفيه هي علاقة اختلاف وتماثل، فالتحويل فيه أمر ممكن من حيث هو، هو صيرورة التنافس وضرورتها، ومن حيث هو تحويل التنافس لمنهض، وبالتالي، تحويل التنافس منه، ولا إشكال منه إلى تنافس آخر.

أقول هذا لأعجل، في ضوء ما سبق، إلى النقطة المبرزة في اعتراض على نقد بيلبكي، هي أن الصرح الطبقي قائم في البنية الوظيفية، لا دور له في حركة التنافس فيها. فهذه البنية تبدو كلها قائم بذاته، متماثلة بانتظام عناصرها الداخلية انتظاماً لا يشوبه حس، ولا يعوقه تنافس. وما إن يظهر فيها غلط أو تناقض حتى يتمثل حركتها فيظهر التنافس فيها، كما ظهر بيلبكي، كأنه هارقي دائماً. والبنية هذه هي، بالطبع، واحدة، لا تنافي باختلاف موقع النظر فيها، كأنها من خارج الموائع وكيف يمكن

من مختلف، أو أن تتخالف باختلاف موقع النظر فيها، والمواقع هذه غاية بعيدة الصرع الطبقي؟ أما البنية الماركسية، فالصرع الطبقي فيها هو، بالمعنى، النوع المصنفة لثباتها، لأنها، بالظن، بنية مادية، وهي، لأنها كذلك، توجد في الحركة المجردة للصرع الطبقي مبدأ وحدتها التناقضية الممثلة، شروط مصداقها المادي، فهي، إذن، بحركة هذا الصرع تقوم، فتتأسس، وتختلف، بالتالي، في شكلها وتحتها ومصادقها معه، باختلاف الشكل الذي فيه تجري تلك الحركة المجردة، وبالتالي، باختلاف موقع النظر في حل الصرع الطبقي وحتى لا أسترسى في تحليل سطوي مجرد، عول، بالمعنى، ولا أخشى التكرار، إن التناقض القائم في بنية الدولة النيابية نفسها، ولا قيام لهذه الدولة إلا ببنيتها هذه ذاتها التي هي، هي بنية تناقضها بينها كدولة بورجوازية، وبينها كدولة طائفة التناقض هذا، إذن، يتويج وهو أيضاً مادي لأن الشكل المادي الذي هو أساسي لوجود الدولة اللبالية كدولة بورجوازية هو هو ذاتي وجودها كدولة بورجوازية، والتناقض البتوي هذا الذي هو تناقض مادي، هو أيضاً في آراء تناقض تاريخي إته، بكلمته، تناقض مادي ولا يمكن فهم هذا التناقض، في طابعه هذا، أن ذلك، ولا يمكن فهم حركته الداخلية وتحولاته فيها، إلا في ضوء الحركة المجردة للصرع الطبقي الخاص بالبنية الاجتماعية النيابية، وهي أرياحه بها فهو، هي كل شكل فيه يوجد رشحه، وليد هذه الحركة، أو الرضا أعني أنه في شكله ذلك، معقد بحركة هذا الصراع الطبقي وشروطها، التاريخية المعاصرة، في محقق هذه الحركة بينه علاقات الإنتاج الكودونية القائمة، طابعه التاريخي راجع إلى علاقته المادية بهذه الحركة وشروطها، فعلى امتداد الفترة الزمنية

السنة من بداية عهد الاستقلال حتى وثيقة مواد شهاب مثلاً، لم يكن هذا التناقض، الذي هو دائم في بنية الدولة اللبنانية، يتحرك كتناقص مأزيم كان، بالمعنى، التناقض الذي فيه كانت الدولة اللبنانية تتجسد كنقطة بورجوازية، في تجسدها معه كنقطة حداثية، وتنتجده، أيضاً، فيه كنقطة طائفية، في تجسدها كنقطة بورجوازية. لم يكن الشكل الطائفي لهذه الدولة يظهر، في حقن الصراع الطبقي، كمانع لوجود الدولة كنقطة بورجوازية. بل كان الثوابت، أو بالأحرى التلازم بين شكلها الطائفي هذا، وحدتها البورجوازية هو الشكل الذي به يتحرك التناقص بينها. من قال إن علاقة التلازم بين طرفي التناقض تكفي التناقص بينهما؟ ومن قال إن التناقض لا يوجد إلا في علاقة من عدم التلازم بين طرفيه؟

لكن ما يجب قوله بوضوح هو إن شكل التلازم هذا - بل كل، إذ شئت، التلازم، - بين طرفي التناقض القائم في بنية الدولة اللبنانية هو، بالضبط، شكل تاريخي من هذا التناقض، متعدد شروط معينة من الصراع الطبقي هي التي كانت تسيطر فيها الممارسة السياسية للبورجوازية في حمل هذا الصراع الذي كان يجري، بالتالي، في إطار مؤسسية طائفية في هذه الأطر، وليس عاريجها، كما جاء في الطبقات الكادحة تمارس صراعها الطبقي في موقع وجودها الطبقي فيه، في حقل هذا الصراع، في علاقة تميل سلباً طائفي لربطها بمن ترى بهم أنهم يمثلون الطوائف من شتى أطراف البورجوازية المسيطرة. وما هذه العلاقة سوى علاقة تبيحها السياسة الطبقية بهذه البورجوازية في هذه الشروط من الصراع الطبقي التي هي هي شروط تحريك الطوائف الكادحة كطوائف، يتحرك انقسام السوي الفصم

النسوة البناتية في شكل من اللازم بين طرفيه يظهر فيه، لمين طير مغيرة وغير تاريخية وغير فياليكتيكية، كأند تناقض وتطبيع، لأنه يظهر كأنه قائم بماتته، مستعمل من الشروط المصنعة من الصراع الطبقي التي هو متها أثر، إذالك، يحتمي طابعه المارقي بل إن التناقض مد، معه يظهر كأنه ليس تناقض ذلك ان علاقة اللازم بين طرفيه تظهر من مواقع نظر البرجوازية المسيطرة، كأند علاقة قائمة طبيعية، بينما هي تاريخية، أي مؤقتة إنها بالثاني، شكل من وجود التناقض، ليس هو بالأوسد، رمي تعبير اسمه يمكن القول إن البرجوازية نطمح إلى تأييد تلك العلاقة من اللازم، يرميها إلى مطلق، يُلقي حرقه التاريخ بها، هكذا يتفهم التناقض المادي التاريخي تناقضاً وتطبيعاً، يقترب الصراع الطبقي الذي هو في حظه يتحرك، ربه يتحدد مختلفاً بالاختلاف شرطه في أشكال التاريخية والتناقض التاريخي هذا، ليس هو التناقض إنه شكل منه هو الذي يطمح البرجوازية إلى أن يفرم، هي مموحها منه إلى تأييد سيطرتها الطبيعية، بتأييد نظام منه السيطرة، دون حيل، أو تناقض، أي هي تجمع مسير، رلاً يتوم ذلك الشكل التاريخي من التناقض المادي بالنسوة البناتية، الذي هو شكل وجود طرفيه في علاقة لازم، أقول إنه لا يتوم سوى بالوهم، أعني يعني وعبي لتناقض نفسه، هو الذي تولد بسيطرة الإيديولوجية المسيطرة، هي الوعي الاجتماعي، يسيطر شكلها انطافني المسيطر

لكن لتناقض هذا إياه شكلا تاريخياً آخر هو، بالضبط، شكله المارقي، الذي يوجد فيه طرفه في علاقة من عدم اللازم هي التي تصطنم فيها النسوة البناتية بعائق وجودها، كدولة ورجوازية، والعائق هنا ليس من خارجها، بل هو فيها، إنه

وجودها بعد كدولة طائفية هنا يعني ان الدولة الثنائية، هي هذا الشكل التاريخي البسيط من تفاعل القوى، لم يمتد بعائق بينها بالذات. فبنيتهما منه هي التي باتت المعاني الأساسية لوجودها كدولة برورجوازية. إذ تناقضها اليساري منه الذي كانت، إذ، فيه تجسده في شكل تاريخي منه هو شكل التلازم بين طرفيه، وفيه كانت بالثنائي، ندبه، تقوم بوظيفتها الفعلية كدولة برورجوازية، عول ان ذلك التناقض يراه يات، في شكل آخر منه، هو شكل عدم التلازم بين طرفيه، هو التناقض الذي فيه، وبه، تتعطل وظيفتها الفعلية، وتحتل حركة ليعتد بها، بما هي أداة السيطرة الفعلية للطبقة المسيطرة. لئلا، إذ، أمام تناقضين اثنين، بل أمام شكلين تاريخيين متجهين من تناقض واحد هو الكس في بنية الدولة السبب. الحركة الفعلية منها، بهد التناقض هي دوماً في علاقة مادية مباشرة بحركة الصراع الطبقي وشرطه. باختلاف هذه الشروط مختلف حركات التناقض، ومختلف الشكل الذي فيه يتحرك مشكله المادي، مثلاً، هو وليد شروط محددة من الصراع الطبقي، هي، باعتبار كلي، شروط الانعقاد السياسي (النسبي) للضغوط الكادحة من علاقة ببعيد، السياسية الطبقة بالبرجوازية، أي من علاقة مثيلها السياسي الطائفي التي فيها تتحرك كطوائف. هذا يعني، في تعبير آخر، أن تحرك الطبقات الكادحة كقوة سياسية مستقلة، مستقلة من وجودها المؤسسي الطائفي، هو الذي يضع الدولة في مارتها التاريخي الطبقي، أي في تناقضها المادي، بطرح، بالثنائي، في حقل الصراع الطبقي، فبرورة تعبير هذه الدولة الطائفية، كشرط أساسي لقيامها، من طبيعة بوظيفتها، لأجندة الطبقة الحاكم الوحيد الممكن مثل هذا التناقض المادي الكس في بنية الدولة نفسها هو، بالضبط،

٥٠٥

كثير منه ذلـه ولا مـر مـن مـرورة هـذا التـحـيـيـل فـهل مـبـكـون
نمير التـلـوة الطائـفـة نـحـيـراً لـه كـدرة بـودجـاوية؟
قـد يـكـون لـهـذا التـلـو طائـفـة نظري لـكنه يـجـد مـن التـلـو
السياسية الشـرعية مـعالـجة التـلـو و يـجـد مـن حـقل التـلـو
التـلـو وتـلـو التـلـو التـلـو التـلـو
هـكـي يـنـفـصل التـلـو التـلـو التـلـو التـلـو
التـلـو
مـن نـكـتـلـو التـلـو مـن التـلـو التـلـو، مـالـها التـلـو
إلى التـلـو*

نـفـاز - آيـه 1985

الفصل السابع

النظام السياسي بين الإصلاح الطائفي وضرورة التحضير للديموقراطية⁽¹⁾

القسم الأول: في تعزيز الطائفية

تمهيد

هذه أفكار سريعة مطروحة للنقاش من مصطبها شكل البحث
المبرمجوهي: نريد لها شكلاً آخر هو قريب من شكل المبرمجوه
يستكشف هذا الفكر، من مشاطة التطري، حمل المسكن من
الواقع وهي أفكار لها علاقة بد اصطلاح على: تسببه بالطائفية
وهي أفكار تمخو من هي مربة الأحداث الراهنة من العزو
الإسرائيلي حتى انكسارته بيرويه، مروراً بعركة الجول والمباحية
في خط امتداد الحرب الأهلية المستمرة وهي، لذلك، لا تعارض

(1) جلال تهر في جريدة الطائفة في أربط، امعه منماتية، دنفه من لأريخ 4 آذار

ببناء صرحها في جفء الحروب، بل نعلن عنه برفوح إنه صرح
 رضى الناس في تنى أشكال تبسها الحش، وموقع سطات
 من أجل تغير جفري بوسم ضرورية في منطق العصور، من حيث
 من منطق الاتصال من الرأسمالية إلى الاشتراكية، هي حركة
 تاريخية ثورية هي حركة تحرر وطني من الإمبريالية وهي - أعني
 تلك الأفكار - فذلك، يتضمن فيها النظري حتى السياسي هي
 راحة فكر مناغل

1 - الطائفة في مفهومها البرجوازي

حتى لا يكون انزلاق إلى مرقع الإيديولوجية البرجوازية
 السيطرة في شكلها كإيديولوجية طائفة لا يد من النجيرة في
 مفهوم الطائفة، بينما هي مفهومها البرجوازي، وبينها هي مفهومها
 القبطي الطائفة، في مفهومها البرجوازي هي نظام حكم
 الطوائف والحكم هنا مشاركة بينها في تورن حبيب به تقوم
 الدولة به تقوم. فها هنا بفعل، تفكك الدولة أو تفكك
 التفكك - فكلل دورها في إدارة مصالح الطوائف، وتأمين هيمنة
 حكمها إذاك، يدخل المجتمع في أزمة شخصها البرجوازية،
 سمب مفهومها فاك، كأزمة تعايش بين الطوائف. فها عودة إلى
 التوازن في الحكم بعودة إلى المشاركة فيه، فها استفاد لكل
 طائفة بحكمها الذاتي، في إطار خارجي من التمس الطائفي، وبه
 كان عند البعض إطاراً لكونه من الكائنات

حجر الزاوية في هذا التمييز لبطائفة هو عديد الطوائف
 فالطائفة هي مفهومها البرجوازي، هي كيان منغل قائم بدائه

المنطق السياسي بين الصراع والفهم

مضامينها بالمصنفه الداخليه فلهذا كانت العلاقات بين الطوائف بالضرورة، خارجية، لا وحيه بينها سوى ما تقيمه الدولة من أطر لحايشها السلمي لا وحيه لشعبها، ما دام الشعب طوائفها ولا وجود برطر على دعائه هذا التعدد تقوم دولة الطوائف، وتكرم بقيومته. كان مصنفها السمي أن تنظر تمككها هو ضروري يضروره بينها والتاريخ كليل بنحقي هذه الضرورة فبذلك هذا التبعيد أنه يوضح الفكر من عناء النظر في تصف الواقع المادي والبحث في طبقاته الاجتماعية وهي الصراع وأشكاله بينها فيمكن الفكره، فذلكه فظاهر من الواقع هو الذي يتظم في مفاهيم الإيديولوجيه ليبرجوايه

2 - الطائفية في مفهومها النقيض

لكن الطائفية، من مراح دفغ هذه الإيديولوجية الطائفية المسيطرة، هي الشكل التاريخي المحدد للنظام السياسي الذي تمارس فيه البورجوازية البانية سيطرتها الطائفية معبى هذا بدقة، أن التلازم عالم بين هذا النظام السياسي (ولايديولوجي والمعرفي) بسيطرة الطبقة، وبين شكله التاريخي الذي هو شكله الطائفي والبحث في الحوامل التاريخية التي مضاهرت في سعيه تكون هذا النظام في شكله هذا، على اسمه البالعه، لا يدخل في إطار هذا السقائ. وبعد لامتناء بمعنى الشيء في كتاباته ك سابقه، بإمكان الماىء - إن شاء - الرجوع اليها اما المشكله التي نورد ن طوحيها للفائى فهي التالية

3 - علاقة تلازم أم علاقة تلازم؟

مثل هذه العلاقة القائمة بين النظام السياسي لسيطرة البروجوازية اللبنانية والتشكل الطائفي لهذا النظام هي علاقة تلازم تاريخية أم أنها أكثر من ذلك، علاقة تلازم بنيوية؟ المأوى بين العلاقتين، من وجهة كوير العلاقة الثانية تفسين، بالطبع، الأولى، دون أن تنحصر فيها. لكن الأولى لا تكتفي الدية هي شروط تاريخية محددة من تطورها، بإمكان علاقة التلازم بين النظام وشكله. من منقلب علاقة من عدم التلازم. عتظهر، حينئذ، ضرورة شق النظام من شكله الطائفي السابق، إلى شكل آخر جديد، لا يحدث تغييراً في بنىة أطيقة، من حيث هو نظام سيطرة البروجوازية. فهل من الآن، في المرحلة الزمنية من نمج أرية النظام في هذه الحرب، لأغلب المستمرة في حالة كهذه، تسمح بتغيير الشكل الطائفي للنظام السياسي البرجوازي، والانتقال بهذا النظام إلى شكل آخر منه، قد يكون طائفياً وقد لا يكون، عرب تعبير في طابعه الطائفي؟ أم أن الوضع الراهن مختلف، ولا بد في فيه من إعادة النظر في طبيعة العلاقة بينها بين ذلك النظام وشكله، من حيث هي علاقة تلازم بنيوية؟ في حالة كهذه كل تغيير في الشكل الطائفي لهذا النظام السياسي يفرز تعبير في طبيعة هذا النظام وبنىة، في شروط تاريخية محددة من الصراع الطائفي في شروط سيرورة تطور عيسوقراطي وطني وسيورة هذا التطور في سيورة الانتقال إلى الاشتراكية.

ليس للمشكلة التي طرحها شكلي بحث، أو مديع مفهومية. نحن إن هذه المشكلة النظرية علاقة مباشرة بسجوى العمركة

تتطلب منهجتي دور الإصلاح فلتعطي

السناسية الواهنة التي قد يكون طابعها التاريخي السيئ حتى ما
تلاحظه يهد من ثباته، هو صرخ عتيق وحمي حياً، وطني حين
بحره بين حل أو إصلاح. طائفي للنظام السياسي الطائفي، رحل
أو إصلاح تيموجراحي وطني بهذا النظام، معاد للعدنية. ومثل
هذا الصراع بين الإصلاحيين أو المحلين، بين كذاً بين القوى
الوطنية وبين القوى الفاشية وحسبه، بل وراء يجريه موضوعية
بين طرفي التحالف الوطني تلك

صحيح من جهتنا إلى تأكيد أن العلاقة تلك هي علامة تلام
بيوي. ولقد نشأ ذلك بالتفصيل في دروسنا المتطاول إلى القصر
الفكر الطائفي، وبعثت في أسباب الحرب لأهلها في لبنان،
ربما ناز كلنا نلوه إن الربط التاريخي التي تكوّن فيها حزمة
البورجوازية اللبنانية كدولة طائفية هي نفسها شروط تكون
الرأسمالية في لبنان في طور أزمة ضغط الإنتاج الرأسمالي على
المجهد العالمي. وهي، بالتالي الشروط نفسها التي حالت دون
تكون البورجوازية اللبنانية كطبقة ثورية، على صعيد البورجوازية
لاوربية، مثلاً في طور صعود الرأسمالية فهذه الأسباب،
رحبها أيضاً، كان الشكل الطائفي للدولة اللبنانية أساساً لوجودها
كدولة بورجوازية. من حيث هو الشكل العمودي الذي به تقوم
الدولة بوظيفتها الطيفية في حمايته مصالح الطبقة البورجوازية
المهيمنة غير أنها النطق الأني لإمالة إنتاج علاقات الإنتاج
الرأسمالية الفاسدة، في إطار علاقة التبعية النيوية بالإمبريالية،
ويحالة إنتاج علاقة التبعية منه. ولكن سألنا سائل لسأنا الشكل
الطائفي لهذه الدولة هو أساسي لوجودها كدولة بورجوازية؟
فالجواب هو، بالمعنى، أن هذا الشكل يصبح للبورجوازية

بالتحكم بسجوى الصراع الطبقي، بإلغاء الطبقات الكادحة فيه
أسيرة جلالة من التيمه الطيمية بها هي، بالتخليد، علاقه تشمل
طائفي تربط الطبقات علمه بنسبتها الطائفيين من البروجوازية وسطاً
تجب نقد به وجودها السياسي كقوة مستقلة، لتكسب به، عيه،
وجرداً أنصر هو، بالتعبه، وجرداً الحائلي، أي وجودها
كطوائف مما فاسد الطبقات الكادحة بوجوده هي مثل عله
العلاقة من البعية الطبقة التي هي لها، موجدية كطوائف، فإنها لا
تمثل أي قوة سياسية مستقلة هي موهب الطيمية المتناضيه
للبرجوازية إن هذا الشكل التاريخي المتعدد من وجود الطبقات
الكادحة كطوائف، هي حركة الصراع الطبقي نفسه الذي نتحكم به
البرجوازية المسيطرة عبر مثيلها الطائفي لتبقيها الطبقي، هو
الذي يؤمن للبرجوازية المسيطرة وبسومة السيطرة الطبقة، عبر
تأمينه تهمته التمدد لتفاسدها الطائفي الذي هو هو نظام سيطرتها
الطبيعية من هـ أمكن الفرق بدقة، إن الشكل الطائفي لتوله
البرجوازية اللينيه أساسي بوجوده كنزلة طبقه برجوازية

4 - في نفس مفهوم الطائفة

هنا، ما يسمح لنا بتعني المصطلح البرجوازي بطائفة
فالطائفة، إذن ليست كلاً، ليست الطائفة جرداً، ليست شيئاً
إنها علاقة سواسيه يحتفظها شكل تاريخي معين من حركة الصراع
الطيمية، هو الذي نتحكم به البرجوازية بهذا، الصراع، في حباب
سياسي لتبقيها الطبقي والعلاقة السياسية منه علاقه بعية طبقه
تربط الطبقات الكادحة بالبرجوازية وسطاً طائفاً، بانقطاعه لتحرر

تلك الطبقات من خلافه بحيثها هذه التي هي من خلافه تمثيلها
الطائفي، فتمثيله (ذلك) كونه سياسية مستقلة، وبطلان وجودها
الطائفي

من بطلان التمثيل بطرح ما بين طبقات وفرد لا بد من
ثورة في الفكر بها يسحر الفكر من. أمره في إيديولوجية
البرجوازية الميترية فلا يفهم الطائفة حيث بحسب مفهومها
البرجوازي، من حيث هي نظام حكم الطبقة. بل يفهمها
بحسب مفهومها التمثيل من حيث هي الشكل التاريخي الذي فيه
تعارض البرجوازية الكبريالية اللبنانية ميترية الطبقة في نظام
سياسي طائفي. والفكر بمواجهه أيضاً إلى شيء من التاريخ ومن
الحادية زمن الديالكتيكية حتى يفهم الطائفة، لا ككيان، بل
كملاحة سياسية محددة، يفسر وجودها شكل من الصراع الطبقي،
ويصور إنسانها شكل آخر من الصراع الطبقي

5 - في التناقض الماركسي للدولة اللبنانية

يمثل ذلك الفكر المادي الديالكتيكي بطرح التناقض هذا المكون
الآخر إن الشكل الطائفي الذي هو أساسي لوجود الدولة اللبنانية
كدولة برجوازية، هو ذو المبادئ الأساسية الذي يحون دون تكوّن
هذه الدولة كدولة برجوازية. فالمكون اللبنانية واقعة، إنه، في
هذا التناقض الماركسي بين كدولة طائفية وبينها كدولة برجوازية
ولا سبل إلى خروجها من هذا التناقض الذي هو من بينها، إلا
بانتمائها إلى فئة أخرى، ربما كانت بنية انتقالية بحسب مبادئها
بذلك، بشكل مسبق، فقد جدّاحل فيها الطائيف البرجوازي بعدد
آخر بغيره، بحسب نسبة القوى الممثلة في حقل الصراع الطبقي

ذلك أن من الصعب تحديد علاج الأجنبي، لا سيما في زمن
الاشتراك، مما لا يعني ومن يتطور حركة الصراع الطبيعي في الواقع،
ليس بين قوى التحالف الوطني الثوري وقوى التحالف الرجعي
وحسب، بل بين امتزاج قوى التحالف الثوري نفسه (ليس
الطوائف التحالف الرجعي أيضاً) ولعل التباين الوهم الذي أشعره
إليه بين الحمل الطائفي والحمل الديموقراطي لأزمة النظام
البرجوازي، قائم حتى في صغر هذه التحالف الوطني نفسه
التي قد يستلزم الحمل الطائفي بضد من طرفة غير أن ما مره
تأكيده في هدف طرحة للنقاش، هو أن من الخطأ تأريخاً
رئاسياً ونظرياً، تصور أن الأزمة الراهنة هي أزمة انتقال الدولة
التيانية من شكلها ما قبل البرجوازي، الذي هو شكلها الطائفي،
إلى شكلها البرجوازي، التي هو شكلها الديموقراطي. هذا
الخطأ يستلزم خطأ آخر يكمن في إقامة علاقة من عدم التلازم بين
بناء تحدي للمجتمع البائلي به طابع برجوازي، وبناء تحدي
امتداده، في طائفة غير البرجوازي، من بطر الرأسمالية في
لأن بحيث تفرس إعادة التلازم بين البنيين (صلاً) برجوازي
النظام السياسي

هذا الخطأ المزدوج يكمن في تجاهله واقعاً مائياً مبرراً هو أن
ذلك الشكل الطائفي من الدولة ليس الشكل الملائم، تأريخياً،
لوجود الدولة البرجوازية في لبنان وحسب، من حيث هو الشكل
الذي فيه وجدت هذه الدولة كدولة برجوازية، بل هو أساسي
لوجودها البرجوازي نفسه وهي تحييد آخر دعوى إن الدولة
الطائفية هي هي الدولة البرجوازية وهي هي التي تحولت في
ك، دون وجودها كدولة برجوازية. كأن الشكل الطائفي

العلموس الذي هي فيه درجة بورجوازية، هو الشكل الذي تتساقط فيه، حاشياً، إسبغالة وجودها في اتفاق مع مفهوماً نظرياً، كدولة بورجوازية وما عند لامشعاليه، في منطق تصفها المادي، سوى امتعالة أن تكون، أو أن تعبر، البورجوازية اللبنانية، كبرجوازية كونيومالية، طبقة بورية، كما كانت البورجوازية الأوروبية في طورها المصعد. ومنطق هذه الإسبغالة، أو بعبارة، هو نفس المنطق الذي يحكم آلية تحرك ما سمينا في سيرة نمط لاجج الكروماتلي، في اسطاله تالفه بسط الإنتاج الرسماني الذي هو منه شكل تاريخي معبر. وما هذا المنطق، في تعبير آخر، سوى الذي يحكم آلية تطور الرأسمالية النشئة التي يتماثل فيها طورها المصعد الذي هو طور تكوينها، بطور أزماتها التي هي في زمة بسط لانتاج الرأسمالي في كويت.

6 - أزمة النظام السياسي

هل يبلغ في القوية، أو سطوة، فيه، إذا رضينا أزمة النظام السياسي الطائفي، من حيث هي أزمة نظام السيطرة الطبقية للبورجوازية اللبنانية، في إطارها المصيح الذي هو إطار أزمة نمط لانتاج الرسماني في كويت؟ هل سقطت في الفول، ونبالغ به، زفا فلنا إن زمن تلك الأزمة يتفرج في زمن هذه الأزمة، وإن الرمين هدير راحده هو هو زمن الانتقال، بين، بالطبع، من زمن ما ميل سلطنة البورجوازية ودراسها إلى زمنها وزمن سيطرتها رديتها الديموقراطية، بن هر زمن لانتقال الكروي من الرأسمالية إلى الاشتراكية، بين أشكال ومراحل مختلفه باعتلاء الشروط

اثناسيوس المنعم به الخاصه بحرقه الصراع الطبقي في كل بلد متعدد؟ لا تغطي. لا بالغ بل بقوي إذ لأزمة ليس مجرد أزمة الشكل الطائفي للنظام السياسي البرجوازي، كأن هذا الككل هو في علاقة خارجية بقا النظام. هنا تغير، سم النظام ردام الأزمه هي، بالعكس، أزمة هذا النظام، هي ثكنه هذا من حيث هو نظام السيطرة الطبقيه للبرجوازيه النياتية أزمة بعد النظام أنه لم يعد قادراً على تأمين ديمومة التجمه بهذه السيطرة الطبقيه وأزمته، هنو تلك، بن النبوة التي كان جنبها، بحسب معومها التنظري تكافؤة لمصالح الطبقة البرجوازيه المسيطوره أن يادر إلى إصلاحه ليكون قادراً على القيام بوظيفته، صيرت من تلك، وهي حاجة هذه، لأنها بالقيبط حدة طائفية رافدها منطوي المعجز هذا، الذي هو هو منطوي تناقضها العازقي إلى السيره بالعكس، في نهج فاشي طائفي تنصري، به تتفالم أزمة النظام، بدلاً من أن يجد به حلاً لهذه كآبة القوي التي يادرش إلى طرح برنامج لإصلاح النظام إصلاحاً ديموقراطياً يوجوازي، هي القوي المناهضة للبرجوازية، هي مناضنها النهج الفاشي

7 ملاحظة أولى

وسا في هذا السياق، وعيه، ملاحظتان الأولى هي أن لإصلاح لا يسلطه مفسسونه فلهذا بل يستخدمه عرق ذلك، ونحن فذلك، سياسياً، يطبعه القوي التي تطرحه ونعوم به، ونسبة القوي بين الطرفين الرئيسيين في الصراع الطبقي إصلاح تباين البرجوازية مثلاً، إلى القيام به، من مراقب قوة في علاقها

تتضمنها الطبقي، ومن موقع وجوده في السلطة، يختلف اختلافاً جوهرياً، أي سياسياً، عن إصلاح تفرضه على البورجوازية، القوى المناهضة لها، من موقع قوة في حلائقها، ومن موقع وجودها المسيطر على حقل الصراع الطبقي، حتى لو كانت خارج السلطة. الاختلاف بين الإصلاحين قائم، إذن، حتى لو تماننا، فكما إصلاحاً واحداً في مفهومه: الإصلاح، في الحالة الأولى، يتميز بانهاء ما يخلق منه، في ظل سيطرة البورجوازية، فنطلق المرحلة على نفسها، وهي التي به تتحدد، تتميز، بذلك، بإمكانية انبعاثها على مرحلتها الجديدة ممكنة، وتعود حركة الصراع الطبقي إلى سابق عهدها دون تغيير، في محددها كحركة فيها تتجدد سيطرة الطبقة المسيطرة. أما في الحالة الثانية، فأنهم من الإصلاح على أهمية هذا الإصلاح - أن يكون مفروضاً على البورجوازية من القوى المناهضة لها - حيث أنه ينتج في حقل الصراع الطبقي إمكانية أن تكون البورجوازية سيرة ثمة من القوى، في هذا الحقل ليست في حالها، فلا تتكون المرحلة على نفسها ما يخلق من إصلاح، بل مقل بالعكس متضمنة على أن يجري في إنجاز مهماتها، فيأخذ التاريخ بتدعيم حركة من الصراع الطبقي هي التي حدثتها سيطره القوى المناهضة للبورجوازية الثانية في حقله، هي بنية محددة من الزمن هي، بالقبض، بنية زمن الانتقال الذي شرنا إليه قبل زمن لأن في مرحلة كهذه؟ هل بإمكان القوى الوطنية والديمقراطية أن تفرض على البورجوازية ونقلها إصلاحاً من هذا النوع، يقوم على أنقاض العنصرية الكبتية، ويمتدح في التاريخ أولى حركات سيادة طويلة ومحفنة من التغيير، هي هي سيادة ذلك الانتقال؟ سؤال مطرحه للباحث وسندرج القارئ في البحث في شروط سبقي هذا لإمكان التاريخي

٥ - ملاحظة ثانية

والملاحظة الثانية هي أن العديد القوي المتنامية قلجج الككاسي
 الفاسمي بأنها مري متاهضة بلورجورية نكسها، ونظام سيطريها
 الطبقية، قد يجد من نه عنه اعتري من ظوي، وزبلا سياسي أيضاً
 علاقوى الروحانية واليسوراجية ليس كلفاء بالضرورة، قوى معادية
 بلورجورية، وليس ينشي كلفاء، بالطبع، إلى الطبقة العاملة
 إنها في غالبها، بالعكس، برورجورية، سواء في انتماءاتها العرقية
 ومواقعها في علاقات الإنتاج الرأسمالية القائمة، أم حتى في
 توجهاتها وطموحاتها اليومية، ففي إنديولوجياها أيضاً فكيف
 ينجم منطبها بأنها متاهضة للبرورجورية وقطامها، وهي كما
 نقرر؟ يزيجار مجيب أن الككلام حتى قوى طبقية، سواء أكانت
 هاشية أم ديمور حية وطنية، هو كلام مجري حلق الصعيد
 السياسي، مفهوم القوي الطبقة هو، إذن، بعد قائم، مفهوم
 سياسي، وتحتله هذه القوى أم تلك، هو، بالتالي، تحتله
 سياسي هنا يعني أن الموضع الذي تحتله هذه القوى في حقل
 الصراع الطبقي هو الذي يحدد ما سياسياً، يحدد طابعها الطبقي -
 أو قل إنه يحدد الطابع الطبقي لممارستها السياسية - وليس الموضع
 الذي تحتله في بنية علاقات الإنتاج القائمة، الصراع الآخر هو
 موقعها السياسي، والموقع الآخر هنا ميزانها الانتمائي، ولا
 يجوز الخلط بين الموضعين، بل النظرية والسياسة تقضيان، بعد،
 بضرورة التمييز بينهما، مع العلم بأن هذا يحدد ذلك، فيتحدد به
 بالياً، بالشكل الذي به يصنع، بهذا، التمييز وحده مفهوم كيف
 يمكن لقنات، أو أقسام من قنات، برورجورية مثلاً أن تكون،
 في شروط تاريخية معينة، في حلق الممارسات اليومية للصراع
 الطبقي، في موقع العتبة العاملة، أو أن تكون، بالقابل، أقسام

من هذه الطبقة التي هي نفوذ البورجوازية المسيطرة، سيدياً، رايونول، جيا، أيتا، في موقع البروجوازية، تطبقها الطبقة (أليس هناك حد، في لبنان في هذه الحرب المنيرة، حين انقلب، بالمباراة الياضية والعكرية والإيديولوجية، قام و معه من الطبقة الكندسة إلى مرقع العاشية؟)

٩ - القوى المناهضة للنفاشية

التحدي السياسي، وكذلك الإيديولوجي، للقوى الطبقة يجري، إذن، في حقل الصراع الطبقي، ديالكتيكياً، وبين متناقضات، لأن كل يوم من هذه القوى ليست، في هذا الحقل، تزياناً مستغلاً، أو جوهراً مضيقاً - كما الطائفة، مثلاً، في حوزتها البرجوازية، يصعد بذلك وفي ذاته، من حيث هو الذي هو إلى هي - أصني تلك القوة - خلافه، ولا توجد إلا في شكل حلقه ديالكتيك، هدية أو تعاليم أي في الحائز. صريحة، مواء كان هذا الصراع تاحرياً أم غير تاحري، أو نل في تميز آخره، إن كل قوة من تلك القوى الطلية تتحد في حقل الصراع الطبقي في حلقها بالنوى لأخرى، وهذه العلاقة بالذات، لنا، كما ترى المناهضة للنفاشية منعهه للبرجوازية، لأن النهج الكناشي انفاشي تمكن من أن يصر من نفسه، بموه السلاح والإيديولوجية، على أطراف البرجوازية جميعاً، إلا أنها على الطبقة المالية التي هي الفئة المهيمنة من البرجوازية، من حيث هو النهج السياسي لأوجه للبرجوازية المسيطرة، فقد الحازب هذه الطبقة الكولومبالية إلى الحقل انفاشي ضد الحقل انيسومرطي لأوجه مناهجها السياسي الطائفي، فتمتدته القوى اليسوقراطية،

ستأخذتها الحل الفئسي، من حيث هو الحل البورجوازي نفسه، كقوى متاعمة لبيروقراطية برصم الانتهاكات الطبقية البورجوازية لأقسام واسعة منها، معنى هذا أن الموضع السياسي الذي احتلت فيه حقل الصراع الطبقي، بمداومتها المتعاقبة للفاشية، هو، بالضبط، موقع الطبقة العاملة التي هي هي، في علاقتها التناقضية بالبيروقراطية المسيطرة، الطبقة المهيمنة الحقيقية من من وجه الكلام، في الكلام على الثوري الوطني الديموقراطية، على بحالف طبقي ثوري يتمحور حول الطبقة العاملة، حتى لو لم يحتل هذه الطبقة بعد فيه موقع الهيمنة الحلقية الذي هو موقعها الطبقي، من حيث هي الطبقة المهيمنة النعمن هذا، يعني أن الوجود السياسي لنطقة العاملة بوجود حربها الطلحي ونهجه الثوري، في حد التحالف من الذي يحصد طابعه النعمن الثوري المسماني لبيروقراطية ونهجه الفاشي، ونظامها الطائفي إلى أن وجودها فيه، في موقعها الويسي فاك، هو الذي يؤمن للتحالف ديمومة طابعه الثوري، من الذي يدوم من الصعب جداً على حركته الصراع الطبقي ضد الفاشية الطائفية أن تنفتح على أهدافها الثورية التي هو، في ميرونة التحرر الوطني نفسها، أفق ميرونة الانتقال إلى الاشتراكية

هذا هذه الفاتحة الطائفية، يرتسم متعلق الحل الديموقراطي في منطق هذه السيرة التاريخية في هذه الحرب الإملية المستمرة هذا أيضاً هو، مطروح للنقاش

القسم الثاني، في التوازن الطائفي

1 في التوازن الطائفي

فلنرجع نقول إن الرأى الطائفي الذي به أساسى لوجود الدولة رخيصتها كدولة طائفية لا يعنى المساواة بين الطوائف، وإن كان من وظيفة لأيدولوجية أن يزعم بها، أو أن يؤيد في الواقع وحسباً بها إنه، بالعكس، برأى حيسى لا يقوم ألا بهيئة طائفية هي التي بها يتأمن وجوده كنزائن طائفي لكن المشكلة الفعلية ليست في وجود هذه الهيئة، أو في عدم وجودها، بقدر ما هي في العلاقة القائمة في الدولة نفسها بين الهيئة الطبيعية والهيئة الطائفية وقد اشرنا سابقاً إلى أن الدولة الثانية رافعة في تناقض حار هي هو الذي يصنع جيشها، وهو القائم بينها كنزائن برجوازية، وبينها كدولة طائفية في عدم هذا التناقض البشري بسبب هو فأن التوازن الطائفي مجموع الهيئة الطبيعية التي هو في الدولة أساسى لوجودها كدولة برجوازية له، هي الدولة اللبنانية، بالضرورة، طائف طائفي، لأن هذه الدولة طائف طائفي له، كآب الهيئة الطبيعية في هذه الدولة تتمظهره حكماً، هي هيئة طائفية هي شرط قيام الدولة بوظيفتها الطبيعية كنزائن برجوازية وبمزيد من التحليل، بإمكاننا القول - إن شاء - أن بوسع إلى القول الناجمة من الفصل الثالث من كتابنا - موصول إلى بعض الأفكار الطائفية

لا مزيد، إذن، أن نعيد تحليلاً عاماً في مكان آخر من

موقع التظلم في المنطق الخارج بالأحداث، وقد صارح علنيًا،
تسارع التمسك في نظام حكم كثنائي إلى بنف، يشارحه، نظاماً
طائفاً ليطرد بوجاهة ممتعة، ساعد على الانهيار؛ من موقع
البحث في تعهد الشكل الذي يمكن للتغير السياسي الجذري -
رقد بات ضرورياً - أن يتم فيه، بطرح للنقاش لكوه في التالية

بعد كذا التوازن الطائفي كترازن هينسي، هو الذي يؤمن
لنصوة إمكانية القيام بوظيفة الطبقة كدولة بوجاهة، فكان،
بالتالي، أساسياً لرجوعه، لأسباب تاريخية ممتعة لا مجال،
لأنه لنجد حول في نماذجها لكن المحرب الأهلية، يسر حلها
المتعددة وما سببها أيها من مظاهرات ديموقراطية، تؤكد،
بالطبع التاريخي، أن هذا التوازن لم يعد يؤمن للموت تلك
الإمكانية، بل بات المائق الرئيسي الذي يحوي دون مدام الدولة
بوظيفة تلك محركه الصراعات الطبقة فجرت، بالمشهد،
التناقض البارقي الكاس في نية الدولة الثنائية، وفرضت ضرورة
إحداث تغيير في تلك التوازن، وبالتالي، في الشكل الطائفي
لنصوة ما السؤال الذي يطرح نفسه هو التالي: هل «المشاركة»
محدث، هذا التغيير؟ هل تقدم حل؟ هل تلقي في الدولة تناقضها
السارقي؟ و«المشاركة» مفهوم أكثر المحفلة عنه من تفكيك،
و«المشاركة» شعار مع كمن ممكن قبل في الحل؟

٢ - في مفهوم «المشاركة»

سعد للحرابي يقول إن مفهوم «المشاركة» بتفسير شخصياً
للمشكلة هو أن المشكلة تكمن في وجود هيئة طائفة على الدولة

قائم ضمني به الإصلاح الملكي

- (كان الدولة في مواقع مجابهة من «العدوانية» ومن الطبقات وحراسها، وهي علاقة خارجية بها. كان الدولة ضحية مستتقة عنها) - ووال هذه الهيمنة يكون بالمشاركة فيها. بدلاً من أن تكون السلطة احتكراً لطائفة معينة، هي الطائفة الموارية، حينها أن يكون، كما اتفق في حينه (1943) أن يكون مشاركة بين طاقتين الموارية والسنة (راجع ميشال. شيحا) المشكلة هي، إذن في أن طرفاً من طرفي عقد طاقتي أجل، غاملاً بدا للآخرين دون الآخر حتى جاء، من خارج لاثنين، من يطالب نفسه بما للآخرين كغير الكلبة وعضد العقد وللآخرين السلطة التنفيذية التي بها - دون السلطة التشريعية؟ - تكون الهيمنة مبرمها هو موقع الهيمنة، من يكون فيه، تكون له دون غيره. أما الحل، الإصلاح به تنظيم الدولة، هي ممارسة طاقتية مستوكة للسلطة، (مدرجة، لم مثله، أم حسنة؟ أم حتى أكثر؟)، تشيد اتفاقاً لفته مع مفهومها الأصلي كنواة طاقتية

مجاهاة، بلا موارية، تقول إن هذا الحل يمر من حين أطراف من البرجوازية المسيطرة، إلى زمن ماقي هو (من ما قبل لتقارب أزمة النظام، حين كانت هذه الأطراف (الاسلامية)، هي عناية سياسي شبه كامل للطبقات الكادحة، مشارك في السلطة، عبر معاليتها الطائفية، من موقع مبولها بمشاة من السلطة، هي مبرمها، وكبرها بضررها هذا للهيمنة إياها التي كانت ترفض، أو للنفذ، بأنته تطلع إلى تخفيف حدة، من موقع المحرم حليها وحسن نظامها، لا سيما بعد أن أعطت تلك الطبقات الكادحة تكون في قوة سياسية مستقلة، تتحرر من شكل وجرها السابق كطوائف، هي ضرورة طويته معقدة من النشاطات الوطنية

الديمقراطية. وبعبارة أخرى، فإن الحل أيضاً من طبعه تلك لأطراف إلى تحرير مواضعها في السلطة، أي نقل إلى تدبير مراقبتها في النظام السياسي الطائفي - لا إلى تدبير هذا النظام - في اتجاه انتقام الهيمنة ومراقبتها في السلطة. خلاصة القول إن الإصلاح الذي يترجمه البعض من أطراف البرزجوازية مسكناً بالمشاركة بلوغة، هو محقق هذه المشاركة، أو لو كان تحقيقه على سبيل الاختراع، مسكناً، إلى تكريس النظام السياسي الطائفي وتعزيزه بدلاً من تغييره وإلغائه. إذن، فالمحل هنا ليس بحل إنه محقق لأزمة النظام

موضوع أيضاً نقول إن مفهوم «المشاركة» يتدرج في منظومة مفاهيم الإيديولوجية البرزجوازية، في مجتمع كاثوليكية طائفة وحداثة الصيغتين البرزجوازيتين يظهر، بوجه خاص في تلبية الطابع الحثيث لنظام التوازن الطائفي، وفي هذه الأمور رحلتها كأنها قد تمهيد بين مراقبتها في حجاب كلتي الطائفتين والمصراع بين الطبقات. لكن هذا القول لا يكفي في نقد هذا المفهوم، وليس هذا هو الأمر في نقد. وقد تكون المشاركة، في رجة منها حللاً طرالياً لأزمة فعلية أي حللاً بلوغة، لهذه الأزمة والحل الوهمي هنا هو في إلغاء مساواة النظام الطائفي، دون إلغاء النظام نفسه، أي بالتحديد، كما أشرنا، في إلغاء الهيمنة فيه بتفسيده من أكثر من طائفة

3 - حل وهمي

شبه هذا الحل في طائفة الوهمي، رغبة طائفة الطبقي،

وفي ذلك الإيديولوجية بالمثل الذي مقترحه الشبيه (أو البحرية) هذا البار البرجوازي الصغير لأمة الرأسمالية، وهو الذي يقضي بإلغاء مبادئ النظام الرأسمالي دون إلغائه، أي بإلغاء ديمية الملكية البرية وأثارها الوحيدة مثل هذا المخرج بالوعي من اتجاه الوجه الطبيعي هو الذي يمر، بوجه عام، وهي الفئات غير المهيمنة من البرجوازية، في طرحها (الترهي؟) إلى احتلال موقع الهيمنة الطبيعية بدلاً من الفئة المهيمنة من البرجوازية المسيطرة، أو إلى جنبها، وإلى التماثل بها . إن أمكن . في السياسة والاقتصاد وما الشعارات الطبقية التي نوصفها مثل تلك الفئات في حالات معينة مرسى بصير من ذلك الطموح، ومن العجز عن تحقيقه هي أن من هذه الشعارات، مثلاً شعار المثلثة، أو المساواة، بمعنى المدالة والمساواة بين فئات البرجوازية المسيطرة، حتى لا يكون منها فئة هي المهيمنة، وأخرى غير مهيمنة، تخالفه هيمنة الفئة المهيمنة. ومنها شعار تدوير القزولبات العنقية بين الطبقات ومنها أيضاً شعار «المشاركة» التي يحكمه منطق واحد من الوجه الطبيعي الخاص بوعي العام غير المهيمنة من البرجوازية المسيطرة، هو منطق إلغاء هيمنة الفئة المهيمنة من الطبقة المسيطرة، دون إلغاء السيطرة الطبقية بهذه الطبقة، إنه، بالعبارة هذه «المشاركة» منطق إلغاء الهيمنة الطائفية، دون إلغاء سيطرة الطوائف، أي قلى دون إلغاء نظام هذه السيطرة، من حيث هو هو نظام السيطرة الطبقية البرجوازية المسيطرة بحيث هذا المنطق، أن ذلك، بأنه منطق طبوازي، هو منطق ذلك الوجه الطبيعي، لأن السيطرة الطبقية البرجوازية ليست ممكنة إلا بهيمنة الفئة المهيمنة منها، فالهيمنة

الطيفي لهذه الفئة هي إذن أساسه لوجوه سيطرة القبلة السيطر
بها «جميع فئاتها دون تمييز فلك الهيمية هي التي بها تتأمن
فيجوزة نجمة هذه السيطر الطيفي وإلغاء تلك الهيمية، أو قل
إلغاء نظامها، يقره، بضرورة منطق، إلى إلغاء هذه السيطر، أو
قل إلى إلغاء نظامها، في سيرويه محققه من الصبرخ الطيفي
محتمه، هي أشكالها ومراحلها، باعتلاء الشروط التاريخية
المفسرة لهذا الصراع

4 تعطين دور الدولة

في ضوء ما سبق، يمكن القول (إن التوازن العائلي لا يكون
بالمشاركة بل بالهيمنة، ولا يكون إلا بها ولا تقوم دولة طائفية
إلا بمثل هذا التوازن الهيمي لا لضرورة طائفية، (أو لحكمة
إليه تضي بأن تكون الهيمية بصفة بمنها، هي الطائفة البارونية،
لأنها هي التي هي، بحسب التعريف الطائفية لهذا الهج الناشي
الذي أومضته لنفسها - حتى حين خمر - الفقه البهيمية من
البرجوازية السيطر نهجاً لها في ممارسة الصراع الطيفي في هذه
الحرب الأهلية المستمرة، ضد القوى الوطنية والديمقراطية
وبالتالي، حتى بعد فناء من البرجوازية نفسها، هي بوجه عام،
تحت مير مهيمنة، - بل لضرورة طائفية هي ضرورة الدولة في
وجردما الطيفي كدولة، فلك أن السلطة، بب هي سلطة الدولة،
بها بالضرورة طابع هيمي، ولا وجود للسلطة إلا في هذا الشكل
الذي هي هي في الهيمية فالحيمية هي لمن هي السلطة، وكل
إلغاء للهيمية هو، بالضرورة، إلغاء للسلطة، أي لسلطة الدولة

نحوه السيفي به الإصلاح ملحق

نفسها فكيف نفهم الدولة بوظيفتها الطائفية وقد أُلقي فيها موقع الهيمنة، وألحقت بسطتها⁴ هذا ما يدفعنا إلى القول بلا تردد إنه «المشاركة» الطائفية، بما تعنيه، أو بما نطرح إليه من إلقاء للهيمنة الطائفية، في إطار الدولة الطائفية نفسها، ومع الحفاظ عليها، هي - أحيى تلك «المشاركة» - مستثملة في حينها النظري نفسه، هي إطار دولة مركزية واحدة، حتى لو حاول البعض تحقيقها عملياً فذلك أنها نفوذ، أو مقلوب، إلى تعطيل دور الدولة، وبإبطال وظيفتها الطبيعية، بولائه موقع الهيمنة التي هو عيها، كدوره مركزية وحيث، مزلج السلطة إن تلك «المشاركة» نفوذ الدولة المركزية، إحتد، إلى شلل، أو إلى حشد في مواقع الهيمنة، وبالتالي «ديكتاتوري» هي مواقع السلطة، هو نمط بدولة، بحسب مطلقا الضاقي. حيث، تعتمد الدولة المركزية، أو قل لتعجز في دويلات طائفية، بحسب مبدأ اللامركزية الليبرالية إن خلا السطى من وجود الدولة البورجوازية هي دولة طائفية - وهو هو منطق تناقضها المأرق - هو الذي يحكم مكان معجم في دويلات طائفية، بتدعيم هذا، يتحقق عدداً من مظهرها النظري كدولة طائفية، هي انشاء رجوعها كنزلة بورجوازية ممكنة تفكك دولة البورجوازية، إذ يكتمل منطق وجودها الطائفي التي مر أساسي فوجدما البورجوازي، ثانياً، في عجزها عن الوجود كدولة بورجوازية، في اكتساح وجودها هي دولة الطوائف، هي في أنساق مع مظهرها النظري كدولة بورجوازية كونييائية منطق عجزها ذلك هو هو منطق مظهرها النظري هذه والتاريخ في منه الحرب لأهمية المستمرة يؤكد مبعداً هذا السطى في عجز البورجوازية اللبنانية وعجز نظامها الطائفي عن توحيد المجتمع والشعب والوطن أما الإصلاح

الطائفي للدولة الطائفية، يصبح مبدأ «المشاركة»، وليس - كما رأينا - بإصلاح خلاصة هي طرحها للنقاش والتساؤل. هل من إصلاح طايفي آخر قد يكون ممكنًا؟ أي الإصلاحات هي الممكنة؟ في أي شروط؟

(ملاحظة: أما مبدأ المساواة في السلطة بين الطوائف، فهو تقليدًا «المشاركة» - إذ لم يقل إنه هو مبدأ «المشاركة»، أو نسبيته - يعبرون دون سيطرته وجمود الدولة كنزلة، من حيث هي لا معوم، كما سبق القول، (ألا بالهيئة هذا محقق، برغم استحالة تحقيقه النظري، بحقيقة العملي هذا يؤول، بالضرورة، إلى تعطيل دور الدولة وتشلها).

5 - استبدال هيمنة بأخرى

فعل استبدال الهيمنة الطائفية الروم بهيمنة طائفية أخرى كالهيمنة الشيعية، مثلاً، أو الدرزية، أو غيرها - هو الحل المستورد، وهو لإصلاح الطائفي الممكن

في مثل هذا الحل لقول، مباشرة، إنه ليس يحل عالمه ليست في طائفه دون أخرى، كأن طائفة يمينها هي الطاعون الذي يصبه نفعه عليه هذا، الآخر، يتضمن عنصره طائفية كالمصيريه نفسها التي تضمنتها الصهيونية، أو الفاشية الطائفية الكتائية الملة هي في وجود النظام السياسي نفسه كظلم طائفي الملة هي في وجود الدولة كنزلة طائفية فالطائفة - كجأ أشرنا - ليست كياناً طائفية علاقه سياسيه تجعله يشجع ذلك النظام، وتقوم بهيمنة هو الذي يصون وجودها، ويؤم إمداد إنتاجها هي تأخر، بوجوده.

ديمقراطية مجتمعة السيطرة الطبقة ثلثه البرازيل السيطرة، ويعتبره
الثقة الهيمنة منها التي هي الطبقة المالية هذا يعني بوضوح
منطقي كذا أن يوجد الطوائف جميعاً - لا وجود طائفة واسعة
منها هو من يوجد ذلك النظام الطبقي الذي هو هو نظام هذه
السيطرة الطبقة القائمة بهيمنة هذه الطبقة الهيمنة ميزوا، هذا
النظام ثروة الطوائف بالمحى السياسي الذي هيمنة (لا يعني
لاستاء الديني، في ممارساته الطائفية مثلاً) لا يوجد
للمنظمة (لا في هذا النظام وبه من حيث هو نظام وجودها في
علاقات توازنها الهيمنة معنى هنا، بكل معنى، ان الوجود العملي
- (التي هو الوجود السياسي في ماحقه) هو للنظام، لا للطوائف
لوحده الكلي في علاقاته أطرافه، لا لكل طرف في رده

6 في المشروع الكتابي

في هذا المقام يجب النظر في المشروع الكتابي، وفي هذا
المقام يجب النظر في مثله طبيعة الطائفي لا يتحدد بنسبة إلى
طائفة بعينها، هي الطائفة البرازيلية (برغم طابعه الماركسي في
تموضعه العملي إلى أن يحصل من منه الطائفية في صيغتها
العنصرية، العمود الفكري للدولة القومية المسيحية التي يحلم
بإقامتها) بل بنسبة إلى النظام الطائفي، من حيث هو نظام سيطرة
البرجوازية (إنه يحده في تعبير آخر، بطائفة الطبقي نفسه في
نسبته إلى هذه البرجوازية المسيطرة فهو، إذن، محدد
بالمفهوم السياسي، نهج البرجوازية، بل نهج الطبقة المالية
منها يوجد عناصر في ممارستها إقامة نظامها الطائفي، بإيجاد حل

فاشي لأرمت المنعطفية، يمكن من إزالة الدوافع المادية التي أحسنه تعرضه، برأيد جعله إليه توجد نظام سيطرتها الطائفة (يدعم مباشر ومنظم، متمند لأوجه، من ملطه الدولة، ومن جميع أطرافه البروجوازية، بما فيها الأطراف الإسلامية، في خلاف ملابها، ويدعم من طبه الرجعية العربية، جرى موزن حزب الكتائب وسوى مشروحه الفاشي الطائفي)

في هذا المقال السريع محاولة لتحليل هذه الدوافع التي تمت بتعطيلها البعصل في كتاب بحث في أسباب الحرب الأهلية في لبنان. بدأ مكثي بالقول إن من هذه الدوافع مجموع التكادحين من «الطوائف» المسموعة في الريف وفي أحزمة البؤس في العاصمة وقد ارتفعت أصواتها، وركبت مضلاتها مطالبه بتغيير النظام. إننا بلقاء الهيمنة الطائفية فيه، درك إلفاء، وإن بلقاءه كليا وباختصار نفرد إن التمسك بمسها التي حددت نظام السيطرة البروجوازية كنظام فاشي، هي التي حدثت للحل الفاشي لأرمت هذا النظام طائفاً طائفاً هو طائفة المنصري. لقد أتى انشقاق هذا النظام من التهموم طية الطائفية. بمعنى التوافق البيني القائم على دعامة الإلغاء السياسي لتقليد العنقي للبرجوازية، إلى الفاسية الطائفية، وذلك من الأزمة وعاري البرجوازية في إيجاد حل لها فالعائدية الطائفية هذه - لا سيما في مياديات «القوات اللبنانية» وحزب الكتائب، أعاد البروجوازية وتقدم نظامها - تصني، بالممارسة قبل النظرية، إننا لتعديس الطائفي بوحدة الضاعة وتطهيرها من كل اختلاط بطوائف أخرى يجب إسقاطها بمقتضى القضاء الطائفي المصري

7 - في فشل الحل النافسي

محكوم هو هذا الحل بضرورة فشله وإنما كذلك يتطرح
الإصلاح الطائفي الأمثل لهذا النظام الطائفي، من حيث هو
بمحص، في الظاهر: كل طائفة يدركها في عمالها الطائفي داخل
حدود كائناتها، وفيها، في الحقيقة، الطوائف مابعد إلا
واسعة لها، وسواء حق الوجود كطائفة، لأن لها وجودها بحدود
هذا الوجود كله، ويعتبر إلى إلفانها مابعد، هي طائفة
الطوائف إلى بناء دولة قومية صريحة، بل مادية، على نموذج
الدولة اليهودية، في تركز ميثاقها، وفي تحالف تعمي عنصري
مها، تكون ملاداً لمسيحي الشرق، و من جسر معظم العرب،
في قلب العالم العربي، وطبقة لكن هذا الإصلاح الطائفي
الأمثل الذي يتضمنه يلبي، كما سبق القول، وجود الدولة كدولة
بورجوازية، أو هل أنه يحل دورها الحقيقي، بل، لم تحقق،
غالبية هذه الدولة، كتفتت، مما حارق البرجوازية رماق نظامها
الطائفي كلما حاولت حلاً، تمسك، بالحل، موعداً، بدلاً من أن
بحر ح

ثم يكن بالطبع كافياً أن يكون الحل النافسي محكوماً ببطلان
العقل حتى يفشل كإن لا بد من إنشائه بنضالات القوى
الوطنية والديمقراطية على امتداد سنوات الحرب الأهلية
المستمدة بحلف، بالمعمر السياسي ضرورة فشله هكذا،
بحري التاريخ دوراً بحسب منطق من الضرورة يحكمه، في حركة
مادية من المبررات الطبقية، هي هي حركة بوليد إمكانات
المجتمع، في حركة تحقق ضرورية، غير أشكال ليبرالية متنوعة

من الوحي ليستأ بالضرورة، مستغلة من هذا المبدأ الذي يحكمه، ومع الموضع التشريعية التي تحتلها هي حق الصرع الطائفي، القوي الاجتماعية المنعارة

٢ - في المشاريع الطائفية

ما يريد طويحه للمفاد، في هذا السياق، هو أن إقبال المشروع الكتابي الذي فيه يتجسد الحل الفاضل الطائفي لأزمة النظام الطائفي لسيطرة البرجوازية اللبنانية، هو، في آن، إقبال لجميع المشاريع الطائفية الممكنة الأخرى، أو منطلقات بعض القوى إلى مشاريع من هذا النوع، سواء أكانت مشاريع استبدال هيمنة طائفة بأخرى، أو مشاريع مشاركة وقيادة طائفة، من حيث هي تقدم كلها على قاعدة وجود النظام السياسي كنظام حقيقي، وثبتت رجوع الدولة كنزلة طائفية لا بدائل طائفية ممكنة للمشروع الكتابي الطائفي، فجميعها يفرض تحت لواءه رفضاً لمقرن إن مشاريع المحلول الطائفية لأزمة النظام الطائفي نهالته جميعها تجاه الحل الفاضل الذي، بوجهه، سد عليها طريق إمكان النجاح بعد كان الحل الفاضل جلياً في محارسته إصلاح النظام البرجوازي إصلاحاً حقيقياً، من حيث أن مطلبه هو رسم بعيد، في جملته هذا النظام الذي هو هو منطق شافيه المادي لنا كما كان كل إصلاح طائفي آخر دونه، راقب قدرته منه بأنسداد من الحل الفاضل اندت منافذ لإصلاحات الطائفة الأخرى، فإتخذ النظام الطائفي هذا على طائفة، فبات الفتح كل في تأديسي نشطون بين بعضي وبضرورة تغييره وتغييره ليس

مستكناً إلا في أفق هيومبراطي وطني هو مريض سيئس لأفق الحزن الماشي على نثر كجميع القوى الاجتماعية التي لها حيزه معركته، سقطت هذا الحزن الماشي أمها هي هي مري هذا النحير الوطني الليبرالي⁹

9 - تناقض يجب حسسه

نطرح هنا الدوائر من قصد لنقول إن بعضاً من هذه القوى خاضع ولا يزال يخضع هذه المعركة هي أشكال بيولوجية من الوعي هي بالتحديد أشكال طائفية ويحل طيوحه يقتصر على رجاء متقبل هي عدم الحكم الطائفي هو تيهل لمواقع الهيمنة فيه لصالح بعض من الطوائف، على حساب البعض الآخر، ربما بحسب مبدأ البرة العنيدة لكل طائفة من الطوائف، أو ربما بحسب مبدأ نسر ليس مهناً الفخرون هي ناصبول أشكال من الإصلاح الطائفي قد يحطم بها أو يطمح إلى جعلها هذا الطرق أو كالك من أطراف تلك القوى المتأهضة بهيمنة الفاشية الطائفية المهم في ما تبحث فيه وما نطرح للنقاش هو أن نتذكر، من جديد، ضرورة التمييز في سرقة التاريخ بين مجرماً الموضوعي وأشكال الوعي الإبيولوجية التي فيها تتحقق لك يجب التمييز في تلك القوى بين النوع الفعلي الذي يحتله هي سنل الصراع الطبقي، هي مباحثها الهيمنة الفاشية الطائفية وبين الكن الإبيولوجي من الوعي الذي فيه ناضل ضد هذه الهيمنة، ونسبي هو عند بعض منها، شكل حاد في والفرط لكون إن الطابع هيومبراطي لنضاله هذه القوى لا يستخدم بالطرح هذا الشكل

الطائفي من وجهة الإلزامية، بل الموقف الفعلي الذي تحمله في
 حل الصراع الطبقي، من حيث هو موقع الحناء للفائز ولهيته
 الطائفية والموقع هناك في ذاك الحقل، هو في علاقه الفدية
 الصراعية بالموقع الفاشي النقيض، موقع طبقي، حتى لو كان ذلك
 الشكل من الزعم طائفيًا، ثم إن تناقض فحوى بين موقعه
 انقضى الذي هو في حل الصراع الطبقي ضد الماشية ومبستها
 الطائفية، بالضرورة، موقع طبقي ثوري، وبين الشكل العدائي
 الذي فيه تحي حلائنها بموقعها هناك، وحلائنها يسمونها
 السياسية، وحتى بالألف التاريخي يتضائلها نفسه بإمكان هذا
 انقضى أن يكون، بالطبع، حائنا لتطور السيرة الثورية، لكن ما
 يريد تأكيد أن في هذا المجال هو أن بضال هذه القوى ضد
 هيمنة الماشية الطائفية هو الذي يمتدح طريق الإصلاح الطائفي
 الذي قد تطلع إلى سطحه، بل إن سادتها في إسقاط هذه الهيمنة
 وبطائنها، هو تلك الذي يحويه دون تحليق ما قد تطلع إليه من
 إصلاح طائفي، في الشكل الطائفي الذي فيه تهي أزمة النظام
 وطبيعة حل الأزمة، كأنه، بمحولة بمطلق التاريخ، مدفوعة به إلى
 ضرورة أن تحسم أمراً، إنا ضد وجهه لإيديولوجي وشكله
 الطائفي الرجعي، في اتجاه تغيير جذري بنظام السياسي
 الطائفي ليطرة البرجوازية المسيطرة، الفاعل بهيمنة الطعنة الحالية
 فيه، في هيمنة الفاعلية الطائفية بالنائب، ولما في اتفاق مع وجهه
 العدائي الرجعي ذلك - لكن ضد المصالح الطبقة لعنائها
 الكاظمة بوجه خاص - في اتجاه إصلاح طائفي بهذا النظام، به
 يندمج النظام انضمامه، في حركة تجلده أزمته، متجدد حينئذ
 شروط الحرب الأهلية يوماً

خلاصة جديد المرحلة

خلاصة القرى هي أن المطلق الذي يحكم ممارسة العدالة هيمنة القومية الطائفية هو هو المنطق الذي يفتح في التاريخ أفق التغيير الديمقراطي الوطني وبرضوح كلي نقره إن إسقاط نظام هذه الهيمنة ليس إسهاماً للمشاريع الحلول الطائفية الأخرى جميعاً وحسب، بل هو بالدرجة الأولى إسقاط نظام هيمنة الطبقة المالكية نفسه. هذا هو بالضبط جديد المرحلة التاريخية الراهنة. رجليها أيضاً أن بنان الذي قاده البورجوازية، بقيادة الطبقة المالكية، إلى خراب، لن يهضم إلا حتى أقاصي نظامها السياسي الطائفي، موحداً شعب وعبيدها، بمقتومه وطية طبج الاستغلال الإسرائيلي وعند الفوز الإسرائيلي لقد شلب البورجوازية في بناء الوطن، وفي توجيه ألامه نظامها مبنياً وقائمه إلى شعب كفي سدم، أملت إلى استغلال إسرائيلي به استموت، مدحرمه باستغلال الإمبريالية كفي ثرى، بالثنية، عليه، فكان علينا نحن جميع الكادحين أن نمرره بمقاومة نبنيه جديداً في الحرية، الحرية، رطاً شعب، لا نطوئها ريتا الأكلي في زمن التغيير الثوري

مصدر المؤلف

- 1 - معلومات نظرية لفكرة الأمم الفكر الاشتراكي في حركة التحرر الوطني
 - الجزء الأول: في التناقض ط1 (١٩٧٢)، ط2 (١٩٧٨)، ط3 (١٩٨٠) ط4 (١٩٨٩)، ط5 (١٩٨٦)، ط6 (١٩٩٠)
 - الجزء الثاني: في معط الإنتاج الكرنوبالي ط1 (١٩٧٢)، ط2 (١٩٧٨)، ط3 (١٩٨٠)، ط4 (١٩٨٥)، ط5 (١٩٨٦)، ط6 (١٩٩٠)
- 2 - أزمة الحضارة العربية أم أزمة البورجوازية العربية؟ ط1 (١٩٧٤)، ط2، ط3 (١٩٨)، ط4، ط5 (١٩٨٦)، ط6 (١٩٨٩)، ط7، 2002
- 3 - النظرية في الممارسة السياسية - بحث في أساليب الحرب لأملية ط1 (١٩٧٩)، ط2 (١٩٨٦)، ط3 (١٩٩٠)
- 4 - منقول إلى معنى الفكر الطائفي - المصيبة الفلسطينية في الديمقراطية البورجوازية السنالية ط1 (١٩٨٠)، ط2 (١٩٨٥)، ط3 (١٩٨٩)
- 5 - ماركس في استثمار إفراد ماركس - من القلب للشر

٣ ثلثة فصول

والعقل للحرب، ط 1 (1985)، ط 2 (١٩٨٦)، ط 3 (1990)

6 - في علمية الفكر الحفوي ط 1 (1985)، ط 2 (1986)، ط 3 (1990)

7 - في النبوة الحافمة الطبعة العربية، ط 1 (١٩٨٦)، ط 2 (1989)

الطبعة الفرنسية L'Eau Condensation

Editions La Haye 1996.

كتب صدرت بعد استشهاده

8 - نقد الفكر اليومي ط 1 (1988)، ط 2 (١٩٨٩)

9 - مناقشات وأحداث في قضايا حركة التحرر الوطني وتميز المصالح الماركسية عربياً ط (1990)

10 - في قضايا التربية والسياسة التعليمية ط 1 (1991)

11 - في مرحل التاريخ ط 1 (2001)

في الشعر

- قاميم حتى الرماد، ط 1 974

قطاء الرن ط 1 (١٩٨4)

صدرت جميعها من دار الفارابي - بيروت

المحتويات

7	لإمداد
9	مقدمة

الفصل الأول في نقد الفكر «التواخلي»

19	تمهيد في المنهج
15	1 - في مفهوم التواخلية
18	2 - في مفهوم الطائفة
21	3 - في العلاقة المؤسسة بين الدولة وتطوائف
24	4 - في دور الدولة الطائفية
27	5 - في علاقة الدولة بالفرد
28	6 - في الدولة المركزية والتعدد الطائفي
32	7 - في الدلالة الياضية للمنتج التواخلي
33	8 - في النموذج البنائي
37	9 - في منطق المعارضة
38	10 - في الحل التواخلي، الطائفي
42	11 - في نظرية الدولة
49	12 - في عوامل تأييد النظام
68	الخاتمة

الفصل الثاني هيكارت، هيشل، وإبتدال الفكر الطائفي

- تمهيد 7
1. 7
2. مبدأ بين لاحتلام والوحدة 74
3. في التوازن الطائفي 77
4. في تحكي الطائفي 80
5. الدولة الطائفي بين الوجه والقناع 86
6. الدولة الطائفي بين الفعل والتمثيل 9
7. طوبى الفكر وطوبى الحل 96
8. في التمييز طيه الطائفي 102

الفصل الثالث ماكس فير في خدمة الفكر الطائفي

- تمهيد في مهلة الفكر الطائفي 103
1. في طرح المسألة 107
2. في تعيب السامي 109
3. في منطق الوحدة بين الطوائف 14
4. في العلاقة بين عوامل التوحيد الاجتماعي 9
5. جديد في منهج التفسير النظري 126
6. في فهم المنهج التاريخي 133
7. في تعيب الاختصاصي 136
8. في الوحدة والتعدد 146
9. في مبدأ النظام 153

الفصل الرابع في التكرار

- 1 - في مطلق البداهات 159
- 2 - في الوحدة والتمدد 163
- 3 - في الخلط بين السياسي والقيمي 164
- 4 - الدولة الطائفية بين التميز والتأييد 168

الفصل الخامس في السؤالات التاريخية

- تمهيد 174
- 1 - من أين يبدأ النقد؟ 175
- 2 - في نقد المنهج وأدواته : 179
- 3 - في الشروط التاريخية لتكوين الرأسمالية في لبنان 198
- 4 - في اضطراب العلاقة بين السياسي والاقتصادي 208
- 5 - الطائفية وعلاقاتها مع قبل الرأسمالية 213
- 6 - في العلاقة بين «الطائفية والطبقة» 220
- 7 - الطائفية والعين 231
- 8 - الفكر المادي والمساءلة الطائفية 233
- 9 - في تاريخ الطائفية 236
- 10 - في العلاقة بين الطائفية وعلاقات الإنتاج 240
- 11 - في ضرورة أن يخلق الفكر 249
- 12 - خاتمة: في فضيلة التناقض 254

الفصل السادس

نقد ونقد مضاد

تمهيد:	257
1 - في شروط النقد	258
2 - الطائفة بين الرأسمالية وما قبلها	262
3 - مودة إلى نظرية التناقض	269
4 - في نقد التمييز بين مستويات التحول و«مستويات الهيمنة»	275
5 - في نقد هيئة الإيديولوجي	278
6 - في الاختلاف بين طرفي العلاقة الإمبريالية	289
7 - في العلاقة بين منهج التحليل الطائفي ومنهج التحليل الطبقي	295
8 - الموقع الطبقي وأشكال الوعي الطبقي	299
9 - في الحل الطائفي	305
10 - في الاختلاف بين التناقض الوطني والتناقض العادي	312

الفصل السابع

النظام السياسي بين الإصلاح الطائفي وضرورة التعبير المديمقراطي

القسم الأول: في تحديث الطائفة	321
تمهيد:	321
1 - الطائفة في مفهومها الجورجوازي	322
2 - الطائفة في مفهومها النقض	323

- 3 - علاقة تلزوم أم علاقة تلازم؟ 324
- 4 - في نقص مفهوم الطاقة 326
- 5 - في تناقض المأزق للدولة اللبنانية 327
- 6 - أزمة النظام السياسي 329
- 7 - ملاحظة أولى 330
- 8 - ملاحظة ثانية 332
- 9 - القوى الساعية للنفاذية 333
- القسم الثاني: في التوازن الطائفي 335
- 1 - في التوازن الهيكلي 335
- 2 - في مفهوم المشاركة 336
- 3 - حل وهمي 338
- 4 - تعطيل دور الدولة 340
- 5 - استبدال هيئة بأخرى 342
- 6 - في المشروع الكاثوليكي 343
- 7 - في فشل الحل اللبناني 344
- 8 - في المشاريع الطائفية 346
- 9 - تناقض يجب حسمه 347
- مصدر المؤلف 351

